

كِتَابُ الْخَلَلِ
فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّ

٤٤٤ - ٥٢١ هـ

تَحْقِيقُ

سَيِّدِ عَبْدِ الْكِرَامِ سَعُودِي

مقدمة

والله أحد على أن ندبني لخدمة العربية، وجلبني على الغضب للعرب والعصية^(١)،
وجعلني منذ أن كنت غض الأهاب، ريق الشباب، لدن العود، للغة القرآن عاشقا،
ولعلومها محبا، وبتراثها مستهما.

وحين تقدمت في مهيع الدراسة، وشدت شيئا من الأدب واللغة، أحسست في
نفسي بميل الى تلكم العلوم يزداد بمرور الأيام، ثم أخذ هذا الميل يتجه الى النحو منها
خاصة، فاذا بي أجد نفسي تواقا الى تعلمه، واذا بي لا اكتفي بما ألقن منه في الدراسة، واذا
بي أقبل عليه اقبال الصادي على الماء الزلال، حتى صارت مسائله وقضاياه شغلي الشاغل،
بل محور تفكيري في الليل والنهار، فلا تمر بي مشكلة الا ذهبت الى المظان أفش لها عن
حل، ولا تقع عيني على كلمة غريبة التركيب، في شعر أو نثر، إلا هبت سائلا عن وجه
اعرابها ومسلك تحريكها.

ثم قوي هذا الاتجاه في نفسي حين قدر لي ان انتقل من كرسي الدراسة الى منصة
التدريس، فلما ساعفني الزمن ان التحق بقسم الدراسات العربية العليا، وكان لا بد لي من
أن أختار لنفسي موضوع رسالة ماجستير، كنت واضعا نصب عيني ان اختار من النحو
موضوعا، أو أن أجعل لنفسي شيئا من النحاة رفيقا وأيسا. فلما عرض علي استاذي:
الدكتور ابراهيم السامرائي تحقيق «كتاب الحلل في اصلاح الحلل من كتاب الجمل»، لابن
السيد البطليوسي المتوفى سنة (٥٢١هـ)، ليكون موضوعا لرسالتي، سررت سرورا عظيما،
فقد بلغت نفسي البغية، ونالت المراد.

وكنت في أيام الطلب والتعلم قد عرفت كتاب الزجاجي، اعني «الجمل»، بل احببته
وألفت نفسي مؤلفه، وانست اليه. وهو من متون النحو المباركة، وحسبكم ان قال فيه
اليافعي في مرآة الجنان: «ولعمري ان كتابين قد عظم النفع بهما مع وضوح عبارتهما وكثرة
امثلتهما، وهما جمل الزجاجي المذكور والكافي في الفرائض للصروفي، من أهل اليمن رضي
الله تعالى عنه! هما كتابان مباركان، ما اشتغل احد بهما الا انتفع، خصوصا أهل اليمن

(١) مقتبس من مقدمة الزنجبوري لكتابه «الفصل» مع تعديل مناسب.

بكتاب الكافي المذكور، والجميل في بلاد الاسلام على العموم»، وذكر اليافعي أن الزجاجي قد انتفع بكتابه خلق لا يحصون، ببركة دعائه، اذ كان قد جاور بمكة مدة، وكان اذا قرع الباب طاف اسبوعا ودعا بالمغفرة وان ينتفع بكتابه قارئه^(١)، وحسبكم ايضا كتاب له عند المغاربة مئة وعشرون شرحا^(٢).

أما ابن السيد البطليوسي فهو من هو!

هو نحوي كبير، يترجم له القفطي في انباه الرواة، وابن قاضي شعبة في طبقات النحاة واللغويين، والسيوطي في البغية.

وهو فقيه كبير يترجم له ابن فرحون اليعمري المالكي في كتابه الخاص بفقهاء المالكية الموسوم بالدباج المذهب في معرفة اعيان علماء المذهب. وهو أديب شاعر كبير، يقول محمد سليم الجندي في شرحه لسقط الزند: ويعد العنماء هذا الشرح أقوى الشروح وأوفاهها واكثرها تعرضا للتحقيق في المسائل اللغوية والنحوية^(٣)، وله شرح المختار من لزوميات ابن العلاء، وشرح لديوان المتبي، وكتاب اسمه التذكرة الأدبية، وله شعر جيد كثير، روى طائفة منه ابن خاقان في رسالته عنه، التي ينقلها المقرئ كاملة في أزهار الرياض. وهو لغوي كبير، شهد له ابن الجزري اذ قال: الامام المشهور في اللغة والعربية^(٤). ويقول ابن بشكوال: كان عالما بالأدب واللغات مستبحرا فيها مقدما في معرفتها واتقانها^(٥). له كتاب: الاقتصاب في شرح أدب الكتاب، وكتاب في الحروف الخمسة (السين والصاد والضاد والطاء والذال). قال فيه ابن خلكان: جمع فيه كل غريب^(٦). وله «المثلث» في اللغة.

وهو قارئ كبير، ترجم له ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء.

وهو من المحدثين، فله كتاب في علل الحديث، قال فيه ابن خير في فهرسته: وحدثني به الشيخ المحدث ابو الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام رحمه الله! عن ابي محمد مؤلفه^(٧). وله ايضا شرح على موطأ الامام مالك.

وهو اخيرا - فيلسوف: فقد سماه هنري كوربان فيلسوف بطليوس، وقال فيه: اعاد

(٥) الصلاة: ١٢٨٧١

(٦) وفيات الاعيان: ٢٨٧٢

(٧) ص: ٢٠٤

(١) مرآة الجنان: ٣٣٧٢

(٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٣) الجامع في اختيار ابي العلاء: ٧٧٠٢

(٤) غاية النهاية: ٤٤٩١

المستشرق اسين بلاسيوس اكتشاف هذا الفيلسوف المعاصر لابن باجة، بعد أن ظل يعتبر من عداد النحاة واللغويين زمنا طويلا، بسبب هفوة وقع فيها مؤرخو السير^(١). والى هذا المعنى كان قد أشار ابن خاقان حين قال: وله تحقق في العلوم الحديثة والقديمة وتصرف في طرقها القويمة^(٢). وليس هذا القول غريبا فلا ابن السيد كتاب الحدائق في المطالب الفلسفية العالية العويصة. قال فيه بلاسيوس الذي نشره مع ترجمة الى الاسبانية سنة ١٩٤٠: يعتبر اول محاولة للتوفيق بين الشريعة الاسلامية والفكر اليوناني^(٣). وما لنا نذهب بعيدا في التدليل على اتجاهه الفلسفي وأمامنا مقدمة كتابه «الحلل» فمناقشاته فيها تعرض هذا الاتجاه في أوضح صورته.

ويعد فذلكم كتاب الجمل، وهذا شيخي ابن السيد. أفلا يستحق كتاب يكتبه هو متبعاً فيه تعابير الجمل، محققاً في مضامينه، ان يكون رسالة لنيل درجة الماجستير؟!

أجل! لقد كنت مسرورا في اتخاذ تحقيق كتاب ابن السيد البطلبوسي «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» موضوعا لرسالتي، ليكون لنا شرف المشاركة في احياء التراث العربي، وازافة كتاب الى المكتبة العربية سيكون له -فيما أرى- أثر في الدراسات النحوية واللغوية، فشرعت أفتش عن مخطوطات هذا الكتاب في المكتبات العامة، وعن مصادر دراسة ابن السيد ومراجعتها.

أما نسخ الكتاب الخلفية التي حصلت عليها فثلاث: نسخة من مكتبة الاوقاف العامة ببغداد، وثانية من دار الكتب المصرية، نجشمت مشاق السفر من أجلها الى القاهرة، وساعدني في الحصول على مصورتها الزميل الكريم الاستاذ الدكتور يوسف عز الدين، وثالثة من (ليدن) تكرم بالمساعدة على تصويرها والارسال بها الي الزميل الكريم الدكتور قاسم السامرائي.

أما مصادر دراسة ابن السيد ومراجعتها، فهي -إذا استثنينا ما بقي من مؤلفاته المفيدة في دراسة ما يتعلق بعلمه وثقافته- قليلة لا نجد المعلومات عنه، فيها، الا مقتضبة متكررة، مأخوذاً بعضها من بعض.

(١) تاريخ الفلسفة الإسلامية: ص ٣٤٩.

(٢) فلانند العقيان: ص ٢٢٢.

(٣) تاريخ الفكر الأنطسي: ص ٢٣٤.

أن أوسع ما كتب عنه قديما هو رسالة للفتح بن خاقان نجدها منقولة كاملة في كتاب المقرئ: ازهار الرياض في اخبار عياض^(١)، وهي زهاء ست واربعين صفحة. ولابن السيد فيما سوى هذه تراجم مختصرة متقاربة في الألفاظ والمضامين في انباه الرواة للقفطي^(٢)، والصلة لابن بشكوال^(٣)، وبغية المنتس للضي^(٤)، وقلائد العقيان لابن خاقان^(٥)، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي^(٦)، والمغرب في حل المغرب^(٧)، والديباج المذهب لابن فرحون اليعمري^(٨)، والبداية والنهاية لابن كثير^(٩)، ووفيات الأعيان لابن خلكان^(١٠)، وغاية النهاية لابن الجزري^(١١)، ومعجم البلدان لياقوت^(١٢)، وطبقة النحاة واللغويين لابن قاضي شبة^(١٣)، وبغية الوعاة للسيوطي^(١٤) ومرآة الجنان لليافعي^(١٥)، وكشف الظنون لحاجي خليفة^(١٦)، وهدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي^(١٧)، وروضات الجنات للخوانساري^(١٨)، والكنى والألقاب لعباس القمي^(١٩)، وحاشية الشمني على المغني^(٢٠)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف اليان سركيس^(٢١)، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة^(٢٢)، والاعلام للزركلي^(٢٣)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان^(٢٤)، ودائرة المعارف الاسلامية^(٢٥).

ولم تكتب عن ابن السيد دراسة علمية كاملة، أو مستقلة، غير فصل في كتاب الحركة اللغوية في الاندلس لأبير حبيب مطلق^(٢٦)، تكلم فيها على حياته وكتابه: شرح سقط الزند، والاقطصاب. وإذا تجاوزنا هذا فلن نجد الا مقدمات لما نشر له من كتب ورسائل: مقدمة الاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي على القسم الذي نشره من كتاب ابن السيد

٥٦٥٥٢ (١٤)	١٤٩-١٠٣٣ (١)
٢٢٨٣ (١٥)	١٤٧٢ (٢)
٤٨٨١ (١٦)	٢٨٧١ (٣)
٤٥٤١ (١٧)	٣٢٤ (٤)
٤٣١ (١٨)	٢٢١ (٥)
٣١٧١ (١٩)	٦٥-٦٤/٤ (٦)
٢٦٢-٢٦٦/١ (٢٠)	٣٨٥/١ هو لعدة مؤلفين (٧)
٥٦٩/١ (٢١)	١٤١-١٤٠ (٨)
١٢٦١ (٢٢)	١٩٨١٢ (٩)
٢٦٨/٤ (٢٣)	٢٨٤-٢٨٧٢ (١٠)
٥٤٧/١ (٢٤) والملحق ٧٥٨١ باللائحة	٤٤٩/١ (١١)
٦٧٨٣ (٢٥)	٤٤٧/١ (١٢)
٣٢٧ (٢٦)	٣٤١ مصورة دار الكتب المصرية في مكتبة قسم التاريخ (١٣)

«المسائل والأجوبة»^(١)، ومقدمة الدكتور حامد عبد المجيد على نشرته من كتاب ابن السيد: الانتصار من عدل عن الاستبصار^(٢)، ومقدمته على نشرته من كتاب ابن السيد: شرح المختار من لزوميات أبي العلاء^(٣)، ولعل هذه المقدمة أوسع ما كتب عنه حتى الآن. ويمكن أن يضاف إلى هذا ما كتبه محمد سليم الجندي عن شرح البطليوسي لسقط الزند، في كتابه: الجامع في أخبار أبي العلاء المعري وأثاره^(٤)، وما كتبه اللجنة التي تولت نشر شروح سقط الزند عن هذا الشرح^(٥).

ولكي يكون عملنا علمياً قسمنا البحث قسمين، الأول دراسة عن البطليوسي ومؤلفاته، وهو ثلاثة فصول.

تحدثنا في الفصل الأول منها عن حياة المؤلف، وصلته بعلماء عصره، وملوك زمانه، وتقلبه في مدن الأندلس الشهيرة: كطليوس وطليلة والشميرية والسهلة وبلنسية التي استقر فيها مؤلفاً ومدرساً إلى أن مات. وأوضحنا في هذا الفصل أيضاً جوانب ثقافته المتعددة، وذكرنا تلاميذه الذين لازموا و أخذوا العلم عنه، ثم عرضنا لأدبه الشري والشعري.

وكان الفصل الثاني عن مؤلفاته، وقد حاولنا أن نجعلها من بطون الكتب وأمهات المراجع ونرجع إلى المطبوع منها والمخطوط لتكون فكرة صحيحة عنها. وأحصينا من مؤلفاته عشرين كتاباً غير ما أشار إليه الدارسون المحدثون، ورتبناها ترتيباً أبجدياً، ليسهل الرجوع إليها، وتحدثنا عن كل كتاب حديثاً مختصراً مشيرين إلى الذين ذكروه من القدماء، منوهين بما اشتمل عليه، ذاكرين المحققين الذين نشره إذا كان مطبوعاً.

وأفردنا الفصل الثالث للحديث عن كتاب «الحلل»، ففصلنا القول فيه تفصيلاً، لأنه الكتاب الذي يعيننا. فبدأنا بالكلام على كتاب الجمل للزجاجي، لأنه أساس كتاب البطليوسي، مبيّن منهجه واسلوبه في التأليف، مشيرين إلى الذين عتقوا به، وكان هذا فاتحة الحديث عن كتاب الحلل الذي حاولنا أن نبين فيه أهداف مؤلفه ومنهجه واسلوبه في عرض القضايا النحوية وتصويب ما أخطأ فيه الزجاجي أو توهمه الناس أنه خطأ منه، ثم ما

(١) ٤٠٣، ثم نشره في كتابه «نصوص ودراسات أفريقية» ص ١٤٠.

(٢) آج.

(٣) ٣٩-١.

(٤) ٧٧٠ / ٢.

(٥) ٥١.

ذكره صاحبنا من آراء للنحاة البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة المشهورين، وتحدث بعد ذلك عن مخطوطات الكتاب التي اعتمدنا عليها في التحقيق، وهي كما قلنا: مخطوطة الأوقاف العامة ببغداد، ومخطوطة لندن، ومخطوطة دار الكتب المصرية، ووصفناها وأوضحنا ميزة كل منها.

وكان القسم الثاني تحقيقاً لمخطوطة «الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» وقد حاولنا أن نخرج نسخة صحيحة من الكتاب هذا يمكن الاعتماد عليها، وذلك بأخذ نسخة الأوقاف أصلاً للتحقيق، لأنها أقدم النسخ، مستعينين بالنسختين الأخرين، وبكتاب الجمل المطبوع للزجاجي وكتب اللغة والنحو والأدب والطبقات.

ولم يكن العمل هيناً، لأن مخطوطات الكتاب لم تكن دقيقة، ولأن البطلبوسي ذكر كثيراً من أقوال أئمة اللغة والنحو والشواهد القرآنية والشعرية. وقد كلفنا ذلك جهداً كبيراً للوصول إلى ضبط الكتاب والتثبت مما اشتمل عليه.

ولعلنا استطعنا بعد ذلك كله أن نخرج نسخة من كتاب «الخلل» تكون قريبة مما كتب مؤلفها، واضحة مفيدة، لنهىء للباحثين كتاباً يتفعمون به، أملين أن يحظي عملنا هذا بقبولهم ورضاهم.

ويطيب لي وأنا أكتب جراح القلم أن أنوه بالتوجيهات السديدة والمساعدات الكريمة التي أسداها لي استاذي الفضال الدكتور ابراهيم السامرائي، ولين يفوتني هنا، ايضاً، ان أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في عملي العلمي هذا، أو أعارني كتاباً، أو يسر لي أمراً، ولا سيما الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور أحمد مطلوب سائلا المولى -جل شأنه- أن يوفق الجميع لما فيه خدمة الأمة العربية المجيدة وتراتها النفيس.

انه مجيب الدعوات.

سعيد عبد الكريم سقودي

ابن السید البطلیوسی

الفصل الأول
حياته وثقافته وأدبه

حياته

البطليوسي من اشهر علماء الأندلس الذين برعوا في علوم مختلفة، وتصلعوا منها واشتهروا بها والقوا فيها العديد من الكتب والرسائل، وهو ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ولد سنة (٤٤٤) للهجرة^(١) في مدينة «بطليوس»^(٢) وكانت مدينة كبيرة بالاندلس من اعمال ماردة على نهر آنة غربي قرطبة. وكانت عاصمة بني الأقرس في عهد ملوك الطوائف.

ان من يحاول أن يعرف شيئا كثيرا عن البطليوسي لا يتيسر له ذلك، لأن معظم كتب التراجم والطبقات لم تذكر عنه إلا معلومات قليلة، وهذه المعلومات متشابهة أو متكررة اذ لا يكاد يزيد احدها على الآخر في شيء، الا ما كتبه الفتح بن خاقان عنه، وهو رسالة لا تقدم لنا معلومات اضافية، لأنه شغل نفسه بالوصف المسجوع والعبارات المنمقة. وقد حفظ لنا المقرئ هذه الرسالة في مؤلفه (ازهار الرياض في اخبار عياض)، وقال عنها: «ورأيت تأليفا بديعا للفتح صاحب القلائد، والمطمح، ضمنه التعريف بهذا الامام ابن السيد خاصة وها أنا اورده بجملته لغرابته وفصاحته وبلاغته. وان كان فيه بعض ما هو من قبيل الهزل الذي الاعراض عنه أولى، وقد جرت عادة الاشياخ بذكر مثل ذلك»^(٣).

وذكر الفتح بن خاقان نفسه رسالته هذه في كتابه (قلائد العقيان في محاسن الاعيان)^(٤).

قضى ابن السيد حياته الأولى في بطليوس، يقرأ على علمائها وادبائها، ومنهم أخوه أبو الحسن علي بن السيد الذي قال عنه ابن بشكوال: «كان مقدما في علم اللغة وحفظها والضبط لها وأخذ عنه أخوه أبو محمد كثيرا من كتب الأدب وغيرها»^(٥). ومن أخذ عنهم

(١) ينظر وفيات الاعيان: ٢٨٣/٢، وانباء الرواة: ١٤٣/٢. والصلة: ٢٨٢/١. والبيعة: ٥٦٢. وشذرات الذهب:

٦٥/١.

(٢) يفتحتين وسكون اللام وياء مضمومة وسين مهملة (ينظر معجم البلدان: ٤٤٧/١).

(٣) أزهار الرياض: ١٠٣/٣.

(٤) ص ٢٢١-٢٣١.

(٥) الصلة: ت ٩٠٠ (الطبعة الأوروبية).

البطليوسي ايضا علي بن أحمد بن حمدون المقرئ البطليوسي المعروف بابن اللطينة^(١)،
وعاصم بن أيوب الأديب البطليوسي^(٢).

وقد طلب العلم في قرطبة، ايضا، وكانت يومئذ تزخر بالعلماء والأدباء، فقرأ فيها
على أبي علي حسين بن محمد القسائي^(٣)، واتصل بأديين كبيرين جاءا الى الاندلس هما: ابو
الفضل البغدادي الذي أخذ عنه شعر المعري، وقال: «اخبرنا ابو الفضل البغدادي شيخنا
في شعر ابي العلاء»^(٤)، وقال عنه ايضا: «واخبرني ابو الفضل البغدادي شيخنا في
شعره»^(٥)، وابو القاسم عبد الدائم بن مرزوق بن خير القيرواني الذي قال عنه وعن شيخه
البغدادي: «وما روينا عن شيخنا أبي الفضل البغدادي وعبد الدائم القيرواني»^(٦).

وبعد ان توفرت لدى البطليوسي اسباب العلم ومقوماته اتصل ببعض ملوك عصره
فوفد على بني ذي النون امراء طليطلة واتصل بالمأمون بن ذي النون، ثم بالقادر بالله يحيى
ابن المأمون بن ذي النون. وله أوصاف شتى في مجالس كان يشهدها مع هؤلاء الامراء، فمن
ذلك أنه حضر مع القادر بالله بمجلس الناعورة بطليطلة فقال يصف المجلس:

يا منظرأ إن رمقت بهجته أذكرني حسن جنة الخلد
تربة مسك وجو عبيرة وغيم نيد وطش ماورد
والماء كاللازورد قد نظمت فيه اللآلي فواغر الأسد
كأنما جائل الحباب به يلعب في حافته بالنرد^(٧)

ولم يبق عند هؤلاء الامراء، وانما تحول الى غيرهم بعد موت اخيه ابي الحسن الذي
حبسه ابن عكاشة سنة (٤٨٠) في قلعة «رباح» ومات فيها. فاتصل بعبد الملك بن رزيق
صاحب «السهلة وشتيرية»، فآكرمه، وبالغ في إكرامه، ولكن الأمر لم يلبث أن فسد بينه
وبين البطليوسي، ففر منه خوفا من أن يصاب بأذى كما أصيب أخوه قبله.

ودخل «سرقطة» أيام المستعين بالله واتصل به وقال بمدحه:

(١) نفسه: ت ٨٩١.

(٢) نفسه: ت ٩٦٦.

(٣) الصلة: ت ٣٢٦.

(٤) الانتصار: ص ٢١.

(٥) نفسه: ص ٤٥.

(٦) نفسه: ص ٢٣.

(٧) ثلاث العقبان: ص ٢٢٢. وازهار الرياض: ١٠٧٣.

باقمار اطواق مطالعها بان
مسايرة اطعامهم حيثما كانوا

هم سلبوني حسن صبري إذ بانوا
لئن غادروني باللوى إن مهجتي

ثم قال:

وحفت بنا من معضل الخطب الوان
هواجس ظن خن والظن خيوان
نواظرنا دهرأ ولم بهم هتان
اذا وطن أقصاك آوتك أوطان
أنوف وحازته من الماء اجفان
فلا ماؤها صدا ولا النبت سعدان
وشادله البيت الرفيع سليمان
له النصر حزب والمقادير أعوان^(١)

تتكرت الدنيا لنا بعد بعدكم
أنأخت بنا في أرض شنت مرية
وشمنا بروقأ للمواعيد أتعبت
فصرنا وما نلوي على متعذر
ولا زاد الا ما انتشته من الصبا
رحلنا سوام الحمد عنها لغيرها
الى ملك حبابه بالمجد يوسف
الى مستعين بالاله مؤيد

ويبدو أن هذا كان آخر اتصال له بالملوك والامراء، لأنه تحول بعد ذلك الى حياة جديدة، تميزت بالطابع العلمي، تدريسا وتأليفا، فاستقرت به الحال في مدينة «بلنسية»، وفي هذه المدينة الف معظم كتبه المهمة، وقصده طلبة العلم يقرأون عليه، ويقتبسون منه، لحسن تعليمه وجيد تفهمه، ولتبحره في الأدب واللغة ومعرفته بها واتقانه لها.

ومن اشهر طلابه أبو حفص عمر بن محمد القيسي البلنسي صاحب الأحكام بلنسية، وكان فقيها حافظا للمسائل مفتيا مشاورا^(٢)، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن عبد الرحمن العبدري البلنسي وقد لازم البطليوسي طويلا^(٣)، وأبو علي حسين بن محمد بن حسين بن عريب الانصاري: أخذ العربية والأدب عنه^(٤)، وأبو الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام القيسي^(٥)، وأبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف بن محمد الانصاري: أخذ العربية عنه واختص به^(٦)، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن الخلف بن الحسن الصدي^(٧)، وأبو عبد الملك مروان بن عبد الله بن مروان بن محمد بن مروان:

(١) ثلاثه العقيان: ص ٢٢٨، وازهار الرياض: ١٢٧٣-١٢٢٢.

(٢) التكملة: ت ١٨٢٤ (الطبعة الأوروبية).

(٣) التكملة: ت ١٣٨٦.

(٤) التكملة: ت ٨٣. (الطبعة الأوروبية).

(٥) نفسه: ت ١٧١٥.

(٦) نفسه: ت ١٨٦٣.

(٧) نفسه: ت ١٥٥٤.

سمع منه ولازمه^(١)، وأبو حفص عمر بن محمد بن عديس البلنسي اللغوي^(٢)، وأبو عبد الله محمد بن مخلوف بن جابر: صحبه وسمع منه^(٣)، وأبو الحسن علي بن عطية الله بن مطرف اللخمي^(٤).

وتوفي ابن السيد البطليوسي بمدينة بلنسية في منتصف رجب سنة احدى وعشرين وخمسة^(٥)، فيكون اذن قد عاش سبعا وسبعين سنة كانت حافلة بجلائل الاعمال من تعلم وتعليم وتأليف في جوانب متعددة من الأدب والشعر واللغة وعلوم العربية والثقافة الدينية والفلسفية.

ثقافته

كان البطليوسي متبحرا في علوم اللغة والأدب والفقه والفلسفة وتدل على ذلك مؤلفاته المتنوعة، فقد ألف في اللغة والنحو والأدب والفقه والحديث والفلسفة. واثى عليه العلماء ثناء كبيرا.

قال فيه ابن بشكوال: «كان عالما بالأدب واللغات، مستبحرا فيهما، مقدا في معرفتهما، يجتمع الناس اليه، ويقراون عليه، ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم جيد التلقين، ثقة ضابطا، وألف كتابا حسانا^(٦)، ونقل عنه هذا القول القفطي في الانباه^(٧)، وابن خلكان في الوفيات^(٨).

وقال عنه الفتح بن خاقان: «اذ هو أزخر علمائنا بحرا، وأوسعهم نحرا، وأحسنهم خواطر، وأسكبهم مواطر، وأسيرهم امثالا، وأعدمهم مثالا». وقال ايضا: «انه ضارب قداح العلوم ومجبلها وغرة أيامنا البهيمه ومجبلها. وهو اليوم شيخ المعارف وامامها ومن في يديه مقودها وزمامها، لديه تنشيد ضوال الأعراب وتوجد شوارد اللغات

(١) نفسه: ١٠٨٨

(٢) نفسه: ١٨٢٥

(٣) نفسه: ٧٦٧

(٤) نفسه: ١٨٤٤

(٥) ينظر: وفيات الاعيان: ٢٨٤/٢. والصلة: ٢٨٢/١. وانباء الرواة: ١٤٣/٢. والبغية: ٥٦٢. وشذرات الذهب:

٦٥/٤

(٦) الصلة: ٢٨٢/١

(٧) ١٤١/٢

(٨) ٢٨٢/٢

والاعراب . . . وله تحقق بالعلوم الحديثة والقديمة وتصرف في طرقها المستقيمة ما خرج
بمعرفة عن مضمار شرع ولا نكّب عن أصل للسنة ولا فرغ. وتواليغه في الشروحات
وغيرها صنوف وهي اليوم في آذان الأيام شنوف»(١).

وقال السيوطي فيه: «كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيهما، انتصب لاقراء علوم
النحو، واجتمع اليه الناس، وله يد في العلوم القديمة»(٢).

ادبه

كان البطلبوسى حريصاً على الالتزام بأسلوب رفيع في كتاباته الى جانب التزامه
بالاسلوب العلمي المقنع فيما بحث وعالج من قضايا. وقد امتاز هذا الاسلوب بالمتانة
وسبك العبارة والجنوح الى السجع احياناً، ويبدو ذلك واضحاً كل الوضوح في مقدمات ما
قرأنا من كتبه فاثبتناه في كلامنا على مؤلفاته.

وطرق باب الشعر غير أنه لم يشتهر شاعراً كما اشتهر عالماً ادبياً لانصرافه الى البحث
والتأليف، وقد وجدنا، فيما قرأنا من مصادر عنه، شعراً في فنون واغراض متعددة
كالوصف، والغزل، والمدح، والحث على التعلم، والرثاء والزهد.

قال في وصف الراح:

سَلّ الهموم اذا نبا زمن
مزجت فمن در على ذهب
وكان ساقبها يثير شذا
بدمامة صفراء كالذهب
طاف ومن حيب على لُهب
مسك لدى الأقوام منتهب(٣)

ومما قاله في الغزل:

أبا عامر انت الحبيب الى قلبي
أعرض حتى بالخيال لدى الكرى
كأنى آخر ذنب يجازى بذنبه
وإن كنت دهرًا من عتابك في حرب
وما كان لي غير المودة من ذنب
فيا ساخطا هل من رجوع الى الرضا
وتبخل حتى بالسلاّم مع الركب
ويا نازحاً هل من سبيل الى القرب

(١) ينظر أزهار الرياض: ١٠٧-١٠٥/٣

(٢) بغية الوعاة: ٥٥/٢

(٣) زهار الرياض: ١٠٩٣

لك القلب ما فيه لغيرك منزل
ومما قاله في العلم:

أخو العلم حي خالد بعد موته
وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى
يظن من الأحياء وهو عديم^(٢)

ومما قاله في رثاء الوزير ابن عبد الملك بن عبد العزيز:

عزاء بني عبد العزيز وان خلا
ففيكم لهذا الصدع آس وجابر
لكم شرف أرسى قواعد بيته
أجل وزير عطر الأرض ذكره
فلو كان للعلياء خيد ومعصم
من المجد مغناه وهذ مناره
وان كان صعبا أسوه وانجباره
ابو بكر السارى اليكم نجاره
وأخجل زهر النيرات فخاره
لأصبح منكم عقده وسواره^(٣)

ومما قاله في الزهد من لزوم ما لا يلزم:

امرت الهى بالكارم كلها
فقلت اصقحوا عن اساء اليكم
فهل لجهول خاف صعب ذنوبه
لم ترضها إلا وانت لها أهل
وعودوا بحلم منكم ان بدا جهل
لديك أمان منك أو جانب سهل^(٤)

(١) أزهار الرياض: ٢٩٣-١٣٠.

(٢) الصلاة: ٢٨٢/١. ووفيات الاعيان: ٢٨٢/٢. وانباء الرواة: ١٤٧/٢. وبنية الدعوة: ٥٦٧. والشفرات: ٦٥/١.

(٣) أزهار الرياض: ١٢٧-١٢٧٣.

(٤) أزهار الرياض: ١٤٠/٣.

الفصل الثاني

مؤلفاته

مؤلفاته

الف البطلبيوسي كتابا كثيرة تدل على ثقافة متنوعة واطلاع واسع، ويغلب على معظم كتبه الطابع اللغوي والنحوي. وقد وصلت إلينا مجموعة من كتبه وضاع بعضها، وقد طبع قسم مما وصل إلينا وما يزال القسم الآخر ينتظر من يقوم بتحقيقه ونشره. وكتبه التي اطلعنا عليها أو قرأنا عنها في كتب الطبقات والتراجم هي :-

١- أبيات المعاني :-

ذكره البغدادي في خزانة الأدب وهو من المراجع التي اعتمد عليها^(١).

٢- الاقتضاب في شرح ادب الكتاب :-

الف ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦) للهجرة كتاب «أدب الكاتب» الذي يعد أصلا من اصول الأدب وركنا من اركانه الأربعة كما قال ابن خلدون: «وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن واركانه أربعة دواوين، وهي أدب الكاتب لابن قتيبة وكتاب الكامل للمبرد وكتاب البيان والتبيين للمجاحظ وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي، وما سوى هذه الأربعة فتح لها وفروع عنها»^(٢).

وكتاب ابن قتيبة في تقويم اليد واللسان، وضعه حينما رأى الناس منصرفين عن اللغة والأدب في زمانه، وقد عني به قديما غير واحد من العلماء فشرحوه وكتبوا عليه التعليقات ينتقدونه طورا ويعتقدون عنه طورا آخر، ومن شرحه ابن السيد البطلبيوسي في كتابه «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب»، وقد وضح هدفه في مقدمته فقال: «غرضي في كتابي هذا تفسير خطبة الكتاب وذكر أصناف الكتبه ومراتبهم وجل ما يحتاجون اليه في صناعتهم، ثم الكلام بعد ذلك على نكت من هذا الديوان يجب التنبيه عليها والارشاد إليها، ثم الكلام على مشكل اعراب ابياته ومعانيها وذكر ما يحضرن من اسماء قائلها»^(٣). وقسمه ثلاثة اجزاء: الجزء الأول في شرح الخطبة وما يتعلق بها من ذكر أصناف الكتاب وآلاتهم، والجزء الثاني في التنبيه

(١) خزانة الأدب: ٧١.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ص ٥٥٣-٥٥٤.

(٣) الاقتضاب: ص ٢.

على ما غلط فيه واضع الكتاب أو الناقلون عنه وما منع منه، وهو جائز، والجزء الثالث في شرح آياته.

وقد اتبع في ترتيبه ترتيب كتاب ابن قتيبة، وتحدث عن موضوعاته باباً باباً، وطريقته في الشرح، أو التعليق، أو التصويب أن يأخذ عبارة من كتاب ابن قتيبة ثم يشرحها أو يبين ما يرى فيها من خطأ أو صواب ويذكر ما يعنى له من خواطر وآراء من ذلك قوله:

«سألك قال ابن قتيبة: ومن ذلك قول العامة: فلان يتصدق إذا أعطى، وفلان يتصدق إذا سأل، وهذا غلط. والصواب: فلان يسأل، وإنما المتصدق المعطي، قال الله تعالى: «وتصدق علينا أن الله يجزي المتصدقين».

قال المفسر: هذا الذي قاله ابن قتيبة هو المشهور عن الأصمعي وغيره من اللغويين. وقد حكى أبو زيد الأنصاري وذكر قاسم بن أصبغ عنه أنه يقال: تصدق، إذا سأل. وحكى نحو ذلك أبو الفتح بن جني وأنشد:

ولو انهم رزقوا على اقدارهم الفيت اكثر من نرى يتصدق

وذكر ابن الأنباري أيضاً في كتاب «الأضداد» أن المتصدق يكون المعطي ويكون السائل. وحكى نحو ذلك صاحب كتاب «العين» والاشتقاق أيضاً يوجب أن يكون جائزاً، لأن العرب تستعمل «تفعلت في الشيء» للذي يأخذ جزء بعد جزء، فيقولون: تحسبت المرق وتجرعت الماء، فيكون معنى تصدقت: التمسيت الصدقة شيئاً بعد شيء،^(١) وتتضح في هذا النص وغيره ثقافة البطلبيوسي اللغوية وتبعه أقوال اللغويين والافادة منها، كما تتضح في القسم الثالث من كتابه ثقافته الأدبية وحفظه للأشعار ومعرفة قائلها وما يتصل بروايتها، وقد أوضح ذلك في مقدمة هذا القسم، وهو الكتاب الثالث، فقال: «وهذا حين أبدأ بشرح مشكل أعراب آيات هذا الكتاب ومعانيها وذكر ما يحضرنى من أسماء قائلها وغرضي أن أفرد بكل بيت منها ما يتصل به من الشعر من قبله أو من بعده إلا آياتاً يسيرة لم أعلم قائلها ولم أحفظ الأشعار التي وقعت فيها، وفي معرفة ما يتصل بالشاهد وما يحلو معناه وما يعرب عن فحواه فانا رأينا كثيراً من المفسرين للآيات المستشهد بها قد غلطوا في معانيها حين لم يعلموا الأشعار التي وقعت فيها، لأن البيت إذا انفرد احتمال تأويلات كثيرة كقول

(١) الاقتصاب: ص ١١٠.

بعض من شرح ابيات كتاب سيويه في قول العجاج:
كشحا طوى من بلد مختارا من بأسه الياس او حذارا

انه يصف ثورا وحشيا، وفي قول ابي النجم:
بأبي لها من أيمن وأشمل

انه يصف ظليما ونعامه^(١).

ووفي البطلبيوسي بما وعد في هذه المقدمة فتكلم على الشواهد التي ذكرها ابن قتيبة في
أدب الكاتب فذكر قائلها وما قبلها أو بعدها من ابيات، وربط بينها، وشرح غريبها،
وأوضح معانيها، وصحح ما وقع فيه ابن قتيبة من سهو أو خطأ.

وكتاب الاقتضاب هذا مطبوع في بيروت سنة (١٩٠١) بعناية عبد الله أفندي
البيستاني. وقد حققه وهياه للنشر الدكتور حامد عبد المجيد والمرحوم الاستاذ مصطفى
السقا^(٢).

٣- الانتصار ممن عدل عن الاستبصار:-

عني الناس بشعر ابي العلاء المعري فتدارسوه وشرحوه وكان ابن السيد البطلبيوسي
واحدا من هؤلاء، فقد وضع شرحا لسقط الزند لأنه وجد «ضوء سقط الزند» غير مستوف
لجميع معانيه، وتكلف من شرحه لشعر ابي العلاء ما تكلف ووقع هذا الشرح لأبي بكر
محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي فعلق عليه وانتقده مما حمل البطلبيوسي الى تأليف
كتابه «الانتصار ممن عدل عن الاستبصار» وردده ودفع مأخذه وبين أن ما توهمه ابن العربي
عليه من تصحيف صحف أو لفظ حرف او ما رآه في بعض الأبيات من زيادة أو نقصان انما
هو من لحن الناسخ وأنه لو تأمل الشرح لأغناه عما توهم ولما كانت به حاجة الى ما تكلف.

وقد أوضح البطلبيوسي منهجه وهدفه في مقدمة هذا الكتاب، قال: «رأيت أراك الله
منهج الحق وسنته وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه- اعتراضات ابن
العربي علينا في شرح شعر المعري، ولسنا ننكر معارضة المعارضين ومناقضة المناقضين فانها
سبيل العلماء المعروفة وطريقهم المألوفة:

(١) الاقتضاب: ص ٢٨٧.

(٢) مقدمة شرح المختار من لزوميات ابن العلاء: ص ١٧.

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً ان تعدد معاييه
وانما ننكر من أمر هذا الرجل- وفقنا الله واياه الى صالح العمل!- أنه تعسف وما
انصف، وجاء في المعارضة والخلاف بأشياء استطرفتها غاية الاستطراف، وذلك أنه وجد
اياتاً أفسدها ناسخ الديوان بالزيادة والتقصان فعدت مكسورة الأوزان ونبت العين عما فيها
من الشين، فنبه عليها في طرر الكتاب، وبين فيها وجه الصواب، كأنه توهم- عفا الله
عنه!- اننا من الطبقة التي لا نقيم وزن الشعر، ولا نحسن شيئاً من النظم والنثر. وكذلك
وجد لحننا من الناسخ في بعض الأحرف فظنه من قبل المؤلف المصنف فتفضل بأن نه عليه
في طرر الكتاب، فجعلنا عنده في مرتبة من لا يقيم وزن الشعر ولا يحسن الأعراب. ولولا
أن يظن بنا هذا الرجل- وفقه الله!- عجزاً عن الانتصاف والانتصار، كما توهم علينا الجهل
بالأعراب وكسر الأشعار، لأصمتنا عن مراجعة صمت الرجم ولم نتشاكل بتصريف لسان في
مجاوبته ولا قلم، ولكن سوء معاملته أخرج الى الكلام، ولو ترك انقطاعاً ليلاً لنام، وقد قال
الله تعالى ﴿وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾ ثم قال ابو لطيب:

رب أمراتك لا تحمد الفعالة فيه وتحمد الأفعالا
وقسي رميت عنها فردت في نحور الكفاة عنك النضالا

فأول ما نقول لهذا الرجل- وفقنا الله واياه!- إن كان ما يجري مجرى السهو ويعد من
اللغو بحسب من الذنوب، ويعتد به في العيوب، فقد كتبت بخطك في معارضتك ايانا اشياء
صحفت فيها وحرقت، وكسرت صحيح الوزن، ولحنت أقيح لحن، فنحن نتوخى فيها
معك مناقشة الحساب، ونعاتبك اشد ما يكون من العتاب.

فلا تغضبن من سيرة انت سرتها فأول راضٍ سيرة من يسيرها^(١)

وبدأ بعد هذه المقدمة التي بين فيها هدفه بالرد على ابن العربي وتصحيح ما وقع فيه
من خطأ فقال في احد المواضع مخاطباً اياه «ورأيناك لما وصلت الى قول المعري:
فلك دائر ابي فتيه او نية او يفرق الفتيان
كتبت في الطرة «يفرق» بالرفع فما هذا الغلط ابقاك الله؟! أليست (أو) هذه هي
التي ينتصب بعدها الفعل في نحو قولهم «ألزمتك أو تقضييني حقي» و«الأسيرن في البلاد أو
استغني»، وقول امرئ القيس:

فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكاً أو نموت فنعدرا

(١) الانتصار: ص ١-٣.

وكذلك رأيناك لما وصلت الى قول المعري :

ولاح هلال مثل نون اجادها بجاري النصار الكاتب ابن هلال
كتبت في الطرة «اخبرني من أوثقه أنه أقام يضرب على الواو من خط ابن مقله خمسة
وعشرين سنة» فأثبت في (خمس) تاء التأنيث والسنة مؤنثة وهذا لحن قبيح»^(١).

ورد البطليوسي ، مأخذ ابن العربي بهذا الاسلوب ولم يقتصر في رده هذا على
الجوانب اللغوية والنحوية والأدبية ، وإنما تعرض لبعض القضايا العقلية والفلسفية ، لأن
ابن العربي عارضه في اشياء من العلوم النظرية كمخالفته له في الدهر والزمان واثبات ارادة
للانسان ، قال «ورأيناك- وفقنا الله واياك!- قد عارضتنا في اشياء من العلوم النظرية مثل
مخالفتك لنا في الدهر والزمان واثبات ارادة للانسان ، وقولنا : إن النفس جوهر باق لا يهلك
بهلاك الاجسام ، ونحو هذا مما يمتد فيه باع الكلام . وكأنك تقمت علينا ان لم تقتصر في هذه
الأمر النظرية على مذاهب الأشعرية ، ولو شئتنا لاجبتك عنها كما فعلنا في الأمور الأدبية ،
فاستدل ببعض على بعض . واعلم ان اتباع الناس على ارائهم ليس بواجب ولا فرض ، ولا
سيما بمن يتزه نفسه عن ان يكون من أهل التقليد الذين ينادون من مكان بعيد . وليس
امساکتنا عن القول في هذه الأشياء والخوض فيها جهلا منا بأغراضها ومعانيها لكنها أمور
يكتفى فيها بالإشارة والتلويح عن الابانة والتصريح فنحن نطوبها على عرها مخافة ان تدنسنا
بعرها وليس يخفى التعسف والانصاف ولا يعلم ما في الخف الا الله والاسكاف»^(٢).

واعتذر عن ذكره في «شرح سقط الزند» بعض الفلاسفة المتقدمين من الطبيعيين
والأهلين وازائهم بأنه اضطر الى ذلك اضطرارا ، لأن شعر أبي العلاء يبعث عليه لسلوكه
غير مسلك الشعراء ، وتضمنه نكتا من المذاهب والآراء ، ومن تعاطى تفسير كلامه وشعره
وجهل هذه العلوم بعد عن معرفة ما يومي اليه ولهذا لا يفسر شعره حق تفسيره إلا من له
تصرف في انواع العلوم . وكتاب الانتصار هذا مطبوع في مصر سنة (١٩٥٥) بتحقيق
الدكتور حامد عبد المجيد .

٤- التذكرة الأدبية :-

ذكرها القفطي في انباه الرواة^(٣).

(١) الانتصار: ص ١٣-١٤ .

(٢) الانتصار: ص ٤٦-٤٧ .

(٣) ١٤٧٢ .

٥- التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة:-

ذكره بهذا الاسم ابن خلكان في وفيات الأعيان^(١)، وابن بشكوال في الصلة^(٢)، والقفطي في انباه الرواة^(٣)، وابن العماد في شذرات الذهب^(٤)، وسماه السيوطي في بغية الوعاة^(٥) «كتاب سبب اختلاف الفقهاء»، وسماه صاحب أزهار الرياض^(٦) «التنبيه على السبب الموجب لاختلاف العلماء في اعتقاداتهم وآرائهم وسائر اغراضهم وانحائهم»، وسماه حاجي خليفة في كشف الظنون^(٧) «التنبيه على الأسباب الموجبة للخلاف بين المسلمين». وقد طبع هذا الكتاب في مصر سنة (١٣١٩) للهجرة باسم «الانصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم» بتحقيق الشيخ عمر المحمصاني الأزهري.

٦- جزء فيه علل الحديث:-

ذكره ابن خبير في فهرسته، وقال عنه «حدثني به الشيخ المحدث أبو الحسين عبد الملك ابن محمد بن هشام رحمه الله عن أبي محمد مؤلفه»^(٨).

٧- الحدائق في المطالب الفلسفية العالية العويصة:-

نشره في مصر سنة (١٩٤٦) عزة العطار، وفي كتاب تاريخ الفكر الأندلسي^(٩) أن «آسين بلاسيوس» نشره مع ترجمة له سنة (١٩٤٠)، وقال فيه: «ان كتاب الحدائق يعتبر اول محاولة للتوفيق بين الشريعة الإسلامية والفكر اليوناني».

٨- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل:- وهو كتابنا هذا وستحدث عنه بالتفصيل.

٩- الحلل في شرح آيات الجمل:-

ذكره بهذا الاسم ابن العماد في الشذرات^(١٠)، والسيوطي في البغية^(١١)، وسماه القفطي في انباه الرواة^(١٢) «كتاب شرح آيات الجمل».

(١) ٢٨٧٢	(٧) المجلد الأول: ص ٤٨٨
(٢) ٢٨٧١	(٨) فهرسة ابن خبير: ص ٢٠٤
(٣) ١٤٧٢	(٩) ص ٢٣٤
(٤) ٦٥/١	(١٠) ٦٥/٤
(٥) ٥٧٢	(١١) ٥٧٢
(٦) ١٠٧٣	(١٢) ١٤٧٢

وهذا الكتاب شرح لأبيات الجمل للزجاجي ، وقد اتبع فيه السبيل التي سار عليها في الكتاب الثالث من «الاقطصاب» وذلك بأن يذكر البيت ثم ينسبه ويشرحه مبينا معاني الفاظه وما هو غريب منها وما هو مستعمل .

مثال ذلك قول الإخطل :-

ان من يدخل الكنيسة يوما يلقي فيها جاذرا وظبءا

«هذا البيت للأخطل ، وكان نصرانيا ، ولذلك ذكر الكنيسة . والجاذر اولاد البقر واحده جؤذر بضم الذال وفتحها ، وأهل البصرة لا يعرفون فتح الذال لأن (فعلاً) عندهم غير مستعمل ، وحكى الكوفيون الفاظا كثيرة على (فعل) وهو جؤذر وطحلب وطفدع ، يقول من دخل الكنيسة رأى فيها من نساء النصارى وبينهم اشباه الجاذر والظباء» .

والكتاب هذا غير مطبوع ، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تلي كتابه «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» ونسخة مخطوطة ايضا في خزنة السيد محمد المشكاة في المكتبة المركزية بجامعة طهران .

١٠- رسالة كتب بها الى ابن خلصة وأخرى بعث بها الى قبر النبي ﷺ (١) .

١١- شرح ديوان المتنبى :-

ذكره ابن خلكان وقال عنه : «وسمعت أن له شرح ديوان المتنبى ولم أقف عليه ، قيل : انه لم يخرج من المغرب» (٢) .

١٢- شرح سقط الزند :-

قال عنه ابن خلكان -«وشرح سقط الزند لأبي العلاء المعري شرحا ، استوفى فيه المقاصد ، وهو أجود من شرح أبي العلاء صاحب الديوان الذي سماه «ضوء السقط» (٣) . وليس هذا الشرح خاصا بسقط الزند بل ضم البطلبوسني اليه طائفة اخرى من شعراي العلاء بعضها من لزوم ما لا يلزم وبعضها الآخر من سائر دواوينه ، وانفرد من بين الشراح بترتيب سقط الزند على حروف المعجم .

(١) فهرسة ابن خيرا : ص ٤٢٠ .

(٢) وفيات الاعيان : ٢٨٣٢ .

(٣) وفيات الاعيان : ٢٨٣٢ .

قال البطلبوسى في مقدمته «سألتنى - واصل الله لديك نوامي النعم وبلغك أقاصي الهمم- أن اشرح لك سقط الزند من شعر ابي العلاء المعروف بالمعري وذكرت أنك قرأت «ضوء سقط الزند» الموضوع فيه، فلم تجده مستوفيا لجميع معانيه ورجوت أن تجد عندي ما يوافق مرادك ويطبق اعتقادك، ولعمري إنه لشعر قوي المباني خفي المعاني؛ لأن قائله سلك به غير مسلك الشعراء وضمنه نكتا من النحل والآراء وأراد أن يرى معرفته بالأخبار والأنساب وتصرفه في جميع أنواع الآداب فأكثر فيه من الغريب والبديع ومزج المطبوع بالمصنوع فتعمدت الفاظه وبيعدت اغراضه وقد اجبتك الى ما سألت وكتبت لك من شرحه ما رغبت. ورأيت أن ترتيبه على نظم الحروف المعجمة اتم في الوضع وأجمل للتصنيف فاحتجت لذلك أن أزيد فيه ما ينفي بالغرض»^(١).

ويمتاز هذا الشرح بكثرة التعرض للتحقيقات اللغوية والمسائل النحوية وهو شديد الولوع بالموازنة بين معاني المتنبي وابي العلاء^(٢).

وشرحه لقول ابي العلاء:

أغرّ ثمته من غسان غرّ تدين لعزهم ارم وعاد
يوضح طريقته ومنهجه.

قال: «الأغرّ: المشهور شبه بالفرس الأغرّ، والأغرّ ايضا الأبيض. وثمرته: رفعته الى أعلى منزلة من الشرف. وقوله تدين، اي: تخضع وتذل. وكان ينبغي أن يقول: دانت؛ لان هذا أمر قدمضى وسلف، فالكسائي يقول في مثل هذا: ان «كان» مضمره فيه وتقديره على قياسه: كانت تدين فأضمر الكون لما فهم المعنى، ولأن كل شيء موجود لا يخلو من كون، وهكذا قال في قوله: تعالى- «واتبعوا ما تنبأوا الشياطين على مَلِكِ سليمان» أي ما كانت تنبأوا، وكذلك قول الراجز:

جارية في رمضان الماضي تنقطع الحديث بالامياض

والبصريون يجعلون مثل هذه الأفعال حالا محكية كما تقول: رأيت زيدا أمس يضحك، فتحكي الحال التي كان عليها. ومنهم من يرى ان المستقبل وضع في هذه

(١) شروح سقط الزند، القسم الأول، ص ١٥

(٢) انظر: ٧٧٠/٢ اجماع في اخبار ابي العلاء المعري وأثاره.

المواضع موضع الماضي لما فهم المعنى كما وضع الماضي موضع المستقبل في نحو قول الخطيئة:

شهد الخطيئة يوم يلقي ربه ان الوليد أحق بالعيد^(١)
والشرح هذا مطبوع مع شرحين آخرين لسقط الزند هما شرح ابي زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن التبريزي وشرح ابي الفضل قاسم بن حسين بن محمد الخوارزمي وصدرت هذه الشروح في كتاب من خمسة أقسام باسم «شروح سقط الزند» وقامت على تحقيقه لجنة احياء آثار ابي العلاء باشراف الدكتور طه حسين.

١٣- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء:-

وهو شرح اللزوميات التي اختارها البطليوسي وضمها الى شعر المعري في شرح سقط الزند حين أراد أن يرتب شعر السقط على حروف الهجاء، فاحتاج الى ان يزيد فيه ما يفي بالغرض فضم اليه هذه اللزوميات وشرحها شرحا وافيا مستفيضا.

ولم يفرد البطليوسي لهذا الشرح كتابا خاصا او يتخذ له عنوانا معيناً وقد جمعها الدكتور حامد عبد المجيد واختار لها اسم «شرح المختار من لزوميات ابي العلاء» وطبع القسم الأول منه في القاهرة سنة ١٩٧٠.

١٤- شرح الموطأ:-

ذكره ابن خلكان في الوفيات^(٢)، والقفطي في انباه الرواة^(٣)، وابن بشكوال في الصلة^(٤) والسيوطي في البغية^(٥)، وابن العماد في الشذرات^(٦)، والمقري في أزهار الرياض وسماه «المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس»^(٧).

١٥- الفرق بين الحروف الخمسة:-

قال عنه ابن خلكان: «وله كتاب في الحروف الخمسة وهي السين والصاد والضاد والطاء والذال، جمع فيه كل غريب»^(٨).

(١) شروح سقط الزند: القسم الأول: ص ٢٩٤. (٥) ٥٦٢.

(٢) ٢٨٣٢. (٦) ٦٥٤.

(٣) ١٤٧٢. (٧) ١٠٧٣.

(٤) ٢٨٧١. (٨) وفيات الأعيان: ٢٨٧٢.

١٦- فهرسة ابن السيد:-

رواها ابن خير عن شيخه ابي الحسن عبد الملك بن محمد بن هشام القيسي و ابي محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد العبدي، وكلاهما عن المؤلف (١).

١٧- قصيدة في رثاء ديك:-

رواها ابن خير في فهرسته (٢).

١٨- المثلث في اللغة:-

ذكره ابن خلكان، وقال عنه: «كتاب المثلث في مجلدين أتى فيه بالعجائب ودل على اطلاع عظيم، فإن مثلث (قطرب) في كراسة واحدة واستعمل فيه الضرورة وما لا يجوز وغلط في بعضه» (٣)، وذكره ابن خير في فهرسته (٤)، والقفطي (٥)، والسيوطي (٦)، والعماد (٧).

ويقول مؤلف كتاب معجم المطبوعات العربية والمعرية: «وقفت على نسخة خطية من كتابه المثلث قال فيه: اجتمع لنا في المثلث المختلف المعاني (٦٨٠) كلمة ومن المثلث المتفق المعاني (١٢٢) كلمة. وقد كنت صفت فيه تأليفا آخر مرتبا على نظم الحروف حسبا فعلت في هذا التصنيف وذلك عام سبعين واربع مائة وذهب عني في نكبة السلطان جرت علي وانتهب معظم ما كان بيدي غير انه لم يبلغ عدد ما ذكرته في هذا التأليف الثاني (٨).

ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية. ونسخة في جامعة بايل في امريكا قديمة جدا (٩)، ونسخة اخرى في طنجة يقول فيها مالكيها عبد الهادي بن محمد السلاوي انه- ابي كتاب المثلث مع صغر حجمه مفيد في بابه. . . . ولا اظن يغني عنه مثلث ابن مالك المطبوع فانه نظم والاول نثر وفرق بينهما (١٠).

١٩- المسائل والأجوبة:-

يشتمل هذا الكتاب على مسائل كان البطلوسي قد سئل عنها فكتب اجوبته عليها

-
- | | |
|---------------------------|---|
| (١) فهرسة ابن خير: ص ٤٣٣. | (٦) بغية الوعاة: ٥٦٢. |
| (٢) فهرسة ابن خير: ص ٤١٣. | (٧) شذرات الذهب: ٦٥٤. |
| (٣) وفيات الأعيان: ٢٨٧٢. | (٨) ص ٥٦٩. |
| (٤) فهرسة ابن خير: ص ٣٦٢. | (٩) جولة في دور الكتب الاميركية: كوركيس عواد. |
| (٥) انباء الرواة: ١٤٧٢. | (١٠) عملة الجمع العملي بدمشق: ٥٦١٢. |

والف منها كتابا ضخما تناول فيه ما ينيف على مئة مسألة، والكتاب ما زال مخطوطا، ومنه نسخ في مكتبة الاسكوريال وتونس ولايدن^(١). وقد نشر منه الاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي مسألة (رب) سنة (١٩٦٣) وتبدو في هذه المسألة طريقة البطليوسي في معالجته القضايا النحوية وهو كدأبه في كتبه الاخرى يعرض المسألة ويبيد رأيه فيها مصححا ما أخطأ فيه الناس مستشهدا بالقرآن الكريم وبالحدِيث الشريف وبالمأثور من كلام العرب البلغاء.

٢٠- المسائل المثورة في النحو:-

ذكره السيوطي في البغية^(٢).

٢١- كتاب الدوائر:-

قال فيه هنري كوربان: «يؤهل مؤلفه للدخول في مصاف الفلاسفة... يعرض ابن السيد فيه فلسفة فيضية ولكنها على خلاف فلسفة اتباع ابن سينا لا تكتفي باستثناء تراتيب الاقائيم الافلوطينية كمبادئ اولى بل تنظم هذا وفقا لبراهين رياضية^(٣). وذكرت له كتب اخرى هي (الاسم والمسمى) و(الاستئلة) و(شرح الخمسة المقالات الفلسفية) و(شرح الفصيح لثعلب)^(٤).

(١) ينظر الانتصار ص ٤٠، وشرح المختار من لزوميات ابن العلاء: في ١، ص ٢٣، والمقدمة من كتاب المسائل والاجوبة:

ص ٤.

٥٦، ٢ (٦)

(٣) تاريخ فلسفة الاسلامية: ص ٣٤٩.

(٤) ينظر الانتصار ص ٤٠ وما بعدها وشرح المختار من لزوميات ابن العلاء في ١، ص ١٧ وما بعدها.

الفصل الثالث
دراسة كتاب الحلال في اصلاح الخلل من كتاب الحمل

كتاب الجمل

الف ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي المتوفى سنة (٣٣٧) للهجرة كتاب «الجمل» وهو أهم كتبه النحوية، ولم يضع له مقدمة يشرح فيها منهجه والأبواب التي سيتحدث عنها، وإنما بدأه بالبحث في الكلام وأقسامه الثلاثة ثم شرع في ذكر الابواب المهمة في علم النحو كباب الاعراب والأفعال والتثنية والجمع والفاعل والمفعول به وغير ذلك مختصا اياه بأبواب من الصرف وما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر وبشيء من احكام الهمزة في الخط.

وكتاب الجمل واحد من كتب النحو المختصرة التي ألفت في الفترة الاولى من حياة النحو، لكنه كان ذا أهمية كبيرة، لذلك عكف عليه الشراح يفصلون ما أجمل فيه مستعينين على ذلك بآيات القرآن، وبالمأثور من كلام العرب الفصحاء تقريبا لمعانيه واغراضه من ذهن القارئ. ومن هذه الشروح: شرح الجمل لأبي القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف والمتوفى بطليلة سنة (٣٩٠) للهجرة، وعون الجمل وهو شرح لشواهد الجمل ألفه ابو العلاء المعري المتوفى سنة (٤٤٩) للهجرة وشرح ابيات الجمل لابن سيده علي بن اسماعيل المتوفى سنة (٤٥٨) للهجرة، وشرح الجمل لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالاعلم الشتمري المتوفى سنة (٤٧٦) للهجرة، وله أيضا شرح ابيات الجمل^(١).

«توثيق كتاب الحلل»

وجاء بعد هؤلاء ابن السيد البطليوسي ووضع على الجمل كتابين أحدهما «الحلل في شرح ابيات الجمل» وقد تحدثنا عنه عند الكلام على مؤلفاته، وثانيهما «الحلل في اصلاح الحلل من كتاب الجمل» وهو كتابنا الذي نتحدث عنه.

وكتاب الحلل هذا من كتب البطليوسي المعتبرة وقد سماه ابن خلكان^(٢) «الحلل في

(١) نظير مقدمة كتاب الجمل: ص ١٢ وما بعدها. والزجاجي تالون تالون: ص ٢١ وما بعدها.

(٢) وفيات الأعيان: ٢٨٧/٢.

اغالبط الجمل»، وسماء القفطي^(١) «اصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل»، وسماء السيوطي^(٢) «اصلاح الخلل الواقع في الجمل»، وسماء ابن العماد^(٣) «الخلل في اغالبط الجمل»، وتبعه في هذه التسمية بعض الدارسين المعاصرين^(٤)، أما النسخة المخطوطة من هذا الكتاب التي اتخذناها أصلاً للتحقيق والنشر فقد كتب في صفحتها الأولى «الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل»، وقد جعلنا هذا الاسم عنواناً للكتاب.

لماذا ألفه ابن السيد

وهذا الشرح من أوسع الشروح التي وصلت إلينا وقد أوضح مؤلفه في مقدمته غرضه منه والسبيل التي اتخذها في الشرح مشيراً إلى عناية المتقدمين به أو اعتراضهم عليه وتخطئته، قال «أما بعد فانك سألتني - سدد الله سهامك إلى اغراض مطالبك وأناف بك على أقاصي آمالك ومآربك - ايضاح معاني آيات كتاب الجمل واصلاح ما وقع فيه من الخلل!، وهو لعمرى كتاب قد أنجد وأغار وطار في الأفاق كل مطار، وواضعه - رحمه الله - قد نزع فيه المترج الجميل فانه حذف الفضول واختصر الطويل غير أنه مع تركه سبيل الاطالة والاكثر قد أفرط في الايجاز والاختصار ورمى بالكلام على عواهنه غير متقد لمساوىء القول ومحاسنه، ولم يفكر في اعتراض المعارضين وانتقاد المتقدين وتعقب المتعقبن فتجده في كثير من كلامه بعيد الاشارة سيء العبارة. ونحن، وإن تعقبنا بعض الفاظه واعتراضنا في نكت من مقاصده واغراضه، معترفون له بالبراعة وانه من ائمة هذه الصناعة، فاننا بكتابنا افتتحنا النظر في هذا العلم وهو الذي رشح بصائرنا لما منحناه من الفهم، وقد سبقنا غيرنا إلى الاعتراض عليه وتخطئته في بعض ما نحا إليه، وليس اختلال بعض عباراته مما يجمل بمجمله في العلم ومكانته في الفهم فقد قال الحكماء: من الف فقد استهدف فان احسن فقد استعطف وإن اساء فقد استقذف وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للنظرين وفطرة الانسان مبنية على النقصان إن أصاب في معنى فقد أخطأ في معنى وإن كمل من جهة نقص من اخرى وإنما الكمال الذي لا نقص فيه خالق الاشياء الذي لا تغيب عنه غائبة في الأرض ولا في السماء. وليس غرضي أن استوفي ما لم يذكره من انواع هذا العلم وأقسامه وإنما غرضي أن اتبه على اغلاطه والمختل من كلامه فانه أصل أصولاً لا تصح مع الاعتبار،

(١) آباء الرواة ١٤٢/٢

(٢) بغية الوعاة: ٥٧٢

(٣) شذرات الذهب: ٥٧٤

(٤) ينظر الانتصار: ص ٤، وشرح المختار من لزوميات ابن العماد: ص ١٩

واختار في اشيء ما ليس بالمختار، وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر وخفي عليه منه ما يبدو لغيره ويظهر. وأبدأ بذكر اغلاطه والمختل من عباراته ثم أثني بالكلام في آبياته فاتكلم في اعراجها ومعانيها وما يحضرنى من أسماء قائلها واذكر ما يتصل بالشاهد من قبله أو بعده ليكون زائداً في فهم القارئ ونيله».

وحينما نرجع الى الكتاب نجد المؤلف قد التزم بما ذكره في هذه المقدمة فلم يخرج على ابواب كتاب الجمل ولم يزد عليه ابواباً أخرى انما حاول أن يعتمد الى النص فيختار ما وقع فيه خلل لينبه اليه ثم يبدأ باصلاحه ليكون موافقاً لما استقر عليه رأي الجمهور بعيداً عما هو غير مألوف ولا متداول في هذا العلم مثال ذلك ان الزجاجي قال في «باب معرفة علامات الاعراب»: «وحذف النون ايضاً علامة للجزم في تننية الأفعال وجمعها»^(١).

فعقب البطليوسي على هذا القول، قال: «هذه عبارة فاسدة؛ لأن الافعال لا تنى ولا تجمع، ويجب أن نتأول قوله على أنه اراد في تننية ضمائر الأفعال وجمعها، فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه».

وقد يعتمد البطليوسي الى التفصيل في امور أوجزها الزجاجي ايجازاً مخلاً بالمقصود، مثال ذلك ما ذكره صاحب الجمل عن معاني (أم) فقال: «وتقول أقام زيد أم عمرو ومعناه «أيها قام» فان قلت: قام زيد أم أخوك، لم يجوز، لان أم لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام»^(٢). فعقب صاحبنا على هذا بقوله: «هذا الذي قاله صحيح غير أن كلامه يوهم أن (أم) لا حال لها غير ما ذكره، ولو قال: لأن (أم) المتصلة لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام لكان أوضح للكلام وارفح للايهام لأن (أم) تكون متصلة ومنقطعة، و (أم) المتصلة انما تعادل الف الاستفهام دون سائر ما يستفهم به، وليس في كلامه ما يخص ذلك بألف الاستفهام دون غيرها».

وقد يخطيء الزجاجي فيما يؤصل من أصول، مثال ذلك قوله: «وأما قوله: وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي»^(٣)، فهو على الاطلاق غير صحيح، ولكن يحتاج الى تفيد أغفله أبو القاسم فيقال: ما كان منه مقدماً قبل المخبر عنه جاز في الكلام تذكيره كقوله تعالى «قد كان لكم آية في فتين وكقوله «فمن جاءه موعظة من ربه» واذا أخر بعد المخبر عنه لم يجوز إلا في الشعر كقول الاعشى:

(١) الجمل: ص ٢١.

(٢) الجمل: ص ٣٢.

(٣) الجمل ص: ٣٦٢ (باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر).

فأما ترى لشي بدلت فان الحوادث أودى بها
ولكن البطليوسي لا يقف هذا الموقف من الزجاجي دائما وإنما قد يكون الى جانبه
باعتذار، ويؤيد رأيه فيما ذهب اليه ليرد على من ظن أن الزجاجي قد توهم، فمثال اعتذاره
له قوله: في باب (النعت): «قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان النكرة تنعت
بالنكرة كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة»^(١).

قال المفسر: «قد عارضه في هذا الكلام بعض التحوين وقال هذا كما قال لولا أنه
علل أصلا بفرع لأن النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عليها بدليل أنها تمتنع من الصرف
والنكرة لا تمتنع، وهذا الذي اعترض به هذا المعترض لا يلزم لأن أبا القاسم لم يصرح بأن
أحدهما علة للآخرى إنما هو كلام خرج مخرج التشبيه وليس يلزم اذا شبه شيء بشيء أن
يكون أحدهما علة للآخر».

وقوله في الاعتذار له ايضا ورد التوهم: «قد اولع قوم ممن يقرأ هذا الكتاب أو يقرأ
عليه بأن يزيدوا فيه (أجمعان)، (اكتعان)، (ابصعان) للمذكرين، و (جمعاوان) و
(كتعاوان) و (بصعاوان) للمؤنثين، وكأنهم يتوهمون أن أبا القاسم أغفل ذلك أو اسقطه من
متن الكتاب وإنما اسقط أبو القاسم ذلك عن قصد منه؛ لأن العرب لم تستعمله». ومن
أمثلة ما وافق البطليوسي فيها الزجاجي تقسيم الفعل الى ماض، ومستقبل وحال (دائم)
قال: «قال ابو القاسم في هذا الباب: الأفعال ثلاثة: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في
الحال يسمى (الدائم)»^(٢).

قال المفسر: هذا التقسيم صحيح غير أنه يخالف قوله في صدر الكتاب: إن الفعل ما
دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل. وقد تعقب عليه قوم قوله «وفعل في الحال يسمى
الدائم» وقالوا: فعل الحال لا يثبت ولا ينفي منه جزء حتى يلحق به جزء آخر ولكن الجزء
الثاني لا يأتي إلا وصار الأول ماضيا فكيف يصح أن يسمى دائما. وهذا الذي اعترضوا عليه
به ليس بصحيح، لأنه ان جاز أن يتعقب هذا على ابي القاسم جاز أن يتعقب على سيبويه
قوله: ان الفعل أمثلة اخذت من لفظ احداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما
هو كائن لم ينقطع، فقوله وما هو كائن لم ينقطع كقول ابي القاسم: «انه يسمى الدائم وليس
تمتنع فعل الحال ان يسمى الدائم».

(١) الجمل: ص ٢٦

(٢) الجمل: ص ٢١

قيمة الكتاب

ومما يجدر ذكره أن للبطلوسي آراء نحوية ذكرها في اثناء كلامه على ما ورد في كتاب الجمل، وهي آراء تدل على أنه لم يكن مقلدا، فقد قال في هذا: «واعلم أن اتباع الناس على آرائهم ليس بواجب ولا فرض ولا سببا بمن ينزه نفسه عن أن يكون من أهل التقليد الذين ينادون من مكان بعيد»^(١).

ومن امثلة ذلك رأيه في الاخبار عن المبتدأ فقد ذهب الزجاجي الى أن الاسم المبتدأ يجبر عنه بأحد أربعة اشياء: باسم هو هو أو بفعل وما أتصل به من فاعل ومفعول أو بظرف أو بجملة^(٢). وذهب البطلوسي الى أن هذا التقسيم خطأ، لانه جعل الفعل والفاعل وما أتصل به قسما على حدته وأخرجه من الجمل وحكمه حكم الجمل، قال: «والصحيح أن يقال: ان الاسم المبتدأ يجبر عنه بثلاثة اشياء: باسم مفرد هو هو، وجملة، وظرف. وتنقسم المفرد ثلاثة أقسام: مفرد مشتق كقولك زيد قائم، ومفرد غير مشتق كقولك: القائم زيد، والذي في الدار عمرو، ومفرد منزل منزلة المشتق كقولك: زيد أبوك، وزيد حاتم جودا. وتنقسم الجملة ايضا ثلاثة أقسام: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، أو ما سد مسد الفاعل، وجملة مركبة من شرط وجزاء، وتنقسم الظرف ثلاثة اقسام: ظرف زمان، وظرف مكان، وجار ومجرور ويلحق بكل واحد من الثلاثة شيء يجري مجراه أو ينزل منزلته».

وقد يوافق الآخرين في آرائهم أو يستحسنها، من ذلك ما ذكره في باب المفعول الذي لم يسم فاعله حيث قال: «انا نوافقهم على أن باب المفعول الذي لم يسم فاعله منقول من باب الفاعل مغير عنه وهو عندنا صحيح لا ننازعهم فيه».

ومن ذلك ايضا استحسانه لرأي ابن بابشاذ في (كان) حيث قال: «قال أبو القاسم في هذا الباب: واعلم أن لكان أربعة مواضع»^(٣).

قال المفسر: هذا التقسيم خطأ، لأنه يوهم أنه جاء بأربعة أقسام وانما أتى بثلاثة لأن (كان) التي يضم فيها الشأن والقصة قسم من أقسام الناقصة. ورد عليه ابن بابشاذ في هذا الموضع بنحو ما ذكرناه، وجعل القسم الرابع (كان) بمعنى: صار، وهذا طريف، لأن

(١) الانتصار: ص ٤٦.

(٢) الجمل: ص ٤٨-٤٩.

(٣) الجمل: ص ٦١.

(كان) التي بمعنى صار ناقصة ايضاً، لأنها تحتاج الى خبر، كقوله تعالى «كتتم خير امة اخرجت للناس».

والبطليوسي على ما يدولنا من خلال معالجته لقضايا النحوبصري المذهب يستشهد بأقوال سيويه كثيراً وبأقوال النحاة البصريين كالأخفش والمازني والجرمي والزجاج والمبرد على أنه قد يوافق غيرهم في بعض المسائل التي عالجها في كتابه ويستشهد بأقوالهم كالقراء ومعاذ الهراء والكسائي.

«مخطوطات الكتاب»

اعتمدنا في تحقيق كتاب «الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» على مخطوطات ثلاث هي :-

١- مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (برقم ٢٣٨١): وهي اقدم النسخ، كتبه لنفسه حسن بن أحمد بن جعفر في شهر ربيع سنة احدى وخمسين وستمائة، وقد عدناها أصلاً للتحقيق لقدمها ولأنها منقولة عن نسخة المؤلف معارضة عليها^(١) ولقلة السقط فيها، وهي في ثلاث وستين ورقة كتب في صفحاتها الأولى: «كتاب الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل». تأليف الشيخ الأجل الأوحى الأنبل محمد بن عبد الله بن السيد البطليوسي رحمه الله عليه» وقد أخطأ الناسخ في كتابة اسم البطليوسي في هذه الورقة؛ لأنه هو ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد كما ذكرت كتب الطبقات والتراجم وكما جاء في مقدمة المخطوطة هذه: «قال الفقيه الأجل الامام الأنبل أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي».

وجاء في خاتمة مخطوطة الكتاب «تم كتاب الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلامه. كتبه لنفسه الفقير الى الله حسن بن أحمد بن جعفر وهو يسأل الله تعالى ان يشته في ديوان الحسنات ويحويه عن كاتبه السيئات». ثم يلي ذلك كتاب شرح اعراب ابيات الجمل للبطليوسي نفسه.

٢- مخطوطة ليدن: وهي محفوظة بمكتبة ليدن (برقم ١٤٢) وتأتي بعد المخطوطة السابقة من حيث الزمن لأنها كتبت في سادس شهر المحرم سنة اربعين وثمانمائة وهي غير

(١) قال نابيخيا: بلغ معارضة على الأم فما وجد فيه من تشكيك على شيء، من مسائله ابيات شعيرة فيوفي

الام كذلك

مشكولة، وفيها سقط كثير وطمس في الكلمات وتقديم وتأخير مغلان بالمعنى. كتب في صفحتها الأولى «كتاب شرح جمل ابي القاسم الزجاجي للأستاذ ابي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رحمه الله ورضي عنه» وجاء في آخرها «تم الكتاب بحمد الله تعالى والصلاة على سيدنا محمد وآله أجمعين وسلم تسليما» ولم يشر ناسخها الى النسخة التي نقل منها. أما عدد اوراقها فاحدى وثمانون ورقة من الحجم الصغير.

٣- مخطوطة دار الكتب المصرية: وهي برقم (١١١٠) نحو (٤٠٩٩٠) عمومية، وهي مكتوبة بخط مغربي، غير واضح، كتب في صفحتها الأولى: «كتاب اصلاح الخلل تأليف ابي محمد عبد الله بن السيد رحمه الله»، وقد تملكها محمد بن محمد بن أحمد الباجي ثم انتقلت في غرة محرم الحرام سنة الف وسبع للهجرة الى علي بن ولي بن حمزة المغربي الجزائري الشهير بنديم الحاسب، وكتب في آخرها: «تم الكتاب الأول بحمد الله وعونه وصونه وصلواته على محمد خاتم رسله وعلى جميع انبيائه وسلم يتلوه في الكتاب الثاني فيه شرح ابيات كتاب الجمل واعرابها واخبار شعرائها وانسابهم وكناهم صنعة ابي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي رحمه الله برحمته» والقط في هذه النسخة أقل من السقط في نسخة ليدن. أما عدد اوراقها فخمس وثمانون ورقة وبحجم شبيه بحجم ورقة (ليدن). ولم يشر ناسخها ايضا الى النسخة التي نقل منها. وهي خالية من تاريخ النسخ.

الخاتمة
منهج التحقيق

منهج التحقيق

أشرنا فيما سبق الى اننا حصلنا على ثلاث نسخ خطية من الكتاب هي نسخة مكتبة الاوقاف العامة في بغداد، ونسخة (ليدن) في هولندة، ونسخة دار الكتب المصرية. وقد رمزنا الى الاولى بالحرف (و) والى الثانية بالحرف (ل) والى الثالثة بالحرف (د).

وقد اتخذنا النسخة (و) أصلا، لأنها منقولة عن نسخة المؤلف مطابقة عليها، ولأنها أقدم النسخ تاريخيا. وقد سائرنا نصها حين رأيناها صحيح الأسلوب، مقبولا من حيث المادة والموضوع. غير اننا رغبة منا في تهيئة نسخة أقرب ما تكون الى نسخة المؤلف اتبعنا الطريقة الالتقاطية كلما رأينا عبارة نسخة من الآخرين أقوم منها في النسخة (و)، واعتمدنا في اجراء تصحيحات أخرى بدت لنا لازمة على كتاب الجمل المطبوع وعلى امهات كتب النحو كالكتاب لسيويه، والمقتضب للمبرد، والاصول لابن السراج وغيرها.

وكثيرا ما حافظنا على نص كتاب الجمل كما هو عليه في المخطوطة، وأبقينا ما رأيناها صحيحا بعيدا عن الخلل، ولو جاء مخانقا لما في النسخة المطبوعة منه.

وقد راعينا رسم الخط الحديث ولم نر أية فائدة في اثبات اخطاء الرسم التي في المخطوطات الثلاث.

أما الزيادات التي اضعناها الى النسخة (و)، في مواضعها، من النسختين (ل) و (د)، او من احدهما فقد وضعناها بين عضادتين [هكذا]، وكذا الحال بالنسبة الى الساقط من النسخة (و) الموجود في النسختين الآخرين او في احدهما.

وأما ما وجدناه ساقطا في النسختين (ل) و (د)، فما كان منه كلمة واحدة اكتفينا بوضع رقم عليه، وما كان اكثر من كلمة وضعناه بين قوسين (هكذا).

وقد خرجنا ما استشهد به المؤلف من الايات الكريمة، والاحاديث الشريفة. على ان استشهاده بالاخيرة قليل.

وقد اكثر المؤلف الاستشهاد بالشعر فخرجناه بالرجوع الى كتب النحو المختلفة والى كتب الشواهد ودواوين الشعراء ومجاميع الادب وكتبه ورسائله. فنسبنا الايات الى قائلها

ما أمكن ذلك ، وترجمنا باختصار لأولئك الشعراء ذاكين الاصول من مظان تراجمهم .

وقد أشرنا الى موضوعات النحو المناقشة في الكتاب في امهات كتب النحو ولا سيما تلك الكتب التي ذكرها المؤلف او نقل منها . ولم نغفل تراجم اعلام النحو الواردة في الكتاب فقد ذكرنا مظانها ومراجعها الكافية .

واخيرا ، فاننا نستطيع ان نقول اننا قد هيأنا نسخة من الكتاب قريبة من نسخة مؤلفه
غير اننا لا ندعي اننا بلغنا الكمال او قاربناه ، فان الكمال والعصمة لله تعالى وحده .

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد
 والعهدة الاحل الامام الامير ابو محمد عبد الله بن السيد المطهر موسى رحمه الله
 الحمد لله الذي لم يخذلنا ولا طهرنا فخلق كل شئ ففقدناه بقدرنا والصلاة غائبة
 ان نله ساهدا ومسننا ونذرا وداعنا الى الله باذنه وسرنا حامين **اما بعد**
 فاننا اليه مستذركم الله سبحانه على اعراض مطالبكم وانا وكنتم على افاضنا ان كان
 معكم ايمانكم كالحمل والصلح ما وقع فيه من الخلل وهو لغز كتاب قد اخذوا غار
 والافا وكل مطاز وواضعه رحمة الله فترزع فيه المنزع الجميل فانه جزء القصور والاد
 تتطول عبراته مع ربه سئل الاطالة والاختار قد افترقا في الاجار والاختار وورد
 الكلام على ارضه غير مستنفذ لتاويك الهوا ومحاسنه ولم يفكر واعراض العزيمة
 ولسفاد المسقدر ونعق المعقنين فاخذ في كلامه بعد الاشارة ومبهر العاين والذوق
 نعقنا نعصر الفاظه واعرضه ونكت من مفاضه واعراضه مغرر قوله بالتراعة و
 من ارضه هذا الصاعه فاما بابه افصح النظر وهذا العلم وهو الذي شرح بغايده
 بحاه من الفهم وقد سفلنا نحننا الى الاعراض عليه وخطبه في نغم ما جاء اليه وليس اخلا
 نعربنا له مما حل محله والعلم ومكانته والفهم فقد قال الحكام ان الفقه قد استشهد
 واخس فبدأ سيعطف وانما فقد استشهد وياخلا والمخلفين ظهرت المعاني والاد
 ويطره انسان منته على النصار ان اطلبوا معنى هذا خطأ ومعنى وان كان من جهة
 نعرب من اخرى وانما الكمال الذي لا يعر فيها الولوج سنا الذي لا يعر عنه عاينوا الا
 ولا في انما وليس غرضي ان اشوي ما لم يذكره من انواع هذا العلم واهتمامه وانما غرضي
 ان ابعث على اعلاطه وليس من كلامه فانه اصل اصولنا لا يفتح مع الاعيان واخذ
 في انما ما ليس اليه ان وردنا ما من كل لغة من حيث لا نعرف وجعل عليه ما نذكره
 وظهر وانما يذكر اعلاطه والحمل من عيان انه ترانى الكلام في اياه فانك
 (الصفحة الأولى من نسخة مكتبة الأوقاف العامة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ
 فَسَأَلَ الْكَلْبَةَ الْأَمْتَةَ الْأَوْجَرَ ابْنَ مُحَمَّدٍ عَنِ اللَّهِ فِي مُحَمَّدٍ
 وَاللَّهِيبِ الْبَطْلِيِّ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

سَأَلْتُهُ شَرَفَ اللَّهِ فِيهَا مَا لِي أَلْغَزَابِ مِنْ مَطَالِبِ : وَأَنَا وَطِ عَلَى الْأَعْمَاءِ وَالِدِ
 وَمَا رَلَسَا إِصْبَاحَ مَعَاذِ مَا بَانَ كِتَابَ الْجَمِيلِ وَالْحَلَّاحَ مَا وَفَعِ بِهِ مِنَ الْقَطْرِ وَالرَّوْ
 نَعْمَرِي جَنَابِ مِنْ عَجْزٍ وَأَعَارِ : وَطَارِي الْأَفَاةَ فِي خَلِّ قَطَارِ : وَوَأَصْبَحِي وَرَحِمَةُ اللَّهِ
 فَدَعَّرَجِي بِهِ التَّمْرِ الْجَمِيلِ فَانَهُ حَزْبِ الْعَضْرَةِ : وَتَحْتَصِرُ الْقَطْرِ بِانْ عَمِيَا تَمَعِ
 تَرَكِي سَبِيلَ الْأَهْلَةِ وَالْإِثَارَةِ : قَوَامِرِي فِي الْأَعَارِ وَالْأَهْمَارِ : وَرَضِيَ مِنَ الْكَلَامِ
 عَلَى عَوَاجِمِ عَمِي وَسَقَرِي لَسَارِي الْعَوَاجِ وَمَا سَهَدِي : وَلَمْ يَخْطِرِي فِي الْعَجْزِ
 الْمَعْرِضِ وَأَسْفَادِ الْمَشْفَعِ : وَتَقَعِي الْمَتَعَلِّقِ : فَجَزِي فِي كَبْرِ مِنَ الْكَلَامِ
 نَهْمِي الْأَشَارِي : سَمِ الْعَجَارِي : وَنَهْمِي وَإِنْ تَعَقَّبْنَا بَعْضَ الْعَابَةِ : وَأَعْمَرِي سَطِ
 فِي نَحْبِي مِنْ مَقَاصِرِي وَأَعْرَاضِي : فَتَعْرِفُونِي بِالْمَهْوَا عَمِي وَأَنَّهُ مِنْ أَمْتِ
 فَلَمَّا جَمَعْنَا : أَسْحَمْنَا النَّظْرِي فِي تَرَا الْعِلْمِ : وَهُوَ الَّذِي دَرَسْتُمْ بِصَارِي الْبِنَا مَضَاهِي :
 مِنْ أَعْمَرِي : وَتَرَسَقْنَا عَمْرِي أَلِ الْأَجْزَابِ مِنْ عَلِيمِ : وَتَعَلَّبِي فِي نَفْسِي مَا لِي أَلِي
 وَلَمْ تَرِ الْجَبَلِ نَجْمِ عَمَارِي : بِمَا خَلَّ بَصَلِي فِي الْعِلْمِ وَمَا كَانِي : فَتَرَمَالِي الْكَلَامِ
 فِي الْقَفْرِ اسْتَهْرِي : فَإِنْ أَعْمَرِي تَفَرَّاسِي حَلْفِي : وَأَنْ تَأَقْفَرِي مَعْدِي
 وَمَا خَلَّابِي الْمَصْلَعِي فَتَرِي الْعِبَادَةَ لِلتَّلْبِزِي وَبِحُرَّةِ الْإِنْسَانِ مَبِينِي
 عَلَى الْبِنْفَاضِ : أَرْضَاعِي مَعْنِي خَطْبِي مَعْنِي : وَأَنْ كَلِمِي مِنْ نَفْسِي مِنْ أَعْمَرِي
 وَأَنَا الْعَمَلِ الَّذِي : لَأَفْعِي مَعْنِي الْخَالِ الْأَصْحَابِ : فَتَجِبُ عَابَتِي فِي الْأَرْضِ
 وَكَلِمَتِي : وَلَيْسَ قَرْمِي أَنْ أَسْتَرِي : مَطْلَعِي فِي حُرَّةِ بِنِ الْأَوَامِ مِنْ أَلِي لِمَ نَأْفَقِي
 بِهِ : وَالنَّاهِي هَارِي : عَلَى الْخَلَابِ وَالْمَطْلَعِ مِنْ خَلَابِي : فَإِنَّهُ أَهْلُ الْأَمْوَالِ

(النسخة الأولى من نسخة دار الكتب في القاهرة)

كِتَابُ الْجَمَلِ
فِي إِصْلَاحِ الْجَمَلِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ

لِإِيْمَانِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطِينِيِّ

٤٤٤ - ٥٥١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ (١)!

قال الفقيه الأجل، الإمام الأنبل، أبو محمد، عبد الله بن السيد، البطليوسي رحمه الله (٢): الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا (٣) ولا ظهيرا، وخلق كل شيء فقدره تقديرا، والصلاة على نبيه الذي أرسله شاهدا ومبشرا ونذيرا، وداعيا إلى الله (٤) باذنه وسراجا منيرا (٥).

أما بعد، فانك سألتني - سدد الله سهامك (٦) - إلى أغراض مطالبك وأناف بك على أقاصي آمالك ومآربك - إيضاح معاني أبيات (كتاب (٧) الجمل واصلاح ما وقع فيه من الخلل)، وهو - لعصري - كتاب قد أنجد وأغار، وطار في الأفاق كل مطار، وواضعه - رحمه الله (٨) -! - قد نزع فيه المترع الجميل، فانه حذف الفضول واختصر الطويل (٩)، غير انه، مع تركه سبيل الاطالة والاكثار، قد أفرط في الایجاز والاختصار، ورمى بالكلام على عواهنه (١٠)، غير منتقد (١١) لمساوىء القول ومحاسنه، ولم يفكر في اعتراض المعترضين وانتقاد المتقدين، وتعقب المتعقبين. فتجده في كثير من (١٢) كلامه، بعيد الاشارة، سيء (١٣) العبارة، ونحن - وإن تعقبنا بعض الفاظه، واعترضنا في نكت من مقاصده وأغراضه - معترفون له بالبراعة، وانه من أئمة هذه الصناعة، فإنا، بكتابه، افتتحنا النظر في هذا

(١) في ل: وصل الله محمد وآله. وفي د: وصل الله على محمد وآله وسلم تليها.

(٢) تأخرت هذه العبارة في ل. د إلى ما بعد الدعاء.

(٣) في ل: د: ونيا.

(٤) في ل: إليه.

(٥) في ل بعد هذه العبارة: قال الأستاذ أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رضي الله عنه. وفي د: قال الفقيه الاستاذ الأوجد أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي رضي الله عنه.

(٦) في ل: د: سألتني سدد الله سهامك.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل: رحمة الله تعالى عليه.

(٩) في و: التطويل، والتصحيح من ل. د. وكشف الظنون ٦٠٣/١.

(١٠) في و: براهينه. والتصحيح من ل. د.

(١١) في و: مستفد. والتصحيح من ل. د.

(١٢) في و: فاتخذ في كلامه. والتصحيح من ل. د.

(١٣) في و: متين. والتصحيح من ل. د.

العلم، وهو الذي رشح بصائرنا^(١) لما منحناه من الفهم وقد^(٢) سبقنا غيرنا الى الاعتراض عليه^(٣)، وتخطته في بعض ما نحا اليه، وليس اختلال بعض عباراته^(٤) مما يخل بمجمله^(٥) في العلم، ومكائنه (في الفهم)^(٦)، فقد قال^(٧) الحكماء: من ألف فقد استهدف، فان احسن فقد استعطف، وان اساء فقد استقذف. وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للناظرين. وفطرة الانسان مبنية على النقصان، ان اصاب في معنى، فقد أخطأ في معنى، وان كمل من جهة، نقص من أخرى. وانما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الاشياء، الذي لا تغيب عنه غائبة في الارض ولا في السماء. وليس غرضي ان استوفي ما لم يذكره من انواع هذا العلم واقسامه، وانما غرضي ان انبه على اغلاطه والمختل من كلامه. فانه أصل اصولا لا تصح مع الاعتبار، واختار في اشياء ما ليس بالمختار^(٨) وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر، وخفي عليه [منه]^(٩) ما يبدو لغيره ويظهر. وابدأ بذكر اغلاطه والمختل من عباراته، ثم أتني بالكلام في آياته، فأتكلم في اعرابها ومعانيها وما يحضرنى من اسماء قائليها، واذكر ما يتصل بالشاهد من قبله او بعده^(١٠) ليكون زائدا في فهم القارئ^(١١) ونيله. وانا أسأل الله عوناً على ما أزيد^(١٢). انه ولي الفضل ومسديه^(١٣)، لا رب لي سواه ولا معبود. حاشاه!

(١) في و: رسخ بقائده. والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل: فقد.

(٣) من الذين شرحوا كتاب الجمل قبله: أبو القاسم الحسين بن الوليد (٣٩٠ هـ) وابن سبويه (٤٥٨ هـ) والأعرج الشتمري

(٤٧٦ هـ). (تنظر مقدمة الجمل ص ١٢ وما بعدها).

(٤) في ل، د: عبارته.

(٥) في و: محله. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في ل: قالت.

(٨) في ل: بمختار.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) في ل، د: من بعده او من قبله.

(١١) في د: القائل.

(١٢) في ل، د: أنويه.

(١٣) في و: مبتدئة، والتصحيح من ل، د.

الباب الاول^(١)

[باب اقسام الكلام]

[بسم الله الرحمن الرحيم]^(٢)

مسألة:

قال أبو القاسم الزجاجي - رحمه الله ! : أقسام الكلام ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى^(٣) . فالاسم ما جاز ان يكون فاعلا ، أو مفعولا ، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض^(٤) .

قال المفسر : أما تقسيمه الكلام ثلاثة أقسام فصحيح لا اعتراض فيه لمعترض ، وأما تحديد الاسم بأنه ما جاز ان يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض^(٥) فإنه لا يصح ، على الاطلاق ، لأننا نجد^(٦) من الاسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف خافض^(٧) وهي الاسماء التي ذكرها أبو القاسم في باب^(٨) ما لا يقع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره ، فمن^(٩) ذلك قول العرب : «يا هناه أقبل» لا يستعمل الا في النداء خاصة^(١٠) لا يقال : «جاءني هناه» ولا «رأيت هناه»^(١١) ، ولا «مررت بهناه» ، لأنه للنداء خاصة . هذا نص كلامه^(١٢) ؛ وهو يناقض ما صدر به [كتابه]^(١٣) .

(١) في ل ، د : الكتاب الاول . والزيادة من عندهما لانا رأينا المؤلف يذكر عنوانه ابواب كتابه ولا يجعل لها رقما .

(٢) الزيادة من ل ، د .

(٣) كذا في ل ، د ، وكتاب الجمل ص ١٧ . وفي و : وحرف جاء لمعنى في غيره .

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ١٧ .

(٥) كذا في و ، د . وفي ل : أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، وهي الاسماء التي ذكرها ، فإنه لا يصح . . .

(٦) في و : لانه يجده . والتصحيح من ل ، د .

(٧) في ل : حرف من حروف الخفض .

(٨) في ل ، د : في قوله باب . . .

(٩) في ل ، د : من .

(١٠) سقطت في ل ، د . يقول الأشموني ١٦٢٣ : يقال في نداء المجهول والمجهولة باهن وباهنة . . . وقد بينوا اخرهن ما بين

آخر المتدوب نحو باهناه وباهنتاه بضم الهاء وكسرها .

(١١) في و : هناها . والتصحيح من ل ، د .

(١٢) في ل : هذا نص أبي القاسم . وفي د : هذا نص كلام أبي القاسم .

(١٣) الزيادة من ل ، د .

وكذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا وذلك نحو أسماء الاستفهام^(١) والأسماء التي يجازى بها، وكذلك «جيز» [و «عَوْضُ»]^(٢) و«لعمرك» و«أبمن الله» ونحو ذلك، كلها^(٣) خارجة عن هذا التحديد ومثل هذا لا يسمى حدا، وإنما يُسمى رسا لأن الحد إنما هو قول وجيز يستغرق^(٤) المحدود ويحيط به، ولذلك سماه المتكلمون: الجامع المانع أرادوا بقولهم: «الجامع»^(٥) أنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، وأرادوا بقولهم: «المانع»^(٦) أنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه، أو يخرج^(٧) منه شيء هو منه. والعدر لابي القاسم في هذا شيان.

أحدهما: أن أبا القاسم لم يسمه حدا فيلزمه هذا وإنما (هو رسم)^(٨) رسم به الاسم على طريق التمثيل والتقريب^(٩).

والثاني: أن أكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا، لأنهم حدوا الاسم بحدود لا تستغرق أقسامه.

فأما أبو العباس المبرد^(١٠) فإنه قال^(١١) في مقتضبه^(١٢): كل ما دخل عليه حريف من حروف الجر فهو اسم، فإن امتنع من ذلك فليس باسم^(١٣). وحكى عنه علي بن سليمان الأخفش^(١٤) أنه قال: الاسم ما أختبر عنه، (وهو قول أبي علي^(١٥) في «الايضاح»^(١٦)).

(١) في ل: وهي الأسماء التي يستفهم بها، وفي د: وذلك الأسماء التي يستفهم بها.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في ل: كله.

(٤) في و: يتفرق. والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: جامع.

(٦) في ل، د: مانع.

(٧) في ل، د: ويخرج.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في ل، د: على وجه التقريب والتمثيل.

(١٠) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي البصري المعروف بابن الأثير النحوي كان أستاذا في النحو واللغة، له تواليف كثيرة منها: كتاب الكامل، والروضة، والمقتضب، توفي سنة ٢٨٦هـ (ضقات النحويين للزبيدي ص ١٠٨، ١١٩، ١٢٠). ووفيات الأعيان ٤٤٧٣). وله كتاب الفاضل، وقد ضاع.

(١١) في و: فقال.

(١٢) في ل، د: المقتضب.

(١٣) ينظر المقتضب ٣/١.

(١٤) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر النحوي، روى عن غيره ونعت وغيرهما، توفي سنة ٣١٥ ووفيات الأعيان ٤٦٢/٢).

(١٥) هو حسن بن حمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان لأمه أبو علي الخارسي، أخذ عن الرجاجي وابن السراج ومبرن، صنف الايضاح في النحو والتكليم في التصريف، توفي بعد سنة ٣٧٧ هـ (غنية البعثة ٤٩٧١، ٤٩٧).

(١٦) سقطت في ل، د.

وأما أبو الحسن الأخفش سعيد بن مسعدة^(١)، فقال: إذا وجدته^(٢) يحسن له الفعل والصفة، نحو قولك: «زيد منطلق»، ثم وجدته أيضا يثنى ويجمع، نحو^(٣): زيد، وزيدان [وزيدون]^(٤)، ثم وجدته، أيضا، يمتنع من التصرف، علمت أنه اسم. وقال أيضا: ما يحسن فيه: ينفعي، ويضرن^(٥) (فهو اسم)^(٦).

وأما أبو بكر بن السراج^(٧) فقال: الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص (وقال غيره: ما دل على مسمى وكشف عن ذاته ومعناه. وقال غيره: الاسم ما كان حقيقته الأعراب وإن منعه عارض)^(٨).

وأما أبو إسحاق الزجاج^(٩) فقال: الاسم صوت متقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان.

وأما السيرافي^(١٠) فقال: الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل.

وأما الكسائي^(١١) فقال: الاسم ما وصف.

وأما الفراء^(١٢) فقال: الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام.

(١) هو سعيد بن مسعدة الجاشمي، النحوي، المعروف بالأخفش الأوسط له مصنفات كثيرة منها: كتاب الأوسط في النحو، وكتاب تفسير معاني القرآن، وكتاب المقاييس في النحو، توفي سنة ٢١٥ وقيل ٢٢١، (وفيات الأعيان ١٢٧٢ و ١٢٧٣).

(٢) في ل، د: وجدت شيئا.

(٣) في ل، د: نحو قولك.

(٤) الزيادة من د، وفي ل: نحو قولك: زيدون وزيدان.

(٥) في د: ما حسن فيه ففعلي وضروني.

(٦) سقطت في د.

(٧) هو محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج. أخذ عنه أبو الفهم الزجاجي والسراقي والفارسي والرواسي، له من الكتب الأصول الكبير، حل الأصول، الموجز، شرح سيبويه مات سنة ٣١٦، (بغية الوعاة ١٠٩/١ و ١١١). انظر تعريفه في كتابه (الأصول ٢/١ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتحي (رسالة الدكتوراه مطبوعة بالربويع).

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، له من التصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، مختصر النحو، شرح أبيات سيبويه، مات سنة ٣١١، (بغية الوعاة ٤١١/١، ٤١٢، ٤١٣).

(١٠) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي المعروف بالقاضي، شرح كتاب سيبويه، وله كتاب القات الوصل والقطع، وكتاب اخبار النحويين البصريين وكتب اخرى، قرأ النحو على أبي بكر بن السراج توفي سنة ٣٦٨ (وفيات الأعيان ٣٦٠/١ و ٣٦١).

(١١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي مولى بني اسد، أخذ عن الرواسي توفي هو ومحمد صاحب أبي يوسف ودفنا في يوم واحد سنة ١٨٩ فقال الرشيد: دفنا الفقه واللغة في الرّي في يوم واحد (طبقات النحويين ص ١٣٨-١٤٢).

(١٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور المعروف بالفراء الكوفي، كان اربع الكوفيين واعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب أخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي، وله تصانيف كثيرة منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب الحدود، وكتاب البهاء، توفي سنة ٢٠٧ في طريق مكة (وفيات الأعيان ٢٢٥/٥-٢٢٩).

وأما هشام الضرير^(١)، [وهو^(٢)] من مشايخ الكوفيين، فقال: الاسم ما دخلت عليه الباء، تقول: مررت بمضروب ولا تقول: مررت بيضرب، ولا بضوب، وروى عنه أيضا أنه قال: الاسم ما يودي عن معنى، ولا يودي عن زمان ولا مكان.

وأما الرياشي^(٣) فقال: الاسم ما يضم فيه أي ما يكون خيرا.

وقال أبو عبد الله الطوال^(٤): الاسم ما اعتورته المعاني^(٥) وانتسبت إليه الاوصاف.

وقال بعض مشايخ الكوفيين [وأحسبه قول معاذ الهراء^(٦)]: الاسم ما لم يدل على زمان كما أن الفعل ما يدل على زمان. وقال بعض الكوفيين^(٧): الاسم ما نعت.

وقال أبو علي الفارسي^(٨) في الايضاح: ما جاز الاخبار عنه فهو اسم^(٩).

وجميع ما ذكره من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حدا للاسم وإنما هو رسم وتقريب، لأن شرط الحد أن يستغرق^(١٠) المحدود كما ذكرنا. وهذه الأقوال كلها لا تستغرفه إلا أن بعضها أقرب للتحديد^(١١) من بعض. فمما يفسد [به]^(١٢) تحديد أبي العباس، وتحديد الاخفش، والكسائي والفارسي، والفراء، وهشام هو ما ذكرناه في فساد قول أبي القاسم الزجاجي، لانا نجد من الأسماء [كما تقدم]^(١٣) ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل

(١) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تعزى إليه، صفت: مختصر النحو المحدود، القياس، توفي سنة ٢٠٩ (بغية الوعاة ٣٢٨٢).

(٢) الزيادة من ل. د.

(٣) هو العباس بن الفرج الرياشي مولى محمد بن سليمان بن علي يكنى أبا الفضل، كان أهل البصرة إذا اختلفوا في شيء، قالوا ما قال به أبو الفضل فاتفقوا له وروايته، قتله صاحب الزنج سنة ٢٥٧ (طقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦).

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، حدث عن الأصمعي ومات سنة ٢٤٣ (بغية الوعاة ٥٠٨).

(٥) في ور العوامل، والتصحيح من ل. د.

(٦) هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الهراء، ولد أيام عبد الملك بن مروان ومات سنة (١٨٧) قال ابن الجار في تاريخ بغداد كان من أعيان النحاة، أخذ عنه أبو الحسن الكسائي وغيره، وصفه نتما في النحو المراجع السابق ٢٩١/٢، ٢٩١، ٢٩٢.

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كذا في و، د. والذي في ل. ما جاز عنه الاخبار فهو اسم.

(١٠) في و: أن يكون يستغرق، والتصحيح من ل. د.

(١١) في ل. د. أي التحديد.

(١٢) الزيادة من ل. د.

(١٣) الزيادة من ل. د.

عليه حرف جر ولا يكون مخبرا عنه ولا خيرا، ونجد منها ما لا يجوز ان يثنى ولا يجمع ولا يصغر ولا يوصف نحو الاسماء التي تستعمل في القسم، نحو: جبر^(١)، وعض، وامن الله، والاسماء التي تنوب مناب الف الاستفهام ومناب [حرف الشرط والاسماء التي سميت بها الافعال. ونجد ما يخبر عنه ويكون خيرا. ويكون فاعلا ومفعولا ومجرورا ولكنه لا يصغر ولا ينون نحو:]^(٢) من، وما، فيتفرض قول من حد الاسم بانه: ما جاز ان يثنى ويجمع وينون، ويتفرض قول من حده بأنه ما جاز ان يضاف، او يدخله الالف واللام باسماء الاشارة وبالضمير^(٣) وباسماء الافعال، نحو: «صه»، و«مه». واما قول ابن السراج فلا يصح، ايضا^(٤)، حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه، مفرد، من زمان مختص. وكذلك قول السيرافي لا يصح حتى يزيد فيه «ويكون معناه في نفسه»، الا ان قول ابن السراج، وقول السيرافي اقرب الى الحد من الاقوال المتقدمة. واما قول ابى اسحاق، فلا يصح [ايضا]^(٥) حتى يقول: انه صوت مقطع مفهوم، دال على معنى في نفسه، مفرد، غير دال على زمان محصل، ولا مكان محصل، وكذلك ما روى عن هشام الضرير^(٦) من^(٧) تحديده الاسم بأنه: ما يؤدي عن معنى ولا يؤدي عن زمان ولا مكان لا يصح ايضا حتى يقول: ما يدل على معنى، في نفسه، مفرد، ولا يؤدي عن زمان ولا مكان محصلين، [كذا قال ابو جعفر بن النحاس^(٨) في اصلاح هذين الحدين. وانا ارى ان ذكر المكان المحصل في هذه، لا وجه له، لان الفعل لا يعطي مكانا محصلا فهو في هذا كالاسم، الا ترى انك اذا سمعت: «قام زيد». تحصل لك زمان معين، ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام، واذا سمعت: «سيقوم زيد». تحصل لك زمان معين ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام، فانما يدل الفعل على المكان دلالة تضمنين لا دلالة تصريح. أعني بدلالة التضمنين ان المخاطب يعلم انه لا ينفك من مكان وان كان اللفظ لم يوضع لذلك]^(٩)، وكذلك قول الرياشي: ان الاسم ما يضم فيه. فسروه بانه اراد ما يتحمل ضميرا ويكون خيرا، فان كان [أراد]^(١٠) هذا فهو خطأ، لان الاسماء الاعلام نحو: زيد، وعمرو. تكون اخبارا

(٢) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في ل.

(١) في ل، د: كبير.

(٣) في ل، د: وبالضمائر.

(٥) الزيادة من ل، د.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في و: في، والنصح من ل، د.

(٨) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سماعيل المعروف بالنحاس، أخذ عن ابى اسحاق الزجاج، له كتب مفيدة منها كتاب

معاني القرآن وكتاب العربيات، توفي سنة ٣٠٧ (سقطت الزيادة من ل، د: ٢٢٩ - ٢٤٠).

(٩) الزيادة من د، والعادة كذلك في ل مع اختلاف يسير.

(١٠) الزيادة من ل، د.

ولا يضمّر. وينبغي على هذا التفسير ان تكون الافعال اسماء، لانها تكون اخبارا ويضمّر فيها. وان كان اراد ان الاسم ما يجوز ان يوضع مكانه ضمير وما يعود عليه ضمير^(١) فهو خطأ ايضا، لان من الاسماء ما لا يضمّر (مثل: صه، ومه)^(٢) ولا يعود عليه ضمير، وكذلك قول ابي عبد الله الطوال: ان الاسم ما اعتورته المعاني^(٣) وانتسب اليه الاوصاف. غير صحيح؛ لان الافعال تعتورها المعاني، ومن الاسماء ما لا يوصف، وكذلك قول من جعل حد الاسم^(٤): انه ما جاز ان ينادي وما جاز ان يمدح او يذم خطأ، لان من الاسماء ما لا ينادي ولا يصح فيه مدح ولا ذم، فقد ثبت بجميع ما ذكرناه ان هذه الاقوال كلها لا تصح ان تسمى حدودا وانما هي رسوم وضعت على جهة التقريب.

واشبه الاقوال بان^(٥) يكون حدا ان يقال: الاسم كلمة^(٦) تدل على معنى، في نفسها^(٧)، مفرد، غير مقترن بزمان محصل، يمكن^(٨) ان يفهم بنفسه، لان حكم الحد ان يكون مركبا من جنس الشيء الذي يشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها^(٩) عن كل ما يقع تحته^(١٠) ذلك الجنس.

فقولنا: كلمة: لفظة تجمع الاسم، والفعل، والحرف. فهي كالجنس لها. وقولنا: تدل على معنى في نفسها، فصل يخلص الاسم من الحرف. [وقولنا: «على معنى غير مقترن بزمان محصل» فصل يخلص الاسم من الفعل]^(١١) واشترط فيها الافراد لئلا يلتبس بالجمل.

وقد اختلف اهل المنطق، ايضا، في تحديد الاسم، فقال ابو يوسف الكندي^(١٢)

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) سقطت من ل. د.

(٣) في وا: العوائل. والنصح من ل. د.

(٤) في ل: من حد الاسم.

(٥) في وا: ان. والنصح من ل. د.

(٦) في ل: كل كلمة.

(٧) في وا: في نفسه والنصح من ل. د.

(٨) في وا: ويمكن، والنصح من ل. د.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: د: ما يقع معه تحت.

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) هو ابو يوسف يعقوب بن اسحاق الكندي يسمى فيلسوف العرب كان معاصرا للباطون والمعتصم والواثق وشوكل برع في الطب والفنسة والحساب والمنطق والاخلاق والفنسة، له تصانيف كثيرة منها: الحث على تعلم الفلسفة والمدخل المنطقي والقولات العشر. (الفهرست لابن النديم ص ٣٥٧ وتاريخ آداب اللغة العربية لخرجي زبدان ج ٢ ص ٢٤٩).

وجماعة من المنطقيين: الاسم صوت موضوع باتفاق لا يدل (١) على زمان معين، فان (٢) فرقت اجزائه لم يدل على شيء من معناه، وهذا حد غير صحيح، لان الحرف هذه صفته ايضا.

وحده ابن المقفع (٣) في كتابه الموضوع في المنطق بان قال: الاسم هو الصوت المخبر الموضوع غير الوقت، الذي لا يبين الجزء منه عن شيء من المسمى، وهذا (٤) كلام غير بين يمكن فيه الاعتراض.

ولم نر (٥) لاحد من المنطقيين حدا احسن ولا اثبت (٦) من تحديد ابي نصر الفارابي (٧) بان قال (٨): الاسم لفظ (٩) دال على معنى مفرد يمكن ان يفهم بنفسه وحده من غير ان يدل بينته (١٠) لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى.

واما سيبويه (١١) فانه حدد (١٢) الفعل والحرف ولم يحدد (١٣) الاسم وكأنه جعل تعريته (١٤) من حد الفعل (١٥) وحد الحرف حدا له. وكأنه رأى ما في تحديده من الاشكال

(١) في ل: ولا يدل.

(٢) في ل، د: وان.

(٣) هو عبد الله بن المقفع ويكنى قبل اسلامه ابا عمر فلما اسلم اكنى بابي عمده، كتب لعيسى بن علي وكان في نهاية الفصاحة والبلاغة. من مصنفاته كتاب كيلة ودمنة وكتاب الادب الكبير والادب الصغير، قتل سنة ١٤٣ (الفهرست لابن النديم ص ١٧٢، وتاريخ آداب اللغة العربية لجريري زيدان ١٥٧٢-١٥٦).

(٤) في ل، د: وهذا ايضا.

(٥) في ل، د: ولم نر فيه.

(٦) في ل، د: أثقف.

(٧) هو ابو نصر محمد بن طرخان الفارابي التركي الحكيم المشهور، صاحب التصانيف في المنطق والموسيقى وغيرهما من العلوم، توفي سنة ٣٣٩، (وفيات الاعيان ٤/ ٢٣٩ - ٢٤٢).

(٨) في ل، د: فانه قال.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: بينته.

(١١) هو ابو بشر عمرو بن عثمان بن نصر الملقب سيبويه، كان اعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه، وذكره الجاحظ فقال: لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، وجميع كتب الناس عليه عيال. اخذ سيبويه النحو عن الخليل بن احمد وعن عيسى بن عمرو، ويونس بن حبيب واخذ اللغة عن ابي الخطاب المعروف بالاختش الاكبر وغيره. توفي سنة ١٨٠ (وفيات الاعيان ٣/ ١٣٣ و ١٣٤).

(١٢) في ل: حد.

(١٣) في ل: يحد.

(١٤) في ل، د: تعريته.

(١٥) في ل: الاسم.

الذي اوجب اضطراب كلام العلماء فيه . فلاشبه عندي انه جعل تعريته من الحد كالحل
له .

فان قيل لم خصّ سيبويه الاسم بذلك دون الفعل والحرف^(١)؟ فالجواب : ان الاسم
هو الاصل ، والفعل والحرف فرعان عليه ، لان كل واحد منهما يحتاج^(٢) اليه ، والفرع يحتاج
الى البيان اكثر مما يحتاج اليه الاصول^(٣) . الا ترى ان التانيث لما كان فرعاً على التذكير
احتاج الى علامة تشعر بتانيثه ولم يحتج التذكير الى علامة تشعر بتذكيره ، وكذلك الجمع
والافراد والتثنية^(٤) والنسب وما اشبه^(٥) ذلك .

مسألة

قال ابو القاسم : والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل^(٦) .

قال المفسر : هذا كلام مجمل^(٧) لانه لم يذكر فعل الحال وهو مخالف لقوله في باب
الافعال^(٨) : الافعال ثلاثة : فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال يسمى «الدائم» ،
وهذا الذي قاله في باب الافعال هو التقسيم^(٩) الصحيح ، ولولا هذا التقسيم المذكور في
باب الافعال لأوهم كلامه انه من الفئة التي تنفي فعل الحال وتقول انما الافعال قسمان ،
ماض ، ومستقبل ، وموهوا بأن قالوا : اخبرونا عن الحال الكائن اذ وقع فكان^(١٠) ، فيكون^(١١)
موجودا (في حين^(١٢)) ما يقال عليه : كان أم لم يقع فيكون معدوما في حين^(١٣) ما يقال عليه لم

(١) في ل : دون الاسم والفعل والحرف . انظر الكتاب ٢/١ ، ويقول الزجاجي : واما سيبويه فلم يجد الاسم حدا يفصله من
غيره ولكن مثله فقال : والاسم رجل وفرنس . (الايضاح ص ٤٩) .

(٢) في ل ، د : محتاج .

(٣) في ل ، د : والفروع تحتاج في البيان اكثر مما تحتاج اليه الاصول .

(٤) في ل : وكذلك الجمع والتثنية والافراد .

(٥) في ل ، د : يشبه .

(٦) ينظر كتاب الجمل ص ١٧ .

(٧) في ل ، د : مختل .

(٨) في و : وهو مخالف لانه قد ذكر في باب الافعال . والتصحيح من ل ، د .

(٩) في و : التفسير . والتصحيح من ل ، د .

(١٠) في د : ويكون .

(١١) في ل : اخبرونا عن الحال اكان ووقع فيكون .

(١٢) في و (حال) والتصحيح من ل ، د .

(١٣) في و (حين) والتصحيح من ل ، د .

يكن^(١). وهذه شبهة أول من اثارها قوم من الفلاسفة [المتقدمين]^(٢) يسمون السوفسطائية، وهم قوم يطلون الحقائق، ويؤمنون ان الحق باطل وان الياطل حق، وكذلك يفعلون في الازمنة. وانما^(٣) الزمان عندهم قسمان: ماضٍ، ومستقبل. وهم يعتقدون، مع ذلك^(٤)، ان ما^(٥) يقولونه^(٦) باطل، ولكنهم يرونه نوعا من الخلق بالجدل^(٧)، والتصرف في فنون المقال، وهذه الشبهة يبطلها السماع والنظر. أما السماع فقولته تعالى^(٨): «له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك»^(٩). فما بين ايدينا المستقبل^(١٠)، وما خلفنا الماضي^(١١)، وما بينها هو الحال^(١٢). وقال زهير [بن أبي سلمى]^(١٣):

واعلم علم^(١٤) اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عم^(١٥)

واما الرد عليهم^(١٦) من طريق النظر فمن وجوه كثيرة نقتصر^(١٧) منها على أوضحها وهو ان يقال لقائل هذا: هل انت موجود الان او غير موجود [فانه ان قال: انه موجود]^(١٨)، ولا يمكنه ان يقول غير ذلك قيل له^(١٩): أفي زمان ماضٍ انت الان ام في زمان مستقبل؟ فان قال انه في احدهما قيل له: فانت اذا معدوم موجود في حال^(٢٠) واحدة، ويجب ان يقال له: اذا

(١) في ل. د: في حيز ما يقال: كان أم لم يقع فيكون موجودا في حيز ما يقال عليه لم يكن.

(٢) الزيادة من ل. د.

(٣) في و. د: انما، والتصحيح من ل.

(٤) في ل. د: هذا.

(٥) في و: انما، والتصحيح من ل. د.

(٦) في ل: يعتقدونه.

(٧) في ل. د: الجدال.

(٨) في ل. د: عز وجل.

(٩) سورة مريم، الآية ٦٤.

(١٠) في ل. د: هو المستقبل.

(١١) في ل. د: هو الماضي.

(١٢) في ل. د: والذي بينها هو الحال.

(١٣) الزيادة من ل. د. وهو الشاعر الجاهلي المعروف (ينظر الشعر والشعراء لاسن قنية ج ١ ص ٧٦-٨٨) ومقدمة ديوانه ص

٨ وما بعدها).

(١٤) في ل والديوان ص ٢٩: ما في.

(١٥) في و. ل: عم.

(١٦) في و: عليه، والتصحيح من ل. د.

(١٧) في و: تحصيل، والتصحيح من ل. د.

(١٨) سقطت في و.

(١٩) في و: انه قيل له، والتصحيح من ل. د.

(٢٠) في و: حالة، والتصحيح من ل. د.

كنت موجودا كلمناك في هذه المسألة (وان لم تكن موجودا لم نكلمك) (١) ؛ لانك الان معدوم . فان قال : لست في ماض ولا مستقبل اثبت بينها واسطة ، وتناقض قوله (٢) .

ويوضح ذلك ايضا ان الماضي والمستقبل انما يصحان بالاضافة الى شيء موجود لا يقال له ماض ولا مستقبل ، فما تقدم من ذلك الشيء يسمى ماضيا وما تأخر عنه يسمى مستقبلا (٣) . فان لم يكن ثم زمان ثابت موجود (٤) لم يصح ان يوجد (٥) ماض ولا مستقبل ونقول له مع ما قدمناه : نحدد (٦) الأزمنة بحدود تبين انها ثلاثة .

فنقول : ان الماضي من الافعال هو الذي يجبر عنه في زمان متأخر عن زمان وجوده كقولنا : «كان من زيد قيام امس» ، والمستقبل هو الذي يجبر (٧) عن وجوده في زمان متقدم لزمان وجوده . فيقال (٨) «سيكون من زيد قيام غدا» ، والحال هو الذي زمان وجوده هو (٩) زمان الاخبار عنه ، وهذا ايضا هو «الان» (١٠) المستعمل في صناعة النحو ، وهو المشهور عند الناس ، واما الان الذي يسمى (١١) «حد الزمانين» ، فليس يمكن ان يقع فيه فعل على التمام ، لانه يمضي جزء (١٢) بعد جزء ، ولا يرد الجزء الثاني الا و [الجزء] (١٣) الاول قد صار ماضيا ، فان الزمان الذي ينطق فيه بالجيم من «جعفر» لا يثبت (١٤) حتى يجيء الزمان الذي ينطق فيه بالعين ، ولكن يصير ماضيا ، وكذلك اذا نطقت بالفاء صار الزمان الذي نطقت فيه عند نطقك بالعين ماضيا (١٥) ، فهو بمنزلة الماء الذي يسيل من (١٦) بين

(١) سقطت في ل. د.

(٢) في ل. د. اثبت واسطة بينها وتناقض.

(٣) في ل. د. مستقلا له.

(٤) في د. د. وموجود.

(٥) في و. د. لم يكن يوجد والتصحيح من ل. د.

(٦) في ل. د. نحن مع ما قدمنا نحدد.

(٧) في ل. د. يحدث.

(٨) في و. د. فيقال له ، والتصحيح من ل. د.

(٩) الزيادة من ل. د.

(١٠) في ل. د. وهذا انما هو في الان.

(١١) في و. سني.

(١٢) في و. جزء ، وفي ل. د. حروا.

(١٣) الوحدة من ل. د.

(١٤) في ل. د. يثبت.

(١٥) في ل. د. اذا نطقت بالفاء صار الزمان الذي نطقت فيه بالعين ماضيا.

(١٦) سقطت في ل. د.

بديك، فان الجزء الذي يقابلك منه لا يثبت حتى يجيء الجزء الذي يتلوه، ولكنه مع صغره موجود بل هو الموجود على الحقيقة، لان الماضي معدوم، والمستقبل ممكن ان يكون، ويمكن ان لا يكون، فلوم يكن بين الماضي والمستقبل واسطة لم يكن شيء موجودا. والمستقبل أقرب الى فعل الحال من الماضي، لان المستقبل ممكن^(١) ان يوجد، واما الماضي فلا سبيل الى وجوده، ولهذا قال ابو القاسم في كتاب «الايضاح»^(٢): فعل الحال بالحقيقة مستقبل، لانه يتكون اولا فاولا، فكل جزء منه خرج^(٣) الى الوجود صار في حيز الماضي. قال: ولهذا العلة جاء فعل الحال بلفظ الفعل المستقبل.

وقد اختلف النحويون في حد الفعل كاختلافهم في حد الاسم. فقال سيبويه: الفعل^(٤) امثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما^(٥) هو كائن لم ينقطع^(٦)، فجعلها كما ترى ثلاثة.

وقال ابو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش: ما امتنع من التثنية والجمع^(٧). وان لا يحسن^(٨) له الفعل والصفة وجاز ان يتصرف علمت انه فعل.

وقال الكسائي والفراء وجماعة من الكوفيين: الفعل ما دلَّ على زمان.

وقال قطرب^(٩): الفعل ضربان يدلان على ثلاثة معانٍ، وانما جعل الفعل (على ضربين)^(١٠)، لأن صيغة المستقبل والحال واحدة.

(١) في ل، د: متيسر لان يوجد.

(٢) الايضاح في علل النحو للزجاجي حققه ونشره ملازم المبارك سنة ١٩٥٩ مطبعة المدني بالقاهرة، والموضع الذي يناقشه البطليوسي يقع في باب عن فعل الحال وحقيقته ص ٨٦ - ٨٨.

(٣) في ل، د: فكل جزء خرج منه.

(٤) في و: الافعال. وفي الكتاب: واما الفعل ٢/١.

(٥) في و: ولما، وفي الكتاب: وما.

(٦) ينظر الكتاب: ٢/١.

(٧) ذكر ابن فارس في الصحاحي هذا التعريف ولم ينسبه. انظر ص ٨٥، تحقيق الشويخي - بيروت ١٩٦٣.

(٨) في د: وان يحسن.

(٩) هو ابو علي محمد بن المستنير بن احمد النحوي اللغوي البصري. المعروف بقطرب، أخذ الادب عن سيبويه وعن جماعة من العلماء المصريين. وكان من ائمة عصره، وله من التصانيف كتاب: معاني القرآن وكتاب: الاشتقاق وكتاب العلال. توفي سنة

٢٠٩ (وفيات الاعيان ٣/ ٤٣٩ و ٤٤٠)

(١٠) في ل، د: ضربين.

وقال الجرمي^(١): الفعل ما حَسُنَتْ فيه التاء^(٢)، نحو: «ضربت» و«قامت». قال: وبهذا^(٣) علمنا ان نعم وبئس فعلان لقولنا: «نعمت المرأة هند»^(٤) وبئست الفعلة».

وقال أبو عبد الله الطوال: الفعل كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات.

ولابي العباس المبرد^(٥) في تحديد الفعل أربعة أقوال:

أحدها: ان الفعل ما دل على حركة.

والثاني: ان الفعل ما دل على حدوث شيء في زمان محدود.

والثالث: ان الفعل ما احتمل الضمير.

والرابع: ان الفعل ما حسن فيه امس او غد^(٦).

وقال أبو اسحاق الزجاج: الفعل (صوت مقطع مفهوم)^(٧) على معنى في زمان ومكان مأخوذ من حدث.

وقال الاخفش الصغير وهو علي بن سليمان^(٨): الفعل صفة ولا يوصف.

وقال محمد بن الوليد^(٩): الفعل ما كان مختلفا^(١٠).

(١) هو أبو عمر صالح بن اسحاق الجلي، مولى هب، نزل في جرم فنسب اليهم اخذ عن أبي الحسن الاخفش، وهو القائل: نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه الف وخمسون بيتا، فاما الالف فعرفت اسماء قائلها واما الخمسون فلم اعرف قائلها. من تصانيفه: كتاب الابنية، وكتاب العروض ومختصر في النحو وكتاب غريب سيبويه. توفي سنة ٢٢٥ (طبقات النحويين ص ٧٦ و ٧٧، ووفيات الأعيان ١٧٨/٢ و ١٧٩).

(٢) ذكر ابن فارس هذا التعريف ولم ينسبه: الصاحبي ص ٨٥.

(٣) في و: ولهذا، والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل، د: ولابي العباس محمد بن يزيد.

(٦) قال ابن فارس: قال قوم: والفعل ما حسن فيه امس وغدا. الصاحبي ص ٨٥.

(٧) في ل: صوت مفهوم.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) هو أبو الحسن محمد بن الوليد بن ولاد التميمي المتوفى سنة ٢٩٨، قرأ على المبرد كتاب سيبويه، وله في النحو كتاب

سماء: المنقح (طبقات النحويين ص ٢٣٦ و ٢٣٧).

(١٠) في ل: مذكورا.

وقال ابو الحسن بن كيسان^(١): الفعل ما كان مذكورا لاحد زمانين ما مضى وما يستقبل او احدهما، وهو الحال.

واكثر هذه الاقوال^(٢) قد اعترض فيها، فعورض سيبويه في قوله انه امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء. قيل: هذا الحد لا يصح الا على^(٣) مذهب البصريين الذين يقولون: ان الفعل مشتق من المصدر^(٤)، والحد انما ينبغي ان يكون بالفاظ متفق عليها.

قالوا: وقد وجدنا افعالا لا مصادر لها، وهي «ليس، وعسى، ونعم، وبئس»، وهذا الاعتراض لا يلزم سيبويه (في تحديده)^(٥)، لان قول الكوفيين ان المصدر مشتق^(٦) من الفعل^(٧) خطأ، ولكن ليس هذا موضع الكلام في ذلك، وانما^(٨) بنى سيبويه تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه الحصر^(٩) لان الخطأ لا ينسب اليه^(١٠)، وهذه الافعال وان لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية فكان سيبويه قد قال^(١١): اخذت من لفظ احداث الاسماء لفظاً او تقدير او ان [كان]^(١٢) لم يصرح بذلك، كما انا ذا قلنا: ان الاعراب حده ان تختلف او اخر الكلم لاختلاف العوامل فانما نريد لفظاً او تقديراً وان لم نصرح بذلك. وقد عورض ايضا في قوله اخذت من لفظ احداث الاسماء. وفي قول ابي القاسم ما دل على حدث وزمان ماض او مستقبل، فقيل^(١٣) ليس هذا بحد انما هو رسم، لانا نقول:

(١) سقط في ل اسم ابي الحسن بن كيسان ونسب الناسخ كلامه الى محمد بن الوليد. وابن كيسان هو ابو الحسن محمد بن احمد، وكان بصرياً كوفياً، يحفظ القولين، ويعرف المذهبين، وكان اخذ عن ثعلب والجريد وكان منه الى مذهب البصريين اكثر. توفي سنة ٢٩٩، من تصانيفه: المهذب في النحو، معاني القرآن. علل النحو، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون (طبقات النحويين ص ١٧٠ - ١٧١، وبنية الوعاع ج ١، ص ١٨ - ١٩).

(٢) في ل، د: الاقوال.

(٣) في ل: في.

(٤) انظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٥.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل، د: مأخوذ.

(٧) انظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٥.

(٨) في ل، د: فانما.

(٩) في ل، د: النظر.

(١٠) في ل، د: بنتت.

(١١) ينته الى ان نص قول سيبويه هو: واما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء وبنيت لما مضى. الخ. الكتاب

ج ١ ص ٢.

(١٢) الزيادة من ل، د.

(١٣) في ل، د: وقيل.

انتفى الضدان، فلا يدل انتفاؤهما^(١) على حدث، لان الضدين لم يجتمعا [قط]^(٢)، فيدل انتفاؤهما^(٣) على انتفاء اجتماعهما، وكذلك «كان» الناقصة لاحداث لها، وهي عند النحويين فعل، فدل هذا على انه انما يبي على الاكثر، واضرب عما عرضت له علة اخرجته عن منهاج نظائره، وهو مع ذلك راجع الى حكم نظائره بنوع من التأويل. وأما من حدد الفعل بانه ما امتنع من الثنية والجمع فليس بصحيح لان من الاسماء ما لا يثنى ولا يجمع، والحروف كلها لا تثنى ولا تجمع، وكذلك قوله في حده: انه ما لا^(٤) يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف^(٥)، غير صحيح ايضا، لان من الاسماء ما لا يحسن له الفعل وما لا يوصف^(٦)، ومن الافعال ما لا يتصرف.

وكذلك قول الكسائي والقراء: انه ما دل على زمان، خطأ، لان هذا التحديد^(٧) تدخل تحته ظروف الزمان، وكذلك قول من قال: ما حسنت فيه التاء، غير صحيح، لان فعل التعجب لا تدخل عليه تاء التانيث وهو فعل باتفاق من البصريين^(٨).

وقول من قال: انه ما دل على حركة، وانه ما احتمل الضمير ليس بحد لان اسماء الفاعلين نحو: ضارب، وقاتل تدل على^(٩) حركة وتحتل الضمائر [وقولنا: سكن الشيء ووقف ومات، يدل على ارتفاع الحركة]^(١٠) وكذلك قول من حدده بانه ما حسن فيه امس او غد خطأ، لانه اسقط فعل الحال، ولأن^(١١) اسم الفاعل يدخل تحت هذا الحد، وقد اختلف المنطقيون ايضا في تحديد الفعل، ويسمونه الكلمة فقال ابو يوسف الكندي وجماعة منهم: الكلمة صوت موضوع باتفاق دال على زمن^(١٢) وان فرقنا اجزاؤه لم تدل على شيء من معناها (وهو^(١٣) قول يمكن ان يعترض فيه).

(١) في ل: فلا يدل انتفاء الضدين. وفي د: فلا يدل انتفى على.

(٢) الزيادة من ل. د.

(٣) في ل. د: انتفى.

(٤) في ل: ما لم.

(٥) في ل. د: وانه ما يتصرف.

(٦) في و: ولا يوصف.

(٧) في ل. د: الحد.

(٨) انظر الانصاف ج ١ ص ١٢٦.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) الزيادة من ل. د.

(١١) في ل: وان.

(١٢) في ل. د: زمان.

(١٣) في د: وهذا.

وقال ابو نصر الفارابي: (الكلمة لفظ دال على معنى) (١) يمكن ان يفهم بنفسه وحده (٢)، وبدل بينته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى وهذا قول صحيح (٣) لا اعتراض فيه لمعارض.

«مسألة»

قال ابو القاسم: والحدث المصدر وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه (٤).

قال المفسر: قد عورض ابو القاسم في هذا القول، وقيل: كيف يصح ان يقال ان الشيء مشتق من اسمه والمسمى مقدم (٥) على التسمية فاجاب من احتج له (٦) عن هذا بجوابين: احدهما ان يكون اوقع الاسم موقع المسمى لا موقع التسمية. كما يقال: هذا الدرهم ضرب الامير، وهذا الثوب نسج اليمن، فيوقع الضرب موقع المضروب، والنسج موقع المنسوج. والثاني ان يكون اراد باسم الشيء اصله المين عنه فلا يكون على (٧) معنى التسمية، والكلام في هذا الموضوع يبني على الكلام (٨) في الاسم والمسمى، وذكر مذهب من قال: ان الاسم هو المسمى، ومذهب من قال: انه (٩) غيره، ولا مدخل لهذا في هذه الصناعة. والذي عندي ان الفعل الاول غير الفعل الاخر، وان ابا القاسم لم يذهب الى شيء مما قالوه. وبيان هذا ان الافعال في الحقيقة انما هي حركات الاشخاص وتأثيرها في غيرها ولكن الحركات والتأثيرات لما اختلفت وضع على كل واحدة منها لقب لينفصل بعضها من بعض، فقيل لبعضها قيام وبعضها قعود (١٠) ضرب وبعضها قتل، كما فعل بالجواهر حين اختلفت فسمي بعضها حجرا، وبعضها نباتا (١١)، وبعضها حيوانا، [ونحو ذلك] (١٢) واما قولهم: يقعد وقعد ويضرب وضرب (١٣) ونحوها فانما هي صيغ مشتقة منها

(١) سقطت في: ل.

(٢) سقطت في: ل.

(٣) في وا: القول الصحيح. والتصحيح من ل، د.

(٤) ينظر كتاب الجمل، ص ١٧.

(٥) في ل، د: متقدم.

(٦) في وا: عنه. والتصحيح من ل، د.

(٧) في ل، د: فلا يكون قاصدا الى.

(٨) في ل، د: يتعلل الى الكلام.

(٩) في ل: هو.

(١٠) في وا: وبعضها. والتصحيح من ل، د.

(١١) في وا: ثيابا. وقد سقطت الكلمة في ل. والتصحيح من د.

(١٢) الزيادة من د.

(١٣) في وا: وضرب يضرب. والتصحيح من ل، د.

لتحصيل الازمنة، اذ كان القعود والضرب ونحوهما لا يعطي زمانا محصلا انما يعطي زمانا مبهما فلما كانت هذه الصيغ تعطي المعاني التي تدل عليها اسماء الحركات والتأثيرات وتزيد عليها بتحصيل الازمنة كانت اولى بان تسمى افعالا من اسماء الحركات والتأثيرات، فاذا ذكر النحويون الافعال لم يريدوا اسماء الحركات والتأثيرات، وانما يريدون الصيغ المشتقة منها ووضعوا للحركات والتأثيرات القابا آخر فسموها احداثا؛ لان الاشخاص يحدثونها^(١)، وسموها مصادر، لان الصيغ المحصلة للازمنة^(٢) لما اشتقت منها صدرت عنها^(٣) كما يصدر المصادر عن المكان وكانت في ذلك بمنزلة^(٤) الطين^(٥) الذي تصنع منه الانية، والفضة التي تصاغ منها اصناف الحلية. واراد^(٦) ابو القاسم يقوله: وهو اسم الفعل، أنه اسم للحركات والتأثيرات، ويقوله: والفعل مشتق منه، الصيغ المشتقة من المصادر المحصلة للازمنة. فاذا حمل كلامه على هذا لم يكن فيه اعتراض ولم يحتاج الى ان يعتذر عنه^(٧) بما اعتذر.

«مسألة»

قال ابو القاسم: والحرف ما دل على معنى في غيره نحو من، والى، وثم، وما اشبه ذلك^(٨).

قال المفسر: هذا الحد غير صحيح عند متألمي^(٩) حتى يزداد فيه: ولم يكن احد جزائي الجملة المفيدة. أو يقال كما قال سيبويه: [ما]^(١٠) جاء المعنى ليس باسم ولا فعل^(١١). وانما لم يكن ما قاله ابو القاسم حدا لان في الاسماء ما معناه في غيره نحو اسماء الاستفهام واسماء

(١) في ل. د: تحدثها.

(٢) في و: والازمنة المشتقة. والتصحيح من ل. د.

(٣) في ل. د: منها.

(٤) في ل. د: بمثابة.

(٥) في ل. د: العين.

(٦) في ل. د: فلراد.

(٧) في ل. د: له.

(٨) كنا في ل. د. وكتاب الجمل ص ١٧. وفي و: من وثم والى وما اشبهه.

(٩) في ل. د: التأمل.

(١٠) الزيادة من ل. د.

(١١) عبارة سيبويه في الكتاب ج ٢ ص ٢ هي: وانما ما جاء المعنى وليس باسم ولا فعلا فنحو: شه وسوف وواو القسم ولام

الاصافة ونحو ذلك.

المجازاة [لأن هذه الاسماء^(١)] لما نابت مناب الحروف جرت مجراها، وكذلك الاسماء الموصولة فان^(٢) المعاني المقصودة انما هي في صلاحها الا ترى انك اذا قلت: مررت بالرجل الذي ضرب عمرا فانما غرضك ان تصف [الرجل]^(٣) بالجملة التي هي «ضرب عمرا» والذي انما جيء به^(٤) وصلة الى وصف المعارف بالجملة، لان الجملة كلها نكرات بدليل انها تكون صفات للنكرات فلما احتيج الى وصف المعارف بها لم يميز ادخال لام المعرفة عليها كما تدخل على الاسماء المفردة، فأتوا بالذي وادخلوا^(٥) عليه اللام التي كان يجب ان تدخل على الجملة وصار الذي وصلة الى ذلك، وكذلك «يا ايها الرجل» فاذا قلت في حد الحرف: انه ما جاء لمعنى في غيره^(٦) ولم يكن احد جزأي الجملة المفيدة او قلت: وليس باسم ولا فعل تخلّص حد الحرف. وقد اختلف النحويون^(٧) في تحديده ايضا كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل.

فقال سيويه ما ذكرناه وهو حدّ صحيح لامطعن^(٨) فيه.

وحدهُ الاخفش سعيد بن مسعدة بان قال: الحرف ما لا^(٩) يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يميز أن يتصرف.

وقال ابو العباس المبرد^(١٠): الحرف ما كان وصلا لفعل^(١١) الى اسم [أو عطفا]^(١٢) او تابعا لتحدث به معرفة، او كان عاملا.

وقال ابو اسحاق الزجاج: الحرف ما لم يكن صفة لذاته (وكان صفة لما تحته. الا ترى انك تقول: «مررت برجل صاحبك»، فصاحبك صفة لذاته)^(١٣)، وتقول: «مررت برجل

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) في و: كأن.

(٣) الزيادة من ل. د.

(٤) في ل، د: بها.

(٥) في و: ووصلوا عليه. والتصحيح من ل. د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) انظر الايضاح للزجاجي ص ٥٤.

(٨) في ل: يطعن.

(٩) في ل. د: ما لم.

(١٠) في ل. د: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد.

(١١) في ل: موصلا بفعل. وفي د: موصلا لفعل.

(١٢) الزيادة من ل. وفي د: عاطفا.

(١٣) سقطت في ل.

في الدار»، فقولك في الدار صفة لما تحته لا لذاته.

وقال الاخفش علي بن سليمان^(١): الحرف ما افاد معنى لم يكن في الكلام نحو قولك: زيد منطلق.. ثم تقول أزيد منطلق؟ فيكون في الكلام معنى الاستفهام

وقال محمد بن الوليد: يستدل على الحرف بأنه وصلة شيء الى شيء.

وقال ابو الحسن بن كيسان: الحرف ما حدث به^(٢) معنى غير معنى الاسم والفعل، وقال: لا يقال حرف جاء لمعنى، لان الاسم والفعل جاءا للمعنى.

وقال ابو عبد الله الطوال: الاداة ما جاءت لمعنى ليست^(٣) باسم ولا فعل.

وهذه الحدود اكثرها فاسدة كفساد ما تقدم: فقول الاخفش: انه ما^(٤) لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع خطأ، لان الفعل داخل تحت^(٥) هذا التحديد، (ومن الافعال ايضا ما لا يتصرف)^(٦). وتحديد ابى العباس ايضا فاسد، لان من الحروف ما يأتي^(٧) لمعنى الاستفهام ولمعنى الاستثناء ولمعنى النفي والقسم^(٨) والتعني والتبهي وغيره^(٩). وقول ابى اسحاق: ما لم يكن صفة لذاته انما اراد انه^(١٠) يكون صفة معنوية لا لفظية [والفعل يشترك الحرف في هذا المعنى، الا انك اذا قلت: مررت برجل يضرب زيدا فيضرب صفة معنوية لا لفظية]^(١١)، وكذلك الجمل الخيرية تكون صفة بمعانيها^(١٢) لا بالفاظها. وكذلك قول علي بن سليمان: انه ما افاد بدخوله معنى لم يكن في الكلام فاسد، لان هذا موجود في الاسماء والافعال. وكذلك قول محمد بن الوليد: انه ما كان وصلة لشيء؛ ينتقض عليه مان من الحروف ما ليس وصلة وينتقض عليه بالذي، فانه وصلة الى وصف المعارف بالجمل،

(١) في وا: الاخفش.

(٢) في وا: له. والتصحيح من ل: د.

(٣) في وا: ليس. والتصحيح من ل: د.

(٤) في وا: ما. والتصحيح من ل: د.

(٥) في ل: د: في.

(٦) سقطت في د. وكتب الناسخ مكانها عبارة: «وكذلك صه ومع وأه وجهر وعوص ونحو ذلك».

(٧) في ل: ما لا يأتي.

(٨) في ل: د: ولعنى القسم.

(٩) في ل: د: وغير ذلك.

(١٠) في وا: ه. والتصحيح من ل: د.

(١١) الزيادة من ل: د.

(١٢) في وا: بمعانيها. والتصحيح من ل: د.

وبقولك (يا أيها الرجل) فان «أياً» ما هنا وصله الى نداء ما فيه الالف واللام وينتقض عليه بقولك: «مررت (١) برجل ذي مال» فان «ذي» وصله الى وصف الرجل بالمال. وان التعجب ليطول من قوم يعتقدون هذه (٢) الاشياء حدوداً وهم ائمة مشهورون، ولو سمعنا ذلك ولم نره عنهم منصوباً (٣) لما صدقناه.

وقال ابو نصر الفارابي في تحديد الحرف. الاداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن ان يفهم بنفسه وحده دون ان يقرن باسم او كلمة. وهذا تحديد صحيح وهو نحو (٤) ما قاله سيويه: انه جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل. ونحو ما قلناه: انه ما لم يكن أحد جزءى الجملة المفيدة ولا جمل هذا الذي ذكرناه من تسامح النحويين في حدود هذه الاصول الثلاثة وقلة تثقيفهم للكلام فيها قال ابو الحسن الاشعري (٥)، وهو يفتخر بعلم الجدل ويعيب صناعة النحو كما عاب غيرها من العلوم، فذكر انه شاهد نحويًا وهو يقرأ عليه: الكلام ينقسم ثلاثة اقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. قال (٦): فقلت له اليس الاسم والفعل جاء (٧) لمعنى كالحرف. فما اختصاصك بذلك الحرف دونها قال ابو الحسن: فقال لي: انما اعني بذلك جاء لمعنى في غيره، لأن الاسم والفعل جاء لمعنى في انفسهما والحرف ليس كذلك، لانه لا معنى له الا باسم او فعل ينضم اليه. رأيت لو قلنا (٨): «زيد» لدل على شخص ما غير محدود، ولو قلنا (٩): «ضرب» لدل على ضرب كان في زمان ماض الا انه غير منسوب الى موضوع، ولو قلنا (١٠): «من» لم يدل على شيء حتى يقترب به موضوع. فدل هذا على ان قوله جاء لمعنى انما يعني به (في غيره) (١١) لا في نفسه، وان كان ليس في الكتاب كذلك.

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: مثل هذه.

(٣) في ل، د: منصوباً عنهم.

(٤) في ل: من نحو.

(٥) هو ابو الحسن علي بن اسماعيل الاشعري المتكلم، توفي سنة نيف وثلاثين وثلاث مئة، وله تصانيف كثيرة منها: اللمع، والموجز، وايضاح البرهان (وفيات الاعيان ٢/ ٤٤٦).

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: قد جاء.

(٨) في و: قلت، وانما صححناه من ل، د لينجم مع قلنا الثالثة.

(٩) في و: قلت. وانما صححناه من ل، د لينجم مع قلنا الثالثة.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل: غيره.

قال ابو الحسن: فقلت له^(١): ان اخراج الاشياء عن طريقها^(٢) وحرفها عن ما تدل عليه لا يد في ذلك من حجة تخصص احدهما دون الاخر. والظاهر من هذا الكلام جاء لمعنى وليس في الكتاب^(٣)، في غيره، فما الدليل على تأويلك^(٤) دون تأويل^(٥) من قال: انما عني [بذلك]^(٦) جاءت^(٧) لمعنى واراد الاشياء الثلاثة وغير بالواحد عن الجمع^(٨)، وهذا شائع في كلام العرب. قال الله تعالى: «هم العدو فاحذرهم»^(٩) فعبر عن الجماعة بالعدو، والعدو اسم مفرد لا اسم مجموع.

قال ابو الحسن: ثم قلت له: ألسنا قد نجد في الاسماء ما لا يدل على معنى في نفسه كوجوده في الحرف. فالواجب عليك ان تلحقه بالحروف دون الاسماء. [قال]^(١٠) فقال لي ان ذلك لا يوجد في الاسماء البتة بوجه من الوجوه، فان كنت تدعي ذلك فهاته. قال ابو الحسن: فقلت له: «أي» اسم عندك^(١١) ام حرف؟ فقال: بل اسم. فقلت له^(١٢): رأيت اذا قلنا^(١٣) «أي» أليست كقولك «من» لا تدل على شيء الا باقترانها بموضوع قال: فقال لي: «أي» يدخله الاعراب و«من» لا يدخله الاعراب. فلما دخله الاعراب كان اسما. قال ابو الحسن: فقلت له: ان الشيء يبين بآيين منه، وهذا أغمض^(١٤) منه، ونحن لم نسألك عن العلة التي من أجلها^(١٥) قيل: ان الاعراب للاسماء، والانسان انما يجب ان يصحح حجته بمقدمات يقر بها خصمه^(١٦)، ثم قال: قلت له^(١٧): رأيت ان كان التثوين في «أي» هو^(١٨)

(١) سقطت في ل، د.

(٢) في ل، د: ظاهرها.

(٣) في ل: الكتب.

(٤) في ل، د: تأولك.

(٥) في ل، د: تأول.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في ل: جاء.

(٨) في ل، د: الجمع.

(٩) سورة (المتفقون)، الآية ٤.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) في ل: أي هو عندك اسم. وفي د: اسم هو عندك.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل: قلت.

(١٤) في ل: انما يبين الشيء بآيين منه لا باغمض. وفي د: ان الشيء انما يبين بآيين منه لا باغمض.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) في و: بعد ان يفويها. وفي ل: والانسان انما يجب حجته بمقدمات والتصحيح من د.

(١٧) في ل، د: قال: ثم قلت له.

(١٨) سقطت في ل.

المانع له من ان يكون حرفا فالواجب ان يكون الفعل حرفا اذ لا تنوين فيه . فقال^(١) :
الفعل يتصرف والحرف لا يتصرف . قال : فقلت له : ان كان التصرف هو المميز^(٢) للفعل
عن الحرف فالواجب ان يكون ليس حرفا . وكذلك عسى ونعم وبئس . وكذلك الاسماء
كلها ينبغي ان تكون حروفا لانها لا تتصرف . قال : فعميت عليه الانباء وانقطع .

وهذا الذي قاله الاشعري لا يجب به الطعن على صناعة النحو، لان في كل علم
المتقدم والمتأخر والقوي والضعيف . ولو ناظر في ذلك^(٣) رجلا له نظر^(٤) بصناعة النحو
لكان الاشعري هو المنقطع دونه ؛ لأن صناعة النحولست من صناعة الجدل وان كان بين
الصناعتين مناسبة من بعض الجهات ولكن الاشعرية تعترض في كل صناعة بما أمكن من
حق وباطل ، وقد روي ان الباقلاني^(٥) تكلم في شيء من النحوفرد عليه النحويون وقال له
بعضهم : ليست هذه الصناعة لك بضاعة ، فاتركها لاهلها . فحملته الأنفة على ان تعاطى
شرح كتاب سيويه فما تشاغل بشرحه احد ولا رأينا منه حرفا الى عصرنا هذا .

(١) في ل : فقال لي .

(٢) في و : المانع . والتصحيح من ل . د

(٣) في ل : هذا

(٤) في ل ، د : بصير .

(٥) هو القاضي ابوبكر محمد بن الطيب الباقلاني البصري المتكلم المتوفى سنة ثلاث واربعمائة . له تصانيف كثيرة مشهورة

في علم الكلام وغيره (وفيات الاعيان ٣ / ٤٠٠) .

باب معرفة علامات الاعراب

«مسألة»

قال ابو القاسم [في هذا الباب]: (١) وحذف النون ايضا علامة الجزم في تشبيه الافعال وجمعها. (٢)

قال المفسر: هذه عبارة فاسدة لان الافعال لا تثني ولا تجمع. ويجب ان نتأول قوله على انه اراد في تشبيه ضمائر الافعال وجمعها، فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه، وقد كرر هذا في موضع آخر من كتابه سنذكره اذا وصلنا اليه ان شاء الله. فاذا قلت: الزيدان يضربان، والزيدون يضربون، فانما تثبت وجمعت الضمير الذي في قولك: «زيدٌ يضربُ» ولم تكن الفعل ولم تجمعها، ولذلك كانت الالف والواو في «يضربان» و«يضربون» اسما، وفي قوله: ضاربان وضاربيون حرفا (٣)، لانك لم ترد ان تضم فعلا الى فعل كما ضمنت اسما الى اسم ولذلك ايضا قامت النون في يضربان مقام حركة فقط (٤).

فان قال قائل: فما العلة المانعة من تشبيه الفعل وجمعه؟ فالجواب: ان التشبيه والجمع انما يراد بهما (٥) التكتير والاشعار بان الاسم (٦) قد تجاوز حد الافراد. الا ترى انك اذا قلت: «زيد» فانما (٧) يدل على شخص واحد فاذا اردت (٨) اكثر من شخص واحد (٩) احتجت الى ان تقول: زيدان او زيدون. والفعل لا يحتاج فيه الى ذلك، لان لفظ الفعل يستغنى (١٠) به عما قل منه وما كثر. الا ترى ان «قام وقعد» انما وضعا في اصل وضعهما ليعبر

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) ينظر كتاب اجمل ص ٢١.

(٣) في ل. د. وفي قوله: ضاربيون وضاربات حرفين.

(٤) في ل. د. ولذلك النون ايضا في «ضاربيون» و«ضاربان» بدلا من حركة وتثوين. وفي د. ولذلك ايضا كانت النون في

قولك: «ضاربان» و«ضاربيون» بدلا من حركة وتثوين، وكانت في «يضربان» و«يضربون» بدلا من حركة.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: الشيء. والتصحيح من ل. د.

(٧) في و: قائم. والتصحيح من ل. د.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في ل. د.

(١٠) في ل. د: يعبر.

بهما عن كل قائم وقاعد، ولم يوضعا ليكونا عبارة عن فعل واحد بعينه فلم يحتج فيه الى تثنية كما احتج في الاسماء. ويدل على صحة هذا ان الفعل اذا لم يتضمن ضميرا لم تلحقه علامة تثنية ولا جمع نحو قولك: «قام الزيدان» و«خرج العمران»، [وقام الزيدون وخرج العمرون] (١) ولو كان الفعل مما يثنى ويجمع لثني وجمع (اذا كان) (٢) مقدما على المخبر عنه كما ثني وجمع اذا كان مؤخرا، ويدل على ذلك ايضا ان معنى قولنا: قام الزيدان او قام الزيدون كان منها ومنهم قيام، ففائدة الفعل ها هنا كفايدة المصدر لو ذكر، فإن قال قائل فما تُنكرون (٣) ان تكون العلة في تثنية الفعل وجمعه الاشعار بتكريره (٤) من الفاعل فتكون تثنية اشعارا بأنه فعل (٥) مرتين ويكون جمعه اشعارا بأنه فعل مرات (٦). فالجواب ان التثنية والجمع لولزما لهذه العلة [التي ذكرت] (٧) لثني الفعل وجمع وهو يجبر (٨) عن فاعل واحد (٩)، لان الفاعل الواحد قد يفعل الفعل مرتين ويفعله مرارا، فكان يجب على اعتلاله (١٠) الفاسد ان يقال: (زيد قاما) اذا قام مرتين، (وزيد قاموا) اذا قام مرارا، وهذا لا يجوز.

فان قال قائل: قد روي ان من العرب من يقول: «قاما اخواك» و«قاموا اخوتك» فيلحق (١١) الفعل علامة التثنية والجمع، وهو مقدم (١٢)، كما يلحقها اياه وهو مؤخر، وهذه الالف في التثنية وهذه (١٣) الواو في الجمع على هذه اللغة حرفان وليسا باسمين لان قولنا: «قام اخواك» (١٤) لا ضمير فيه، وعلى هذه اللغة انشد النحويون:

(١) الزيادة من د، وسقطت في ل: وخرج العمرون.

(٢) سقطت في ل، د.

(٣) في ل، د: تنكر.

(٤) في ل: بنكره، وفي د: بتكرره.

(٥) في ل، د: قد فعل.

(٦) في ل، د: قد فعل مرارا.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: خير.

(٩) في ل: عن الواحد، وفي د: عن الفاعل الواحد.

(١٠) في ل، د: اعتلاك.

(١١) في وا فيلحقوا، والنصحيح من ل، د. وقد عبر النحويين عن هذا بلغة اكلوني البراغيث، وهي لغة طي او اردشنة.

الاسموني ٤٧١-٤٨.

(١٢) في ل، د: يبتحن الفعل وهو مقدم علامة التثنية والجمع.

(١٣) في ل: وهذا.

(١٤) في ل، د: اخوتك.

الفينا عيناك عند القفا أولي فأولى لك ذا واقبيه^(١)
وانشدوا ايضا:

يلوموني في اشتراء النخيل قومي^(٢) وكلهم^(٣) يمدل^(٤)
واهل الذي باع يلجونه كما لجي البائع الاول
فالجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: ان الالف والواو في هذه اللغة وان^(٥) كانتا حرفين كما ذكرت فليتا
بعلامتي^(٦) تنبئة للضعل ولا جمع [له]^(٧) كما توهمت، ولكن اهل هذه اللغة ارادوا ان يجعلوا
للشبية والجمع علامة كما جعلوا للتأنيث علامة في قولنا، خرجت هند وذهبت دعد^(٨)،
فكما ان التاء في «ذهبت وخرجت» لا تدل على ان الفعل مؤنث وانما تدل على تأنيث الذي
سند اليه الخروج^(٩)، والذهاب، فكذلك الالف والواو اللاحقتان^(١٠) في: ذهبا اخواك،
وذهبوا اخوتك، لا تدل على ان الفعل مثنى وجمع وانما هما دليلان^(١١) على ان المسند اليه
«الذهاب» مثنى وجمع.

ويرى اهل النظر من النحويين ان اصحاب هذه اللغة انما فعلوا ذلك، لان من^(١٢)

(١) كذا في ل. د. ووضح المسلك ان الفية ابن مالك لابن مشاع ج ١ ص ٣٤٦، والذي في و.
الفتحة عيناك عند القفا اولي فأولى لك ذا واقبيه
والبيت من السريع وهو لعمر بن مقلط الطائي شاعر جاهلي. كان فارس في قومه معاصرا لعمر بن هند (الاشتقاق لابن دريد ص
٣٨٥ ومعجم الشعراء للرزباني ص ٥٧). والشاهد فيه قوله: ذالفت عيناك؛ حيث اخف الف الاثني بالفعل مع كونه مسندا الى
اسم ظاهر مثنى، وهو قوله: «عيناك».

(٢) في ل. د. وديوان امية ص ٤٨. وابن عقيل ج ١ ص ٤٧٠ والاسموني ج ٢ ص ٤٧. والجرجاري ص ١٠٤: اهلي.

(٣) في ل. د. والديوان ص ٤٨ وابن عقيل ج ١ ص ٤٧٠ والاسموني ج ٢ ص ٤٧. والجرجاري ص ١٠٤: فكلهم.

(٤) من المتقارب وهو لامية بن ابي الصلت الشنفي وهو شاعر جاهلي (الشعر والشعراء ج ١ ص ٣٦٩-٣٧٢ ومقدمة ديوانه
ص ١٥٠). والشاهد فيه قوله: يلوموني، حيث اخف به واو اجمع مع كونه مسندا الى اسم ظاهر وهو اهلي. على لغة بني حارث
ابن كعب. ولو جرى على لغة جمهور العرب الفصحى لقال: «يلومني».

(٥) في و. ان.

(٦) في ل. د. علامتي.

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) في ل. د. زينب، وفي د. فاطمة.

(٩) في و. الفعل. والتصحيح من ل. د.

(١٠) في و. اللاحقتان. والتصحيح من ل. د.

(١١) في ل. د. انما دليل، وفي د. انما هي دليل.

(١٢) في ل. د. في.

الاسماء اسماء لا يظهر فيها علامة للتثنية ولا للجمع، نحو: «من» و«ما». الا ترى انك اذا قلت: قام من في الدار. احتمل ان تريد واحدا او اثنين او جماعة (١) فالحقوا الفعل علامة تدل على ذلك حرصا على البيان ثم حملوا مالا اشكال (٢) فيه على ذلك، ليكون الحكم واحدا في الجمع (٣) كما حملوا «تعد وتعد وأعد وأعد» بحرف «ت» بعد، وكما حملوا «تكرم وتكرم» على فعل المتكلم اذا قال: انا أكرم. وكما حملوا: «مررت برجل ذي علم» على قولهم (٥). (مررت برجل (٦) ذي دار)، لأن الاصل في «ت» هذه ان تدخل وصلة الى وصف الاسماء (٧) بالاسماء الجامدة التي لم تستعمل بحرف «ت» ثم اجزوا تجراها قولهم مررت برجل ذي علم، والعلم لا يحتاج في (٨) الوصف به الى صلة (٩) لانك تجد منه اسما مشتقا ينفيك عن ذلك وهو قولك: مررت برجل علم، هذا كثير في العربية. فهذا احد الجوابين.

والجواب الثاني: ان قولهم: قاما اخواك وقاموا اخوتك ليس من الضرورة ان تكون الالف والواو فيها حرفين بل قد يمكن ان يكونا اسمين مضميرين ويكون الاخوان بدلا من الالف، والاخوة بدلا (١٠) من الواو ويجوز ان يكون ما بعدهما مبتدأ والفعالان خير للمبتدأ فيكون قاما اخواك بمنزلة اخواك قاما، وقاموا اخوتك بمنزلة اخوتك قاموا. فان قال (١١) قائل: هذا يستحيل، لان النحويين قد قالوا: خبر (١٢) الابتداء لا يجوز تقديمه عليه اذا كان فعلا (١٣). فمن اين زعمت انه يجوز ان يكون خبرا مقدما؟ فالجواب ان النحويين انما منعوا من ذلك في (١٤) الفعل الذي يكون خبرا عن المفرد كقولك: زيد قام، لانك اذا قلت: قام

(١) في ل. د. وجماعة.

(٢) في ل. ما اشكال فيه

(٣) في ل. في جميع الاشياء. وفي د. جمع الاسماء.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل. على عمل قولهم. وفي د. جعل قولهم

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و. المعارف. والتصحيح من ل. د.

(٨) كذا في ل. د. وفي و. ت. ولا يستقيم معها السياق.

(٩) في ل. د. وصف.

(١٠) في ل. د. مثل.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل. د. ان خبر.

(١٣) في ل. لان النحويين قد قالوا: ان خبر المبتدأ يجوز الا اذا كان فعلا.

(١٤) في و. لان. والتصحيح من ل. د.

زيد انتفض شرطك في المتبدأ (١) وعاد فاعلا، لأن عامله (٢) لفظي موجود وعامل المتبدأ معنوي متوهم، واللفظي الموجود أقوى من المعنوي المتوهم (٣). فإذا لحقت الفعل علامة التثنية والجمع (٤) ذهبت (٥) العلة المانعة من التقديم، وصار قولك (٦): (قاما اخواك) بمثابة قولك: (قائمان اخواك)، و(قاموا اخوتك) بمثابة قولك (٧): (قائمون اخوتك) وبمترلة (قام ابواهما اخواك) وبمترلة (٨) (قام أبأؤهم اخوتك). فإن قلت: فقد كان أبو عثمان المازني (٩) يذهب في قولنا: (اخواك قاما واخوتك قاموا) الى ان الالف والواو حرفان وليسا باسمين وان الفاعلين مضمرون في حال (١٠) التثنية والجمع كاضمار الفاعل في حال الافراد اذا قلت: (اخوك قام). فالجواب ان المازني موافق لنا في ان الفعل لا يشئ ولا يجمع وانما قاس المثني والمجموع على المفرد وهو مع ذلك خطأ عند اصحابه، والصحيح قول سيبويه (١١) وذلك انه لا خلاف بين النحويين ان المتكلم له ضميران: ضمير يظهر في اللفظ كقولك: قمت، وضمير لا يظهر في اللفظ كقولك: انا اقوم. وكذلك المخاطب له ضمير يظهر في اللفظ كقولك: قمت، وضمير لا يظهر كقولك: انت تقوم. فاذا صح ان هذا موجود في فعل المتكلم والمخاطب لم يمنع مانع من ان يكون للغائب ايضا ضمير يستتر (١٢) في بعض الاحوال ويظهر في بعض، ويشبه ان يكون المازني قاس: (أخراك قاما) و(اخوتك قاموا). على قوهم: (قاما اخواك)، و(قاموا اخوتك)، فاعتقد ان «الالف» و«الواو» حرفان في حال

(١) في ل، د: شرط المتبدأ.

(٢) في ل: لان عامل الفاعل، وفي د: لان عامل الفعل.

(٣) في ل، د: المعدم.

(٤) في ل، د: وعلامة الجمع.

(٥) في ل، د: زالت.

(٦) في ل، د: قولنا.

(٧) في ل، د: قولنا.

(٨) سقطت في ل.

(٩) هو ابو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني البصري النحوي المتوفى سنة ٢٤٩ وقيل ٢٤٨ وقيل ٢٣٦. له من التصانيف كتاب «ما تلحن فيه العامة» وكتاب «الالف واللام»، وكتاب «التصريف» وغير ذلك (طبقات الزبيدي من ٩٢-١٠٠، وابن خلكان ٢٥٤/١-٢٥٦).

(١٠) سقطت في ل.

(١١) ورتبه: (ان هذه الحروف هما حالتان حال تكون فيها اسما، وذلك اذا تقدمها ظاهر نحو قولك الزيدان قاما والزيدون قاموا فالالف في قاما اسم وهو ضمير والواو في قاموا ضمير اسم واذا قلت قاما الزيدان فالالف في قاما علامة مؤذنة بان الفعل لا ينسب وكذلك الواو في الزيدون قاموا اسم لانه ضمير الفاعل واذا قلت قاموا الزيدون فالواو حرف مؤذنة بان الفعل جسدته وعلى ذلك يجعل قوهم اكلوني البراغيث. شرح السيرافي على الكتاب ح ١ الورقة ١٠٢ (نقلا عن رشيد العبيدي (ابو عثمان المازني ٢٠٢-٢٠٣).

(١٢) في و: يتمير. والتصحيح من ل، د.

تأخرهما كما هما حرفان في حال تقدمهما. فان كان قد قاس تأخرهما على تقدمهما فقد
 تخالف^(١) القياس، والدليل على اختلاف حال^(٢) تقدمها وتأخرهما انك اذا قلت: اخواك
 قاما، واخوتك قاموا. امكن ان تضع مكانها اسمين ظاهرين فتقول: اخواك قام ابواهما
 واخوتك قام ابأؤهم ولا يمكنك ذلك اذا قدمتها. ويؤيد ذلك انك اذا قدمتها لا يمكن
 اسقاطها وبمكنتك ذلك في حال تأخرهما^(٣) فان قال قائل: فلاية^(٤) علة لم يكن للضمير^(٥)
 المفرد المرفوع علامة، ولزم ان يكون للاتين والجمع علامة؟ فالجواب عن ذلك: ان الفعل
 معلوم في المعقول^(٦) انه لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب والبناء الذي لا بد
 له من بان وشبه ذلك^(٧)، ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه. فلما كان الفعل لا يخلو من فاعل
 واحد لم يحتج الى علامة، ولما جازان يخلو من الاثنتين والجماعة احتج الى علامات^(٨).

فان قال قائل: اذا كانت الالف والواو في قاما اخواك وقاموا اخوتك والنون في قمن
 الهندات علامات^(٩) تؤذن بتعداد^(١٠) الفاعلين. كما ان التاء في «قامت هند» علامة مؤذنة
 بالتأنيث. فهلا كان الاختيار عندكم^(١١) الحاق هذه الحروف^(١٢) كما كان الاختيار الحاق
 علامة التأنيث في: «قامت هند»، ولم يحسن عندكم: «قام هند».

فالجواب: انها يفترقان لعلل^(١٣): منها ان التأنيث لازم للاسم، والتثنية والجمع
 ليسا كذلك، لانها قد يفارقان الاسم فيصير الى الواحد. فلما لزم التأنيث^(١٤) لزم
 علامته، ولزوال التثنية والجمع لم تلزم علامتها. وعلة اخرى وهي ان علامة التأنيث لا تمنع

(١) سقطت في ل، وفي د: خانه.

(٢) في ل: حالي.

(٣) في ل، د: ويؤيد ذلك انك اذا قدمتها امكن اسقاطها ولا يمكن ذلك في حال تأخرهما.

(٤) في ل، د: لاية.

(٥) في ل، د: انضمير.

(٦) في و: الفعل. وفي د: المعقول. والتصحيح من ل.

(٧) في ل، د: وما اشبه ذلك.

(٨) في ل، د: علامة.

(٩) في ل، د: علامة.

(١٠) في ل، د: تعدد.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في و: لسان. والتصحيح من ل، د.

(١٤) في ل، د: فلزوم التأنيث.

ضمير الاثنين كقولك: «الهندان قامتا». وعلامة الاثنين تمنع ضمير^(١) الاثنين وتشبهه^(٢). فكان لا يمنع اولى باللزوم مما يمنع. وعلة اخرى وهي^(٣) انك اذا قلت: قام اخواك وقاموا اخوتك، وقمن الهندات. جازان تكون هذه الحروف^(٤) ضمائر، وتكون الافعال المتصلة^(٥) بها اخبارا مقدمة، كما ذكرنا فيما مضى، و«التاء» لا يقع فيها لس بغيرها، تقدمت او تأخرت.

وعلة اخرى: وهي^(٦) انه قد يشترك المؤنث والمذكر^(٧) في اسماء كثيرة نحو: هند، واسماء، وجعفر. قال الشاعر:

فجاوزت^(٨) هنداً رغبةً عن قتاله الى مالك^(٩) اسموا لي ذكر مالك^(١٠)
فهند في هذا البيت اسم رجل، وقال الاخر^(١١):

يا جعفر يا جعفر يا جعفر ان أك دحداحا فانت اقصر
أو أك ذا شيب فانت اكبر^(١٢)

و«جعفر» في هذا الشعر^(١٣) اسم^(١٤) امرأة كانت عيرته بالقصر والشيب، ولذلك قال

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: تنبيه. والتصحيح من ل. د. وذلك ان علامة الاثنين الف وان ضمير الاثنين الف.

(٣) في و: وهو والتصحيح من ل. د.

(٤) في ل. د: الاحرف

(٥) في ل. د: التي اتصلت بها.

(٦) في و: وهو. والتصحيح من ل. د.

(٧) في ل. د: المذكر والمؤنث.

(٨) في ل. د: تجاوزت.

(٩) في و: ملك، والتصحيح من ل. و من العقد الفريد ج ٥ ص ١٧٥.

(١٠) من الطويل وروايته في العقد الفريد على النحو الآتي:

تجنبت هنداً رغبةً عن قتاله الى مالك اعشو الى ضوء مالك

وقائلة شاعر جاهل اسمه عبد الله بن جندل رئيس بني فزاس من كنانة ورواية البيت في د:

تجاوزت هنداً رغبةً عن قتاله الى مالك اعشو الى ذكر مالك

وهو كذلك في ل غير ان كلمة مالك كتبت في الموضعين (ملك)، وهو امر مألوف في كتابة الاعلام مثل عبد الرحمن وعبد

الرحمان واسحق واسحاق.

(١١) في ل. د: آخر.

(١٢) من الرجز بنظر الكامل للسيد ١/ ٨٥، وفيه: ان أك ربعة. وابن يعش ٩٣/٥ وهو فيها غير منسوب.

(١٣) في ل: البيت.

(١٤) سقطت في ل. د.

بعد هذا:

غَرَكَ سِرْبَالٌ عَلَيْكَ أَحْمَرٌ وَمَقْنَعٌ مِنَ الْحَرِيرِ أَصْفَرٌ

وَحْتَ ذَاكَ سَوْءَةٌ لَا تُذَكَّرُ (١)

فلما اشترك النساء والرجال في بعض الاسماء لزمّت علامة التانيث لكلا يتوهم ان
الفاعل مذكّر.

(١) ينظر الكامل للسرد ٨٥٨/٨. والنقح: ما نغطي به المرأة رأسها.

«باب الأفعال»

قال أبو القاسم في هذا الباب:

الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم^(١).

قال المفسر: هذا التقسيم صحيح غير أنه يخالف قوله في صدر الكتاب: إن الفعل مادل على حدث وزمان: ماضٍ أو مستقبل. وقد تعقب^(٢) عليه قوم قوله: وفعل في الحال^(٣) يسمى الدائم، وقالوا: فعل الحال لا يثبت ولا ينفي منه جزء حتى يلحق به جزء آخر، ولكن الجزء الثاني لا يأتي إلا وقد صار الأول ماضياً. فكيف يصح أن يسمى دائماً، وهذا الذي اعترضوا عليه به^(٤) ليس بصحيح^(٥)، لأنه إن جاز أن يتعقب هذا على أبي القاسم جاز أن يتعقب على سيويه قوله: إن الفعل امثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما^(٦) هو كائن لم ينقطع. فقوله: ولما هو كائن لم ينقطع، كقول أبي القاسم: أنه يسمى الدائم، وليس يمتنع فعل الحال أن يسمى الدائم^(٧) على تأويلين:

أحدهما: أنه يراد أنه دائم التعاقب^(٨). والآخر: أن الزمان الفاصل بين الزمانين^(٩): الماضي، والمستقبل، وهو الذي قيل فيه أن «الآن» حد بين^(١٠) الزمانين ينقسم قسمين: قسم فلسفي لا مدخل له في صناعة النحو، وهو الذي^(١١) اعترض به هذا المعترض، وقسم نحوي وهو الذي يستعمله أهل النحو العربي والعجمي، فليس يجب أن

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٢١.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في و: في فعل الحال، والتصحيح من ل. د.

(٤) في ل: به عليه.

(٥) في ل: غير صحيح.

(٦) في ل، د: وما. وقد مررت الإشارة إلى موقع هذا النص في الكتاب.

(٧) في ل، د: دائماً.

(٨) في و: التعقب. والتصحيح من ل. د.

(٩) في ل، د: الزمان.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) سقطت في ل.

يستعمل احدهما مكان الاخر، ولكن نتكلم في كل صناعة بالاصول التي قد تعارفها اهلها. فاما «الان» الفلسفي: فهو الذي ينزل منزلة «النقطة» التي لا امتداد لها، ويمثل على جهة التقريب من الافهام بالحد الفاصل بين الظل والشمس. فالان الذي بهذه الصفة لا يمكن ان يقع فيه فعل على التمام، ولكن الفعل متحرك بتجدده^(١). فاذا قال القائل: «جعفر»، فالزمان^(٢) الذي ينطق فيه بالجيم لا يثبت^(٣) حتى يجيء الزمان الذي ينطق فيه بالعين، بل يصير ذلك^(٤) ماضيا، وقد مثلوا ذلك بمثال تقريبا من فهم المتعلم، فقالوا: الزمان^(٥) ينقسم قسمين، سنون قد مضت وسنون مستقبله، والموجود منها السنة التي نحن فيها، فالسنة التي نحن فيها تنقسم قسمين: شهور قد مضت، وشهور مستقبله، والموجود منها الشهر الذي نحن فيه، والشهر الذي نحن فيه ينقسم قسمين: ايام قد مضت وايام مستقبله، والموجود منها اليوم الذي نحن فيه، واليوم الذي نحن فيه ينقسم الى ساعات قد مضت وساعات مستقبله، والموجود منها الساعة التي نحن فيها، والساعة التي نحن فيها تنقسم الى اجزاء مضت^(٦) واجزاء مستقبله، والموجود منها الجزء الذي نحن فيه. فاذا تأمل المتأمل الزمان الحاضر على هذه [الصفة]^(٧) خيل اليه انه غير موجود، وهو الموجود في الحقيقة اذا تأمله المتأمل على وجه آخر. فهذا هو «الان» الذي تسميه الفلاسفة «حد الزمانين» ولا مدخل في صناعة النحو له^(٨). واما «الآن»^(٩) الذي يستعمله النحويون من العرب والعجم فانهم يجعلون كل ما قرب^(١٠) من الماضي والمستقبل من تلك النقطة داخلا^(١١) في الآن، فلذلك يقولون: خرجت الان، وزيد يخرج^(١٢) الآن، لأن «الآن» الذي بهذه الصفة يمكن ان تقع فيه الافعال على التمام ويمكن ان يقال: انه لم ينقطع كما قال سيبويه، ويسمى «دائما»^(١٣) كما قال ابو القاسم، فافهم هذا فان فيه^(١٤) غموضا.

(١) في ل. د: يتجزأ بتجزئه.

(٢) في ل: فالزمن.

(٣) في ل: لا يثبت.

(٤) سقطت في ل. د.

(٥) في ل: الزمن.

(٦) في ل. د: قد مضت.

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) في ل. د: جاءت الكلمة وله بعد: لا مدخل.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في و: ما قرب كله. والتصحيح من ل. د.

(١١) في ل. د: أنا داخلا.

(١٢) في ل. د: خارج.

(١٣) في ل: ويسمى ذلك دائما.

(١٤) في ل. د: به.

«مسألة»

قال ابو القاسم في هذا الباب: فلماضي ما حسن فيه «أمس»، وقال في المستقبل: انه ما حسن فيه «غد»^(١).

قال المفسر: هذا الذي قال^(٢) تقريباً، لأنه انما يصح في الافعال التي لم^(٣) يعارض لها عارض يخرجها عن موضوعها الذي^(٤) وضعت عليه، وما وضع الشيء عليه في اصل وضعه هو المعتمد بالتحديد، ولكن الاشياء قد تعرض لها عوارض تخرجها عن اصولها، فتوهم الضعيف في الصناعة ان الحدود والرسوم التي حدثت ورسمت بها^(٥) فاسدة الا ترى ان حروف الشرط تدخل على الافعال الماضية فتصير بمنزلة المستقبل فتقول: ان جازني زيد اكرمه، وكذلك تدخل حروف الجزم على الافعال المستقبلية فتصيرها بمعنى الماضية فتقول: لم يجئني^(٦) زيد أمس. فيلزم من اجل هذا العارض^(٧) الذي يشكك^(٨) في حدودها ورسومها ان يقال: الفعل الماضي ينقسم ثلاثة اقسام: ماض في اللفظ والمعنى كقولك: قام زيد أمس، وماض في اللفظ لا في^(٩) المعنى كقولك: ان قام زيد اكرمه، وماض في المعنى لا في^(١٠) اللفظ كقولك: لم يقم زيد أمس. ويقال في المستقبل مثل ذلك.

«مسألة»

قال ابو القاسم في هذا الباب يعني الفعل المستقبل: وهو مرفوع ابداً حتى يدخل عليه ناصب او جازم^(١١).

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٢١-٢٢.

(٢) في ل: قاله.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: التي.

(٥) سقطت في د، وفي ل: حدثت بها ورسمت.

(٦) في ل: لم يجيء.

(٧) في و: المعارض والتصحيح من ل: د.

(٨) في ل: شككت.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) ينظر كتاب الجمل ص ٢٢.

وهذا كلام صحيح لا تعقب فيه (١).

ثم قال: فالناصب (٢): أَنْ وَلَنْ وَأَذَنْ وَحَتَّى وَكَيْ وَكَيْلًا وَلَكَيْ وَلَكَيْلًا وَلامَ كَيْ وَلامَ الْجُحُودِ، وَالْجَوَابَ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ (٣) وَأَوْ، وَهِيَ مَوْضِعُ (٤) تَذَكَّرَ فِيهِ (٥).

فيسمى هذه كلها حروف نصب الافعال، وهذا انما ينبغي ان يحمل على وجه التسامح لا على الحقيقة؛ لان من هذه الاشياء التي ذكر ما ينصب بنفسه (ومنها ما ينصب بغيره) (٦) ومنها ما تضرع بعده «ان»، ومنها ما فيه خلاف: هل ينصب بنفسه او باضمار «ان»، ولذلك قال ابو العباس المبرد:

واعلم انّ ما هنا حروفا تنصب بعدها الافعال وليست الناصبة، انما بعدها «ان» مضمرّة والفعل ينتصب بان، وهذه الحروف عوض منها ودالة عليها. فمن هذه الحروف: الفاء والواو وأو وحتى، واللام المكسورة، ولها موضعان: احدهما نفي، والاخر: ايجاب وذلك قولك: جئتك لآكرمك ونحو (٧) قوله - عز من قائل - (٨) ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر (٩) فهذه للايجاب (١٠). والنفي [قولك] (١١): ما كان زيد ليقوم (١٢).

قال المفسر: هذا الذي قاله ابو العباس مذهب البصريين (١٣) الا ابا عمرو الجرمي، فانه كان يرى [أن] (١٤) النصب بالفاء والواو وأو من غير اضمار «ان» وهو مذهب الكوفيين.

وكان الكسائي يرى ان ينصب (١٥) ما بعد حتى (١٦) باضمار «ان». ومن قال: جئت

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: والناصب. والتصحيح من ل. د. د. وكتاب الجمل ص ٢٢

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٢٢: بالفاء والواو.

(٤) في و: مواضع. والتصحيح من ل. د.

(٥) ينظر كتاب الجمل ص ٢٢.

(٦) سقطت في ل. د.

(٧) في ل: ونحوه.

(٨) في ل. د: عز وجل.

(٩) سورة الفتح، الآية ٢.

(١٠) في ل. د: فهذا الايجاب.

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) ينظر كتاب المنتصب لابي العباس المبرد بتحقيق محمد عبد الحامد عضية ح ٢ ص ٧٦.

(١٣) انظر المسائلين ٧٥ و٧٦ في كتاب الانصاف ص ٥٥٥ و٥٥٧.

(١٤) الزيادة من ل. د.

(١٥) في ل. د: نصب.

(١٦) انظر المسألة ٨٣ في كتاب الانصاف ص ٥٩٧.

لكي. اضرب زيدا، ولكيلا، فادخل «اللام» على «كي» فكي عنده^(١) حرف ناصب لا جار، لأنه لا يدخل جار على جار^(٢). ومن قال: جئت كي افعل^(٣)، واسقط اللام، فهي^(٤) عنده جارة، بدليل قولهم في الاستفهام «كيمه»، و«ما» الاستفهامية لا تحذف «الفها» الا مع حرف^(٥) الجر كقولهم: لم جئت؟ وقوله تعالى: «فيم انت من ذكراها؟»^(٦)، و: «عم يتساءلون؟»^(٧)، وبهذا علمنا ان «حتى» حرف جر لقولهم: حتام تكرر^(٨) ولا تنفع. وان النصب بعدها باضمار «ان» بخلاف ما قال الكسائي.

وقد قيل في «اذن»: انها مركبة من «اذ» و«ان»، وفي «لن» انها محذوفة من «لان» وهو مذهب الخليل، وحكي عن الكوفيين^(٩) ان النصب في قولهم: جئت لافعل [وما جئت لافعل]^(١٠) باللام نفسها. والكلام في هذا يطول جدا ولا يتسع له [هذا الموضع]^(١١)، ففي هذه الحروف من الخلاف ما ترى، وقد اطلق عليها ابو القاسم: النصب للافعال من غير تبين ولا تقييد، ويسمى ايضا النصب بعد «الواو واو»^(١٢) جوابا وانما سمي جوابا ما ينصب بعد «الفاء» خاصة. وهذا كله منزل منه^(١٣) منزلة التقريب، ولنا نقول انه كان يجهل ما ذكرناه الا ان الاخلال بتقييد الاشياء وتحديدتها مفسد لنظر القارئ وتخيير لباله.

«مسألة»

وقال في هذا الباب: وحروف المجازاة وهي «ان» الخفيفة و«مهما واذا ما»^(١٤) وحيثما

(١) سقطت في ل.

(٢) انظر المسألة ٧٨ في كتاب الانصاف ص ٥٧٠.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل. د: فكي.

(٥) في ل. د: حروف.

(٦) سورة التازعات، الآية ٤٣.

(٧) سورة النبأ، الآية ١.

(٨) في ر: تطوع والتصحيح من ل. د وهي كذلك في مجمع الامثال للميداني ج ١ ص ٢٠٩. تخفيف محمد عن الدين عدد

احمد.

(٩) في و: وحكي الكوفيون. انظر المسألة ٧٩ في الانصاف ص ٥٧٥.

(١٠) الزيادة من ل. د.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في و: وانما والتصحيح من ل. د.

وكيفها ومن وما واى واى» وما اشبه ذلك ولها موضع تذكر فيه^(١).

قال المفسر: في هذا الكلام تعقب، لانه سماها كلها حروفا (ومنها اسماء ليست بحروف ويجب ان يعتذر عنه بان يقال: انما استجاز ان يسميها كلها حروفا)^(٢)، لان ما كان منها اسما فإنما يجوز لتضمنه معنى حرف الشرط ومنابه عنه، وفيه اعتراض آخر بانه ذكر «كيفها» فيما يشترط به. وفي الجزم بها بين النحويين^(٣) خلاف، وسنذكر ذلك اذا انتهينا الى باب الجزء من هذا الكتاب^(٤) ان شاء الله تعالى.

«مسألة»

قال ابو القاسم: واما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم^(٥) الان، ويقوم غدا، وعبد الله يصلي الان ويصلي غدا، فان^(٦) اردت ان تخلصه للاستقبال ادخلت^(٧) عليه السين او سوف فقلت سوف يقوم وسيقوم^(٨) فيصير مستقبلا لا غير^(٩).

قال المفسر: هذا الكلام يوهم من يسمعه ان المستقبل ليست له صيغة تختص به^(١٠) [كما للماضي صيغة يختص بها]^(١١) وقد قال سيبويه حين قسم الافعال الى الماضي والاستقبال والحال^(١٢) ثم مثلها بان قال: فاما بناء^(١٣) ما مضى: فذهب، وسمع، وحمد، ومكت، واما بناء ما لم يقع فانه قولك^(١٤) أمرا: اذهب واقتل واضرب^(١٥)، ونحوها:

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٢٢: وحروف المحازاة وهي ان الخفيفة ومبها واذا ما وحيث ما وكيف ما ومن وما وايتها واى واى ولها موضع تذكر فيه.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في ل: وفي الجزم بها خلاف بين النحويين. انظر الانصاف ص ٦٤٣.

(٤) سقطت في ل.

(٥) كذا في ل. د. وكتاب الجمل ص ٢٢، وفي و: يقوم زيد الان.

(٦) كذا في و. ل. وكتاب الجمل ص ٢٢. وفي د: فاذا.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة، وفي كتاب الجمل ص ٢٢: ادخل.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة، وفي كتاب الجمل ص ٢٢: فقلت: سينوم، وسوف يقوم.

(٩) ينظر كتاب الجمل ص ٢٢.

(١٠) في ل. د.: يختص بها.

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) في ل. د.: والحال والمستقبل.

(١٣) كذا في ل. د. والكتاب ٢/١. وفي و: اما بناء.

(١٤) كذا في ل. د. والكتاب ٢/١. وفي و: فتقولك.

(١٥) في: اذهب واقتل واضرب. والتصحيح من ل. د.

[يذهب و] (١) يضرب ويقتل .

فجعل المستقبل كما ترى نوعين : نوع خالص (٢) للاستقبال لا شركة فيه للحال وهو صيغة الامر، ونوع مشترك بين صيغة (٣) الحال والاستقبال وهو الذي يراذ به الاخبار، ومثله بفعل الامر المجرد عن «اللام» ؛ لثلاثتهم متوهم أن «اللام» الداخلة عليه (٤) هي التي ازلت عنه الاشتراك، وهذا من لطائفه .

وفعل الحال ليست له صيغة يختص بها (٥) في لسان العرب، وهذا مما احتج به الذين تفوا فعل الحال، وهذا لا حجة لهم فيه لوجهين : احدهما : ان له صيغة في غير اللسان العربي .

والثاني : ان (٦) في لغة العرب اشياء كثيرة لم يوضع لها صيغ تختص بها، ولا يبطل ذلك [ان تكون موجودة لان وجود الشيء ليس بوجود اسمه انما بوجوده] (٧) ان يكون حقا (٨) في ذاته . وقد وجدنا النصب في التثنية والجمع المسلم قد اشترك مع الخفض ولم يوضع له لفظ ينفرد به، ولم يكن له دليل (٩) على انه ليس بوجود . فان قال قائل : فلم كان اشترك فعل الحال مع المستقبل (١٠) اولى من اشتراكه مع الفعل الماضي (١١)، فقيل : انما كان اشتراكه مع المستقبل اولى من الماضي (١٢)، لانه معرب مثله، وكفى واحد منهما تلحقه الزوائد الاربع . ومن طريق النظر ان الفعل الماضي معدوم وفعل الحال موجود، فهما (١٣) متضادان، والفعل المستقبل ممكن والممكن اقرب الى الموجود من المعدوم .

(١) الزيادة من ل. د. والذي في وا. وخبراً تضرب ويقتل .

(٢) في ل. حال .

(٣) سقطت في ل. د.

(٤) في ل. عليها .

(٥) في ل. تختص به .

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في و .

(٨) في وا. جميعاً، وفي د. ان يكون حقا تائباً . والتصحيح من ل.

(٩) في ل. د. ولم يكن في ذلك دليل .

(١٠) في ل. د. مع الفعل المستقبل .

(١١) في وا. اولى من الماضي .

(١٢) في ل. د. فالجواب به ان اسمه مستقبل من الماضي .

(١٣) في د. وهما .

«باب الفاعل والمفعول به^(١)»

قال ابو القاسم في هذا الباب: وانما قلت: قام^(٢) ولم تقل: قاموا، وهم جماعة، لان الفعل اذا تقدم الاسماء وحّد، واذا تأخر ثني وجمع للضمير^(٣) الذي يكون فيه^(٤).

قال المفسر: هذا شبيه^(٥) بقوله في باب علامات الاعراب: وحذف النون ايضا علامة الجزم في تثنية الافعال وجمعها، وقد قلنا هناك^(٦) ما يعني عن اعادته هاهنا، وكان الوجه ان يقول:

فاذا^(٧) تأخر لحقه ضمير الاثنین والجمع^(٨) او ثني وجمع الضمير الذي فيه^(٩)، ونحو ذلك، ووجه الاعتذار له ان يقال: انه^(١٠) نسب التثنية والجمع الى الفعل مجازا^(١١)، ومراده الضمير الفاعل المستكن فيه من حيث كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد [وكان كالجزم منه]^(١٢) الا ترى انه يمكن له آخر الفعل^(١٣) في نحو: ضربت، وذهبت، لاجتماع اربع متحركات وهم لا يكرهون اجتماع الحركات وتواليها الا في الكلمة الواحدة، ولاجل ذلك لم يسكنوا آخر الفعل مع ضمير المفعول في^(١٤) نحو^(١٥): ضربك، وقد توالى فيه اربع متحركات كما توالى في «ضربت».

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣: باب ذكر الفاعل والمفعول به.

(٢) كذا في و، والجمل ص ٢٣. وفي ل. د: قام الزيدون.

(٣) في د. الضمير. يدل على صحة ما جاء في و، ل قول الشارح: وكذلك كلام ابي القاسم كانه قال ثني وجمع لاجل الضمير الورقة ١٠.

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ٢٣.

(٥) في ل: شبه.

(٦) في ل. د: وقد قلنا في هذا هناك.

(٧) في ل. د: واذا.

(٨) في ل. د: واجمع.

(٩) في ل. د: او ثني الضمير الذي فيه وجمع.

(١٠) سقطت في ل. د.

(١١) كذا في و. د. وفي ل: مجاز.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) في ل. د: لا يجاب تسكين آخر الفعل.

(١٤) سقطت في د.

(١٥) سقطت في ل.

ويدل ايضاً على انهم يجعلون الفاعل مع الفعل كالكلمة الواحدة استتار ضمير
الفاعل في الفعل^(١)، فانك تجد الفاعل قد صار حشواً في الفعل في نحو: يقومان ويقومون
وتقومين^(٢). وقالوا^(٣): «رجل كنتي» للرجل المسن، لانه يقول: كنت كذا وكنت كذا قال
الشاعر:

إذا^(٤) كنت ملتماً لغوث^(٥) فلا تَصْرُخْ بكنتي كبير^(٦)

وقال آخر:

فاصبحتُ كنتياً واصبحت عاجناً وشراً خصال المرء كنت وعاجن^(٧)

والعاجن: الشيخ الذي اذا اراد القيام اعتمد على يديه، شبه بالذي يعجن. وقيل
لفتاة من فتيات العرب^(٨): كيف حال أبيك؟ قالت: عجن وخبز وطبخ وأكل. ارادت انه
انتهى الى غاية الكبير.

فلما كانت حالة الفعل والفاعل على^(٩) ما وصفناه من الاختلاط صار ما لحق الضمير
المتصل به من التثنية والجمع كأنه قد لحقه.

وقد تحرز ابو القاسم ايضاً من هذا الاعتراض بعض التحرز بقوله للضمير^(١٠) الذي
يكون فيه^(١١)، لأن هذه اللام تسمى لام العلة كالتي في قولك^(١٢): اكرمت زيدا لك، اي

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل: يقومان ويقومون.

(٣) في ل: وقال: رجل نلشخ المسن لانه.....

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل: د: لغوث.

(٦) البيت من الوافر، وهو في اللسان غير منسوب في مددة (كون) وبعده

فليس بمنسوك شيئاً يعني ولا سجع ولا نظير ضمير

(٧) البيت من الطويل، وفي اللسان غير منسوب في مددة (عجن).

فاصبحت كنتياً وهبجت عاجناً وشراً خصال المرء كنت وعاجن

وفي اللسان ايضاً في مددة (كون) روايتان اخريان عن

ومد اني كنتي ولا انا عاجن

ووما كنت كنتياً وما كنت عاجن

(٨) في ل: د: الاعراب.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) كذا في النسخ المحفوظة وفي جداول من ٢٣ الضمير

(١١) الذي يكون فيه سقطت في د.

(١٢) في د: كالتذي في قوله: وانصحح من .. د.

اكرمت زيدا لأجلك^(١)، لا لانه من تجب له الكرامة بنفسه، وكذلك كلام ابي القاسم كانه قال: بُني وجمع لاجل^(٢) الضمير المتصل به لا لانه تجب له تثنية وجمع^(٣) في نفسه.

مسألة

قال ابو القاسم: واعلم ان الوجه تقديم الفاعل على المفعول وقد^(٤) يجوز تقديم المفعول كما ذكرت لك، وقد جاء في كتاب الله عز وجل^(٥): ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾^(٦) و ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دَمَآؤُهَا﴾^(٧) و ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾^(٨). قال المفسر: وفي هذا الكلام اختلال من ثلاث جهات: احداها^(٩) انه قال: المفعول على الاطلاق، ولا يسمى مفعولا على الاطلاق الا المصدر، لانه المفعول الصحيح الذي يسمى حدثا. واما المفعول^(١٠) في هذا الباب فيسمى مفعولا به^(١١) ومعنى ذلك أن^(١٢) فعل الفاعل وقع به دون غيره. وقد تعود كثير من النحويين ان يسموه مفعولا كأنهم يذهبون به^(١٣) مذهب الاختصار اذا كان^(١٤) لا يشكل.

والخلل الثاني: انه اجاز تقديم المفعول على الفاعل ولم يقيد ذلك بشرط فأوهم كلامه ان ذلك جائز في كل موضع وذلك غير صحيح وانما يجوز ذلك فيما لا اشكال فيه فاذا وقع في الكلام اشكال لم يجوز.

فالذي يجوز [نحو قولك]:^(١٥) لا ضرب زيدا عمرو و «خرق الستر المسار»^(١٦) لان

(١) في د: من اجلك، وفي ل: اكرمت زيدا الذي اكرمه من اجلك.

(٢) في ل، د: من اجل.

(٣) في ل: التثنية والجمع.

(٤) كذا في و، د. وكتاب الجمل ص ٢٤. وفي ل: وقد قال يجوز.

(٥) كذا في الجمل ص ٢٤. وفي ل، د: وقد جاء في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل. وفي و: كما ذكرت لك قال الله

تعالى: . . .

(٦) سورة البقرة، الآية ١٢٤.

(٧) سورة الحج، الآية ٣٧.

(٨) سورة الانعام، الآية ١٥٨.

(٩) في و: احدها. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: المذكور.

(١١) في ل: فانما مفعولا به. وفي د: فانما يسمى مفعولا به.

(١٢) في و: لان. والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل، د: فيه.

(١٤) في ل، د: كان.

(١٥) الزيادة من ل، د.

(١٦) سقطت في ل، د.

ظهور الاعراب في الاسمين قد بين الفاعل والمفعول. فاذا^(١) لم يظهر الاعراب فيهما او في احدهما كقولك: ضرب موسى يحيى^(٢)، لم يجز التقديم والتأخير.

فان ثبتت او لمجعت فقلت: ضرب الموسيان اليحيين او ضرب الموسون اليحيين: جاز التقديم والتأخير، وكذلك ان وصفت احدهما بصفة يظهر فيها الاعراب او وكده^(٣) او عطفت عليه عطف اشراك^(٤) او عطف بيان [ونحو ذلك]^(٥) مما يرفع الاشكال جاز (التقديم والتأخير)^(٦).

والخلل الثالث: انه احتج لذلك بقوله تعالى^(٧): ﴿واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات﴾ و ﴿لا ينفع نفساً ايمانها﴾ وهاتان الآيتان غير موافقتين لما ذكره، لأن الفاعل فيهما لا يجوز تقديمه^(٨) على المفعول به للضمير المتصل به وهو عائد على^(٩) المفعول، وانما كان ينبغي ان يحتج بما يجوز فيه التقديم والتأخير.

والمفعولون الذين حكمهم ان يقدموا على فاعليهم ثمانية:

احدها^(١٠): ما كنت^(١١) مستفهماً عنه، كقولك: من ضرب زيدوايهم رأيت^(١٢)؟

والثاني: ان يكون المفعول اجل من الفاعل كقولك: شتم الخليفة السفهاء. وفي الحديث: انشد النبي^(١٣) [بفتح] حسان بن ثابت.

والثالث: ان يكون في الفاعل ضمير يعود على^(١٤) المفعول به، كقولك: اهان زيدا غلامه^(١٥). وكقوله تعالى: ﴿واذا ابتلى ابراهيم ربه﴾.

(١) في و: واذا.

(٢) في و: عيسى.

(٣) في ل: د: اكده. جاء في اللسان في (اكه): اكه العهد والعقد لغة في وكده، وقيل هو بدل.

(٤) في ل: د: اشراك.

(٥) الزيادة في ل: د.

(٦) سقطت في ل: د.

(٧) في ل: د: يقول الله عز وجل.

(٨) في ل: د: ان يقدم.

(٩) في ل: د: عا: الى.

(١٠) في ل: د: احدهم.

(١١) في ل: د: ما كان.

(١٢) في ل: واي رجل انت وفي: د: واي رجل رأيت.

(١٣) الزيادة من ل: وفي: د: حصل الله عليه.

(١٤) في ل: د: الى.

(١٥) في ل: ضرب زيد غلامه. وفي: د: ضرب زيدا غلامه.

والرابع: ان تكون عناية المخبر او المخاطب^(١) بالمفعول اشد من عنايته بالفاعل،
كقولك: ضرب اخي زيد، وشم اباك عمرو.

والخامس: ان يسجع الكاتب، او الخطيب في فواصل^(٢) مرفوعة، فيعرض له فيها
فاعل ومفعول، فيؤخر الفاعل من اجل السجع، كقول القائل: اعنى الذاهب المذهب،
وفات الطالب المطلب.

والسادس: ان يصنع الشاعر شعراً، قوافيه مرفوعة، فيؤخر الفاعل من اجل
القافية، كقول^(٣) النابغة^(٤):

اذا خُضِّخَتْ ماء السماء القبائل^(٥).

والسابع: ان يكون تقديم الفاعل يوجب انفصال ما حكمه الاتصال، كقولك
ضربني زيد، وشمك عمرو.

والثامن: الاسماء التي يجازى بها [فانها تجري مجرى]^(٦) الاسماء المستفهم^(٧) بها
[كقولك: من يضرب زيد اضرب^(٨)]، وقوله تعالى: ﴿اَيَا مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْاَسْمَاءُ
الْحُسْنَى﴾^(٩) [٩] ^(١٠).

(١) في و: والمخاطب، والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل، د: كلاماً بفواصل.

(٣) في ل، د: كما قال.

(٤) هو زياد بن معاوية ويكنى ابا امامة وهو شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١ ص ٩٢ - ١٠٦ . . ومقدمة
ديوانه الذي حققه الدكتور شكري فيصل).

(٥) كذا في ل، د، والديوان صفحة ١١٧. وصدر البيت:

وكانت له ربيعة يجذونها

وفي و، اللسان مادة (خضض):

اذا خضضت ماء السماء القبائل

ووردت في وبعد هذا الشرط هاتان الكلمتان جمع قبيلة. وتعل هذا من زيادة التاسخ. والبيت من الطويل. وربعية غزوة في
اول اوقات الغزو وذلك في بقية من الشتاء. والقبائل جمع قبيل وهي القطعة من الخيل. وخضضت التحريك، والقبيلة الجماعة.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في و: الاسماء التي يجازى بها والاسماء التي مستفهم بها، والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل: من يضرب زيداً.

(٩) سورة الاسراء، الآية ١١٠.

(١٠) الزيادة من ل، د. وقوله تعالى: زدناها على الاصل حاجة السيق إليها.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: فأما «ما» فإنها تقع على ما لا يعقل، و«من» تقع^(١) على من يعقل^(٢).

قال المفسر: هذا على الاطلاق لا يصح، لأن، «ما»، قد تقع على الانواع، كقوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾^(٣)، اي: انكحوا هذا النوع. وتقع على صفات^(٤) من يعقل ايضاً^(٥) يقال: ما زيد؟ فيقال: عاقل. ظريف، ومن هذا قول الله عز وجل^(٦): ﴿وما رب العالمين. قال: رب السموات والارض﴾^(٧). وتستعمل فيمن يعقل ايضاً اذا اريد معنى الانكار، والاحتقار، أو التعظيم والاكبار^(٨)، كقولك: ما أنت وقصعة من ثويد. وكقول المخيل السعدي^(٩).

يا زيرقان اخا بني خلف ما أنت ويب^(١٠) ابيك والفخر^(١١)

وكقول الآخر:

تكلفني^(١٢) سويق الكرم جرم وما جرم وما ذاك السويق^(١٣)

(١) في وا: يقع، والتصحيح من ل. د.

(٢) ينظر كتاب الجمل ص ٢٥.

(٣) سورة النساء، الآية ٣.

(٤) في ل. د: وقع لصفات.

(٥) سقطت في ل. د.

(٦) في وا: ومن هذا قوله، والزيادة من ل. د.

(٧) سورة الشعراء، الآية ٢٣ و ٢٤.

(٨) في وا: والتعظيم والاكثار. والتصحيح من ل. د.

(٩) هو ربيعة بن مالك وهو شاعر مخضرم انتظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ٣٣٣/١.

(١٠) كذا في ل. د. وسيبويه ج ١ ص ١٥١. وفي وا: ويب.

(١١) البيت من الكامل والشاهد فيه رفع الفخر عطفاً على أنت مع ما في الواو من معنى مع وامتناع النسب فيه اذ ليس قبله

فعل يتعدى اليه فينصبه، ومعنى ويب ابيك التصغير والتحقير.

(١٢) في وا: يكلفني. والتصحيح من ل. د. وسيبويه ج ١ ص ١٥٢.

(١٣) البيت من الزافر وهو تزييد الاعجم وهو زيد بن سلس من عبد القيس لقب بالاعجم للمكنة فيه وكان معاصراً للفرزدق

(ينظر الشعر والشعراء ج ١ ص ٣٤٣).

فهذا على معنى الاحتقار والانكار، واما الانكار^(١)، دون الاحتقار، فنحو قول
 علقمة^(٢):

وما أنت أم ما^(٣) ذكرها ربعية يخط لها من ثرمداء قلب^(٤)

ومما جاء على معنى التعظيم قول الأعشى^(٥):

يا جارتا ما أنت جاره^(٦)

وقد حكى [عن العرب]^(٧): «سبحان ما سبَّح الرعدُ بحمده» وذهب قوم من
 المفسرين في^(٨) قوله سبحانه^(٩): «والسماء وما بناها والأرض وما طحاها»^(١٠) إلى انه اراد:
 ومن بناها ومن طحاها، وهذا لا يلزم في هذا الموضع، انما هي [ها]^(١١) هنا التي بمعنى
 المصدر^(١٢) في نحو قولك: اعجبني ما صنعت. اي: صنعتك. فكأنه قال: والسماء وبنائها
 والأرض وطحوها.

«مسألة»

ذكر ابو القاسم في [هذا الباب]^(١٣): ما دعا زيدا الى الخروج، وتأوله على ان «ما»

(١) في و: الاكثر. والتصحيح من ل، د.

(٢) هو علقمة بن عبدة من بني تميم، جاهلي، وهو الذي يقال له علقمة الفحل. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١ ص
 ١٤٥-١٤٨، ومقدمة ديوانه ص ٥ وما بعدها.

(٣) في و: اما، والتصحيح من ل، د، والديوان ص ٣٥.

(٤) البيت من الطويل، وقوله ربعية يعني انها من ربعة بن مالك، وقوله «يخط لها من ثرمداء قلب» اي: هي نازلة بهذا
 الموضع مقبلة فيه، وكفى عن اقامتها بحفر القلب، وهو البشر، لان من اقام بموضع فلا بد من ماء يقيم عليه.

(٥) هو ابوبصير يميمون بن قيس، شاعر جاهلي، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١، ص ١٧٨-١٨٦، ومقدمة ديوانه ص
 آ وما بعدها.

(٦) كذا في و. وفي ل، د:

يا جارتا ما أنت جاره

بانث لتحنزنا عفارة

وفي الديوان ص ١٥٣:

بانث لتحنزنا عفارة.

يا جارقي ما كنت جاره

والبيت من مجزوء الكامل، وعفارة صاحبة الأعشى

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في و: إلى. والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: تعالى.

(١٠) سيرة الشمس، الآية ٥، ٦.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) كذا في و. وفي د: التي تأتي بمعنى المصدر. وفي ل: التي تأتي المصدر بمعنى المصدر.

(١٣) الزيادة من ل، د.

استفهام والتقدير: اي شيء دعا زيدا الى الخروج^(١)؟

قال المفسر: هذه المسألة تحتل تأويلين^(٢):

احدهما: الذي قال.

والثاني: ان تكون «ما» نافية^(٣)، فاذا اعتقدت فيها انها نفي جاز رفع «زيد»^(٤) على انه فاعل لم يذكر مفعوله كما تقول: ضرب زيد ولا تذكر المضروب، ويجوز ان يُنصب «زيد»^(٥) ويضمّر في «دعا» ضمير^(٦) يرجع الى المذكور قد جرى ذكره. ونظير ما ذكرناه^(٧) من حذف المفعول قول^(٨) النابغة الجعدي^(٩):

حتى لحقناهم تُعدي فوارسنا كأننا رعنُ قُفَّ يرفعُ الالا^(١٠)

أراد: تُعدي فوارسنا خيلهم^(١١).

وكان ابو علي القاسمي يروي قول الشاعر:

لا يعدلنْ اناويون^(١٢) تضرهم^(١٣) نكبأ صرُ باصحابِ المحلات^(١٤)

يعدلنْ : بفتح الياء، وكسر الدال [على]^(١٥) لفظ الغيبة وفسره^(١٦) فقال: اراد : لا

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٢٥.

(٢) كذا في و. ل. وفي د: وجهين.

(٣) كذا في و. وفي ل: ان يكون ما نفيًا. وفي د: ان تكون ما نفيًا.

(٤) في و: ذلك، والتصحيح من ل. د.

(٥) في ل: د: ان نصب زيدا.

(٦) في ل. د: وتضمّر في دعا ضميرًا.

(٧) في و: ونظيره ما ذكرناه، والتصحيح من ل. د.

(٨) في و: كقول، والتصحيح من ل. د.

(٩) هو عبد الله بن قيس وكان يكنى ابا ليل، وهو جاهلي ادرك الاسلام ومدح الرسول ﷺ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء.

ج ١ ص ٢٠٨، ومقدمة ديوانه ص ٢ وما بعدها.

(١٠) كذا في و. والديوان ص ١٠٦. اما في د، والاقتضاب ص ٢٩٨. فجاء: لحناهم. واما في ل فجاء: لحناهم

تعدوا فوارسنا. والبيت من البيط: والقف: ما ارتفع من الارض والرعن: انف الخيل.

(١١) في ل. د: الخيل.

(١٢) كذا في و. د. واللسان مادة (أني). وفي ل: اناويين.

(١٣) في و: تضرهم، والتصحيح من ل. د. واللسان مادة (أني).

(١٤) البيت من البيط، ولم يذكر صاحب اللسان قائله. والاناويون: الغرياء واحدهم اناوي، واتي، والنكبأ ربح انحرفت

ووقعت بين ريحين او بين الضبا والشمائل. والصر بالكسر برد يضرب النبات والحرف.

(١٥) الزيادة من ل. د.

(١٦) في و: فسره.

يعدلن أتاويون، هذه صفتهم انفسهم باصحاب المحلات^(١)، (فحذف المفعول)^(٢)، وهكذا رواه ابو على البغدادي^(٣) وعبد الدائم القيرواني^(٤)، ورواه قوم : لا تعدلن أتاويين على الخطاب ونصب أتاوين، وروى السكري^(٥) وعلي^(٦) بن حمزة^(٧): لا يُعدلن أتاويون، على صيغة ما لم يسم فاعله. وحذف المفعول في الشعر والكلام كثير^(٨).

(١) في و : هذه صفتهم لاصحاب المحلات احدا، والتصحيح من ل، د.

(٢) سقطت في ل.

(٣) هو اسماعيل بن القاسم ابو علي الفالي، المعروف بالبغدادي، اللغوي النحوي البصري، له اوضاع كثيرة منها كتابه في

الاخبار والحكايات المعروف «بالنواذر والامالي» و«المقصود والممدود»، توفي سنة ٣٥٦ (انباء الرواة ١ / ٢٠٤ - ٢٠٩)

(٤) هو عبد الدائم بن مرزوق القيرواني، نحوي قديم، روى عنه ابو جعفر محمد بن حكم السرقسطي، واكثر ابو حيان في

الارتشاف من النقل عنه (بغية الوعاة ج ٢ ص ٧٥).

(٥) هو ابو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبد الرحمن المعروف بالسكري، النحوي اللغوي الراوية الثقة المتوفى سنة

٢٧٥، من كتبه: كتاب اشعار هذيل، وكتاب الابيات السائرة، عمل اشعار جماعة من الشعراء، منهم: امرؤ القيس، النابغة

الذبياني، زهير (معجم الادباء ٣ / ٦٧ - ٦٣).

(٦) في ل : السكر علي بن حمزة.

(٧) هو ابو نعيم علي بن حمزة البصري النحوي اللغوي المتوفى سنة ٣٧٥، احد الاعلام الائمة في الادب واعيان اهل اللغة

الفضلاء المعروفين، له ردود على جماعة من ائمة اللغة منها: الرد على ابي زياد الكلابي والرد على ابي عمرو الشيباني في نواجره، والرد

على ثعلب في القصيح (بغية الوعاة ٢ / ١٦٥).

(٨) في ل : وحذف المفعول كثير في الكلام، وفي ه : كثير في الكلام والشعر.

«باب ما يتبع الاسم في اعرابه»

قال ابو القاسم : وهي ^(١) اربعة اشياء : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل ^(٢) .
قال المفسر : هذا كلام مجمل ^(٣) ، لانه جعل التوابع اربعة ، وهي خمسة ، واسقط
عطف البيان الذي هو خامسها ، ولم ^(٤) يذكره ، وكأنه جعله غير خارج عن التقسيم الذي
قسمه ، وذلك غير صحيح ، لان عطف البيان حكمه ان يكون بالمعارف دون النكرات ، وله
مواضع يشارك فيها النعت ، ومواضع يشارك فيها البدل ومواضع يتفرد بها ، ومن اجل هذه
المواضع التي يتفرد بها احتيج اليه .

وأكثر ^(٥) ما يكون عطف البيان في رد الأعلام على الكنى ورد الكنى على الأعلام .
فمن المواضع التي ^(٦) يشارك فيها غيره من التوابع قولك :

رأيت زيدا ابا عمرو فإن ابا عمرو ها هنا [يصلح ان] ^(٧) يقال فيه :

انه نعت ويصلح ان يقال فيه : انه بدل ويصلح ان يقال فيه ^(٨) : انه عطف بيان .

ومن المواضع التي يشترك فيها ^(٩) النعت وعطف البيان قولك : [بعثت اليك بالشوب
الحز ، ومن المواضع التي يشترك فيها البدل وعطف البيان قولك] : ^(١٠) رأيت ابا عمرو زيدا ،
وقد يشارك عطف البيان ايضا التوكيد اللفظي ، وهو الذي يكرر فيه الاسم بلفظه كقولك :
رأيت ^(١١) زيدا زيدا .

(١) كذا في النسخ المخطوطة . والذي في كتاب الجمل ص ٢٦ : وهو

(٢) بنظر كتاب الجمل ص ٢٦ .

(٣) في ل ، د : غتل .

(٤) في ل : فلم .

(٥) في ل : وكثير .

(٦) في ل : الذي .

(٧) سقطت في و .

(٨) سقطت كلمة فيه في ل ، د في المواضع الثلاثة .

(٩) سقطت في ل .

(١٠) سقطت في و .

(١١) سقطت في ل .

وأما المواضع التي يتفرد بها عطف البيان ومن أجلها احتج إليه فهي ثلاثة:

أحدها: باب النداء.

والآخر: باب المبهمات.

والثالث: باب اسم الفاعل.

أما باب النداء فنحو قولك: يا أخانا زيدا، ويا أبا عبد الله محمدا. ومنه قول رؤبة بن العجاج (١):

إني واسطار سَطْرُن سَطْرًا لقائل يانصرُ: نصرا (٢) نصرا (٣)
فمن نصب «نصرا» الثاني والثالث جعلها عطف بيان على موضع «نصرا» الأول
المنادى، ومن رفع «نصرا» الثاني ونونه جعله عطف بيان على لفظ المنادى وجعل «نصرا»
الثالث عطف بيان على موضعه، ومن رفعه ولم ينونه أبدله من «نصرا» المنادى. هذا مذهب
سيويه (٤) والاصمعي (٥) وأبي عبيدة (٦)، وفي هذا البيت قولان آخران لا حاجة بنا إلى
ذكرهما في هذا الموضع.

ومن هذا الباب قول الآخر:

فيا (٧) أخوينا عبد شمس (٨) ونوفلا
أعيدكما بالله أن تمحدا (٩) حربا (١٠)

(١) هو أبو محمد رؤبة بن العجاج، وهو شاعر أموي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٤٩٥ - ٥٠٠، ووفيات
الأعيان ج ٢ ص ٦٣ - ٦٤)

(٢) في: نصر، والتصحيح من ل، د، والديوان ص ١٧٤ وكتاب سيويه ج ١ ص ٣٠٤.

(٣) البيت من الرجز والشاهد فيه نصبه: نصراً نصراً حملاً على موضع الأول لانه في موضع نصب. ولورفع حملاً على لفظ
الأول لجاز لانه اسم مفرد عطف على الأول عطف البيان الذي يقوم مقام الوصف فجرى مجرى التعت المفرد في جواز الرفع
والنصب.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٥) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب المعروف بالاصمعي، الباهلي المتوفى سنة ٢١٦. كان صاحب لغة ونحو، وإماماً في
الاختيار والنوادر والملح والغرائب له من التصانيف كتاب «خلق الانسان» وكتاب «الاجناس» وكتاب «الاشهاد» وكتاب «الاراجيز»
وغير ذلك (وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٤٤ - ٣٤٩).

(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، البصري، النحوي، العلامة المتوفى سنة ٢٠٩، قال الجاحظ في حقه: لم يكن في
الارض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه. له من التصانيف كتاب «غريب القرآن» وكتاب «معاني القرآن» وكتاب
«غريب الحديث» وكتاب «الدياج» وكتاب «الحلوة» وغير ذلك (وفيات الأعيان ج ٤ ص ٣٢٣ - ٣٣١).

(٧) كذا في النسخ المخطوطة، والذي في الاشموني ج ٣ ص ٨٧: ايا.

(٨) في ل: عبد قيس.

(٩) في و: تحبنا، والتصحيح من ل، د، والاشموني ج ٣ ص ٨٧.

(١٠) البيت من الطويل وهو لطالبن ابن طالب من قصيدة يمدح بها النبي ﷺ والشاهد في عبد شمس ونوفلا فانها عطف
بيان عن اخويننا، وليسا يبدل، لان احد المتماطين مفرد، وهما منصوبان (شرح الشواهد للعبني ج ٣ ص ٨٧).

ويروى: عبد شمس ونوفل^(١) بالرفع على اضممار مبتدأ.

واما باب المبهمات فنحو قولك: مررت بهذا الرجل، ولقيت هذا الغلام.
والتحويون يتسامحون في هذا فيسمونه، نعتا، لانه يُبين كما يبين النعت، وانما هو في الحقيقة
عطف بيان.

واما باب اسم الفاعل فنحو قولك: هذا الضارب الرجل زيد، بخفض «زيد» في
هذه المسألة على عطف البيان^(٢)، ولا يصح ان يكون بدلا (من الاول)^(٣)، لان البدل محل
محل المبدل منه. ولو قلت: هذا الضارب زيد. لم يجز، لأن ما فيه الالف واللام لا يضاف
الى ما ليس فيه الالف واللام^(٤) إلا ان يكون مثنى او مجموعا جمع السلامة كقولك: الضاربا
زيد والضاربون زيد وان كان المضاف (اسما غير جار على فعل لم يجز ايضا في تثنية ولا جمع كما لم
يجز في الواحد)^(٥)، كقولك: هذان^(٦) الغلاما زيد. وانشد سيبويه:

انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعاً^(٧)
والبدل والنعت والتوكيد وعطف البيان تشترك كلها في أن الغرض فيها البيان
والزيادة في الايضاح وفي^(٨) انها جارية على الاسماء التي قبلها في اعرابها وتنفصل من وجوه
نحن نذكرها، ان شاء الله^(٩).

أما النعت والبدل فانها ينفصلان من تسعة اوجه:

احدها: ان النعت سبيله ان يكون بالصفات المشتقة من الافعال او ما هو في حكم
المشتق، جارية كانت الصفات على افعالها^(١٠) او غير جارية، والبدل حكمه ان يكون

(١) في ل: وقد روى عبد ونوفل. وفي د: وقد روى عبد شمس ونوفل.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) في ل، د: الف ولام.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: هذا، والتصحيح من ل، د.

(٧) من الوافر، وهو للعرار الاسدي كما في الكتاب ٩٣/١ وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٢ والاسموني ٨٧/٣ اوضح المسالك ٣/

٣٦ وشذور الذهب ص ٤٣٦ والجرجاني ص ٢٠٥. والشاهد فيه كما في شرح الشواهد للشنتري ٩٣/١: اضافة التارك الى

البكري تشبيها بالحسن الوجه لانه ملته في اضافته الى الالف واللام وجاز ذلك مع تقدير الانفصال، واجرى بشرا على لفظ البكري

عطف بيان عليه أو بدلا منه وان لم يكن فيه الالف واللام وجاز ذلك لبعده عن الاسم المضاف ولانه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز
في المتبوع.

(٨) في و: في، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: الله تعالى.

(١٠) في ل: جارية كانت الافعال على صفتها. وفي د: جارية كانت الصفات على معانيها.

بالاسماء الجامة او بالمصادر.

والثاني: ان التعت يجري على المنعوت في تعريفه وتكبيره، والبدل لا يلزم فيه ذلك.

والثالث: ان التعت جزء من المنعوت. اعني انه صفة من جملة صفاته التي يوصف بها، والبدل ليس بجزء منه في كل موضع بل قد يكون جزء منه، كقولك: ضربت زيدا رأسه، وقد يكون هو إياه بعينه، كقولك: جاءني أخوك زيد، وقد يكون حدثا من أحداثه، كقولك: اعجبني زيد حسنة، وقد تكون شيئا^(١) مصاحبا له صفة عرضية يمكن زوالها عنه وانفصالها منه، كقولك: سلب زيد ثوبه. وقد يكون جاريا مجرى الغلط، كقولك: مررت برجل فرس.

والرابع: ان البدل يجري مجرى جملة أخرى تبين^(٢) بها الجملة الأولى ويقدر معه إعادة العامل، والتعت لا يقدر تقدير جملة أخرى ولا يقدر معه إعادة العامل ولكنه^(٣) الأول بعينه ومن جملة^(٤). والدليل على ان البدل يجري مجرى جملة أخرى ظهور العامل معه في قوله عز وجل وللذين استضعفوا لمن آمن منهم^(٥) فاعاد اللام الجارة، وفي نحو قول الشاعر:

ألا بكر الناعي بخير^(٦) بني اسد بعمر بن مسعود وبالسيد الصمد^(٧)

والخامس: أن التعت يكون بما هو للمنعوت وبما هو من سببه، كقولك: مررت برجل قائم، فتصفه بصفة هي له، ومررت برجل قائم أبوه، فتصفه بصفة هي لسببه^(٨). ولا يبدل من الاسم الا ما هو هو^(٩) أو جزء^(١٠) منه أو مصاحب له مما يشتمل عليه، ولا يبدل

(١) في ل. د. اسيا.

(٢) في ل. د. بيت.

(٣) في ل. د. ولكن هو.

(٤) في ل. من جملة.

(٥) سورة الاعراف. الآية ٧٥.

(٦) كذا في و، وسط اللالي، ٩٣٣-٩٣٧٢ في احدى روايتي البيت. قال صاحب السطر. ويروي: بخير بني اسد. لان

باب افعل لا يشي ولا يجمع، يقال: الزيدان افضل بني تميم، والزيدون افضل بني تميم. في ل. د. والسطر ٩٣٧٢ والخزاعة

٥٠٩٤ والامالي ٢٨٨٢: بخير بني اسد.

(٧) من الطويل، وهو لسيرة بن عمرو الاسدي. والسيد الصمد: ابو معمر خالد بن المفضل. اخذ خالد بن اسد. والثاني

خالد بن فضلة (وسط اللالي ٩٣٣٢).

(٨) في و: سبه، والتصحيح من ل. د.

(٩) في و: الا بما هو هو. وفي ل: الا ما هو. والتصحيح من د.

فهذه تسمة فصول يتفصل بها التعت من البدل.

(١٠) في و: بجزء. والتصحيح من ل. د.

منه ما هو ليسيه^(١). الا ترى انك تقول: ضُرب زيد رأسه، ولا تقول ضُرب زيد رأس أخيه^(٢).

والسادس: ان البدل قد يكون منه ما يجري مجرى الغلط ولا يكون^(٣) ذلك في النعت.

والسابع: ان النعت قد يكون منه ما يراد به المدح أو الذم أو الترحم^(٤) ولا يكون ذلك في البدل.

والثامن: ان النعت قد يسد مسد الجمل والظروف والمجرورات.

فتقول: مررت برجل وجهه جميل، ومررت برجل عند المسجد، ولقيت رجلا من بني تميم. فسدت^(٥) هذه الاشياء كلها مسد الصفات ولا يجوز ذلك في البدل.

والتاسع: ان نعت الشيء يجري مجرى الفعل فيرتفع به فاعل مضمرة في نحو قولك: [مررت برجل قائم وفاعل ظاهر فيه ذكر من المنعوت كقولك]:^(٦) مررت برجل قائم ابوه، ولا يكون ذلك في البدل.

فهذه تسعة فصول ينفصل بها النعت في البدل فاما^(٧) النعت وعطف البيان فانها ينفصلان من خمسة اوجه:

احدها: ان النعت يكون بالصفات كما قدمنا^(٨)، وعطف البيان يكون بالاسماء الجامدة^(٩) كالبدل.

(١) في و: بيه، والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل، د: ابيه.

(٣) في و: مجري.

(٤) في و: المدح والذم والترحم، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: فسدت.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل، د: وأما.

(٨) في و: ثا قدمناه، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: الجوامد.

والثاني: ان النعت يكون بالمعارف والنكرات، وعطف البيان لا يكون عند البصريين^(١) الا بالمعارف.

والثالث: ان النعت يكون بما هو [من]^(٢) المنعوت وبما هو من سببه^(٣) [كما قدمنا]^(٤)، وعطف البيان هو المعطوف عليه بعينه.

والرابع: ان النعت تسد مسده الجمل^(٥) والظروف والمجرورات ولا يكون ذلك في عطف البيان.

والخامس: ان النعت جزء من المنعوت، اعني: صفة من صفاته كما قلنا^(٦)، وعطف البيان هو الاول بعينه.

وأما البدل وعطف البيان فينصلان من اربعة اوجه:

احدها: ان البدل قد يكون هو المبدل منه^(٧) بعينه وقد يكون جزء منه وقد يكون شيئا مصاحبا له يشتمل الاول عليه، كقولك: سلب زيد ثوبه^(٨)، وقد يكون حدثا من احداثه وعرضا من اعراضه، وعطف البيان هو المعطوف عليه ابدا.

والثاني: ان البدل يكون^(٩) بالمعارف والنكرات وبالاسماء الظاهرة والمضمرة. وعطف البيان لا يكون الا بالاسماء المعارف [الظاهرة]^(١٠) عند البصريين.

والثالث: ان البدل كما قلنا يقدر معه اعادة العامل وكأنه جملة أخرى، وعطف البيان لا يقدر فيه ذلك بل هو في هذا الوجه كالنعت.

والرابع: ان البدل يجيء منه ما يجري مجرى^(١١) الغلط، وعطف البيان لا غلط فيه.

(١) في ل: عند البصريين لا يكون.

(٢) زيادة افتضاها السابق.

(٣) في ل: بما هو له. وفي د: بما هو من له.

(٤) الزيادة من ل. د.

(٥) في ل: الجملة.

(٦) في ل: قدمنا.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في د: ماله.

(٩) في و: قد يكون، والتصحيح من ل. د.

(١٠) الزيادة من ل. د.

(١١) في و: ما يبرأ به، والتصحيح من ل. د.

فهذه أوجه (١) الانفصال بين [هذه] (٢) التوابع الثلاثة.

وأما التوكيد (٣) فيختص بأشياء دون هذه فإن الغرض فيه اثبات الحقيقة ورفع المجاز. والقول فيه يتسع ويتشعب. ومنه لفظي يكون في الاسماء والأفعال والحروف، ومنه معنوي لا يكون إلا في الاسماء خاصة وغير هذا الموضوع أولى [به] (٤).

(١) في و. فهذا وجه. وفي ل: فهذه وجوه والتصحيح من د.

(٢) الزيادة من ل. د.

(٣) في ل: التأكيد.

(٤) الزيادة من ل. د.

باب النعت

قال أبو القاسم: أما^(١) النعت فتابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره، [ان كان الاسم مرفوعا فنعته مرفوع، وان كان منصوبا فنعته منصوب، وان كان مخفوضا فنعته مخفوض]^(٢).

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير ان النعت يتبع المنعوت في خمسة اشياء [أخر]^(٣) لم يذكرها ايضا^(٤) وهي: الافراد، والتثنية، والجمع، والتذكير^(٥)، والتأنيث. ألا ترى انك تقول: مررت برجل عاقل، وبرجلين عاقلين، وبرجال عقال، وعاقلين، وبامرأة عاقلة، وبامراتين عاقلتين، وبنساء عاقلات وعاقل.

وينبغي ان يعتذر لابي القاسم بأن يقال: انما لم يذكر هذه الخمسة الاخر^(٦) لانها لا^(٧) تطرد كما تطرد الخمسة التي ذكرها^(٨). الا ترى ان الجمع قد وصف بالواحد في نحو قولهم: مررت بقوم عدو لك، ويقوم صديق لك. وقد وصف الواحد بالجمع في نحو قولهم: برد اخلاق وثوب اسمال (وبرمة اعشار)^(٩) وثوب شرادم وشبارق. كل ذلك اذا كان بالياء متقطعا، ونعل اسماط، اذا لم يكن فيها رقعة، وسراويل^(١٠) اسماط اذا كانت غير محشوة.

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٦: فاما.

(٢) الزيادة من ل، د، ومن الجمل ص ٢٦.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل: الاخرى.

(٧) سقطت في د.

(٨) في ل، د: ذكر.

(٩) سقطت في ل، د. والبرمة: القدر مطلقا، وهي في الاصل اتخذت من الحجر المعروف بالحجاز واليمن (اللسان مادة برم).

والعشر: قطعة تنكسر من القدر او البرمة كانها قطعة من عشر قطع، والجمع اعشار. وقدح اعشار وقدر اعشار قدور اعشار. مكسرة على عشر قطع (اللسان مادة عشر).

(١٠) في وسراول. والتصحيح من ل، د. ويؤيده الشاهد الذي ذكره الشارح. ويقول الاشعري: اعلم ان سراويل اسم

مفرد اعجمي .. ٢٤٦٣ ضمة الباء.

قال الراجز:

جاء الشتاء وقميصي اخلاق شرادم يضحك منها^(١) التواق^(٢)

وقال آخر:

على سراويل له اسماط^(٣)

وقد قالوا: مررت برجل حوثيايه وقائمين^(٤) آباؤه، ومررت برجال قائم آباؤهم. فخالفوا بين الصفة والموصوف في^(٥) الأفراد والجمع، وكذلك قد اثرا صفة المذكر فقالوا: رجل علامة ونسابة، وذكروا صفة المؤنث فقالوا: امرأة عاشق وحائض^(٦) وطائق. فلما كانت هذه الأشياء الخمسة التي ذكرناها لا تطرد كاطراد الخمسة التي ذكرها^(٧) كان له عذر في ترك ذكرها^(٨).

ويجب ان يقال: ان النعت تابع^(٩) للمنعوت في رفعه [وخفضه]^(١٠) ونصبه لفظا وتقديرا والا كان في الكلام خلل. الا ترى ان من الاسماء الموصوفة ما لا يظهر فيه رفع ولا نصب ولا خفض، كقولك: مررت بموسى الطويل ورأيت موسى الطويل، (وجاءني موسى الطويل)^(١١)، وهذا يستمر في جميع الاسماء المقصورة، وكذلك الاسماء المبنيّة

(١) في ن، د واللسان مادة (توق): مكي.

(٢) في اللسان في الموضع نفسه: قيل: التواق اسم ابته، ويروى التواق بالنون، ويقال في المثل: المرء تواق الى ما لم يئل. وقيل: التواق الذي تنوق نفسه الى كل دناءة.

(٣) قبله في د واللسان مادة (شروط):

يلحن من ذي رجل شروط
محنجر يحنق شطاط
وقبله في ل:

يلحن من ذي رجل شروط
محنجر شر يحنق شطاط

والرجز يحساس بن قطيب كبا في اللسان. والشروط: الطويل. والشطاط: القطع المتفرقة. وتفرق شطاط اي فرقا وقطعا، واحدها شطاط وشمطوط، وثوب شطاط. وسراويل اسماط: غير محشوة، وقيل: هو ان يكون حقاقا واحدا.

(٤) في و: وقائم، والتصحيح من ل، د.

(٥) في و: والافراد، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل، د: حاسر.

(٧) في و: ذكرناها، والتصحيح من ل، د.

(٨) في و: عددها، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: يتبع المنعوت.

(١٠) سفتت في و.

(١١) سفتت في ل.

والممنوعة من الصرف، (وقد تمتنع الصفة من ظهور حركات الإعراب فيها وتكون ظاهرة في الموصوف)^(١) وقد تمتنع من الظهور في الموصوف والصفة جميعا فوجب لذلك ان يقال: لفظا، أو تقديرا وان اغفل ذلك في اللفظ فهو في ضمن^(٢) الكلام مفهوم من فحواه.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان النكرة تنعت بالنكرة كما ان المعرفة تنعت بالمعرفة^(٣).

قال المفسر: قد عارضه في هذا الكلام بعض النحويين، وقال هذا كما قال لولا^(٤) انه علل اصلا بفرع، لان النكرة هي الاصل والمعرفة فرع عليها بدليل انها تمتنع من الصرف^(٥)، والنكرة لا تمتنع^(٦)، وهذا الذي اعترض به هذا المعترض لا يلزم، لان ابا القاسم لم يصرح بان احدهما^(٧) علة للآخرى انما هو كلام خرج مخرج التشبيه وليس يلزم اذا شبه شيء بشيء ان يكون احدهما علة للآخر.

مسألة

قال أبو القاسم: واذا تكررت النعوت فان شئت اتبعتها الاول وان شئت قطعتها منه ونصبتها باضمار فعل^(٨) أو رفعتها باضمار مبتدأ^(٩).

قال المفسر: لم يبين ابو القاسم الصفات التي يجوز فيها القطع من الصفات التي لا يجوز فيها القطع^(١٠). بل ظاهر كلامه بوهم^(١١) ان ذلك جائز في كل صفة، وجعل ايضا العلة الموجبة لقطعها التكرار^(١٢) وصار ظاهر كلامه بوهم ان القطع لا يجوز في الصفة

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: مضمير.

(٣) ينظر الجمل ص ٢٦.

(٤) في ل، د: ولكنه.

(٥) في ل، د: تمتع الصرف.

(٦) في ل، د: لا تمتعه.

(٧) في و: احدهما، والتصحيح من ل، د. وفي حاشية و: احدهما علة للآخر.

(٨) في و: اعني، والتصحيح من ل، د: والجمل ص ٢٧.

(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل في الموضع نفسه: المتبدأ. ينظر الجمل ص ٢٧.

(١٠) في ل، د: تضعها.

(١١) سقطت في ل، د.

(١٢) في ل، د: التكرير.

المفردة: وقال^(١): وان شئت عطفت بعض النعوت على بعض^(٢). ولم يبين كيف يكون العطف، واي حروف العطف يصلح لذلك واي حرف لا يصلح، وليس التكرار^(٣) للصفات موجبا^(٤) لقطع الصفات في كل موضع، ولا يصلح^(٥) القطع ايضا في كل صفة. ولا يجوز [العطف]^(٦) بكل حرف، ولكن يحتاج هذا [كله]^(٧) الى تقييد وشرط يبين ما يجوز منه وما لا يجوز، وكلام ابي القاسم عار من ذلك.

والاصل المعتمد عليه في هذا ان الصفات نوعان:

نوع يقصد به تبيين الموصوف^(٨) وفصله ممن يشاركه في اسمه، فهذا النوع من الصفات حكمه وقياسه ان يجري على الموصوف في اعرابه، ولا يقطع، لان الموصوف لما كان مجهولا في نفسه عند المخاطب لا يبين الا بالصفة صار هو وصفته كالشيء الواحد وصارت الصفة هاهنا للموصوف بمنزلة الصلة للموصول.

ونوع آخر: يكون الموصوف غنيا عنه بشهرته عند الناس في فضل او بمساءة^(٩) ويكون الواصف له لا يذكر الصفة ليميزه بها من غيره وانما يذكرها مادحا له او ذاما^(١٠).

فهذا النوع من الصفات يجوز اجراؤه على الموصوف في اعرابه، ويجوز فيه القطع^(١١) والاحسن فيه القطع وان يجعل^(١٢) اعرابه مخالفا لاعراب موصوفه، لانك اذا اجزيت عليه في اعرابه صار بمنزلة ما يحتاج اليه الموصوف ولم تبين ان المراد به مدح أو ذم.

والنوع الاول المراد^(١٣) به التمييز ورفع الاشكال يجوز ان يكون بما^(١٤) فيه مدح او ذم،

(١) في و: قال، والتصحيح من ل، د.

(٢) بنظر الجمل ص ٢٨.

(٣) في ل، د: التكرير.

(٤) في ل، د: بموجب.

(٥) في ل، د: ولا يحسن.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: النعوت.

(٩) في ل، د: حساسة.

(١٠) في ل، د: ذاما له.

(١١) في ل، د: ويجوز قطعه.

(١٢) في و: جعل، والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل: والمراد.

(١٤) في و: لما، والتصحيح من ل، د.

كالكريم والثلثيم والعاقل والاحق وبما لا مدح فيه ولا ذم، كقولك: الكوفي والبصري والقطار والبراز وابن زيد وأخو عمرو، ونحو ذلك.

وأما النوع الذي يراذبه المدح او الذم فلا يكون الا بما فيه معنى مدح أو ذم. ويستوي في الصفات المقطوعة (ان تكون) (١) مكررة وغير مكررة، ولذلك (٢) أجاز سيويه. الحمد لله الحميد، والملك (٣) لله أهل الملك. بالنصب. وقال: ولو ابتدأته فرغته كان (٤) حسنا، وذكر ان من العرب من يخفض فيقول: الحمد لله أهل الحمد والحميد. قال: وكذلك الحمد لله أهله. ان شئت جررت وان شئت نصبت وان شئت ابتدأته (٥). وأنشده لمهلل (٦).
ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة أحوالنا وهم بنو الأعمام (٧)
وأجاز سيويه ايضا: مررت بقومك الكرام (٨).

فقدت تين بما ذكرناه ان الموجب لقطع [الصفات] (٩) شيان:

أحدهما: ان يكون الموصوف غنيا عن الصفة، لشهرته (١٠) عند المخاطب. والثاني: ان يكون في الصفة معنى مدح أو ذم (١١). وسواء تكررت [الصفات] (١٢) ولم تتكرر

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل: وإذا.

(٣) في و: وأحمد. والتصحيح من ل. د والكتاب ٢٤٨١.

(٤) في و: لكان. وفي د: فرغته حسنا. والتصحيح من ل والكتاب ٢٤٨١.

(٥) عبارة سيويه في الكتاب ٢٤٨١ في باب ما ينتصب في التعظيم والمدح هي: وان شئت جعلته صفة نحري على الاول وان

شئت قطعه فابتدأته وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو. وأحمد لله أهل أحمد، والملك لله أهل الملك وتو ابتدأته فرغته كان حسنا كما قال الأخطل:

نفسى نداء امير المؤمنين اذا
أبندى السواجذ يوم يساميل ذكر
أخائض العسر والميسر طائره
خليفة الله يستشفى به المضر

واما الصفة فان كثيرا من العرب يبعثونه صفة فيبعثونه الاول فيقولون أهل الحمد والحميد هو وكذلك الحمد لله أهله ان شئت جررت وان شئت نصبت وان شئت ابتدأت كما قال مهملل:

ولقد خبطن

(٦) هو عدي بن ربيعة، سمي مهلهلا لأنه ههبل الشعر، اي أرقه، وهو خال امرئ القيس وجد عمرو بن كلثوم. (تنظر

ترجمته في الشعر والشعراء ٢١٥/١-٢١٧).

(٧) من الكامل، وهو من شواهد سيويه ٢٢٥/١. والشاهد فيه قطع الأحوال بما قبلها وحملها على الابتداء، لانه لما قال:

بيوت يشكر توهم ان يقال له: ومن هم؟ فقال أحوالنا اي عم أحوالنا، وهم بنو أعمامنا، وراود بالبيوت القائل والاحياء.

(٨) عبارة سيويه ٢٥٢/١: وقد يجوز مررت بقومك الكرام اذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم.

(٩) في و: الموجب للصفات. والتصحيح من ل. د.

(١٠) في ل. د: بشهرته.

(١١) في ل. د: معنى يمدح به او يذم.

(١٢) سقطت في و.

وأما التكرير الذي ذكره أبو القاسم فإنه يوجب القطع في موضعين: أحدهما: في صفات الموصوف الذي ليس بمشهور عند المخاطب^(١) فإنه إذا وصف بصفات يكفي بعضها في التمييز صار بمنزلة المشهور عند السامع واستغنى عما بعد تلك الصفة التي ميزته فجاز قطعها، كقول القائل^(٢): مررت بزيد الكريم الفاضل^(٣) فجري الصفة الأولى (على زيد)^(٤) وتنصب الثانية، لأنه لما وصفه بالكرم علم المخاطب أنه لا يوصف بالكرم^(٥) إلا من هو فاضل وصار بالصفة الأولى بمنزلة المشهور الغني عن الصفة.

والموضع الثاني (من الصفات)^(٦) صفات النكرة، لأن حكم القطع لا يكون إلا في المعارف المشهورة الغنية عن الصفات لشهرتها. ولا يكون في النكرات، لأن النكرة مفتقرة إلى صفة تميزها وتوضحها. وقد يعرض في بعضها ما يحسن في صفاتها القطع، ولذلك لا يكون إلا بان توصف بصفات تصير بعضها بمنزلة المعروف وإن لم تكن معروفة كقول أمية بن أبي عائذ الهذلي^(٧).

ويأوي إلى نسوة عَطَّلَ وشُعْثًا مراضيع مثل السعالي^(٨)
 ذهب سيبويه إلى أنه من هذا الباب وفسره، فقال: كأنه لما قال: إلى نسوة عَطَّلَ
 صرن [عنده]^(٩) كأنهن^(١٠) ممن علم أنهن^(١١) شعث^(١٢)، ولكنه ذكر ذلك تشبيهاً لهن

(١) في ل: السامع.

(٢) في و: كقوله، والتصحيح من ل، د.

(٣) في و: العاقل، والتصحيح من ل، د. يدل على صحة ما جاء في ل، د. قول الشارح: علم المخاطب أنه لا يوصف

بالكرم إلا من هو فاضل.

(٤) في و: ذلك، والتصحيح من د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) هو أمية بن أبي عائذ، بالذال المعجمة العمري، أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعر إسلامي

مخضرم، وقيل: أنه من شعراء الدولة الأموية وأحد مداحهم، له في عهد الملك بن مروان وعهد العزيز قصائد (تنظر الحفظة

٤٢٧١).

(٨) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٢٥٠/٨ والأشعري ٦٨٣. وفي ديوان الهذليين ج ٢ ص ١٨٤:

له نسوة عاطلات الصدو رصوح مراضيع مثل السعالي

قال محقق الديوان: وقد ورد هذا البيت في اللسان:

ويأوي إلى نسوة

والبيت من المقارِب، وقد استشهد به على نصب قوله: وشُعْثًا بأضمار فعل.

(٩) الزيادة من ل، د والكتاب ٢٥٠/٨.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) في ل: أنه.

(١٢) في و: شعْثًا، والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٥٠/٨.

وتشويها^(١). قال: وقال الخليل (رحمه الله)^(٢): كأنه قال: واذكرهن شعنا الا ان هذا فعل لا يستعمل اظهاره. قال: وان شئت جررت على الصفة^(٣). قال سيويه: وزعم يونس ان ذلك اكثر، كقولك: مررت بزيد أخيك وصاحبك^(٤)، وكقول الراجز:

بأعين منها مليحات النقيب شكل التجار وحلال المكتسب^(٥)
قال سيويه: كذلك سمعناه من العرب^(٦).

وتجري ايضا الصفات التي يراد بها الترحم نحو: المسكين، والبائس، والشقي عند الخليل وسيويه مجرى صفات المدح والذم في الجري على الموصوف و[في]^(٧) القطع^(٨). ويستوى في ذلك المفرد منها والمكرر، وأنشد سيويه:

فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا^(٩)
ومن ذلك قول طرفة^(١٠):

لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا^(١١) تطير^(١٢)
وأما عطف الصفات التي يراد بها المدح او الذم او الترحم، فلا تكون الا بالواو، لانها تفيد اجتماع الصفة للموصوف. فان لم يُرد بالصفات مدح ولا ذم فقد يعطف بغير

(١) في و: وتشويها، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢٥٠/١.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) ينظر قول الخليل في الكتاب ٢٥٠/١.

(٤) في و: مررت بأخيك وصاحبك، والتصحيح من ل. د. وفي الكتاب ٢٥٠/١: وزعم يونس انك تقول: مررت بزيد أخيك وصاحبك.

(٥) في و:

بأعين منها مليحات النقيب من ساكن البدار وحلال الكسب

والتصحيح من ل. د. والكتاب ١٥٠/١، واللسان مادة (نقب)، والبيت غير منسوب في الكتاب واللسان. والشاهد في جري شكر التجار وحلال المكتسب على ما قلناه معنا، ولو قطع نصب أو رفع لما فيه من معنى المدح جاز.

(٦) ينظر الكتاب ٢٥٠/١.

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) ينظر الكتاب ٢٥٥/١ - ٢٥٦.

(٩) من الرجز، وهو غير منسوب في الكتاب ٢٥٥/١. والشاهد فيه نصب البائس باضمار فعل على معنى الترحم وهو فعل لا يظهر. وقرقرى موضع مخضب بالجمامة وأصل الكورس للظاء ويقر الوحش فاستعاره للابل.

(١٠) هو طرفة بن العبد بن سفيان، وهو اشعر الشعراء بعد امرئ القيس (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١١٧/١ - ١٢٦ وأخزامة ٤١٤/١).

(١١) في ل: وما.

(١٢) من الوافر، ينظر ديوانه ص ٩٧. والشاهد فيه ان البائسات منصوب على الترحم، وفاعل تطير ضمير الكروان.

الواو، حكى سيويه: مررت برجل لا قائم ولا قاعد، ومررت برجل راكب^(١) فذاهب،
ومررت برجل راكب ثم ذاهب^(٢)، ومررت برجل راكع أو ساجد، ومررت برجل راكع لا
ساجد^(٣).

وهذا باب يتسع القول فيه.

(١) في وا: لا راكب، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢١٣/١.

(٢) في وا: فذاهب، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢١٣/١.

(٣) ينظر الكتاب ٢١٣/١.

باب العطف

اختلف كلام ابي القاسم [رحمه الله تعالى] (١) في «أما» فعدّها في هذا الكتاب من حروف العطف (٢) وهو مذهب بعض النحويين، وذكر في غير الجمل انها ليست من حروف العطف (٣) وهو مذهب الفارسي وجماعة من النحويين.

قالوا (٤): انما تأتي «أما» (٥) لعنى الشك. كقولك: لقيت اما زيدا واما عمرا. اذا كنت شاكّا فيمن لقيت منها. وتكون للابهام كقولك (٦): اكلت اما تمرا واما زبيبا. وهذا ليس بموضع شك ولكنه يُبهم الامر على المخاطب. وتكون للتخيير فيما تقدمه حذر وما لا يراد به الجميع بين الشيين كقول القائل: كُلْ إما سمكا وإما لبنا (٧). وتكون للإباحة في كل ما يكون فيه الجمع والتفريق مباحين [معا] (٨) كقول القائل: جالس اما الفقهاء واما القراء. وتكون للتقسيم والتنوع كقولك: لا يخلو الجسم ان يكون اما ساكنا واما متحركا (٩).

قالوا: ولا يصح ان تكون عاطفة لعلتين:

احدهما: انها تقع في صدر الجملة حيث لا يكون عطف.

والثانية: دخول حرف العطف عليها، ولا يجتمع حرفا عطف.

وقال من جعل «أما» هي العاطفة يلزم من جعلها غير عاطفة ان يجعل الواو [هي] (١٠)

(١) الزيادة من ل. وفي د: رحمه الله.

(٢) ينظر الجمل ص ٣٠.

(٣) في ل، د: ليست بحرف عطف.

(٤) في ل، د: وقالوا.

(٥) سنطت في ل، د.

(٦) في ل، د: كقول القائل.

(٧) في ل، د: كل اما السمك واما اللبن.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) التصحيح من د. وفي و: لا يخلو الجسم اما ان يكون متحركا او ساكنا وفي ل: لا يخلو الجسم من ان يكون اما ساكنا واما

متحركا.

(١٠) زيادة اقتضاها السياق.

العاطفة^(١)، [ولا يصح ان تكون ها هنا عاطفة]^(٢) لان معناها الجمع و «إما» معناها التفریق. ولا يصح في الإشباء اجتماع وافتراق في حالة^(٣) واحدة. فقیل لهم: يلزمكم مثل هذا في قولكم: ان «إما» هي العاطفة. والصحيح انها غير عاطفة وانما ذكرت مع حروف العطف لصحتها لها كما يُسمى النحويون الالفين في «حمر» الفی التأنيث (وانما الف التأنيث)^(٤) الثانية التي انقلبت همزة لاجتماع الساكنين والاولى انما زيدت للمد، فلما اصطحبتا ولزمت احدهما الاخرى سميتا جميعا الفی التأنيث وهذه عبارة للنحويين^(٥) اتفقوا عليها في صناعتهم كما اتفقوا [على ان قالوا: ان «الفاء» جواب الشرط وانما الجواب ما بعدها، وكما اتفقوا]^(٦) على ان قالوا في قول القائل: كان زيد قائما، وان زيدا قائم. ان «قائما» خبر «كان». وخبر «ان» وانما الاخبار عن الاسم المرفوع بكان والاسم المنصوب بان، لان الافعال والحروف لا يجير عنها. فان قلت: كيف^(٧) يصح حمل «الواو» على معناها من الجمع الذي وضعت له، و «إما» انما توجب أحد الشئين. قلنا: المراد بدخول «الواو» ها هنا ان الشئين قد اجتمعا في الشك او في التخيير او في^(٨) التقسيم فان هذه المعاني ليست في احدهما^(٩) دون الآخر.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وتقول قام محمد لا أخوك. ترفع «محمد» بفعله و «أخوك» عطف عليه، والقائم محمد دون الاخ وان كان قد شركه في الاعراب^(١٠).

قال المفسر: اختلف كلام ابي القاسم في «لا» العاطفة فاجاز في الجمل ان يعطف بها (بعد الفعل الماضي كما ترى وذكر في كتابه المؤلف في معاني الحروف ان «لا»^(١١) يعطف

(١) في ل، د: ان يكون العطف انما هو بالواو.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د: حال.

(٤) سقطت في ل. وفي د: وانما التأنيث بالثانية.

(٥) في د: وهذه عبارات للنحويين. وفي ل: وهذه عبارات النحويين.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل: فكيف.

(٨) سقطت في د.

(٩) في و: احدهما. والتصحيح من ل، د.

(١٠) ينظر الجمل ص ٣١-٣٢.

(١١) سقطت في د.

بها^(١) إلا بعد الفعل المستقبل فقال: تقول: أمرُ بعبد الله لا زيد... كأنك^(٢) تقول: أمر بعبد الله لا أمر بزيد. [ولو قلت: مررت بعبد الله لا زيد. لم يجوز، لأنك لا تقول: مررت بعبد الله لا مررت بزيد]^(٣) لأنك إنما تنسق بها في الفعل^(٤) المستقبل لا في الفعل^(٥) الماضي وذلك أن^(٦) الماضي يوجب وجود الفعل لأنه قد كان، ولا يتفي وجوده ولا يكون منفياً موجوداً في حال وأحلية. وذكر أن العطف بها إنما يكون في كل ما يجوز دخول «لم» عليه. وإنما تدخل على المستقبل لا على الماضي. قال: فكل شيء لا تقع عليه «لم» فهو محال إذا جعلت «لا» فيه عطفاً.

قال المفسر: فيلزم أبا القاسم في كلامه هذا اعتراضات من ثلاثة أوجه:
أحدها: أن يقال له: إذا كان العطف بلا لا يجوز عندك إلا بعد الفعل^(٧) المستقبل فلم اجزته في كتاب الجمل^(٨). وهذا تناقض منك.

والثاني: أن يقال [له]^(٩): أن العرب قد تدخل «لا» على الفعل الماضي فتفيد ما تفيد «لم» مع المستقبل كقوله تعالى «فلا صدق ولا صل»^(١٠) معناه: لم يصدق ولم يصل. وأكثر ما تأتي في هذا المعنى مكررة، وقد تحيى مفردة كقوله تعالى «فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة»^(١١)، وكقول أبي خراش الهذلي^(١٢):

ان تغفر اللهم تغفر جا وائي عبد لك لا أأ^(١٣)

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: لأنك.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل: لأن.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الجمل ص ٣١.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سورة القيامة، الآية ٣١.

(١١) سورة البلد، الآية ١١ و ١٢.

(١٢) هو خويلد بن مرة، أحد بني قرد بن عمرو بن معاوية بن نعيم بن سعد بن هذيل، مات في زمن عمر بن الخطاب رضي

الله عنه، وهو صحابي (ديوان الهذليين ١١٦٢).

(١٣) من الرجز، وهو غير موجود في شعر أبي خراش في ديوان الهذليين ١١٦٢-١٧٢. وقد ذكره السكري في كتاب وشرح

اشعار الهذليين، ١٣٤٦٣ عند الكلام على ما نسب لأبي خراش في غير هذا الكتاب. وذكر البيت منسوباً إلى أمية بن أبي الصلت في

الآخاني ١٣١/٤ (دار الثقافة) ولم أجده في ديوانه الذي جمعه ووقف على طبعه بشرى يموت وطبع بالمطبعة الوطنية في بيروت سنة

١٩٣٤.

وانشد سيويه :

وأي خميس لا أفأنا نهابه واسيافنا يقطرون من نجدة^(١) دما^(٢)

أراد^(٣) أبو خراش : وأي عبد [لك]^(٤) لم يللم بذنوبه . وأراد الآخر^(٥) : وأي خميس لم نفيء نهابه .

والثالث : ان يقال له : قد وجدنا العرب قد عطفت بلا في مواضع ليس للفعل المستقبل فيها مدخل ، كقول عائشة رضي الله عنها للنبي عليه السلام^(٦) ! حين نزلت براءتها من الافك : بحمد الله لا بحمدك^(٧) . [معناه : قد برئت بحمد الله لا بحمدك]^(٨) . ويقال في المثل : «جدك لا كذك»^(٩) ، اي : المعول عليه جدك لا كذك وقال امرؤ القيس^(١٠) :

كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي^(١١) لا عقاب القواعل^(١٢)

(١) كذا في و ، وديوان حسان بن ثابت ص ٢٢١ . وفي ل : د : كشه .

(٢) كذا روى البيت في النسخ المخطوطة . وفي الديوان ص ٢٢١ والكتاب ١٨٧٢ .

لنا الجفينات الغر يللمن بالضحى واسيافنا يقطرون من نجدة دما

وهو من الطويل وقد نسه سيويه الى حسان بن ثابت شاعر الرسول ﷺ .

(٣) في و : وأراد .

(٤) الزيادة من ل : د :

(٥) في ل : آخر .

(٦) في ل : ﷺ .

(٧) الذي في صحيح البخاري ١٥٢/٥ مطابيع الشعب ١٣٧٨ هـ القاهرة : والله لا أقوم اليه فاني لا أحد الا الله عز وجل .

وفي رواية الامام احمد : والله لا أقوم اليه ولا أحد الا الله عز وجل . وهو الذي التزم براءتي (تفسير ابن كثير ٢٧٠٣ طبعة الخليلي القاهرة) . وفي رواية ابن هشام : قلت بحمد الله (تهذيب سيرة ابن هشام ٢٥٢ الاولى - القاهرة) . وفي رواية اخرى : بحمد الله لا حمدك (تفسير ابن كثير ٢٧٧٣)

(٨) سقطت في و ، ل .

(٩) يروى بالرفع على معنى حمدك بغني عنك لا كذك . ويروى بالفتح اي : ايغ جدك لا كذك (مجمع الامثال للميداني

١٧٧١ طبعة مصر سنة ١٣٥٢ هـ)

(١٠) هو امرؤ القيس بن حجر بن عسر الكندي ، شاعر جاهلي ، من النطفة الاولى . تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة

٥٠٧ - ٧٥ ، بمقدمة ديوانه ص ٤ وما بعدها

(١١) في و ، ل : تنوفي . وينصحح من د : والذنون ص ٩٤

(١٢) من الطويل بظن ديوان مربي ، نفس ص ٩٤ . ولاسيوي ١١٧٣ . ودثار سه رعي ايل مربي ، النفس ، واللبون

الابل التي خالين وتنوفي اسم موضع مرتفع في جبل بني . وتقواعل حمال صغار وحفت ذهبت .

وقالت الخنساء^(١):

وناجية كاتان الشميل (م) غادرت بالخل اوصالها
الى ملك لا الى سوقة وذلك ما كان أكلاها^(٢)

مسألة

وقال في هذا الباب: وقول: ما خرج محمد لكن عمرو، ولو قلت: خرج محمد.
لكن عمرو. لم يجوز، لأن «لكن» لا يعطف بها إلا بعد الجحد. فان جئت بعدها بكلام قائم
بنفسه جاز كقولك: خرج محمد لكن عبد الله مقيم^(٣). [وانطلق أخوك لكن زيد
مقيم]^(٤).

قال المفسر: هذا الكلام على الاطلاق فيه تعقب، لانه يلزم منه ان يجوز: خرج محمد
لكن عبد الله يضحك، لان هذه جملة تامة قد وقعت بعدها، فينبغي ان يقال: فان^(٥) جئت
بعدها بكلام قائم بنفسه^(٦) مضاف لما قبله. لان «لكن» مضادة «للا» في الوضع^(٧) اعني: ان
«لا» وضعت لتنفي^(٨) عما بعدها ما أوجب^(٩) لما قبلها. و«لكن» وضعت لتوجب لما بعدها
نفي ما قبلها^(١٠). فاذا جاءت بعد كلام موجب صارت مثل «لا» فنفت عما بعدها ما
أوجب^(١١) لما قبلها، ويقع بعدها حيثئذ المبتدأ والخبر، وقد يجيء بعدها ما ليس بمبتدأ^(١٢)
كقولك: خرج محمد لكن لم يخرج عبد الله.

(١) هي فاضلة بنت عمرو بن الشريد شاعرة مخضومة. تنظر ترجمتها في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٦٦/١-٢٦٤.

(٢) من المتقارب. ينظر شرح ديوانها ص ٧٦، والناجية المريمية وأنان الشيل: الصخرة تجرهما السيل، والشيل: بقية الماء

في الصخرة. والخل: الطريق في الرمل.

(٣) في و: منطلق. وفي ل: د: لم يخرج. والتصحيح من كتاب الجمل ص ٣٢.

(٤) سقطت في و. ينظر كتاب الجمل الصفحة السابقة.

(٥) في ل: وان.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: هذا الموضع، والتصحيح من ل: د.

(٨) في ل، د: لينفي.

(٩) في و: أوجبت.

(١٠) في ل، د: ما نفي عما قبلها.

(١١) في و: أوجبت.

(١٢) في ل: وقد يجيء بعدها ليس بمبتدأ. وفي د: وقد يجيء بعدها مبتدأ.

مسألة

وقال في هذا الباب: وتقول^(١): أقام زيد أم أخوك^(٢). ومعناه: أيها قام^(٣) فإن قلت: قام زيد أم أخوك، لم يجز، لأن «أم» لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام^(٤).

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير أنه كلام يوهم أن «أم» لا حال لها غير^(٥) ما ذكره^(٦)، ولو قال: لأن «أم» المتصلة لا يعطف بها إلا بعد الف الاستفهام لكان أوضح للكلام وأرفع للايهام، لأن «أم» تكون متصلة ومنقطعة، و«أم» المتصلة إنما تعادل «الف الاستفهام» دون سائر ما يستفهم به. وليس في كلامه ما يخص ذلك بالف الاستفهام دون غيرها.

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في النسخ المخططة. وفي كتاب الجمل ص ٣٢: عمرو.

(٣) كان الصحيح أن يقول الزجاجي إذا أريد هذا المعنى: أزيد قام أم أخوك. أما إذا كان السؤال عن الفعل قلنا: أقام زيد

أم فقد ينظر استعمال أفضة للتصور في معنى التليب ٨٦ تحقيق مدان المازك ومحمد علي حمد الله.

(٤) ينظر الجمل ص ٣٢.

(٥) في د: إلا.

(٦) في ل، د: ما ذكر.

باب التوكيد

قد اولع قوم عن يقرأ^(١) هذا الكتاب أو يقرأ^(٢) عليه بأن يزيدوا فيه^(٣) «أجمعان
اكتعان [أبصعان]»^(٤) للمذكرين و«جمعواون كتعاوان [بصعاوان]»^(٥) للمؤنثين، وكأنهم
يتوهمون أن أبا القاسم أغفل ذلك أو أسقطه^(٦) من متن الكتاب وإنما أسقط أبو القاسم
ذلك^(٧) عن قصد منه، لأن العرب لم تستعمله. قال أبو اسحاق الزجاج: استغنت العرب
عن أجمعين أكتعين [أبصعين]^(٨) بكليهما وعن جمعواون كتعاوين [بصعاوين]^(٩) بكليهما كما
استغنت^(١٠) «بترك» عن ان يقولوا: ودع ووذر، ويقولهم «تارك» عن ان يقولوا «وادع» و
«واذر».

وأما اهل الكوفة فانهم اجازوا ذلك، وتبع الكوفيين على ذلك قوم من البصريين
واجاز الكسائي: رأيت الزيديين اجمعين ورأيت جارتيك جمعواون.

قال أبو جعفر بن النحاس: وهذا خطأ عند البصريين لعلتين: احدهما: ان العرب
لا تستعمل في مثل هذا الا «كليهما وكليهما». والعلة الاخرى: انك لا تقول^(١١): رأيت
زيدا أجمع، لان «أجمع» لا يؤكد بها^(١٢) الا ما جاز تفريقه. فلما لم يؤكد «زيد»^(١٣) باجمع لم

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د. ويقرأ.

(٣) في و: فيها، والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) قال ابن منظور في اللسان في مادة (بصع): وأبصع: كلمة يؤكد بها، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة، تقول: اخذت
حقي اجمع أبصع والائش جمعاً بصعوا، وجاء القوم اجمعون أبصعون، ورأيت النسوة جمع بصع، وهو توكيد مرتب لا يقدم على
أجمع، قال ابن سيده: وأبصع نعت تابع لاكتع وإنما جازوا بأبصع واكتع واتبع اتباعاً لا جمع لأبصع عدلوا عن اعادة جميع حروف
أجمع الى اعادة بعضها. قال الأزهري ولا يقال أبصعون حتى يتقدمه اكتعون. وقد سقطت هذه الكلمة في و.

(٦) في و: أو أنه أسقط. وفي د: وأنه سقط، والتصحيح من ل.

(٧) في ل، د: وإنما أسقط ذلك أبو القاسم.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في ل: اكتفوا، وفي د: استغفوا.

(١١) في ل، د: انه لا يقال.

(١٢) في ل، د: لان اجمع إنما يؤكد به ما جاز.

(١٣) سقطت في ل.

يؤكد به «الزيدان». قال أبو جعفر فان قلت: أخذت ماليهما أجمعين، وهدمت دارهما
جمعاً. جاز على القياس، أراد ان المال لما كان (١) يؤكد بأجمع جاز ذلك في تثنية.
وكذلك الدار لما كانت تؤكد (٢) بجمعاء جاز ذلك في تثنيتهما وهذا اعتلال غير صحيح، لأن
التثنية لو امتنعت لهذه (٣) العلة لامتنع الجمع، وإنما امتنع ما امتنع من ذلك لأنه لم يسمع من
العرب لا علة له غير هذا (٤).

(١) في و: أراد بذلك لما كان المال. والتصحيح من د.

(٢) في ل، د: توصف.

(٣) في و: بيته. والتصحيح من ل، د.

(٤) في ل، د: وإنما امتنع من امتنع من اجيزة ذلك لأنه لم يسمع من العرب لا علة له غير هذه.

باب البدل

قال ابو القاسم في هذا الباب: وانما قلنا بدل^(١) البعض والكل مجازا، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز. وأجود من هذه العبارة (ان تقول)^(٢):
ويبدل^(٣) الشيء من الشيء وهو بعضه^(٤).

قال المفسر: هذا اعتذار اعتذره ابو القاسم من قوله في صدر الباب: ويبدل البعض من الكل. ان تقول^(٥) ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه. وهذا اعتذار طريف، لان في كتابه هذا عبارات كثيرة فاسدة لم يعتذر منها بشيء والذي دعاه الى الاعتذار في هذا الموضع ان بعض النحويين المعاصرين^(٦) له عارضه فيه. فالحق هذه الزيادة.

وهذا الاعتذار يحتمل وجهين:

احدهما: ان يكون اعتذر^(٧) من ادخاله الالف واللام على «بعض» و«كل» وهما يقدران تقدير المعارف، لانها مضافان في المعنى وان^(٨) لم يضافا في اللفظ، ولهذا قال سيويه: هذا باب ما يتصب خبره لانه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا وذلك قولك: مررت بكل قائما. ومررت ببعض قائما. ويبعض جالسا^(٩). الا ترى ان سيويه قد جعلها معرفتين وان كانا بلفظ النكرة^(١٠)، وانما لزم ذلك لانها^(١١) انما يتكلم بهما^{١٢} اذا جرى

(١) سقطت في ل. د. وهي غير موجودة في عبارة الجمل ص ٣٧.

(٢) سقطت في ل. د. وهي موجودة في عبارة الجمل في الصفحة نفسها.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل في الصفحة عينها: يبدل.

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ٣٧.

(٥) في ل. د: ان أقول.

(٦) في و: القاومين. وفي ل: المنارضين. والتصحيح من د.

(٧) في ل: اعتذرا. وفي د: أنه اعتذار.

(٨) في ل: وانما.

(٩) ينظر الكتاب ٢٧٢/١.

(١٠) في ل: بلفظ واحد النكرة.

(١١) في ل. د: لأن هذا.

(١٢) في ل. د: به.

ذكر قوم يُستغنى^(١) بما جرى من ذكرهم عن ان يضافا الى الضمير ولذلك^(٢) لم يوصفا، لانها قد اغنيا عن ذكر الضمير فجزيا مجراه حين اكتفي بذكرهما عن ذكره. وكذلك لم يوصف بها كما لا^(٣) يوصف بالضمير فلا يقال: مررت^(٤) بكل الصالحين ولا بالزبدان كل. ويمكن ان يكون امتناع وصفها والوصف بها لانها لم ينفكا عن الاضافة في المعنى فصارا^(٥) كبعض اسم. وبعض الاسم لا يوصف ولا يوصف به. فلما كانا في تقدير المعرف بالاضافة في اللفظ والمعنى^(٦) قبح دخول الالف واللام عليهما. واعتذر عن ذلك واحتج بأن النحويين قد فعلوا ذلك [قبله فاتبعهم]^(٧) وقد يكون لكل وبعض حال ثانية يحسن فيها دخول الالف واللام [عليهما]^(٨) وهو ان يقول القائل: ابعت الي بالكل من تلك الدراهم. وقد وجهت اليك البعض^(٩) من تلك^(١٠) الثياب. اذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم. فيحسن دخول الالف واللام عليهما في هذا الوجه، لانها ليسا مضافين. ومع هذا فان القائل قد يقول: النصف، والثالث، والرابع، والخمس، ونحو ذلك الى العشرة فيدخل [عليها]^(١١) الالف واللام. وان كانت لا تنفك من معنى الاضافة فلا يلزم الاعتذار من هذا الوجه [فهذا أحد الوجهين]^(١٢).

والوجه الثاني ان بدل البعض من الكل ينقسم قسمين:

احدهما داخل في بدل البيان.

والثاني داخل في بدل الغلط.

(١) في ل. د: فيستغنى.

(٢) في د: وذلك.

(٣) في و: لم، والتصحيح من ل. د.

(٤) سقطت في ل.

(٥) جاءت هذه العبارة في ل. د على النحو الاتي: لانها لما لم ينفكا من معنى الاضافة صاروا.

(٦) في ل. د: في تقدير التعريف بالاضافة معنى.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل. د: البعض.

(١٠) في د: من كل.

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) سقطت في و.

(فأما الذي من بدل البيان)^(١) فإن يكون الثاني جزء مما قبله كقولك : ضربت زيدا رأسه^(٢).

وأما الذي من بدل الغلط فإن^(٣) يكون الثاني ليس جزء مما قبله كقولك : ضربت زيدا رأس عمرو . [فإذا قال : ويبدل البعض من الكل على الإطلاق أوهم هذا الإطلاق ان البعض يجوز ابداله من الكل سواء كان جزء منه ام لم يكن]^(٤) . فإذا قال ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه ذهب التوهم وانحصر على أحد^(٥) القسمين فكان أحوط في البيان وأوضح في المعنى^(٦) . والاعتذار لهذا الوجه الثاني الزم منه للوجه الاول .

مسألة

قال ابو القاسم (في هذا الباب)^(٧) : والبديل الرابع بدل الغلط ولا يجري^(٨) مثله في القرآن ولا في كلام فصيح^(٩) (فيوتى منه بمثال كما يوتى بأمثلة من غيره)^(١٠) .

قال المفسر : هذا الذي قاله ابو القاسم قد قاله غيره ، وكأنه اتفاق^(١١) بين النحويين . فأما قولهم : انه لم يقع في القرآن فصحيح لا اعتراض فيه ، وأما قولهم^(١٢) انه لم يجيء في شعر ولا في كلام فصيح فقد تأملته فوجدته^(١٣) غير صحيح ، ووجدت الغلط ينقسم قسمين :

(١) سقطت في ل .

(٢) في ل : فإن يكون الثاني ليس جزء مما قبله كقولك : ضربت زيدا رأس عمرو .

(٣) في و : والثاني بدل اللفظ وهو ان . . والتصحيح من د . وقد سقطت هذه العبارة في ل .

(٤) سقطت في و .

(٥) سقطت في ل .

(٦) في ل : د : وأصح للمعنى .

(٧) سقطت في ل ، د .

(٨) في ل : يجوز .

(٩) هنا تنتهي عبارة كتاب الجمل ، تنظر الصفحة ٣٥ م .

(١٠) في ل : د : وأكد هذا بان قال في آخر الباب : وليس الغلط مما يجري بقياس فيحتاج الى تمثيل . أراد انه لا يوجد شيء منه في

القرآن ولا في كلام فصيح فيوتى منه بمثال كما أتى بأمثلة من غيره .

(١١) سقطت في ل .

(١٢) في و : وأما .

(١٣) في و : قوله ، والتصحيح من ل ، د .

(١٤) في ل : د : عرابته .

أحدهما: يقع من غير ان يريد المتكلم، ولكنه يذهب الى ان^(١) يقول شيئا فيسبق^(٢) لسأته الى غيره، وقد يكون من عي المتكلم وغباوته كما حكي عن شجاع كاتب أوتامش^(٣) التركي انه دخل على المستعين بالله^(٤) وذيل قبائه قد تحرق فسأله عن ذلك فأراد ان يقول: دُستُ ذنب الكلب فحرق قبائي، فقلب الكلام وقال^(٥): داس الكلب ذنبي وخرقتُ قبأه.

والثاني: شيء يتعمده المتكلم ويقصده ويريد بذلك المبالغة كقول القائل: هند كوكب، بل بدر، بل شمس. لما شبهها بالكوكب خطأ نفسه فقال: غلظت، بل هي بدر، ثم غلظت نفسه في تشبيهها بالبدر فقال: بل [هي] شمس^(٦). وهذا النوع من التشبيه^(٧) حكمه ان يُبدأ فيه بالادنى ثم يرتقى^(٨) الى الاعلى، فان عكس القائل ذلك فقال: هند شمس، بل بدر بل كوكب. كان معينا في الكلام وتقصيرا بالممدوح^(٩)، لانه يحطه من المرتبة العليا الى أقل منها. وهذا النوع كثير في الشعر، فمعه قول زهير:

قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم^(١٠)

كان ابو عبيدة^(١١) يذهب الى انه رجع عما قال واكذب نفسه ونحوه قول طرفة:

وفي الحى أحوى يفض المرء شادن مظاهر سمطي لؤلؤ وزرجد

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: ويسن.

(٣) أوتامش: هو وزير المستعين بالله الخليفة العباسي. ورد اسمه على هذا النحو في مختصر التاريخ لابن الكازوروي ص ١٥٣ والفرج بعد السدة للتوخي ص ١٥٧ و ١٥٩ وتاريخ المعقوي ٦٠٣/٢ وقد جاء اسمه (اتامش) في الطبري ٨٤/١١ (المطبعة الحسينية) وكامل ابن الاثير ٤١٤٠٧/٤١٤٠٨.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل، د: فقال.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في و: التسية، والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل، د: يرتقى.

(٩) في و: للممدوح، والتصحيح من ل، د.

(١٠) من البسط، ينظر ديوانه ص ١٤٥ و ٩٨، وهو من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان المرزي. والارواح جمع ريح. والديم جمع

ديمة: مطر يدوم مع سكون يوما أو يومين.

(١١) هو معمر بن النثي، وقد تقدمت ترجمته.

(١٢) في و: قال.

خذول تراعي ريربا بخميلة تناول أطراف البربر وترتدي^(١)
واكثر ما يستعمل ذلك المحدثون^(٢) من الشعراء وقد صرح بذلك المتنبي^(٣) في
قوله:

أفاضينا^(٤) هذا^(٥) الذي انت أهله غلظت ولا الثلثان هذا ولا النصف^(٦)
وقال في اول هذه القصيدة:

لجنية ام غادة رفع السجف لوحشية لا ما لوحشية شنف^(٧)
وهو^(٨) كثير في الشعر.

(١) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٧ و ٨، والبيتان من معلقته. والمعنى في الحى حبيب يشبه ظيا أحوى في كحل العينين
وسرة الشفتين في حال نقص الظبي ثمرة الأراك لانه يمد عنقه في تلك الحال ثم صرح بانه يريد انسانا، وقال قد ليس عقدين
احدهما من اللؤلؤ والاخر من الزبرجد. شبهه بالظبي في ثلاثة اشياء في كحل العينين وحرمة الشفتين وحسن الجيد ثم اخبر انه متحل
بعقدين من لؤلؤ وزبرجد. والزبرجد القطيع من الظباء ويقر الوحش، والخميلة ارض ذات شجر، والبربر ثمرة الأراك المدرك
البالغ.

(٢) في و: المحدثون، والتصحيح من ل. د.

(٣) هو ابو الطيب احمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المعروف بالمتنبي الشاعر المشهور (تنظر
ترجمته في وفيات الاعيان ١٠٢٨).

(٤) في و: أفاضنا، والتصحيح من ل. د. والديوان ٢٩٧٢.

(٥) في ل: هذه.

(٦) من الطويل. يقول: أنت اهل للذي اتى عليك به، ثم رجع فقال: ان غلظت، ليس هذا ثشي ما أنت أهله ولا

التصف.

(٧) أراد أجنبية فحذف همزة الاستفهام ودل عليها قوله (أم). والغادة الشاعرة والسحب حانت السحر، والشنب ما عثر

في اعلى الاذن.

(٨) في ل: هذا.

باب أقسام الافعال في التعدي

ذكر في هذا الباب ما لا يتعدى من الافعال. وذكر في الجملة: تفاعل، نحو: تضارب القوم^(١). وقد يجيء^(٢) تفاعل متعديا، قالوا: تداولنا الشيء، وتناوبنا^(٣) الماء، ونجاوزت المكان، وتفاضيت الدين، وتعاطينا الكؤوس^(٤)، وتعاهدت ضيعتي. ومن ذلك قول امرئ القيس:

تجاوزت احراسا اليها ومعشرا
علي حراسا لو يشرون مقتلي^(٥)

وقال^(٦):

فلما تنازعنا الحديث وأسمحت
هصرت بغصن ذي شماريخ مبال^(٧)

وقال أبو حبة النميري^(٨):

إذا ما تقاضى المرء يوم وليلة
تقاضاه شيء لا يميل التقاضيا^(٩)

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٣٩.

(٢) ينظر في ل: نجيء.

(٣) في و: تراوبنا.

(٤) في ل، د: وتعاطيت الشيء.

(٥) كذا في و، ل. وفي د، والديوان ص ١٣:

تجاوزت احراسا واهوال معشرا
علي حراسا لو يشرون مقتلي

ويشرون بظهورون اي هم حراسا لو يظهرون قتلي من عيظهم علي. ويروي: يسرون، اراد: لو يكتنمون مقتلي، وذلك لا ينفى لنباهتي وموضعي في حسي. والبيت من الطويل.

(٦) في ل، د: وقوله.

(٧) من الطويل (ينظر ديوانه ص ٣٢). ومعنى: فلما تنازعنا الحديث، اي حدثني وحدثتها. وأسمحت: انقادت وسهلت بعد صوبتها وهصرت: جذبت وملذت. واراد بالنصن جسمها، وشبه شعرها بشماريخ النخل لتداخله وغزارة.

(٨) هو الهيثم بن الربيع بن كثير بن جناب النميري، من مخضرمي الدولتين الاموية والعباسية، وقد مدح الخلفاء فيها جميعا (تنظر ترجمته. في الاغانى ٢٣٦/١٦ - ٢٣٩. دار الثقافة، واخراته ٢٨٣/٤. والسقط ص ٢٤٤).

(٩) من الطويل وقد ذكره ابو علي القالي في اماليه ١٨٥/٢ منسوبا، مع بيتين، الى ابن حبة النميري.

مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب]: ^(١) وفعل لا يتعدى الا بحرف خفض ^(٢). نحو قولك: دخلت الى اخيك، ومررت بزيد وركنت ^(٣) الى ابيك ^(٤).

قال المفسر: ووقع في بعض النسخ ركبت بالباء، وفي بعضها ركنت بالنون والأشبهه ^(٥) ان يكون «ركنت» بالنون، كقوله تعالى «ولا تركنوا الى الذين ظلموا» ^(٦) وأما «ركبت» بالباء فانما يحتاج الى حرف الجر اذا دخل على ما لا يركب ^(٧)، كقولك: ركبت الى الامير. واذا كان مما يركب لم يحتاج الى حرف الجر كقولك ركبت الفرس وركبت البعير وانما يحتاج الى الحرف اذا عدّي مفعولين فليس بمنزلة «مررت، وغضبت» ونحوهما مما لا يوجد الا متعديا بحرف جر ^(٨).

-
- (١) الزيادة من ل. د.
 - (٢) في وا. الج. وفي ل. ح. والنصح من د. وكتاب الجمل ص ٤٣.
 - (٣) كذا في و. د. وفي ل. واجلس في الصفحة نفسها: ركبت.
 - (٤) ينظر كتاب الجمل ص ٤٣.
 - (٥) في ل. والأشبهه به.
 - (٦) سورة هود. الآية ١١٣.
 - (٧) في ل. ما يركب.
 - (٨) في ل. د. ح.
 - (٩) في ل. د. مما لا يوجد متعديا بحرف.

باب ما تتعدى اليه الافعال المتعدية وغير المتعدية

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان أقوى تعدي الافعال الى المصدر، لانه^(١) اسمه ومشتق منه، ثم الى الظروف^(٢) من الزمان، لأن الفعل انما اختلفت ابنيته للزمان وهو مضارع له من اجل ان الزمان حركة الفلك [والفعل حركات الفاعلين]^(٣)

قال المفسر: ليس الزمان حركة الفلك^(٤) كما قال. وان قال ذلك قائل فهو تسامح منه في العبارة، وانما الزمان في الحقيقة مدة حركة الفلك. وكذلك [زمان]^(٥) كل موجود من الاجرام انما هو مدة وجوده ساكنا كان^(٦) أو متحركا وانما ذكرنا الاجرام لان الامور المعقولة لا توصف بالزمان انما توصف بالدهر. واما الباري جل جلاله فليس يوصف بدهر ولا بزمان بل هو مابين لجميع الاشياء. ولا يشبه^(٧) شيئا ولا يشبهه شيء.

ومن الناس من يجعل الزمان والدهر سواء، وهو المشهور في اللغة العربية وليس هذا من صناعة النحوي فتقضى^(٨) القول فيه.

مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب]^(٩): وأما الحال فكل^(١٠) اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تم الكلام دونه، فانه يتصب على الحال. قال^(١١): ولا تكون الحال الا نكرة ولا

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٤٧: كانه.

(٢) في ل، د: الظروف.

(٣) ينظر كتاب الجمل ص ٤٧. وبقية العبارة فيه: ثم الى الظروف من المكان ثم الى الحال.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في و.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في ل، د: لا يشبه.

(٨) في و: فيتقضى. وفي ل: فيقتضا. والتصحيح من د.

(٩) الزيادة من د، وفي ل: في هذا واما الحال...

(١٠) في ل، د، و: والجمل ص ٤٧: فهو كل.

(١١) في ل: وقال. وفي د: ثم قال.

تكون (الا بعد معرفة)^(١) ولا تكون الا بعد تمام الكلام، ولا بد لها من عامل [يعمل]^(٢) فيها

قال المفسر: ذكر أبو القاسم [بعض]^(٣) شروط الحال ولم يستوف جميعها. وشروطها سبعة^(٤):

احدها: ان تكون نكرة، أو في حكم النكرة.

والثاني: ان تكون بعد معرفة. أو ما هو منزل منزلة المعرفة.

والثالث: ان تكون مشتقة من فعل أو منزلة منزلة المشتق.

والرابع: ان تكون متقلة او منزلة منزلة المتقلة^(٥).

والخامس: ان تأتي بعد كلام^(٦) تام او منزل منزلة التام.

والسادس: ان تكون مقدرة بفي.

والسابع: ان تكون منصوية، وانما يجب ان تكون نكرة، لانها فضلة في الخبر، وحقيقة الخبر ان يكون نكرة، لانه فائدة يستفيدها المخاطب وانما يستفاد ما هو غير معلوم عند السامع، ولانها تضارع التمييز، وانما قلنا [أو]^(٧) في حكم النكرة، لقولهم: «ادخلوا الاول فالاول»، و «طلبتة جهدي وطاقتي»، وقول لبيد^(٨):

فأوردها^(٩) العراك^(١٠) ولم يذدها ولم يُشفق على نغص الدخال^(١١)

(١) سقطت في ل، د، واجمل ص ٤٧.

(٢) الزيادة من الجمل ص ٤٧.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل: تسعة.

(٥) في ل، د: المتقل.

(٦) في و: بكلام، وفي ل: تمام كلام تام. والتصحيح من د.

(٧) سقطت في و، د.

(٨) هو لبيد بن ربيعة العامري، من شعراء الجاهلية وفرسانهم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ١٩٤/١ - ٢٠٤).

ومقدمة ديوانه ص ٤ وما بعدها).

(٩) كذا في و، والديوان ص ٨٦. وفي ل، د، والكتاب ١٨٧/١، والمقتضب ٢٣٧٣ والانصاف ٨٢٧/٢، وابن عقيل

٦٣٠/١: فأوردها...

(١٠) سقطت في ل.

(١١) من الواقر. والشاهد فيه نصب العراك وهو مصدر في موضع الحال والحال لا يكون معرفة. وصف الشاعر ابلا اوردها

الماء مزدحة ولم يخف عليها من تنفصها ومشتقتها من مداخلتها في بعضها ومزاحتها على الماء.

وقول اوس بن حجر^(١):

فأوردها التقريب والشد منها قطاهُ مُعيد كِرَة الورد عاطف^(٢)

فهذه كلها مصادر معرفة سدت مسد الاحوال. فالاول^(٣) فالاول وان لم يكونا مصدرين فقد سدا مسد قولك: ادخلوا واحدا واحدا.

ولزم ان تكون مشتقة، لانها [صفة]^(٤) معنوية، وحقيقة الصفة ان تكون في المشتق^(٥) وهي الاسماء المركبة بين العين وغير العين. فالعين كقولك «زيد» وغير العين كقولك «علم» فاذا وجد «العلم» في «زيد» اشتق له منه اسم يوصف به فقيل: «زيد عالم»، وقولنا^(٦): «أوفي حكم المشتق، لقولهم: «بينت له حسابه بابا بابا»، و«تصدقت بمالي درهما درهما» ونحو^(٧) قول النبي ﷺ وقد سئل: كيف يأتيك الوحي فقال^(٨): «أحيانا يتمثل لي الملك رجلا»^(٩).

فهذه الاسماء وان لم تكن مشتقة من افعال، فقد نابت مناب المشتق. فناب قولهم: «بابا»^(١٠) مناب [قولهم]: «مبويأ»، وقولهم: «درهما»^(١١) مناب قولهم: مقسما ومفضلا. وقوله (عليه السلام)^(١٢): «رجلا» مناب قوله: محسوسا أو مرثيا. ومن هذا النوع قول امرئ القيس:

(١) هو اوس بن حجر بن عتاب، من شعراء الجاهلية وفحوا (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٣٧١-١٣٧٢ وخزانة الادب ٢٣٥٢-٢٣٦١).

(٢) اكذا في د، والديوان ص ٦٩. وفي و:

فأوردها التقريب والشد منها قطاهُ مُعيد كِرَة الورد عاطف

والرواية في ل موافقة لما في د. والديوان عدا كلمة (كرة) فقد جاءت موافقة لما في و، وهي (كته). والبيت من الطويل والشاهد فيه قوله: وأوردها التقريب (بـرواية النصب) أي أوردها تقريبا.

- (٣) في ل، د: والاول.

(٤) إسقطت في و.

(٥) في ل، د: بالمشتق.

(٦) في ل، د: وقفنا.

(٧) في د: وقول. وفي ل: ونحوه.

(٨) سقطت في ل.

(٩) انظر ص ٢-٣ من صحيح البخاري (ج ١) طعة الباي الخليلي.

(١٠) اكذا في و، د. وفي ل: بابا بابا.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: درهما درهما.

(١٣) سقطت في ل، د.

..... سمو حجاب الماء حالا على حال (١)

ذلك. (فان قوله) (٢): «حالا على حال» قد ناب مناب قوله (٣): مترسلا أو مترسقا (٤)، ونحو ذلك.

وقلنا: ان حكمها ان تكون متقلة، لاختلاف احوال صاحبها ولذلك سميت حالا،
وقلنا (٥): أو في حكم المتقلة (٦)، لانه (٧) قد يجيء منها ما هو كاهيئة الثابتة (٨) كقوله تعالى: «وهو الحق مصدقا» (٩) والحق لا يفارقه التصديق. ولكن لما كان التكلم قد يذكر الحق ليصدق [به] (١٠) حقا آخر، وقد يذكره لذاته من غير ان يقصد به [الى] (١١) تصديق غيره أشبه الحالة (١٢) المتقلة حين كان لها معنيان ينتقل من احدهما الى الآخر. وكذلك قولهم: «دعوت الله سميعا بصيرا» (١٣) يجري مجرى الحال عندنا ان كان تعالى (١٤) لا يكون سميعا نارة غير (١٥) سميع نارة، تعالى وتقدس عن ذلك، وإنما جرى هذا مجرى الحال (١٦) الوجهين: احدهما: ان القائل لو قال: «دعوت الله» وسكت لعلم انه سميع. وكذلك لو قال: «وهو الحق» لعلم انه مصدق. فسميع ومصدق ومؤكدان (١٧) للكلام كالفضلة التي لا حاجة بالكلام (١٨) اليها.

(١) (ينظر ديوانه ص ٣١). وقوله سموت اليها اي نهضت اليها شيئا بعد شيء لثلا يشعر بمكاني، فكنت في ذلك كحجاب الماء وهو يعلو بعضه بعضا في رفق ومهل، وحجاب الماء: طرائقه، وقوله: حالا على حال: اي شيئا بعد شيء.

(٢) سقطت في د.

(٣) في د: قولهم.

(٤) في و: مفرعا، والتصحيح من ل. د.

(٥) في ل: وقولنا.

(٦) في ل. د: المتقل.

(٧) في و: وكانه، والتصحيح من ل. د.

(٨) في ل: الثانية.

(٩) سورة البقرة. الآية ٩٦.

(١٠) الزيادة من ل. د.

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) في ل. د. اشبهت الحال.

(١٣) سقطت في ل. د.

(١٤) في ل. د: الله تعالى.

(١٥) في ل. د: وغير.

(١٦) في و: وإنما جرى هذا المجري.

(١٧) في ل، د: فصار سميع ومصدق مؤكدين.

(١٨) في و: للكلام، والتصحيح من ل. د.

والوجه الثاني: ان الشيء اذا كانت لنوعه خواص تخصص به لم يلزم ان توجد تلك الخواص كلها في [كل] ^(١) شخص من ذلك النوع ^(٢). ولكن حيث وجدت كلها او بعضها حكم له بانه من ذلك النوع. الا ترى ان الاسم له خواص تخصص بنوعه كالإلف واللام، والنتع، والتصغير، والثنية، والجمع. وقد يوجد من الاسماء ما يتعرى من بعض هذه ^(٣) الخواص (الموجودة لها) ^(٤) ولا يخرجها ^(٥) ذلك عن ان تكون اسما ^(٦) [وكذلك الحال قد تتعرى من بعض الخواص الموحدة لها ولا يخرجها ذلك عن ان تكون حالا] ^(٧) كالانسان الذي لا يخرج عن الانسانية تعريته ^(٨) من بعض خواص الانسان وصفاته. فافهم هذا، فان فيه لطفًا.

وأما ما علل [به] ^(٩) الرماني ^(١٠) ومن ذهب مذهبه من ان هذا انما جاز من اجل انه ليس بقطع ^(١١) على احد الجائزين المحتملين فكلام لا يتحصل وهذر لا يعقل، لأنه زعم هو ومن رأى رأيه: ان القطع على احد الجائزين لا يكون الا فيما وقع بين نفي وإيجاب وذلك غير صحيح، لانه قد يقطع ^(١٢) على احد الجائزين وان لم يكن على الصفة التي قال، كقول القائل ^(١٣) زيد والله منطلق، وزيد بلا شك خارج، وكيف يصح لقائل ان يقول: ان قولنا: دعوت الله سميعا، ليس بقطع ^(١٤) على انه ^(١٥) سميع، وان كان لم يقع بين نفي وإيجاب. وانتصاب «سميع» في قولنا: دعوت الله سميعا، على انه حال من الله [تعالى] ^(١٦) ليس برأي متفق عليه، ولكنه يجوز ان يكون نصبا على المدح والتعظيم، ويجوز ان يكون نصبا على

(١) الزيادة من ل.

(٢) سقطت في د.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في د. وفي ل: الموحدة لها.

(٥) في ذ: ولا يخرج.

(٦) في ل: حالا.

(٧) سقطت في و، ل.

(٨) في ل، د: تعريته.

(٩) سقطت في و.

(١٠) هو علي بن عيسى الرماني، كان اماما في العربية في طسقة الفارسي والسرياني. صف: التفسير، شرح اصول ابن

السراج، شرح سيويه، شرح القنصب، وغيرها. مات سنة اربع وثمانين وثلاثمائة (بقية الوعاة ١٨٠٢-١٨١).

(١١) في ل: انه ليس قطع، وفي د: انه ليس فيه قطع.

(١٢) في و: بقع، والتصحيح من ل، د.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في ل، د: ليس فيه قطع.

(١٥) سقطت في و.

(١٦) في ل: عن.

القطع على رأي الكوفيين^(١). ومعنى القطع عندهم أنه أراد^(٢): دعوت الله السميع، على الصفة، فلما قطع الالف واللام من الصفة نصبها، ونحوه قول امرئ القيس:
 وعالين قنوانا من البسر احمر^(٣)

قالوا: اراد من البسر الاحمر ثم قطع الالف واللام [نصب، ويجوز ان يقال في سميع انه بدل من الله تعالى]^(٤) ويجوز ان يكون حالا من التاء في «دعوت»^(٥) ويكون «سميعا»^(٦) ها هنا بمعنى «سميع» كما قالوا: «عذاب اليم» بمعنى «مؤلم» فيكون كقول عمرو بن معدى كرب^(٧):

أمن ربحانة الداعي السميع يُؤرُقني وأصحابي هُجِيعُ^(٨)

ومن استجاز من النحويين ان يجعله حالا من الله تعالى فمجاز قوله على^(٩) ما قدمنا ذكره. وشيء آخر وهو ان يذهب بالسماع ها هنا الى معنى القبول فلما كان الله تعالى قد^(١٠) يقبل دعاء الداعي وقد لا يقبله^(١١) اشبه ذلك الانتقال بالاضافة الى الداعي وان كان الله تعالى لم يزل سميعا ولا يزال، وصفات الله تعالى^(١٢) يصعب الكلام فيها لمجانبتها^(١٣)

(١) انظر الانصاف ص ٤٦٨.

(٢) في و: انهم أرادوا.

(٣) من الطويل، وصدرة: سوامق جبارتيت فروعه. (ينظر ديوانه ص ٥٧) والسوامق من النخل المرتفعت الطوال، والجبار الذي قد فات اليد لطوله، والاثيت الغزير. وقوله: عالين قنوانا. اي قد أدرك هذا النخل وابتع تمايلت عروقه وعلاتها فروعه. والقنوان العذوق، والبسر ما احمر من الشعر.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: دعوته، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل، د: سميع.

(٧) هو عمرو بن معدى كرب الزينبي، من مذجع ويكنى ابا ثور، وهو ابن خالة الزبيرقان بن بدر. وكان من فرسان العرب المشهورين بالبأس في الجاهلية. أدرك الاسلام وقدم على رسول الله (ص) فأسلم ثم ارتد بعد وفاته فيمن ارتد باليمن ثم هاجر الى العراق فأسلم وشهد القادسية (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٨٩٨ - ٢٩١).

(٨) من الوافر (ينظر ديوانه ص ١٣٦)، واللسان مادة (سمع). قال ابن منظور: فهو في هذا البيت بمعنى السمع وهو شاذ، والظاهر الاكثر من كلام العرب ان يكون السميع بمعنى السامع مثل عليم وعالم وقدير وقادر.

(٩) في ل، د: فمجازه على قوله.....

(١٠) سقطت في د.

(١١) في و: يقبل، والتصحيح من ل، د.

(١٢) في ل، د: عزوجل.

(١٣) في ل، د: لمخالفتها.

صفات البشر فتحمل على ما ينبغي ان يوصف به لا على المعاني المعهودة ، تعالى ان يشبه
شئنا او يشبهه شيء .

وانما قلنا انها تأتي بعد كلام تام او في حكم التام ، لقولهم : [ضربي زيدا قائما] ^(١) ،
واكثر ضربي السويق ملتوتا ^(٢) ، فهذه الاحوال ^(٣) لا يستغنى عنها ، لانها سدت مسد خبير
المتدا ^(٤) فلم يكن بد منها كما انه لا بد من الخير ، والنحويون يجعلون العامل في هذه
الاحوال «كان» مضمره ويقدرونها احيانا بالمضي و احيانا بالاستقبال فيجيزون ان يكون
التقدير ، ضربي زيدا اذ كان قائما واذا كان [قائما] ^(٥) ، ويجوز في بعضها ان يكون حالا من
الفاعل والمفعول ^(٦) ومنها ما لا يكون الا من الفاعل فقط ، ومنها ما لا يكون الا من المفعول
فقط .

وأما الضرب الذي يجوز ان يكون حالا من الفاعل والمفعول به فنحو هذه المسألة
المتقدمة . الا ترى انه يجوز ان يكون التقدير : ضربي زيدا اذ كنت قائما واذا كنت قائما .
ويجوز ان يكون التقدير : اذ كان قائما واذا كان قائما ^(٧) .

وأما النوع الذي لا يكون الا من المفعول فنحو قولهم : «اكثر ضربي السويق ملتوتا» ،
و «اكثر اكلي اللحم» ^(٨) مشويا وكقول لبيد :

عهدي بها الخي الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام ^(٩)

(١) سقطت في و .

(٢) جاء في وبعد هذه العبارة : وأكثر ضربي زيدا قائما .

(٣) في ل ، د : أحوال .

(٤) في و : لابتداء . والتصحيح من ل ، د .

(٥) سقطت في و . والعبارة فيها : اذا كان قائما واذا كان . اقول : يقدرونها باذ اذا ارادوا المضي ، وبأذا اذا ارادوا الاستقبال

(٦) في ل : ومن المفعول .

(٧) عبارة و : الا ترى انه يجوز ان يكون التقدير : اكثر ضربي زيدا اذا كنت قائما واذا كان قائما واذا كنت قائما

والتصحيح من ل ، د .

(٨) سقطت في ل .

(٩) كذا في ل ، د . ورواية ثانية من روايتي الديوان ص ٢٨٨ ، والكتابة ٩٨٨ . أما رواية الديوان الاولى فهي :

عهدي بها الانس الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام
وفي و :

عهدي بهذا الخي الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام
والبيت من الكامل . وعهدي مرفوع بالابتداء واخي أو الانس منقول بعهدي والجميع نعت ، والميسر القمار ، والندام المتأدبة .

وأما النوع الذي لا يكون الا^(١) من الفاعل وحده فنحو قولك: «أكثر ركوبي الفرس دارعا»، وفي هذه الاحوال^(٢) سؤالات لاتصح الا بعد اقتضاء الاجوبة عنها^(٣)

منها ان يقول السائل: ما الذي احوجكم الى اضممار «كان» في هذه المسائل لتكون عاملة في هذه الحال. وما الذي يمنعكم من ان تعملوا فيها المصدر^(٤) الذي هو ضربي ونحوه فالجواب ان المانع [لنا]^(٥) من ذلك أننا ان اعلمنا في هذه الحال المصدر كما سمنا^(٦) صارت من صلة المصدر ولم يجوز^(٧) ان تسد مسد الخبر. فلا يصح اعمال المصدر^(٨) فيها الا [على]^(٩) ان يكون الخبر مقدرا محذوفا، كأنك قلت: «ضربي زيدا قائما واقع أو كائنا»، وقد ذهب الى هذا بعض الكوفيين.

ومنها ان يقال: فاذا أضمرت «كان» على زعمكم فما الذي يمنعكم [من]^(١٠) ان تجعلوا (قائما ونحوه)^(١١)، خيرا لكان المضمرة؟ وما الذي احوجكم الى ان تجعلوا^(١٢) الحال التي تزعمون انها فضلة في الكلام سادة مسد الخبر الذي لا بدّ منه؟ فالجواب عن هذا السؤال الثاني ان يقال: انما قلنا ذلك لأننا رأينا العرب لم تستعمل [في]^(١٣) هذه المواضع^(١٤) الا أسماء منكورة^(١٥) مشتقة من افعال، فحكمتنا عليها بأنها احوال^(١٦) اذ لو كانت اخبارا لكان المضمرة، كما اردت، لجاز ان تقع معارف ونكرات وبالأسماء المشتقة

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في د. وفي و، ل: الحال.

(٣) يقول المؤلف فيما بعد: والجواب عن هذا السؤال الثاني فالصحيح لازم وهو في الاصل: عليها.

(٤) سقطت في و.

(٥) الزيادة من ل، د.

(٦) اي كلفتنا التظهير. قال ابن منظور في اللسان (سوم): وسامه الامر اي كلفه اياه.

(٧) في و: ويمكن، والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في ل.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) الزيادة في ل.

(١١) سقطت في د.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل، د: هذا الموضع.

(١٥) في و: مذكورة. والتصحيح من ل، د.

(١٦) اقول: ويؤيد هذا الحكم بجملتها جملة بعد الواو كما في الحديث الشريف: اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.

وجملتها شبه جملة كما في قول الشاعر.

وأكثر ما نفس الصديق يرحبا وذلك لا يكفي الصديق ولا يرضي

وغير المشتقة كما يفعل فيها هو خبر لكان. فقد بان بهذا سداد ما فعله النحويون في هذه المسائل، وخطأ ما أردت ان تحمله (١) عليه.

ومن الاعتراضات في هذه الاحوال ان يقول السائل: فيلزمكم على هذا اذا قلتم: «زيد في الدار جالسا» ان تجعلوا «جالسا» حالا من «زيد» سد (٢) سد الخبر. فالجواب: ان الحال عندنا لا تسد سد الخبر الا اذا كان المتبدا مصدرا (٣)، فلم يلزم ما سمعنا (٤) اياه.

فان قال قائل (٥): لم (٦) وجد ذلك عندكم في المصدر خاصة (٧) دون غيره؟ فالجواب: ان يقال: انما لزم ذلك لان التقدير «ضري زيدا اذا كان قائما»، و«اذ كان قائما» (٨) ولو ذكرت «اذ واذا» في هذه المسائل (٩) لكانا هما الخبرين عن المصدر، ولكن الطرفين حذفنا وسدنا الحال مسدما لما بين الاحوال والظروف من المناسبة، فكما ان ظروف الزمان لا تكون اخبارا عن الجثث وانما تكون اخبارا عن المصادر فكذلك وجب ان لا تسد [الحال] (١٠) سد الخبر الا عن المصدر (١١) [بل اذا لم يجر (١٢) في الظرف الزماني الذي هو الاصل ان يسد سد الخبر الا عن المصدر] (١٣) فما ناب منابه اخرى بذلك.

فان قيل (١٤). فقد وجدناكم تجعلون الحال سادة سد خير (١٥) ما ليس بمصدر، فتجيزون «اكثر شري السويق. ملتوتا» و«أخطب ما يكون الامير قائما» و«اكثر» (١٦) و

(١) في ل، د: تحملها.

(٢) في ل، د: سد.

(٣) اقول: او اسه تفصيل مضافا الى مصدر صريح او مؤول. قال ابن مالك

كضري السيد سينا واتم تبيني الحق منوطا بالحكم
ينظر ابن عقيل ٢٤٧/١

(٤) في و: ما سالتنا.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل، د: ولم.

(٧) في ل: بخاصة.

(٨) في ل، د: ضري اذا كان قائما واذ كان قائما.

(٩) في ل، د: المسألة.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في و: المصادر، والتصحيح من ل، د.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل، د: فان قال قائل.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) في ل: واكتب.

«أخطب» ليساً مصدرين . فالجواب ان خاصة «أفعل» الذي يراد به المفاضلة انه اذا اضيف الى شيء صار منه جزء^(١) . الا ترى انه لا يجوز ان يقال : «فرسك أفضل الحمير» ، وانما يقال : «فرسك أفضل الخيل» ، فلما كان «أفعل» في هذه المسألة^(٢) المذكورة مضافاً الى المصدر أو الى ما هو في حكم المصدر صار كالمصدر وسقط جميع ما اعترض به هذا المعترض .

ويجب ان يفهم في هذا الموضع ان النحويين لم يريدوا بقولهم : ان الحال فضلة في الكلام [ان الحال لا معنى لها ولا فائدة تحتها، وانما المراد بذلك شيان :

أحدهما : [٣] ان الحال حكمها ان تأتي بعد كلام تام^(٤) لو سكت عليه التكلم لاستقل^(٥) بنفسه .

والثاني : ان الحال لا تستقل بنفسها ولا يسند اليها وانما تكون ابداً تابعة لغيرها .

(١) في ل. د. صار جزءاً منها .

(٢) في ل. المسائل .

(٣) سقطت في و .

(٤) سقطت في ل. د .

(٥) في ل. لا استقل .

باب الابتداء

قال ابو القاسم في هذا [الباب] (١) حين ذكر المبتدأ [والجمل] (٢): والابتداء معنى رفعه وهو مضارعة (٣) للفاعل وذلك ان المبتدأ لا بد له من خبر، ولا بد للخبر من مبتدأ يسند اليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني احدهما عن صاحبه. فلما ضارع المبتدأ الفاعل رُفع (٤).

قال المفسر: لا أحفظ خلافا بين النحويين فيما وقفت عليه من مذاهبهم في ان حكم المرفوع ان يكون في الرتبة قبل المجرور والمنصوب (٥)، فان (٦) الجمل المفيدة تتركب من المرفوعات من غير ان تحتاج الى منصوب ولا مجرور كقولك: «قام زيد» و«عبد الله خارج» ولا تتركب جملة مفيدة من منصوبات ولا مجرورات حتى يكون في الجملة اسم مرفوع تعتمد عليه الجملة ويقع الاسناد اليه (٧). ولاجل هذا رفع المفعول الذي لم يسم فاعله عند (٨) عدم الفاعل الا ان يكون المنصوب او المجرور في تأويل المرفوع كقولك: «ان زيدا في الدار»، و«ما يأتي (٩) من رجل».

واختلف النحويون في المبتدأ والفاعل. أيهما في الترتيب قبل صاحبه؟ فذهب قوم الى ان رتبة الفاعل ان يكون قبل المبتدأ، ومن حججهم ان سيبويه قدم في كتابه الكلام على الفاعل وما تعلق به قبل كلامه على المبتدأ وخبره (١٠) وزعموا ان المبتدأ يرتفع بمضارعة

(١) سقطت في و.

(٢) الزيادة من ٤.

(٣) في و، ل: والابتداء معنى رفعه مضارعة. والتصحيح من د، والجمل ص ٤٨.

(٤) ينظر الجمل ص ٤٨.

(٥) في ل: هذا قبل المنصوب والمجرور.

(٦) في ل، د: لأن.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل، د: حين.

(٩) في ل، د: حادي.

(١٠) في ل، د: وخبر.

الفاعل وهو الظاهر من مذهب ابي القاسم، وزعم آخرون ان رتبة المبتدأ ان يكون قبل الفاعل، وهؤلاء يرون ان الفاعل يرتفع بمضارعه للمبتدأ، واحتجوا بقول سيبويه:

«واعلم ان الاسم اول احواله^(١) الابتداء وانما يدخل الرفع والناصب^(٢) سوى الابتداء والجار^(٣) على المبتدأ»^(٤) وهذا هو الظاهر من مذهب ابن السراج^(٥) في الاصول، لانه بدأ بباب المبتدأ وخبره وأن بعد ذلك بباب الفاعل^(٦)، وكذلك فعل ابو علي الفارسي في كتاب الايضاح، واضطرب في ذلك كلام ابي العباس محمد بن يزيد الميرد^(٧). فقال في مقتضبه^(٨): «انما كان الفاعل رفعا^(٩) لانه هو والفعل جملة بحسن السكوت عليها، ونجب بها^(١٠) الفائدة للمخاطب، والفعل والفاعل^(١١) بمنزلة المبتدأ وخبره^(١٢) اذا قلت: قام زيد. فهو بمنزلة قولك: القائم زيد^(١٣)»

وقال ابو جعفر [بن]^(١٤) النحاس: سمعت ابن كيسان يقول: كان الميرد يقول: ارتفع المبتدأ لوقوعه موقع الفعل كما رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم^(١٥) اراد: ان المبتدأ للخبر^(١٦) كالفعل للفاعل. قال ابو جعفر وحكى لي عنه علي بن سليمان انه قال: رفعت لانه يشبه الفاعل، ففي القول الذي حكاه عنه ابن كيسان جعل خبر المبتدأ بمنزلة الفاعل، وفي هذا القول الذي حكاه علي^(١٧) بن سليمان جعله^(١٨) بمنزلة الفاعل وقال في المقتضب: الرفع

(١) هكذا في الكتاب ٧/٨. وفي جميع الاصول: اوله.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٧/٨: الناصب والرفع.

(٣) في ل: والجارى.

(٤) في و: الابتداء، والتصحيح من ل، د، والكتاب ٧/٨.

(٥) في ل: من كلام ابي بكر بن السراج. وفي د: من مذهب ابي بكر السراج.

(٦) المبتدأ ص ١٨ والخبر ص ٢٣ والفاعل ص ٣٣ (الاصول الجزء الأول).

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل، د: المقتضب.

(٩) سقطت في ل، وهي موجودة في و، د، والمقتضب ٨/١.

(١٠) في و: فيها، والتصحيح من ل، د، والمقتضب ٨/١.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: فالفعل والفاعل. وفي المقتضب ٨/١: فالفاعل والفعل.

(١٢) كذا في و. وفي ل، د: المبتدأ والخبر. وفي المقتضب ٨/١: الابتداء والخبر.

(١٣) ينظر المقتضب ج ١ ص ٨. تحقيق محمد عبد الحائق عضية.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل، د: رفعت المبتدأ بوقوعه موقع الفعل، كما أرفع الفعل بوقوعه في موقع الاسم.

(١٦) سقطت في ل.

(١٧) سقطت في ل.

(١٨) في ل، د: جعل المبتدأ.

له تعريفته من العوامل^(١) . وإلى هذا ذهب أبو عمر الجرمي وأبو سعيد السيرافي وكثير من البصريين . وذكر الفراء أنه مذهب الخليل، وناقضه فيه . وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا . وحكى^(٢) أبو جعفر [بن] ^(٣) النحاس عن أبي إسحاق الزجاج أنه قال : رفعت المبتدأ ، لأنه في المعنى يشبه الفاعل ، لأنك تحدث عنه كما تحدث عن الفاعل . [قال]^(٤) وقال سيبويه : إن المبتدأ يعمل فيها بعده^(٥) . ومن هذا المعنى^(٦) استنبط أبو العباس المبرد قوله : رفعت المبتدأ لوقوعه موقع الفعل . وإنما وقع [هذا]^(٧) . الخلاف فيه لأنه من المواضع المشككة . لا ترى أنك إذا قلت : «زيد قام» ، و «قام زيد»^(٨) . فكل واحد منهما يحدث عنه مسند إليه غير أن حديث المبتدأ بعده وحديث الفاعل قبله . وكذلك كان قطرب يزعم : أنك إذا قلت : «زيد قام» ، أن «زيدا» فاعل في حال تقديمه^(٩) كما هو في حال تأخير^(١٠) ، ولم يفرق بين الفاعل اللفظي والمعنوي ، وإن ذلك لو كان كما زعم لم يجوز أن يقول : زيد قام^(١١) أبوه ، فيرفع بquam فاعلا آخر ، وإن ذلك يوجب عليه أن يقول في التثنية والجمع : «الزيدان قام» و «الزيدون قام» فيخلى^(١٢) الفعل من الضمير في حال تأخيره^(١٣) كما يفعل [به]^(١٤) في حال تقديمه . وقد حكى مثل هذا القول الفاسد عن ثعلب^(١٥)

(١) عبارة المقتضب ١٢٦/٤ : فأما رفع المبتدأ قبل الابتداء ، ومعنى الابتداء : التثنية والتعريف عن العوامل غيره . وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ .

(٢) في ل . وحكاه .

(٣) سقطت في و .

(٤) سقطت في و .

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٢٧٨/١ : وأعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو أو يكون في مكان أو زمان . وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يتبدأ . فأما الذي يبني عليه شيء ، هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء

(٦) في ل ، د : الموضوع .

(٧) الزيادة من ل ، د .

(٨) في و : زيد قائم أو قائم زيد . والتصحيح من ل ، د .

(٩) في ل ، د : تقدمه .

(١٠) في ل ، د : تأخيره .

(١١) في و : قائم . والتصحيح من ل ، د .

(١٢) في ل : يفرد .

(١٣) في ل ، د : تأخيره .

(١٤) سقطت في و .

(١٥) هو أبو العباس أحمد بن يحيى النحوي ، المعروف بـثعلب . صنف كتاباً كثيرة منها كتاب النصح وكتاب ما تلحن فيه العامة

وغيرهما . توفي سنة ٢٩١ (وفيات الأعيان ٨٤١-٨٧)

قال المفسر: والاشبه عندي ان تكون مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل على ما رتبته^(١) ابو بكر بن السراج في الاصول، والفارسي في الايضاح. ويقوي ذلك ان حكم المبتدأ ان يؤتى به اولا للآن^(٢) وحكم الفاعل ان يؤتى به ثانيا لاول. اعني: ان حكم المبتدأ ان يقدم قبل الحديث عنه فيكون حديثه تابعا له في الاخبار، وان^(٣) حكم الفاعل ان يقدم^(٤) الحديث عنه [قبله فيصير]^(٥) تابعا لحديثه قبل ان يعرض للمبتدأ المجاز، والاشخاص مقدمة في الرتبة قبل حركاتها الموجودة منها وقبل تأثيراتها في غيرها. وايضا فان الفاعل يجوز ان ينعكس مبتدأ ابدا ما لم يكن فيه ضمير عائد الى مفعوله والمبتدأ ليس له^(٦) ان ينعكس فاعلا في كل موضع كقولك: «زيد أخوك»، و«القائم في الدار زيد»، ونحو ذلك. وايضا فاننا نجد الفاعل وحديثه يسدان مسد الخبر عن المبتدأ نحو قولك: «زيد قام ابوه»، ولا نجد مبتدأ وخبرا يسدان مسد حديث الفاعل^(٧) [ولا مسد الفاعل]^(٨) كما يسد الفاعل وفعله مسد المبتدأ في قولهم: «حبذا زيد» في رأي من يرى ذلك، وايضا فان المبتدأ لما كان حكمه ان يكون عاريا من عامل لفظي يقترون به، وكان حكم الفاعل ان يكون غير عار من عامل لفظي يقترون به صار المبتدأ شبيها بالبسيط والفاعل شبيها بالمركب وان لم يكونا كذلك في الحقيقة.

وللنحويين اقوال كثيرة في حقيقة الرفع للمبتدأ. ما هو؟ بعد اتفاهم على ان عامله معنوي سوى ما قدمنا ذكره. فأحسن ما قيل [فيه]^(٩): ان المعنى الرفع له عناية المتكلم واهتمامه^(١٠) وانه جاء به ليستند اليه ما بعده فهو بمثابة ملك نوه بانسان وعني بامر له ليستند اليه اموره ويقلده اباه، والفاعل بمثابة رجل رفعته افعاله التي فعل.

قال^(١١) ابو جعفر بن النحاس: سمعت ابن^(١٢) كيسان يقول: المعنى الذي رفع

(١) في ل، د: رتب.

(٢) في ل: اول الثاني.

(٣) في و: لأن، والنصح من ل، د.

(٤) في ل: يتقدم.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل، د: يمكن.

(٧) اقول: يريد به الحديث عن الفاعل وهو الفعل.

(٨) سقطت في و.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) في ل، د: اقباله.

(١١) في ل، د: وقال.

(١٢) في ل، د: بن.

المتبدأ عندي هو ان العامل لا يقع الا قبل المعمول [فيه] (١). فاذا قلت: «قام زيد». ارتفع بفعله. فاذا (٢) قلت: «زيد قام». لم يكن بد من ان يكون في «قام» ضمير يعود الى «زيد». لان المعمول فيه لا يكون قبل العامل كما تقول: «مررت بزيد». ثم تقول: «زيد مررت به». فتشغل العامل بضميره، فلما لم يجوز ان ترفعه بلفظ الفعل لموضع الضمير وكان معناه كمعنى «قام زيد» رفعته بالمعنى اذ (٣) امتنع اللفظ. قال: فاذا قلت: «زيد اخوك». رفعت «زيدا» ايضا بالمعنى اذ كان ما بعده يقوم مقام الفعل، لانه حديث عن «زيد» كما ان الفعل حديث عنه.

قال: ورفعت «الاج» بلفظ «زيد» لان لفظك بزيد كلفظك بالفعل قبل الفاعل.

وكان ابن كيسان يرد قول من زعم ان التعرية (٤) هي العاملة في المتبدأ، ويقول: ان العامل اذا عمل (٥) بظهوره شيئا لم يعمل بسقوطه. قال: والعوامل ترفع وتنصب وتخفص. فسقوط أيما أوجب الرفع، فاذا (٦) كان سقوط الرفع هو الذي اوجب [الرفع] (٧) فهو اذن يعمل عملا واحدا وجد او عدم، فلا ينبغي اذا وجد ان يسمى عاملا، لانه لم يرد (٨) شيئا كان معدوما قبل ظهوره. قال: وإن كان سقوط الناصب هو الذي يوجب الرفع، فهو اذا عدم أقوى منه اذا وجد لأن الرفع أقوى من الناصب. قال (٩): وان كان سقوط الخافض هو الرفع لزم فيه ما يلزم في الناصب، وان كان سقوط جميعها اوجب الرفع لزم ايضا مثل ما ذكرنا (١٠)

وقيل كيف تختلف اعماها اذا ظهرت، وتستوى اذا سقطت. فيلزم على هذا ان لا تكون التعرية (١١) وحدها هي العاملة، ولزم ان يكون ثم عامل غير التعرية (١٢) واحتج

(١) سقطت في و.

(٢) في ل: واذ.

(٣) في و: اذا. والتصحيح من ل: د.

(٤) في و: التعدية، والتصحيح من ل: د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل: د: فان.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل: د: يرد.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: د: ذكرناه.

(١١) في ل: التعدية.

(١٢) في ل: التعدية.

الذين قالوا بالتحرية بان قالوا: ان العوامل في صناعة النحول ليست عوامل في الحقيقة انما^(١) هي ادلة على المعاني المختلفة، وعدم الدليل قد يكون دليلا كما يكون^(٢) وجوده كثويين ابيضين صبغنا احدهما وتركتنا الاخر عاريا [من الصبغ]^(٣) فكما ان وجود الصبغ في احدهما علامة ينفصل بها عن صاحبه فكذلك عدمه من الاخر.

وزعم الكوفيون ان المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ^(٤)، ورد عليهم ابو اسحاق وغيره بان قالوا: هذا محال، لانهم يجعلون كل واحد منها عاملا معمولا فيه في حال واحدة، ومن^(٥) جهة واحدة. قالوا: وايضا فان حق العامل ان يكون قبل المعمول فيه، وحق المعمول فيه ان يكون بعد العامل فيه، فيجب من هذا ان [حق]^(٦) كل واحد منها ان يكون متقدما متأخرا.

قالوا: ويلزمهم ان لا ينصبوا المبتدأ اذا دخلت عليه «ان» وايضا فانا نقول: «زيد قائم». فقائم قد رفع ضميرا مستترا فيه، فان كان «قائم» هو الذي رفع «زيدا» [ايضا]^(٧) فقد رفع العامل شيئين على وجه الاشتراك. ويلزمهم ان [يخلوا «قائم» من الضمير لانه قد رفع اسما ظاهرا، ويلزمهم ان]^(٨) يقدموا الفاعل على العامل فيه، ويلزمهم ان لا يميزوا «زيد خلقك»، فان زعموا ان «خلقك» انتصب بالخلاف للاول^(٩)، لزمهم ان ينصبوا كل شيء يخالف^(١٠) غيره، ومع هذا فكل واحد منها قد خالف صاحبه. فمن اين^(١١) اوجب الخلاف نصب احدهما دون الاخر؟

ويروى ان الجرمي قال للقراء: بم نرفع «هندا» من قولنا: «هند التي اكرمتها»؟ فقال: بالعائد عليها^(١٢) من ضميرها. فقال له الجرمي: فقد اعملت ما في الصلة^(١٣) فيما قبل الموصول. فسكت القراء، ولم يحرجوا بها.

(١) في ل: انها.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في و.

(٤) انظر المسألة ه في كتاب الانصاف ص ٤٤.

(٥) في ل، د: من.

(٦) سقطت في و.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل: الأول.

(١٠) في ل، د: خالف.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) في ل، د: بند.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : واعلم ان الاسم المتبدأ بخبر عنه بأحد اربعة اشياء :
باسم هو هو كقولك : «زيد قائم»، و«الله ربنا»، و«محمد نبينا»، و«عبد الله اخوك»^(١)،
وما اشبه ذلك، أو بفعل، وما اتصل به من فاعل ومفعول كقولك : «زيد خرج»^(٢)، وعبد
الله اكرم أخاك» وما اشبه ذلك^(٣)، أو بظرف كقولك : «زيد عندك، ومحمد في الدار»^(٤)،
وعبد الله أمامك»^(٥) أو بجملة نحو قولك : «زيد أبوه قائم»^(٦).

قال المفسر : هذا التقسيم خطأ، لانه جعل الفعل والفاعل وما اتصل به قسما على
حدته، واخرجه من الجمل، وحكمه حكم الجمل. والصحيح ان يقال :

ان الاسم المتبدأ بخبر عنه بثلاثة اشياء : باسم مفرد هو هو وجملة، وظرف.
وينقسم المفرد ثلاثة اقسام : مفرد مشتق كقولك : «زيد قائم» ومفرد غير مشتق
كقولك : «القائم زيد»، و«الذي في الدار عمرو»، ومفرد منزل منزلة المشتق كقولك : «زيد
ابوك»، و«زيد حاتم جودا»^(٧).

وتنقسم الجملة ايضا ثلاثة اقسام : جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل
وفاعل، أو ما سدا^(٨) مسد الفاعل، وجملة مركبة من شرط وجزاء.

وينقسم الظرف ثلاثة اقسام : ظرف^(٩) زمان، وظرف مكان، وجزا ومجرور.
ويلحق بكل واحد من الثلاثة شيء يجري مجراه، أو ينزل^(١٠) منزلته.

(١) سقطت في د، وهي موجودة في الجمل ص ٤٨.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٤٩ : زيد خرج أبوه.

(٣) كذا في و، والجمل ص ٤٩. وفي ل، د : وما أشبهه.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٤٩ : محمد في الدار وزيد عندك.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٤٩ : وما اشبه ذلك.

(٦) ينظر الجمل ص ٤٨ - ٤٩.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل، د : يسد.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د : وينزل.

فالذي يسد مسد المفرد [الواو] (١) في نحو قولك: «كل انسان وضيعته» (٢)، والذي يسد مسد الجملة الامر والنهي ونحوهما، والذي يسد مسد الظرف الحال في نحو قولك: «ضريبي زيذا قائما» (والله اعلم) (٣).

مسألة

قال ابو القاسم: واعلم انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه الا اذا كان فعلا فانه لا يجوز تقديمه عليه (٤).

قال المفسر: اذا كان [خبر] (٥) المبتدأ معرفة كقولك: «زيد أخوك»، لم يجوز ايضا تقديمه عند جماعة من النحويين، فلا يقال: «أخوك زيد» على ان يكون خبرا مقدما، لثلا يلتبس الخبر (٦) بالمخير عنه، ولكن ايها تقدم كان [هو] (٧) المبتدأ وما بعده الخبر، واذا كان خبر المبتدأ فعلا لواحد كقولك: «أخوك خرج»، لم يجوز تقديمه عند احد علمناه لا (٨) يقال: «خرج أخوك»، لثلا يلتبس المبتدأ بالفاعل. فاذا الحقت بالفعل (٩) ضمير الاثنين فقلت: «أخواك خرجا» (١٠)، أو ضمير الجماعة فقلت: «أخوتك خرجوا» جاز التقديم والتأخير عند بعض النحويين [فتقول: خرجا أخواك وخرجوا اخوتك] (١١) لان هذا موضع قد أمن فيه اللبس الذي كان في فعل الواحد، ومن النحويين من يجعل «الالف» و«الواو» حرفين يدلان على الثنية والجمع كما تدل «التاء على التأنيث في قولك: «قامت هند»، ولا يجعلها (١٢) ضميرين، ويجعل ما بعد الفعلين مرتفعا على انه فاعل [لا] (١٣) على انه خبر مقدم. ومنهم من يجيز ان يكون «الالف» و«الواو» ضميرين فاعلين عائدين على

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: كل انسان وشانه، وكل امرىء وضيعته.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) ينظر الجمل ص ٤٩.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل، د: المخير به.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل: فلا.

(٩) في ل، د: الفعل.

(١٠) في ل: قاما.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في ل: ولا يجعلها.

(١٣) سقطت في و.

مذكورين، وما بعدهما بدل منهما.

قال ابر القاسم: واعلم ان ظروف الزمان^(١) لا تكون اخبارا عن الحدث^(٢)، ولكن تكون اخبارا عن المصادر كقولك: «الخروج غدا» و«قدم عبد الله بعد غد»^(٣) ولو قلت: «زيد غدا، او اليوم»^(٤) لم يكن كلاما مستقيا^(٥).

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح لا خلاف فيه، غير انه يحتاج^(٦) الى تقييد وذلك ان يقال: الا ان يتضمن الخبر معنى تقع به الافادة كقولك: «زيد في يوم طيب»، و«نحن في زمان سوء»، وعلى هذا اجاز النحويون «الحياب»^(٧) شهرين و«الثلج شهرين» على معنى «لبس الحياب شهرين» و«نزول»^(٨) الثلج شهرين. وقد^(٩) اجازوا «الليلة الهلال»، لانه مُضْمَنٌ معنى الحدوث. والمكان العام^(١٠) الذي لا يجوز ان يخلو منه الشخص لا يجوز ان يكون خيرا عن الشخص، ولا عن الحدث. الا ترى ان قائلا لو قال: «زيد»^(١١) في مكان» او «الجلوس في موضع» لم يجوز، لان المخاطب قد علم ان الشخص والحدث لا يتفكان من مكان وموضع. فاذا قال: في مكان كذا او [في]^(١٢) موضع كذا جاز^(١٣)، لان المخاطب تحصل له بالاخبار فائدة كان يجهلها. فالزمان لا يختص بهذا دون المكان. فالحكم في هذا ان يقال: ما وقعت فيه فائدة جاز ان يكون خيرا، وما لم^(١٤) تقع فيه فائدة لم يجوز ان يكون خيرا، ولا يختص الزمان^(١٥)، لان تخصيص الزمان بهذا [فيه]^(١٦) ايهام ان ذلك جائز في المكان على الاطلاق.

(١) في ل، د: ان الظروف من الزمان، وهي كذلك في الجمل ص ٥٠.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٠: الجفة.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٠: الخروج وقدم عبد الله وبعد غد.

(٤) كذا في و، د. وفي الجمل ص ٥٠. زيد غدا واليوم. وفي ل: زيد غدا.

(٥) ينظر الجمل ص ٥٠.

(٦) في و: لا يحتاج. والتصحيح من ل، د.

(٧) الحياب جمع حبة. جاء في اللسان: والحبة ضرب من مقطعات الثياب تنس وجعها حيب وحياب. (اقول: حياب بكر الجيم).

(٨) في ل، د: شرب.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) في و: العامي. والتصحيح من ل، د.

(١١) في ل: ان زيدا.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل. وفي د: في موضع كذا وفي مكان كذا.

(١٤) سقطت في ل.

(١٥) في ل، د: زمان من غيره.

(١٦) سقطت في و.

باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

قال أبو القاسم في هذا الباب^(١): والرفع أجود الا في الاستفهام، والامر، والنهي، والجحد، والعرض، والجزاء^(٢)، فإنه يختار فيها^(٣) النصب وان اشتغل الفعل بضميره^(٤)

قال المفسر: هذا الكلام فيه خلل من جهتين^(٥).

احدهما^(٦) انه يوهم القارئ^(٧) للكتابة ان النصب لا يختار الا مع هذه الاشياء الستة التي ذكرها^(٨) فقط: وليس كذلك لان «التحضير» يختار النصب فيه^(٩) كقولك: «هلا زيدا اكرمه» وكذلك الدعاء كقولك: «زيدا رحمه الله»^(١٠).

والوجه [الثاني]^(١١) ان هذه الاشياء لا يختار فيها النصب على الاطلاق بل تحتاج الى تقييد وشروط اهملها ابو القاسم.

فاما الاستفهام فينقسم ثلاثة أقسام: قسم يختار فيه النصب كما ذكر. وهو كل اسم تقدمه حرف استفهام وجاء بعده فعل واقع على ضميره^(١٢)، ولم يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ظرف كقولك:

«أزيدا ضربته»، لان الاستفهام اذا دخل على جملة فيها اسم وفعل كان بأن يليه الفعل أولى. فان كان الضمير فاعلا كقولك: «أزيد قام» لم يجز الا الرفع، وكذلك ان فصلت بين

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: والنهي. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٥١.

(٣) في و، د: فيه. والتصحيح من ل، والجمل ص ٥١.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: وان اشتغل الفعل عنه بضميره. بنظر الجمل ص ٥١.

(٥) في ل، د: وجهين.

(٦) في ل، د: احدهما

(٧) في ل: ان القارئ.

(٨) في ل: ذكر.

(٩) في ل، د: فيه النصب.

(١٠) في و: رحمه. والتصحيح من ل، د.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: ضمير. والتصحيح من ل، د.

[الف] (١) الاستفهام وبين الاسم الذي يختار فيه النصب باسم ليس بظرف. فسيبويه يختار الرفع في الاسم ويجريه مجرى [ما] (٢) الاستفهام معه كقولك: «أنت زيد ضربته» (٣). والاختش يختار النصب، ويرفع «أنت» بفعل مضمر، لأن «التاء» في «ضربته» مرتفعة بفعل فيجري (٤) «أنت» مجرى «التاء» ويوقع ذلك الفعل المضمر على «زيد». وإن كان الفاصل طرفاً لم يُعتد به واختير حينئذ (٥) النصب كقولك: «اليوم زيدا ضربته». وقسم يختار فيه الرفع. والنصب جائز، وهو عكس القسم المتقدم، وهو الاستفهام بالاسماء المتضمنة لحرف (٦) الاستفهام الموضوع موضع الهمزة كقولك: «أيهم ضربته»، «ومن حدثته» (٧) لأن الاستفهام ها هنا ليس عن الفعل، إنما هو عن الاسم فجري مجرى «زيد ضربته» حين لم يتقدم هذه الاسماء (٨) شيء هو بالفعل أولى. وقسم لا يجوز فيه إلا الرفع وهو: كل استفهام وقع موقع خبر كقولك: «زيد هل ضربته»، لأن ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله.

والامر ينقسم ثلاثة أقسام: قسم يختار فيه الرفع وهو: كل أمر (٩) يراد به العموم كقوله تعالى: «واللذان يأتيانها منكم فأذوهما» (١٠)، وقوله «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما» (١١) فهذا القسم يختار فيه الرفع، لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام. وقسم (١٢) يختار فيه النصب وهو: كل أمر (١٣) يراد به الخصوص مثل قولك: «زيداً اضربه» فهذا هو الذي يختار فيه النصب الذي ذكر أبو القاسم. وقسم لا يجوز فيه إلا الرفع وهو:

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ٥٤١.

(٤) في و: بفعله فجري.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل: حرف.

(٧) في ل: حدثه.

(٨) في و: الأشياء. والتصحيح من ل، د. يدل على صحة هذا قوله في آخر هذا الباب: إن الاختيار في هذه الاسماء النصب

على الإطلاق لا يصح.

(٩) في ل: اسم.

(١٠) سورة النساء، الآية ١٦.

(١١) سورة المائدة، الآية ٣٨.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل: اسم.

كل أمر^(١) كان بأسماء الأفعال كقولك: «زيد تراكه»^(٢)، و«عمرو نزاله»^(٣)، لأن هذا النوع من الأمر لا يعمل فيما قبله، وكذلك لا يفسر^(٤) عاملاً فيه. والنهي يجري مجرى الأمر في عمومته وخصوصه، وأسماء أفعاله.

والجحد أيضاً ينقسم ثلاثة أقسام، قسم لا يجوز فيه إلا الرفع وهو: أن يكون النفي بما يتقدم الاسم قبلها كقولك: «زيد ما ضربته». وقسم يختار فيه النصب، وهو أن يكون النفي بلا، أو بلم، أو بلمن أو يتأخر الاسم بعد «ما» كقولك: «زيداً لم أضربه» و«عمراً»^(٥) لن أضربه» و«زيداً لا أضربه» و«ما زيداً ضربته». وقسم في جواز النصب فيه خلاف وهو قولك^(٦): «أزيداً لست مثله».

والجزاء ينقسم قسمين: قسم لا يجوز فيه (إلا الرفع)^(٧) وهو كل^(٨) ما كان الاسم فيه واقعاً قبل حرف الشرط كقولك: «زيد أن تائه يكرمك»، لأن ما بعد حرف الشرط لا يعمل فيما قبله، وقسم لا يجوز فيه إلا النصب، وهو كل ما كان الاسم واقعاً فيه بعد حرف الشرط^(٩) كقولك: «أن زيداً تكرمه بأتك». فقد ظهر من كلامنا هذا أن قول أبي القاسم أن الاختيار في هذه الأسماء^(١٠) النصب على الإطلاق لا يصح.

مسألة

ختم أبو القاسم هذا الباب بأن ذكر قول الله تعالى: «يدخل من يشاء في رحمته، والظالمين أعد لهم عذاباً ألماً»^(١١)

قال المفسر: هذه الآية من الباب غير أنه لم يقدم لها مقدمة من المسائل التي ضمنها

-
- (١) في ل: اسم.
 - (٢) في ل، د: دراهم.
 - (٣) في ل، د: تراكه.
 - (٤) في و: لا يفسر.
 - (٥) في ل، د: زيداً.
 - (٦) في و: كقولك. والتصحيح من ل، د.
 - (٧) في ل، د: النصب.
 - (٨) سقطت في ل، د.
 - (٩) كذا في و. وفي ل، د: وضرب حكمه أن ينصب وهو ما وقع فيه الاسم بعد حرف الشرط. وقد سقطت في ل كلمة حكمه من هذه العبارة.
 - (١٠) في ل، د: الأشياء.
 - (١١) سورة الإنسان، الآية ٣١. وينظر الجمل ص ٥٣.

فيه ، لانه لم يذكر حكم الافعال المتعدية بحرف الجر ، وكان يجب ان يقول : اذا كان الفعل
مما لا يجهت الا بحرف جر اضمرت فعلا في معناه لا من لفظه ، لان ما يتعدى بحرف جر لا
يجوز ان يضم كقولك : «زيدا مررت به» تقديره «لقيت زيدا مررت به» ، و«عمرا نزلت
عليه» تقديره «أتيت عمرا نزلت عليه» ثم يجيء بالاية بعد ذلك كما فعل سائر من تكلم في
شاذ (١) الباب .

(١) في لغة هذا

باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

[وهي: كان، وأمسى، وأصبح، واخواتها]^(١)

قال المفسر: سمي ابو القاسم هذه العوامل حروفا وليست بحروف^(٢)، «وهذا مما تعقبه^(٣) الناس عليه، وقالوا^(٤): انما هي افعال ناقصة، ونقصانها لا يخرجها عن الفعلية كما ان «عسى ونعم وبش وفعل التعجب» لا يخرجها عن ان تكون افعالا عدم تصرفها. قالوا: والدليل على انها افعال تصرفها بالماضي والاستقبال واشتقاق اسماء الفاعلين منها، واتصال الضمائر بها^(٥) تارة [ظاهرة]^(٦) في [نحو]^(٧) «كنت، وكنت، وكنت» واستارها فيها تارة في نحو قولك: «زيد كان قائما». وانها تعمل عملين، فترفع، وتنصب فتقول: «كان زيد منطلقا» كما تقول: «ضرب زيد عمرا» غير ان المنصوب بها^(٨) هو المرفوع.

قال المفسر: وهذا الذي قالوه صحيح، وقد ذكرنا^(٩) فيما مضى من كلامنا^(١٠) ان النوع اذا كانت له خواص لم يلزم ان يوجد جميعها في كل شخص من اشخاص ذلك النوع، ولكن كل ما^(١١) وجدت فيه تلك الخواص او بعضها حكم له بحكم ذلك النوع كما ان بعض الاسماء قد^(١٢) يتعري من بعض خواص الاسماء، ولا يخرجها ذلك عن ان تكون اسما، وكذلك الصفات والاحوال قد يتعري بعضها من بعض خواص الصفات وخواص الاحوال، ولا يوجب ذلك ان تكون خارجة عن حكم انواعها لنقصان ما نقص من

(١) سقطت في و. ينظر كتاب الجمل ص ٥٣ هي موجودة فيه.

(٢) اقول: استعملت العرب الحرف بمعنى الكلمة وسيرجع ابن السيد عن تعقبه هذا. وجاء في اللسان في مادة (حرف):

وكل كلمة تقرا على الوجوه من القرآن تسمى حرفا، تقول: هذا في حرف ابن مسعود اي في قراءة ابن مسعود.

أقول: ويسمى الكلمة بالحرف مجاز مرسل كسمية الكلام بالكلمة. قال ابن مالك في اول الفيتة: وكلمة بها كلام قد يؤم.

(٣) في و: يعقبه. والتصحيح من ل، د.

(٤) في ل: وقال.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: فيها.

(٩) في و: ذكر. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في و: كلامه. والتصحيح من ل، د.

(١١) في و، د: كلما. والتصحيح من و.

(١٢) سقطت في ل.

خواصها وشروطها. غير ان تسمية ابي القاسم لهذه العوامل حروفا ليس ببعيد^(١) في القياس والنظر لعنتين:

احدهما: ان الفعل الصحيح انما وضع في اصل وضعه ليدل على حدث واقع في زمان محصل، وذلك الحدث هو خبره الذي يستفيدة المخاطب منه اذا ذكر، وذلك الحدث^(٢) الذي هو خبره مضمن فيه^(٣) غير خارج عنه. واحداث هذه الافعال التي هي اخبارها خارجة عنها غير مضمنة فيها. الا ترى انك اذا قلت: «قام زيد» و«كان زيد قائما» فانما تخبر عن «زيد» بالقيام في كلتا^(٤) المسألتين. غير ان القيام مضمن^(٥) في «قام» غير خارج عنه، والقيام خارج عن «كان» غير مضمن فيها. فلما كان الحدث الذي هو خبرها خارجا عنها اشبهت الحروف التي معناها في غيرها^(٦)، وهذه العلة قال النحويون: انها داخله على مبتدأ وخبر، لان الخبر الذي يستفيدة المخاطب بعدمها هو الذي يستفيدة بوجودها لم ترد فيه «كان» اكثر من انها جعلته في الماضي، وكان قبل دخولها ممكنا ان يكون في غيره فصار قولك: «كان زيد قائما» بمنزلة قولك: «زيد قائم فيما مضى» فأفادت ما يفيد الضرف^(٧)، وهذه العلة قالوا: «قائما» خبر كان، والأفعال لا يخبر عنها باتفاق، وانما هو خبر عن اسمها لا عنها^(٨) وانما ارادوا بذلك انه خبر كان الذي ينبغي^(٩)، ان يكون مضمنا فيها [غير خارج عنها]^(١٠) وانها لم تسند الى «زيد» خبرا آخر اكثر من الخبر الذي كان مستندا اليه قبل دخولها. فهذا^(١١) أحد وجهي مضارعتها للحروف.

وأما الوجه الثاني: فانك اذا قلت: «زيد قائم» احتملت هذه الجملة معاني كثيرة غير محصلة من لفظ الجملة فتدخل عليها هذه العوامل ليحصل لكل واحد منها معنى من تلك المعاني التي كانت غير محصلة، فاذا قلت: «كان زيد قائما» افادت انه كان فيما مضى واذا قلت

(١) في و: بعيد. والتصحيح من ل. د. يدل على ذلك الكلام الاتي بعد.

(٢) في و: الحديث. والتصحيح من ل. د.

(٣) في و: الذي هو خبر مضمّن فيه. والتصحيح من ل. وفي ذ: الذي هو خبر له مضمّن فيه.

(٤) في و: كلا. والتصحيح من ل.

(٥) في ل: مضمّن.

(٦) في ل: د: اشبهت الحرف الذي معناه في غيره.

(٧) في و: وافادت ما يفيد الحروف. والتصحيح من ل. د.

(٨) في و: لما.

(٩) في ل. د: الذي كان ينبغي.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في ل: فهذه.

«أصبح» أفادت انه وقع في الصباح، وإذا قلت: «أمسى» أفادت انه وقع في المساء، وإذا قلت: «بات» أفادت انه كان في الليل، وإذا قلت: «ظل» أفادت^(١) انه كان بالنهار، وإذا قلت: «صار» أفادت انه كان بمعنى الانتقال من حال الى حال^(٢)، وإذا قلت: «ما زال» أفادت اتصال الفعل ودوامه، فلما كان بكل^(٣) عامل منها يحصل معنى من تلك المعاني المبهمة التي كانت الجملة تحملها قبل دخولها^(٤) من غير تغيير للخبر^(٥) أشبهت^(٦) حروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة، الا ترى انك تقول «زيد قائم» فتوجب له القيام، ثم تقول: «أزيد قائم» فتفيد معنى الاستفهام، ثم تقول: «ما زيد قائما»^(٧) فتفيد معنى النفي، ثم تقول: «لزيد قائم» فتفيد معنى القسم، ثم تقول: «كأن زيدا قائم» فتفيد معنى التشبيه أو الشك، ثم تقول: «لعل زيدا قائم» فتفيد معنى الترجي أو التوقع^(٨)، ثم تقول: «ليت زيدا قائم» فتفيد معنى التمني، فيفيد كل واحد منها^(٩) معنى من المعاني المتعاقبة^(١٠) على الجملة الواحدة، والخبر^(١١) في [جميع]^(١٢) ذلك واحد. وبما يسهل أيضا تسميتها حروفا ان سيويه قد سمي في كتابه الافعال والاسماء حروفا، فقال حين تكلم على الفعل الماضي: وإنما لم يسكنوا آخر هذه الحروف^(١٣)، لان فيها بعض ما في المضارعة^(١٤)، وقال في باب ما يتتصب في الالف^(١٥) تقول: «أعبد الله ضربته»، و«أزيدا مررت به»، و«أعمرا قتلت أباه»^(١٦)، و«أزيدا اشتريت له ثوبا»^(١٧)، ففي كل هذا قد اضمرت بين الالف

(١) في و: افاد.

(٢) في ل، د: افادت معنى الانتقال من حال الى حال.

(٣) في و: فاذا.

(٤) في ل: كل.

(٥) في ل: دخوله.

(٦) في ل: للجملة.

(٧) في د: اشبهتها.

(٨) في ل، د: قائم.

(٩) في و: والتوقع. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: من الحروف.

(١١) في ل: المعاقبة.

(١٢) في و: الجواب. والتصحيح من ل، د.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) في ل، د: وإنما لم يسكنوا آخر الحرف.

(١٥) عبارة سيويه في الكتاب ٤/١: والفتح في الافعال التي لم تجر مجرى المضارعة فوهم ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان

معناه فعل، ولم يسكنوا آخر فعل لان فيها بعض ما في المضارعة.

(١٦) في و: ما بنصب بالالف. وفي ل: ما يتتصب بالالف. والتصحيح من د، والكتاب ٥/١.

(١٧) كذا في و. وفي ل، د، والكتاب ٥/١: اثناء.

(١٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٥/١: أعمرا اشتريت له ثوبا.

والاسم^(١) فعلا^(٢) هذا تفسيره كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الحروف^(٣) في غير الاستفهام^(٤).

وقال في قول الله تعالى^(٥): «فبما نقضهم ميثاقهم»^(٦). فانما جاء^(٧)، لانه ليس لما^(٨) معنى [سوى ما كان]^(٩) قبل ان تحيء به الا التوكيد^(١٠) فمن ثم جاز ذلك اذا لم ترد به^(١١) اكثر من هذا، فكانا حرفين، أحدهما في الاخر عامل. ولو كان اسما او ظرفا او فعلا لم يجز^(١٢)، فسمى النقص حرفا كما ترى، وانما جاز ان تسمى الاصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام حروفا، لانها لما كانت محيطة بالكلام صارت كالحدود له، والشيء انما يتحدد بجهاته التي هي حروفه، فصح بما ذكرناه ان تسمية ابي القاسم لهذه العوامل حرفا ليس بسنحيل في القياس.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: ويجوز تقديم اخبار هذه الحروف عليها وتوسيطها^(١٣)، لانها متصرفه^(١٤).

قال المفسر: أما توسط اخبارها فجائز لا خلاف فيه الا ان يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام نحو: «من كان اخوك» و«كم كان مالك» فان هذا الضرب لا يكون خيره ابدا الا مقدما، لان الاستفهام له صدر الكلام.

وأما تقديم اخبارها عليها فانها تنقسم فيه ثلاثة أقسام:

- (١) كذا في ل. د. د. والكتاب ٥٧١. وفي و: قد أضريت الحروف بين الالف والاسم.
- (٢) في و: فعل. والتصحيح من ل. د. د. والكتاب ٥٧١.
- (٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٥٧١: الاحرف.
- (٤) ينظر الكتاب ٥٧١.
- (٥) في و: قوله.
- (٦) سورة النساء، الآية ١٥٥، وسورة المائدة، الآية ١٣.
- (٧) في النسخ المخطوطة: جاز. والتصحيح من الكتاب ٩٢١.
- (٨) في و: ها. والتصحيح من ل. د. د. والكتاب ٩٢١.
- (٩) الزيادة من الكتاب ٩٢١.
- (١٠) في و: تحيء الالف لتوكيد. وفي ل. د. د.: تحيء الا التوكيد. والتصحيح من الكتاب ٩٢١.
- (١١) في النسخ المخطوطة: ها. والتصحيح من الكتاب ٩٢١.
- (١٢) ينظر الكتاب ٩٢١.
- (١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٤: توسطها.
- (١٤) ينظر الجمل ص ٥٤.

قسم يجوز تقديمه بلا خلاف وذلك ثمانية أفعال [وهي] (١): كان، واصبح، وامسى، وغدا، وأضحى، ويات، وظل، وصار. (٢)

وقسم لا يجوز تقديم خبره بلا خلاف وذلك قولك: «أتيتك» (٣) ما دام زيد جالسا» لأن «ما» هذه موصولة بالجملة التي بعدها، فاذا قدمت الخبر كنت قد قدمت (الصلة على) (٤) الموصول (٥).

وقسم فيه خلاف، وهو خمسة أفعال: ما زال، وما انفك، وما فتىء، وما برح، وليس، فبين النحويين في هذه (٦) الأفعال الخمسة خلاف (٧) وتنازع، فكان ابن كيسان يميز ذلك، وحكي مثله عن الكسائي (٨)، وليس في كلام سيويه (في ذلك) (٩) شيء واضح واجاز ابن النحاس «منطلقا ما زال زيد»، واحتج بان العامل انما هو الفعل وليست «ما» عاملة، وهذه حجة من اجاز التقديم لان العامل اذا كان الفعل دون «ما» والعامل متصرف وجب التقديم. والذين لم يميزوا هذا (١٠) احتجوا بان معنى الدوام والاتصال انما حدث في الجملة بدخول «ما» على الفعل، ولولا ذلك لم يكن في الفعل دليل على ذلك، فلما كان اقتران الحرف بالفعل هو الذي أفاد هذا (١١) المعنى غلب على الفعل معنى (الحرف فامتنع التقديم لذلك، واحتجوا ايضا بانها أفعال قلبت (١٢) عن معنى (١٣) الزوال من مكان الى مكان، والدوام فيه الى الزمان (١٤) فمنعت التصرف ايذانا بانها (١٥) ضمنت ما ليس لها في اصل وضعها، والظاهر من مذهب سيويه في «ليس» انه يجوز تقديم خبرها عليها، لانه

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في و. وفي ل: وهي كان وامسى واصبح وغدا... وفي د: وهي كان وامسى واصبح وغدا ويات

واضحى.....

(٣) في و: أتيتك.

(٤) سقطت في ل.

(٥) انظر الانصاف ص ١٦٠.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل. د.

(٨) انظر المسألة ١٧ في الانصاف ص ١٥٥-١٦٠.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل. د: ذلك.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في د: نقلت.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في و: الزوال. والتصحيح من ل. د.

(١٥) في و: انها.

اجاز في كتابه «أزيدا لست مثله»^(١) (ينصب «زيدا»^(٢) بفعل مضمّر تفسره «ليس» كأنه في التقدير «وأخالفت^(٣) زيدا لست مثله»^(٤)) والعامل الظاهر لا يجوز ان يفسر عاملا متقدما عليه الا ان يكون متصرفا في نفسه. وانما جرت «ليس» مجرى الافعال المتصرفه، لان لفظها لفظ الماضي، وهي موضوعة لنفي الحال، واذا كان في الكلام دليل على الاستقبال استعملت فيه فصار كالتصرف^(٥) لهذا المعنى الذي تضمنته. ومن اعتقد فيها انها بمنزلة الحرف^(٦) لم يجوز تقديم خبرها. وقد زعم قوم انها مركبة من «لا» النافية و«أيس» ومعناه الوجود، وان أصلها «لا أيس»^(٧) كقولك: «لا وجود» فلما كثرت استعمالها حذف الهمة. كما قالوا: «ويلمه»^(٨) والاصل «ويل لأمه»^(٩) و«أيش لك» وهم يريدون «أي شيء لك»^(١٠) وهذا منقول من كلام الفلاسفة الى صناعة النحو، لانهم يعبرون عن الوجود^(١١) بالاييس، وعن العدم بالليس. والظاهر في «ليس» انها فعل لا حرف، لان العرب الحقتها الضمائر كما تلحق بالافعال، فقالوا: «لست، ولست، ولست، وليست، وليسا، ولسنا»^(١٢) و«ليسوا، ولسن»، وقالوا: «زيد ليس قائما» فأضمرها فيها كقولك: «زيد كان قائما» واحتج من زعم ان «ليس» تكون حرفا بمنزلة «ما» بقول العرب: «ليس خلق الله مثله»^(١٤) و«ليس قالها»^(١٥) زيد، و«ليس الطيب الا المسك»، ويقول هشام أخى ذي الرمة^(١٦):

(١) ينظر الكتاب ٥٧١.

(٢) في د: زيد.

(٣) في و: حالف. والتصحيح من د.

(٤) سقطت في ل، وجاءت مكانها: والعامل الظاهر لا يجوز مثله.

(٥) في ل، د: كالتصرفه.

(٦) في ل، د: انها حرف.

(٧) انظر بحثا في تركيب (ليس) للدكتور ابراهيم السامرائي في كتابه «دراسات في اللغة ص ٥٥ و ٥٦» مطبعة العاني ببغداد.

١٩٦١

(٨) في و: ويل امه.

(٩) في و: ويل امه. والتصحيح من ل، د، والخصائص لابن جني ١٥٠٣.

(١٠) سقطت في د.

(١١) في ل: بالوجود.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) في ل، د: كما تقول.

(١٤) كلما في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٧٣/١: وقد زعموا ان بعضهم يجعل ليس كما وذلك قليل لا يكاد يعرف فقد يجوز

انه يكون منه ليس خلق مثله اشعر منه، وليس قالها زيد.

(١٥) في و: قائم. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٧٣/١.

(١٦) هو هشام بن عتبة العدوي، فتح باخيه أرق، وأق عليه زمان مقاسيا لالام الفجعية به، ثم اصيب بعده بغيلان. وقيل

انهم اربعة اخوة لام وأب. غيلان، ومسعود وهشام وأرق وكلهم شعراء. كان احدهم يقول الابيات فيزيد فيها ذو الرمة. ويغلب

عليها (حماسة ابن تمام ٧٩٣/٢ والسبط ٥٨٦/١).

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول^(١)
 وقال سيويه: هذا كله سمع من العرب، والحدّ فيه^(٢) ان تحمله على ان في
 «ليس» اضمارا وهذا مبتدأ كقولك^(٣): «أنه أمة الله ذاهية»^(٤). وقال ابن جني^(٥) في
 قولهم^(٦): «ليس الطيب الا المسك» تقديره: «ليس الطيب في الدنيا (الا المسك)»^(٧)، ثم
 أبدل «المسك» من «الطيب» وانشد:
 لهفي عليك للهفة من خائف يعني^(٨) جوارك حين ليس بجير^(٩).

قال: فحذف خبر «ليس» كأنه [قال]^(١٠) «ليس في الدنيا بجير». وقد انكر جماعة من
 النحويين رفع «المسك». وحكى ابو حاتم^(١١) عن الاصمعي قال^(١٢) جاء عيسى بن عمر
 [الثقفي]^(١٣) ونحن عند ابي عمرو [بن العلاء]^(١٤) الى ابي عمرو^(١٥) فقال لابي عمرو: بلغني

-
- (١) من البسيط. وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٣٦١ و٧٣، والمقتضب ١٠٧٤ وقد وردت فيه كلمة «ان» مكان «لو» في البيت. وقد استشهد به على الأضمار في ليس وجعل الجملة تفسيرا للمضمر في موضع الخبر.
- (٢) كذا في ل. د. وفي و: والوجه الجيد فيه.
- (٣) كذا في ل. د. والكتاب. وفي و: اضمار مبتدأ كقولك.
- (٤) عبارة سيويه في الكتاب ٧٣٨: هذا كله سمع من العرب. والحدّ والوجه ان تحمفه على ان في ليس اضمارا وهذا مبتدأ كقولك: انه أمة الله ذاهية.
- (٥) هو ابو الفتح عثمان بن جني الموصلي. كان اماما في علم العربية. له من المصنفات المفيدة في النحو كتاب الخصائص، وصناعة الاعراب وغيرها. توفي سنة ٣٩٢ (وفيات الاعيان ٤١٠/٢-٤١٢).
- (٦) في و: على قولهم. والتصحيح من ل. د.
- (٧) سقطت في ل. د.
- (٨) في و: تنفي. والتصحيح من ل. د. وشرح ديوان الحماسة ٩٥٠/٢.
- (٩) البيت من الكامل وهو من سبعة ابيات منسوبة الى النبي في حاشية ابي تمام ٩٥٠/٢-٩٥٢. وقد نسب هذا البيت الى الشمر دبل اللبثي في الحماسة البصرية ٢٣٠/٨. والشاهد فيه حذف خبر ليس.
- (١٠) سقطت في و.
- (١١) هو سهل بن محمد السجستاني كان اماما في علوم العربية وعنه اخذ علماء عصره. له من المصنفات كتاب اعراب القرآن وكتاب ما يلحن فيه العامة وغيرها. توفي سنة ٢٤٨ (وفيات الاعيان ١٥٠/٢-١٥٢).
- (١٢) في و: بان.
- (١٣) سقطت في و. وهو ابو عمرو عيسى بن عمر الثقفي البصري. اخذ سيويه عنه النحو وله الكتاب الذي سماه «الجامع في النحو». توفي سنة ١٤٩ (وفيات الاعيان ١٥٤/٣-١٥٦).
- (١٤) هو ابو عمرو بن العلاء السجستاني البصري. كان اعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر، وهو احد القراء السبعة. توفي سنة ١٥٤ وقبل غير هذا (وفيات الاعيان ١٣٦/٣-١٤٠).
- (١٥) سقطت في و.

عنك شيء^(١). فقال ابو عمرو وما هو قال عيسى: بلغني انك تحب: وليس الطيب الا المسك» بالرفع. فقال ابو عمرو: تمت يا عيسى^(٢) وادلج الناس، ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب، وليس في الارض تميمي الا وهو يرفع.

[ثم^(٣) قال: قم يا يحيى^(٤) يعني الزبيدي، وانت يا خلف^(٥) يعني الاحمر^(٦)، فاذهبا الى أبي المهدي^(٧)، فلقناه الرفع، فانه لا يرفع، واذها الى المنتجع^(٨)، فلقناه النصب فانه لا ينصب. قال الزبيدي، وخلف الاحمر: فأتينا ابا المهدي، فوجدناه يصلي فوق [تل]^(٩) سماء، وقد غرس^(١٠) امامه قصبه يستقبلها واذا هو يقول: احسانان عني. وكان به عارض، فامهلتاه^(١١) حتى قضى صلاته، فقال: ما هذه القتمة^(١٢) كان حولنا حششة. والقتمة الرائحة الكريمة، والحششة: الكنف واحدها «حش»^(١٣) فقلنا له: انك منها لعل ثبج^(١٤) ضخم. فقال: ما خطبكم؟ فقلنا: جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب. فقال:

(١) كذا في و. وفي ل: فقال: يا ابا عمر وما شيء بلغني عنك انك تحبوه. وفي د: فقال له: يا ابا عمر ما شيء بلغني عنك انك تحبوه. وفي طبقات النحويين للزبيدي ص ٣٨ (ترجمة عيسى بن عيسى). فقال يا ابا عمر: ما شيء بلغني انك تحبوه قال:
(٢) في ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٨: يا ابا عمر.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) هو ابو محمد يحيى بن المبارك النحوي صاحب ابي عمرو بن العلاء. من تصانيفه كتاب التواذر وكتاب المقصور والمدود وغيرهما. توفي سنة ٢٠٢ (وفيات الاعيان ٢٣٧٥-٢٣٧).

(٥) هو ابو محرز خلف بن حيان الاحمر. وهو احد رواة الغريب واللغة والشعر ونقاده والعلماء به وبفائدية وصناعته، وهو احد الشعراء المحسنين. صنف جبال العرب وما قيل فيها من الشعر. مات في حدود الثمانين ومائة (طبقات النحويين ص ١٧٧-١٨١ وانباه الرواة ٣٤٨/١-٣٥٠ وبغية الوعاة ٥٥٤/١).

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: قال ابو محمد ثم قال ابو عمرو: تعال يا يحيى. وتعال انت يا خلفه خلف الاحمر.

(٧) في و: ابن مهدي. وفي ل: ابي مهدي. والتصحيح من د. وضافات النحويين ص ٣٨، ومجالس العلماء للزجاجي ص ٢ (الكويت ١٩٦٢) وعلق محقق هذا الكتاب قائلا: كذا في الاصل، وفي معظم المراجع انه ابو مهدي.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: المنتجع التسمي.

(٩) الزيادة من ل، د. وقد سقطت عبارة «فوق تل سماء» في طبقات النحويين ص ٣٨.

(١٠) في ل: عرض.

(١١) في ل: فامهلته.

(١٢) في ل: القتمة.

(١٣) في القايموس المحيط في مادة (حش): والحش مثلثة: المخرج، لانهم كان يقضون حوائجهم في البساتين ج حشوش وحشون. وفي اللسان في مادة (حشش): والحش والحش المخرج، لانهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، والجمع حشوش وفي حديث طلحة بن عبد الله انه قال: ادخلوني الحش وقربوا اللبح فوضوه على فمي فبايعت وانا مكره. وفي الحديث: ان هذه الحشوش مختصرة يعني الكنف ومواضع قضاء الحاجة.

(١٤) التبح: وسط الشيء، ومعظمه، واضطراب الكلام وتفتينه، وتعمية الخط وترك بيانه.

هاتيا، فقلنا كيف تقول: «ليس الطيب الا المسك»^(١)، فقال: أتأمراني بالكذب على كبير سني^(٢)، فأين الجادي^(٣) وأين [بنة]^(٤) الأبل الصادرة وأين كذا، (وأين كذا)^(٥) قال خلف الاحمر: فقلت له: ليس الشراب الا العسل، فقال: ما تصنع^(٦) سودان هجر؟ ما لهم شراب غير هذا التمر. قال اليزيدي: فلما رأيت ذلك منه قلت [له]^(٧): ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها، فقال: هذا كلام لا دخل فيه، ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها: [قال اليزيدي]: فقلت: ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها^(٨)، فرفعت، فقال: ليس هذا الحني ولا الحن قومي. فأتينا المتجع فوجدناه رجلا يعقل فلقتاه النصب وجهدنا به^(٩) فلم ينصب وأبى الا الرفع. فأتينا ابا عمرو، وعنده عيسى لم يبرح، فأخبرناه بما جرى، فأخرج عيسى خاتمه من^(١٠) اصبعه، ورمى به الى ابي عمرو، وقال: هو لك، بهذا والله فقت^(١١) الناس^(١٢).

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان كل شيء كان خيرا للمبتدأ فانه يكون خيرا هذه الحروف من فعل وما اتصل به، ومن^(١٣) ظرف وجملة^(١٤).

قال المفسر: في هذا الكلام خلل من وجهين:

احدهما: انه أخرج الفعل وما اتصل به^(١٥)، وجعله نوعا آخر.

(١) في و: ليس الطيب الا المسك او المسك. وفي ل: ليس الا المسك. والتصحيح من د، ومن طبقات النحويين ص ٣٨.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: كبره سني. وفي طبقات النحويين ص ٣٨ كبره السن.

(٣) الجادي: الزعفران.

(٤) سقظت في و. والبنة: الريح الطيبة والمتنة بنان.

(٥) سقظت في ل.

(٦) في ل: يصنع. وفي د: فما يصنع. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: فما تصنع سودان هجر ما يعمان شراب الا هذا التمر.

(٧) الزيادة من ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٩.

(٨) سقظت في و.

(٩) كذا في و، د، وطبقات النحويين ص ٣٩. وفي ل: جهدناه.

(١٠) أي و: عن. والتصحيح من ل، د. وفي طبقات النحويين ص ٣٩: من يده.

(١١) في و: فقه. والتصحيح من ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٩.

(١٢) ذكر هذا الخبر أيضا في ذيل الامالي والنوادر لابي علي القالي ص ٣٩.

(١٣) سقظت في ل، د، وأنجمل ص ٥٤.

(١٤) ينظر انجمل ص ٥٤.

(١٥) في ل، د: وما تعلق به من الجملة.

والوجه الثاني: أن هذا الذي قاله لا يصح على الإطلاق، لأن المتبدأ بخير عنه بالاستفهام كقولك: «زيد هل لقيته»، و«عمرو كم مرة»^(١) رأيت»، وخير عنه بالأمر، والنهي كقولك: «زيد اضربه»، و«عمرو لا تعرض له»، وبالتحضيض كقولك: «زيد هلاً أكرمته»، وبالنداء كقولك: «زيد عفا الله عنه»^(٢)، ولا يجوز أن يخير عن كان واخواتها بشيء من ذلك. ومن هذه الأفعال ما لا يجوز أن يخير عنه بالفعل الماضي، وهو^(٣): ليس، وصار، وكل ما في أوله «ما»، ومنها ما فيه خلاف بين النحويين، لا يميز كثير منهم: «كان زيد قام»، و«أصبح»^(٤) عمرو خرج» و«أمسى عبد الله مرض» حتى يزداد عليها «قد»، واجاز ذلك بعضهم، واحتجوا بقول الله تعالى «ان كان قميصه قد من قبل»^(٥). ويقول زهير:

وكان طوى كشحاً على^(٦) مستكئةً فلا هو أبداها ولم يتقدم^(٧)

وقول النابغة:

أمتت خلاءً وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على ليد^(٨)

وأما^(٩) «ليس عبد الله خرج» فلا يجوز عند أحد علمناه، لأنها وضعت لنفي الحال والمستقبل إذا كان في الكلام دليل عليه.

(١) سقطت في د.

(٢) في ل، د: غفر الله له.

(٣) في ل، د: وهي.

(٤) في ل، د: أضحى.

(٥) سورة يوسف، الآية ٢٦.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: ولم يتجمجم. ينظر ديوان زهير ص ٢٢. والبيت من الطويل. والكشح: الخاضرة. وقوله: على مستكئة أي على أمر أكنه في نفسه. ويقال: طوى كشحه على كذا. أي لم يظهره. وقوله: ولم يتقدم. أي في الحرب. ويروى: لم يتجمجم. والشاهد في هذا البيت الخبر عن «كان» بالفعل الماضي.

(٨) للبيت روايتان هذه أحدها. والآخرى:

أضحت قفاراً وأضحى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على ليد

ينظر ديوان النابغة الذبياني ص ٥. ومعنى أخنى عليها. أي: أفسد عليها الدهر الذي أفسد على ليد وهدمه وافناه، أو ليد: نسر من نسر لقمسان، وله حديث حسن. والبيت من البسيط وقد استشهد به الأشموني في باب كان واخواتها ١/٢٣٠ على كون الخبر ماضياً.

(٩) في ل: فأما.

مسألة

قال ابو القاسم (في هذا الباب) (١) ولا تؤثر هذه الحروف في الجمل (٢).

قال المفسر: هذا ايضا على الاطلاق غير صحيح، لانه لا خلاف بين النحويين انه يجوز «كان زيد قائما ابوه» و «كان عمرو ضاربا أخاه» فقد أثر (٣) «كان في» «ضارب» و «قائم» وهما فعلان لما بعدهما جاريان مع ما عملا فيه مجرى الجمل المركبة من الفعل والفاعل (٤).

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا وقع بعد هذه الحروف حرف خفض كان ما بعد المخفوض مرفوعا اسما لها، وكان المخفوض خبرا لها كقولك: «كان في الدار زيد» و «كان عندك عمرو» و «ليس لعبد الله عذر» (٥).

قال المفسر: وهذا ايضا مما تعقب عليه، لان «عند» (٦) ليست (٧) بحرف خفض انما هي ظرف، والظروف نوع من الاسماء غير انها متضمنة لغيرها، ولو قال: واذا (٨) وقع بعد هذه الحروف حرف خفض او ظرف لم يكن فيه اعتراض. الا ان الامر في هذا اعم (٩)، لان اسماء الافعال (١٠) قد سماها سيويه حروفا (١١) على الوجه الذي قدمناه، ولان «عند» ايضا غير متمكنة، فهي مضارعة للحروف، وايضا فان الظروف انما صارت ظروفًا لما تضمنته من معنى «في»، واذا لم يجوز ان تقدر بفي لم تكن ظروفًا (١٢).

(١) سقطت في ل، د.

(٢) بنظر الجمل ص ٥٥.

(٣) في ل، د: أثرت.

(٤) في و: من الفاعل والمفعول. والتصحيح من ل، د.

(٥) بنظر الجمل ص ٥٥.

(٦) في و: عندك.

(٧) في و: ليس.

(٨) في: ولو.

(٩) في و: في عند اسم. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: لان الاسماء والافعال.

(١١) عبارة سيويه في الكتاب ١٢٣/١: واعلم ان هذه الحروف التي هي اسماء لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك

لانها اسماء وليست على الامثلة التي أخذت من الفعل فيها مضى وفيها يستعمل وفي يومك

(١٢) في و: ظرفا. والتصحيح من ل، د.

مسألة

قال [ابو القاسم]^(١) في هذا الباب: فان جثت بعد المرفوع بخير نصيبه، وكان الحافض صلة له، فتقول: «كان في الدار زيد جالسا»، و«كان عندك عبد الله مقبيا»، وكذلك ما اشبهه^(٢).

قال المفسر: في هذه المسائل ثلاثة أوجه:

أحدها: ان يكون الظرفان صلة للاسماء المنصوبة [كما قال]^(٣).

والوجه الثاني: ان تكون الاسماء المنصوبة صلة للظروف على العكس.

والثالث: ان لا يكون بعضها صلة لبعض.

وأما^(٤) الوجه الذي تكون الظروف فيه صلة للاسماء المنصوبة، فهو ان يقول القائل: «كان في الدار زيد جالسا»، وغرضه ان يجبر بالجلوس، ثم^(٥) يتوقع ان يسأل عن المكان الذي وقع فيه الجلوس، فذكر الظرف^(٦) متما للخبر، فيكون الاعتماد على «جالس»، والظرف صلة له^(٧) [كما قال].

وأما الوجه الذي يكون فيه «جالس» صلة للظرف^(٨) فهو ان يكون غرض المخبر ان يجبر عن «زيد» انه في الدار، ثم يتوقع أن يسأل عن حاله التي كان عليها^(٩)، فيكون «جالسا» حالا، لا خبرا، ويكون الاعتماد في الخبر على الظرف والحال صلة له^(١٠)، وأما الوجه الذي لا يكون احدهما فيه^(١١) صلة للآخر، فان يكون غرض المخبر ان يجبر عن «زيد» انه كان جالسا، وانه كان في الدار، فيكونان جميعا^(١٢) خبرين القصد فيهما واحد.

(١) الزيادة من ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٥٥.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل، د: فاما.

(٥) في ل: لم.

(٦) في ل: فيذكر الظروف.

(٧) في ل: فيكون الاعتماد على جالس صلة للظرف.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كذا في د. وفي و: عن حاله الذي هو عليها. وفي ل: عن حاله التي كانت عليها.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في ل: لا يكون فيه احدهما.

(١٢) في ل، د: معا.

وهذا الوجه الثالث^(١) لا يبيّزه ابن درستويه^(٢) وجماعة غيره، ولكنهم يجعلون احدهما خبرا معتمدا، والاخر جالا متممة للخبر. وحجتهم ان «كان» مشبهة بالفعل المتعدي الى مفعول واحد، فان جعلت لها خبرين كنت كأنك قد عدبتها^(٣) الى مفعولين، ومن اجاز ذلك فحجته انها داخلة على مبتدأ وخبر، فجاز فيها ما جاز في المبتدأ. وقد اجاز النحويون هذا في «حلو حامض» على انها خبران، فلو ادخلت «كان» في هذه المسألة للزم فيها ما يلزم^(٤) في المبتدأ، ويتقضى عليهم ايضا ما قالوه بأن من قال: «أقائم زيد» وجعل «زيدا» فاعلا بقائم^(٥) يسد مسد الخبر لزمه ان يقول: «أكان قائم زيد»^(٦)، فيسد زيد مسد خبر «كان» ايضا^(٧).

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: ولك^(٨) فيه وجه آخر، وهو^(٩) ان تقول: «كان زيد منطلق ابوه» فترفع «الاب» بالابتداء، و«منطلق» خبر مقدم، وتثنيه وتجمعه على هذا التقدير، فتقول: «كان الزيدان منطلقان ابواهما»^(١٠)، و«كان الزيدون منطلقون أبأؤهم»^(١١) قال. المفسر: يجوز في هذه المسألة وجه آخر، وهو ان يكون «منطلق» مرفوعا بالابتداء، و«ابوه» فاعل سد مسد الخبر^(١٢)، فلا يثنى ولا يجمع^(١٣) في هذا الوجه كما لم تثنه، ولم تجمعه، وهو منصوب. ويجوز ايضا ان يثنى منصوبا، ومرفوعا ويجمع^(١٤) على لغة من قال «أكلوني البراغيث».

(١) في ل: فالوجه الثالث.

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه. كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة. من مصنفاته: الارشاد في النحو. وشرح الفصح توفي سنة ٣٤٧ (بغية الوعاة ٣٦٧).

(٣) في ل: عدبتها.

(٤) في ل، د: ما لزم.

(٥) في و: لقائم.

(٦) في ل: «كان قائم زيد».

(٧) في و: فيسد مسد الخبر ايضا.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٥: ولكن.

(٩) سقطت في د.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٦: وفي الجمع: «كان الزيدون منطلقون أبأؤهم».

(١١) بظن الجمل ص ٥٥ و ٥٦.

(١٢) في ل، د: فاعل به يسد مسد الخبر.

(١٣) في ل، د: فلا يثنى «منطلقا» ولا تجمعه.

(١٤) سقطت في ل.

مسألة

قال في هذا الباب: وإذا تقدم اسم «كان» عليها رفع بالابتداء^(١) وصارت «كان» خيرة، واستتر^(٢) اسمها فيها كقولك: «زيد كان قائماً»^(٣).

قال المفسر: هذا كلام فيه تسامح في العبارة، لأن اسم «كان» لا يجوز تقديمه [عليها] لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه^(٤) إنما يجوز تقديم خبرها لأنه مشبه^(٥) بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه، وكان الأجود أن يقول: وإذا تقدم الاسم الذي كان مرفوعاً بكان رفع بالابتداء، ولكن هذا مفهوم من فحوى الكلام، وإن كان لم يصرح به^(٦).

مسألة

وقال [ابو القاسم]^(٧) في هذا الباب: وأعلم أنه لا يلي «كان» واخواتها ما انتصب بغيرها^(٨) فتقول: «كان زيد آكلًا طعامك». و «كان آكلًا طعامك زيد» [كل ذلك جائز]^(٩). ولو قلت: «كان طعامك زيد آكلًا» لم يجز، لأنك أوليت «الطعام» «كان»، وليس باسم لها ولا خير^(١٠).

قال المفسر: هذه عبارة فاسدة توجب أن لا يجوز «طعامك كان زيد آكلًا»، وإن لا يجوز «كان طعامك آكلًا زيد»، وإن لا يجوز «كان طعامك زيد آكلًا»، لأن الطعام قد ولي «كان» في هذه المسائل كلها، وهي جائزة، وكان الصواب أن يقول: وأعلم أنه لا يجوز أن يفصل بين «كان» واسمها بما لم تعمل فيه، وكذا^(١١) قال [ابو بكر]^(١٢) ابن السراج في

(١) في و: على الابتداء. والتصحيح من ل. د.، والجمل ص ٥٧.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٧: واستتر.

(٣) ينظر الجمل ص ٥٧.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: لأنها مشبهة. وفي د: لأنها مشبه. والتصحيح من ل.

(٦) سقطت في ل.

(٧) الزيادة من د.

(٨) في و: بغيرها؛ وفي ل: بغير. والتصحيح من د.، والجمل ص ٥٧.

(٩) سقطت في و. وهي موجودة في ل. د.، والجمل ص ٥٧.

(١٠) ينظر الجمل ص ٥٧.

(١١) في ل: وكذلك.

(١٢) الزيادة من ل. د.

الأصول: اعلم إن جميع ما جاز في المتبدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو جائز في «كان» إلا أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه.

[قال^(١)]: واصحابنا يميزون «غلامه كان زيد يضرب» فينصون «الغلام» بـضرب ويقدمونه، لأن كل ما جاز أن يتقدم من الاخبار جاز تقديم معموله^(٢)، وقولنا «كان طعامك زيد آكل» اذا رفعت «أكلاً» جائز بالاتفاق، لأن في «كان» ضمير الامر والشأن حينئذ^(٣)، ويجوز أن يقال: «كان اليوم زيد ذاهباً» فتولي «اليوم» كان^(٤) وهي لم تعمل فيه، انما عمل فيه «ذاهب» لأن الظروف لا يعتد بفصلها. واذا قلت: «كان طعامك آكلاً زيد» جاز عند قوم من النحويين، لأنك قدمت الخير بأسره، ولا يجوز ذلك^(٥) عند سيبويه، ولذلك قال في قول^(٦) حميد الأرقط^(٧):

فأصبحوا^(٨) والنوى عالي مُعْرِسِهِمْ وليس كلُّ النوى يلقى^(٩) المساكين^(١٠)

ولو^(١١) كان يحمل^(١٢) «كل» على «ليس» [ولا اضمار في نيس]^(١٣) لم يكن إلا الرفع في «كل» ولكنه انتصب على «يلقى»^(١٤)

قال: ولا يجوز أن تحمل «المساكين» على «ليس». وقد تقدمت^(١٥) فجعلت^(١٦)

(١) سقطت في و.

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ص ٤٦-٤٧.

(٣) في ل. د. لأن في «كان» حينئذ اضمار الامر والشأن.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في ل.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: وذلك في قول.

(٧) هو حميد بن مالك بن ربيعي من شعراء الدولة الأموية كان معاصراً للحجاج، وسمي الأرقط لآثار كانت بوجهه.

والرظ النقط (خزانة الأدب ٤٥٤/٢).

(٨) في و: وأصبحوا. والتصحيح من ل. د. والكتاب ٣٥/١ و٧٣. والمقنَّب ١٠٠/٤ وابن عقيل ٢٨٤/١، والأشعري

٢٣٩/١

(٩) كذا في و، ل. والكتاب ٧٣/١. والمقنَّب ١٠٠/٤. والأشعري ٢٣٩/١. وفي د. والكتاب ٣٥/١. وابن عقيل

٢٨٤/١. تلقى.

(١٠) البيت من البسيط وقد استشهد به على الاضمار في نيس لأنها فعل وجعل الدليل على ذلك ايلاءها المنصوب بغيرها،

وشرط العامل ان لا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل به.

(١١) في ل. د. لو. وفي الكتاب ٣٧١: فتولي.

(١٢) سقطت في ل. د. وهي غير موجودة في عبارة سيبويه في الكتاب ٣٧١.

(١٣) سقطت في و. وفي الكتاب ٣٧١: ولا اضمار فيه.

(١٤) كذا في و، ل. وفي د. والكتاب: تلقى. ينظر الكتاب ٣٧١.

(١٥) كذا في و، والكتاب ٣٧١. وفي ل. د. وقد تقدمت.

(١٦) في و: فجعل، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٣٧١.

الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن ولا يجوز^(١)، لو^(٢) قلت: «كانت^(٣) زيداً الحمى تأخذ»، أو «كانت زيداً»^(٤) تأخذ الحمى» لم يجز^(٥). ولم^(٦) سيويه هذا مع تقدم العامل، كما لم يجزه من غير مقدمة^(٧)، وسوى بين الأمرين. وعلى هذا مذهب البصريين^(٨)، واجاز الكوفيين هذا كله، واحتجوا بقول الفرزدق^(٩):
 قنأفد هذا جون حول بيوتهم كما^(١٠) كان إياهم عطية عوداً^(١١)
 والبصريون لا يرون في هذا البيت حجة، ويتأولونه على وجهين:
 أحدهما: الاضمار في «كان».

والثاني: ان تكون «كان» زائدة، ولو لم يمكن تأويله [على هذا]^(١٢) لم تكن فيه ايضاً حجة، ويجعل من ضرورة الشعر.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب^(١٣): واعلم ان لكان اربعة مواضع^(١٤):

- (١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٣٧١: وهذا لا يحسن.
- (٢) في و: ولو. والتصحيح من له م د والكتاب ٣٧١.
- (٣) في و: كان. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٣٧١.
- (٤) اسقطت في ل، د. وهي غير موجودة في عبارة سيويه ٣٧١.
- (٥) في الكتاب: لم يجز وكان قبيحاً. بنظر الجزء الأول صفحة ٣٦.
- (٦) في ل، د: قلم.
- (٧) في و: من تقدم. والتصحيح من ل، د.
- (٨) في ل: وهذا مذاهب البصريين. وفي د: وهذا على مذاهب البصريين.
- (٩) هو همام بن غالب في الطبقة الاولى من الشعراء الاسلاميين (الشعر والشعراء ٣٨١٧ - ٣٩٢. وخزانة الأدب ١٠٥١ - ١٠٨).
- (١٠) في ل، د: بما.
- (١١) البيت من الطويل وهو من قصيدة في هجاء جرير. بنظر ديوانه ١٨٧١ والرواية فيه:
 قنأفد درامون خلف جحاشهم لما كان إياهم عطية عوداً
- وهو برهابة ل، د، من شواهد المنقضب ١٠٧٤ وابن عقيل ٣٨١٧ والأشعري ٢٣٧١ والمغني ٦١٠٢. والقنأفد جمع قنأفد حيوان معروف يضرب به المثل في السرى يقال: هو اسرى من قنأفد. وهو هذاجون صفته والمنداج فعال بالشدديد من المندجان وهو مشية الشيخ ونحو ذلك.
- (١٢) سقطت في و.
- (١٣) سقطت في ل.
- (١٤) بنظر الجمل ص ٦١.

قال المفسر: هذا التفسير خطأ، لأنه يوهم أنه جاء بأربعة أقسام، وإنما أتى بثلاثة، لأن «كان» التي (١) يضمّر فيها الشأن، والقصة (٢) قسم من أقسام الناقصة، ورد عليه ابن بابشاذ (٣) في هذا الموضع بنحو ما ذكرناه (٤)، وجعل القسم الرابع «كان» بمعنى «صار»، وهذا طريق، لأن «كان» التي (٥) بمعنى «صار» ناقصة، [أيضاً] (٦) لأنها تحتاج إلى خبر كقوله تعالى:

«كُتِبَ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» (٧) وقول ذي الرمة (٨):

بتيهَاءِ قَفَرٍ وَالْمَطِيِّ (٩) كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فَرَاخًا بِيَوْضُهَا (١٠)

والصحيح من هذا أن يقال: إن «كان» الناقصة تنقسم أربعة أقسام:

أحدها: التي يضمّر فيها الأمر والشأن.

(والثانية: التي تفيد الانتقال من حال إلى حال، وهي بمعنى «صار») (١١)

والثالثة: التي تدل على أمر وقع في الزمان الماضي، ثم انقطع كقولك: «كان زيداً مريضاً، وهو اليوم صحيح»، و«كان عمرو جاهلاً، وهو اليوم عالماً»، وكقول الشاعر:

وقد كنتُ نَحَارَ الْجَزُورِ وَمَعْمَلِ الْمَطِيِّ وَأَمْضَى حَيْثُ لَا حَيٍّ مَاضِيًا (١٢)

(١) في و: الذي. والتصحيح من ل. د.

(٢) في ل. د: الأمر والشأن.

(٣) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري. من تصانيفه: شرح جبل الزجاجي والمقدمة المحببة في علم النحو. مات سنة ٤٦٩ وقيل ٤٤٥. (بغية الوعاة ١٧٢) و (مجلة كلية الدراسات الإسلامية ٣٢٩٣).

(٤) في و: نحو ما ذكرناه. والتصحيح من ل. د.

(٥) في و: الذي. والتصحيح من ل. د.

(٦) سقطت في و.

(٧) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

(٨) هو غيلان بن عتبة، شاعر إسلامي. كان ذو الرمة أحد عشاق العرب المشهورين بذلك. وصاحبه مية (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٣٧٢-٤٤٧).

(٩) في و: بتيهَاءِ تعدي المطي كأنها... والتصحيح من ل. د. واللسان (كون)، وشرح ديوان الحماسة للرزوقي ص.

٦٨

(١٠) البيت من الطويل، لم أجده في ديوان شعر ذي الرمة الذي عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارثي المطبوع سنة ١٩١٩ وقد نسب ابن منظور في اللسان إلى ابن أحر. ولم يسه صاحب الحماسة، والرواية فيه: بتيهَاءِ قَفَرٍ وَالْمَطِيِّ كَأَنَّهَا... والشاهد فيه أن «كان» بمعنى «صار». قال محقق ديوان الحماسة: ونسب ابن بعيش في شرح المفضل إلى ابن كثر.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) قائله عند بعوث من وقاص البخاري النقضاني من شعراء الجاهلية. والبيت في المفصليات لنضحي (المفضية رقم ٣٠).

والأمالي ١٣٧٣، وخرزاة الأدب ٣١٦١ وهو من الطويل.

والرابعة^(١): التي تدل على الامر المشاهد في الحال، وقد كان^(٢) على تلك الصفة فيما مضى من غير انقطاع كتقول الله تعالى: «وكان الله عليهما حكيمًا»^(٣) فليس المراد به^(٤) انه كان بهذه الصفة فيما مضى، وهو الان على خلافها ولكن الناس لما ظهر لهم ان الله عليهم حكيم اخبروا انها صفات لم يزل موصوفا بها. ومثله قول سلامة بن جندل^(٥):

كنا اذا ما اتانا صارخ فزُع كان الصراخ له قرع الظنائب^(٦)

(لم يرد انهم)^(٧) كانوا على تلك^(٨) الصفة، ثم انقطع ذلك بعد، وانما المعنى ان ما^(٩) شوهد منهم الان من اصراخ المستغيث خلق قد علم منهم قديما^(١٠)

وذكر اللغويون في غريب اللغات ان «كان»^(١١) تكون بمعنى «كفل» يقال: «كان الرجل الصبي» اذا كفله، وذكروا انه يقال: «كان الصوف» اذا غزله. و«كان» في هذين الموضعين ليست مما يدخل على مبتدأ وخبر، وانما هي فعل صحيح بمنزلة «ضرب»، و«قتل»، ونحوهما مما يتعدى الى مفعول واحد.

مسألة

واستشهد ابو القاسم على زيادة «كان بقول الفرزدق:

[فكيف اذا مررت بدار قوم]^(١٢) وجيران لنا كانوا كرام^(١٣)

(١) في و: الرابع. والنصح من ل، د.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: والرابعة: التي تدل على ان الامر المشاهد في الحال قد كان.

(٣) سورة النساء، الآية ١٧ (٤) سقطت في ل، د.

(٥) شاعر جاهلي قديم كان من فرسان العرب المعدودين واشيائهم المذكورين وهو احد نعات الخيل (خرانة الاثب ٨٧٢).

(٦) كذا في و، وديوان سلامة بن جندل ص ١٢٥. وفي ل: كانا اذا ما اتانا. وفي د: كان الصراخ هم قرع الظنائب.

والبيت من البسيط. والشاهد في قوله «كنا» فانه لم يرد انهم كانوا فيما مضى على هذه الصفة واليوم على خلافها، وانما اراد ان اصراخهم من استصرخهم لم يزل من خلفهم. والظنائب جمع ظنوب وهو الساق أو عظيم الساق. يقول: اذا اتانا مستغيث عزما على منعه والقتال معه.

(٧) في و: لم يريدوا انهم. والنصح من د. وقد سقطت هذه العبارة في ل.

(٨) في ل، د: هذه وقد سقطت كلمة (الصفة) في ل.

(٩) في و: انما. والنصح من ل، د.

(١٠) في و: قد علم منهم ذلك قديما.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) الزيادة من ل، د، والجمل ص ٦٢.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الفرزدق ٢٩٠/٢:

فكيف اذا رايت اديار قومي وجيران لنا كانوا كرام

وفي الكتاب ٢٨٩/١، والمقتضب ١١٦٤: فكيف اذا رايت ديار قوم. أما رواية ابن عليل للبيت ٢٨٩/١، والانسوني ٢٤٠/١.

وابن هشام في المغني ٢٨٦/١ فقد جاءت موافقة لما هو في النسخ المخطوطة والجمل ص ٦٢. والبيت من الوافر والشاهد فيه زيادة كان بين النعت والمنعوت.

قال المفسر: أما زيادة «كان» في بعض المواضع ، فلا خلاف بين النحويين انه مسموع عن (١) العرب، ولكن كان يجب (لابي القاسم) (٢) ان يستشهد على زيادتها بما لا خلاف فيه بين النحويين (٣)، ويترك ما فيه خلاف كقول الشاعر:

سراة بني ابي بكرٍ تَسَامُوا على كانِ المسومةِ العرابِ (٤)

وأما بيت الفرزدق، فأكثر النحويين يذهبون الى ان «كان» فيه غير زائدة، وان الضمير المتصل بها اسمها و«لنا» خبرها، كأنه قال: «وجيران كرام كانوا لنا» (٥) واحتجوا بانها لو كانت زائدة لم يتصل بها ضمير. وأول من قال: ان «كان» في بيت الفرزدق زائدة الخليل بن احمد (٦)، حكى ذلك عنه سيبويه (٧)، ورده ابو العباس محمد بن يزيد (٨)، واحتج ابن جني [للخليل] (٩) بان قال: وجه زيادتها في هذا البيت ان تعتقد ان الضمير المتصل واقع موقع المنفصل، والضمير مبتدأ و«لنا» الخبر، ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه، ولم تعتقد [أن] (١٠) «الواو» مرفوعة بكان (١١)!

وقال ابو علي الفارسي . في التذكرة: ان «كان» في هذا البيت لغو، لأن «لنا» (١٢) قد جرى صفة على الموصوف الذي هو «جيران» ، فلا يجوز ان يقدر فيه الانتزاع من

(١) في ل. د. من.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في ل: بين النحويين فيه. وفي د: بين النحويين في زيادتها فيه.

(٤) البيت من الواقر وهو من شواهد ابن عقيل ٢٩٧/١ والاشموني ٢٤٧/١ وهو غير نسوب فيها والرواية فيها: سراة بني ابي بكر نسامي... قال العيني في شرح هذا الشاهد: لا يعرف هذا الامن قبل القراء. والسراة بفتح السين جمع سري وهو السيد. والشاهد فيه زيادة كان بين الجار والمجرور.

(٥) في ل: وجيران لنا كرام لنا.

(٦) هو الخليل بن احمد الفراهيدي البصري. وهو اول من استخراج العروض وحصر اشعار العرب بها، وعمل اول كتاب العين المعروف المشهور الذي به ينهأ فسط اللغة، وهو استاذ سيبويه، وعامة الحكاية في كتابه عنه. توفي سنة ١٧٥ وقيل غير ذلك (بغية الوعاة ٥٥٧/١. ٥٦٠).

(٧) ينظر الكتاب ٢٨٩/١ - ٢٩٠.

(٨) ينظر المقتضب ١١٧/١.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في و.

(١١) نقل الشيخ خالد الاهري احتجاج ابن جني هذا في التصريح ١٩٢/١.

(١٢) في و: لانه. والتصحيح من ل. د.

موصوفه^(١) كما لم يجوز في قولك: «مررت برجل معه. صقر صائداً به غدا»^(٢) لأن «معه صقر»^(٣) صفة لرجل.

قال أبو علي الفارسي: فان قلت: فكيف تلغى «كان» وقد عملت في الضمير؟ قلنا: تكون «كان» لغوا والضمير الذي فيها تأكيد^(٤) لما^(٥) في «لنا»، لأنه مرفوع^(٦) بالفاعل. الا ترى انه لا^(٧) خير له.

[قال: (٨) فان قال قائل: كيف جاز أن تلغيه وقد اعلم^(٩)؟ قلنا: لا يمنع [الغاؤه]^(١٠) وان عمل. الا ترى انك تلغى «ظننت» الجملة بأسرها (في قولك: «زيد منطلق ظننت» بل يكون الغاء بعض الجملة أيسر من الجملة بأسرها)^(١١) وقد عمل ما تلغيه^(١٢) في الاسم فكذلك يجوز ان تلغى «كأن» وحدها في قوله: «كانوا كرام» كما جاز الغاء الجملة بأسرها في «ظننت» بل يكون الغاء بعض الجملة أيسر من الجملة بأسرها، وجاز الغاء «كانوا» لأنه لم يقع اولاً وانما وقع بين صفة وموصوف فجاز الغاء «هو» لما كان واقعاً بين الخبر والمخبر عنه، وكما جاز الغاء «كان» في: «ما كان أحسن زيدا». وحكم ما تلغيه ان توسطه ولا تبديه قياساً على «هو» التي للفصل ولا تبدي به لان الملقى^(١٣) غير معتد^(١٤) به، واذا كان (غير معتد به وكان)^(١٥) القصد في الافادة غيره قبح^(١٦) ان يؤخر شيئاً

(١) في ل، د: موضعه.

(٢) في ل، د: صائداً به غدا وبه: ساقطة من: و.

(٣) نقل الشيخ خالد عن ابن عصفور انه قال: أصل المسألة: (وجيران لنا هم) قلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا عمل حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزداد بين العامل والمعمول فصار (لنا كان هم) ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عاملة في الضرورة. (التصريح ١٩٧١).

(٤) في ل، د: تأكيد.

(٥) في ل، د: ما.

(٦) في ل، د: مرتفع.

(٧) في ل، د: الأخير.

(٨) سقطت في و. وفي ل: قال فان قيل.

(٩) في ل، د: عمل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل، د.

(١٢) في و: ماظنه.

(١٣) في ل: المعنى.

(١٤) في ل: معتد.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) في و: غير قبح. والتصحيح من ل، د.

للاهتمام به أكثر ويقدم ما الاهتمام به اقل^(١).

قال^(٢) ابو علي الفارسي في [غير]^(٣) التذكرة: انما قيل في «كان» ها هنا انها زائدة
كانهم لم يستجيزوا ان يجعلوا «لنا» خبر كان فيقدروا به غير موضعه، وقد جرى صفة على
«جيران» قال: ومما يؤكد ذلك ان الشيء اذا احتمل تأويلين حمل على الاقوى والاقرب لكلا
يقع لبس كقولك: «ضربت جالسا زيدا» فجعلك «جالسا» حالا من التاء هو الوجه لا من
«زيد» ويؤكد ذلك ايضا انك اذا جعلت «كان» غير زائدة كنت قد فصلت بين الصفة
والموصوف بجملة وذلك ضعيف، وايضا فانه اذا كان للشيء صفتان، مفردة، وجملة كان
تقديم الصفة المفردة اولى.

(١) في ل: ان تؤخر شيئا الاهتمام به اولا اكثر وتقدم وفي د: ان تؤخر شيئا الاهتمام به اكثر وتقدم.

(٢) في ل، د: وقال.

(٣) سقطت في و.

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

وهي: إنَّ و أنَّ و لكنَّ و كأنَّ (١) و ليت و لعلَّ

قال ابو القاسم في هذا الباب: الا انها غير متصرفة فلا يجوز تقديم اخبارها عليها ولا على اسمائها (٢). لا يجوز: «ان قائم زيدا» ولا: «زيدا ان قائم» ولا ما اشبه ذلك مما جازي في باب «كان» (٣)، لانها (٤) متصرفة. تقول: كان يكون فهو كائن ومكون كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب (٥).

قال المفسر: هذا الذي قاله (٦) كله صحيح الا قوله «مكون» فان سيبويه ذكره في كتابه (٧) وتعقبه الناس عليه وقالوا: لا يجوز ان يبي «مكون» من «كان» (٨)، لان «مفعولا» لا يبيي الا من كل فعل يصح ان يصاغ لما لم يسم فاعله (٩)، ولا يجوز نقل «كان» لما لم يسم فاعله بان يقام خبرها مقام اسمها، لانك اذا قلت: «كان زيدُ أخاك» فزيد وأخوك لا يستغني احدهما عن الآخر، لانها بمنزلة المبتدأ والخبر فلا يجوز ان تحذف زيدا فيبقى الخبر منفردا.

قال ابن جني: سألت أبا علي عن (١٠) عن قول سيبويه: «فهو كائن ومكون» فلم يجبي بشيء، وقال: يرون عليها وهم عنها معرضون.

قال: فقلت له: أتقول (ان سيبويه يميز ان يبي «كان» للمفعول؟ فقال: لا، فقلت:

-
- (١) سقطت في د.
 - (٢) كذا في و، والجمل ص ٦٥. وفي ل، د: فلا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها ولا عليها.
 - (٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٦٥: وما اشبه ذلك مما مر في باب كان.
 - (٤) في ل، د. والجمل ص ٦٥: لان كان متصرفة.
 - (٥) ينظر الجمل ص ٦٥.
 - (٦) في ل، د: قاله ابو القاسم.
 - (٧) ينظر الكتاب ٢٧١، قال سيبويه: فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب.
 - (٨) في ل، د: لا يجوز ان يبي من كان مكون.
 - (٩) في و: لان مفعولا لا يبيي من كل فعل لا يصح ان يصاغ لما لم يسم فاعله، والتصحيح من ل، د.
 - (١٠) سقطت في ل.

فما نعمل بهذا الذي ورد؟ فقال: لا أدري. قلت^(١): [أقول]:^(٢) انه خطأ وقع في النسخة، فقال: لا، ثم قال: ليس كل الدواء^(٣) يعالجه الطبيب.

وذكر ابن جني ان ابا علي كان يقول: انما اراد سيويه تصرف الفعل وأنه^(٤) ليس جامدا كالحرف.

وقال: هذا قدر بما اراده^(٥)، ولم يثبت بهذا جواز^(٦) بناء «كان» للمفعول ولا فساده.

(هذا هو)^(٧) حكاية ابن جني عن الفارسي في هذه المسألة^(٨)، وقد تأول الناس كلام سيويه على وجهين. فقال ابو سعيد السيرافي: الذي يصح منه «مكون» أن تحذف الخبر والاسم جميعا، وتصوغ «كان» لمصدرها فذلك المصدر^(٩) يتوب مناب الاسم والخبر جميعا^(١٠)، ويكون الاسم والخبر تفسيراً له فتقول: «كين الكون زيد منطلق» فالكون اسم ما لم يسم فاعله «لكين» و«زيد منطلق» جملة هي تفسير للكون. الا ترى انه لو قال قائل: هل كان زيد منطلقاً؟ قلت: قد كان ذلك وانما تريد «قد كان الكون» فيفهم المخاطب بذلك ان زيدا منطلق.

قال السيرافي: وكذلك اذا قلت: كان زيد منطلقا كوناً، ثم نقلت^(١١) الى ما لم يسم فاعله أقيمت «الكون» مقام الفاعل وجعلت الجملة تفسيراً للكون فقلت: «كين الكون زيد منطلق». قال: ويجوز اضماره للدلالة الفعل عليه اذا كان مصدراً^(١٢)، فتقول: «كين زيد منطلق»، و«مكون زيد منطلق».

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و، ل.

(٣) في و: الدواء، والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: بانه، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: قدر ما اراده.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: هذا.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في و: فذلك كان المصدر، والتصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) في ل، د: غيب.

(١٢) في و: المصدر، والتصحيح من ل، د.

قال المفسر: هذا الذي قاله السيرافي غلط، لأن «كان» الناقصة ليس لها مصدر عند التحويين إنما تدل على الزمان [وحدته] (١) ولو كان لها مصدر لم تسم ناقصة، فلا يجوز أن تقول (٢): كان زيد منطلقاً كوناً. كما زعم، ولكن الذي يمكن أن يحمل عليه قول سيبويه أن يكون أراد «كان» التامة، (لأن «كان» التامة) (٣) فعل صحيح يجري مجرى الأفعال الصحاح (٤) التي لا (٥) تتعدى إلى مفعول نحو «قام»، وقعد». وسيبويه يميز في هذا [النوع] (٦) من الأفعال أن تصاغ لما لم يسم فاعله، فيقول: قيم، وقعد، ويقيم المصدر مقام الفاعل كأنه قال (٧): قيم القيام، وقعد القعود، فيمكن (٨) أن يكون سيبويه ذهب إلى هذا فلذلك قال ما قال. وأظن السيرافي إلى هذا ذهب بقوله: «كين الكون» كما تقول (٩): قعد القعود، ولكن قوله بعد ذلك: زيد منطلق. يوجب أن تكون الناقصة.

وقد روى عن الفراء أنه اخاز في «كان زيد أخاك» أن يقال: «كين أخوك» وقال: ليس من كلام العرب ولكنه جائز على القياس. أراد أن «كان زيد أخاك» مشبه بضرب زيد عمراً فجري مجراه.

مسألة

قال أبو القاسم في هذا الباب: واعلم أن كل شيء كان خيراً للمبتدأ فإنه يكون خيراً هذه الحروف، من فعل (١٠)، وما اتصل به، ومبتدأ، وظرف (١١) كما كان ذلك في باب «كان» (١٢).

(١) سقطت في و، ل.

(٢) في ل، د: يقال.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل: كان قال، وفي د: كأنه قيل.

(٨) في ل، د: فممكن.

(٩) في ل، د: يقال.

(١٠) في و: من فعل وفاعل، والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٦٦.

(١١) في و: أو مبتدأ أو ظرف، والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٦٦.

(١٢) ينظر الجمل ص ٦٦ أو ٦٧.

قال المفسر: في هذا الكلام تسامح^(١) من ثلاث جهات:

أحداها: ان المبتدأ قد يجبر عنه^(٢) بأشياء لا يصح ان يجبر بها^(٣) عما عملت فيه «أن» كالتحضيض، والدعاء، والامر، والنهي^(٤)، والاستفهام، وقد ذكرنا ذلك في باب «كان» وقد جاء الاخبار عن «أن» بالنهي في الشعر. قال الجميع بن منفذ^(٥):
ولو أصابت لقات وهي صادقة أن الرياضة لا تنصبك للشيب^(٦)

والثانية: انه شبه «أن واخواتها» في الاخبار بكان واخواتها و«أن» يجبر عنها بالافعال الماضية باتفاق. والاخبار عن «كان» بالفعل الماضي في جوازه خلاف قد ذكرناه في باب «كان» وأما «صار، وليس، وما زال، وما برح، وما انفك، وما دام» فلا يجوز باتفاق.

والجهة الثالثة: انه سمي المرفوع في باب «أن واخواتها» خيرا لان، وليس بخير عنها، وانما هو خير عن الاسماء المنصوبة بها، لان الحروف، والافعال لا يجبر عنها باتفاق، وانما استجاز ان يسمي المرفوعات في هذا الباب خيرا، (لان الاشارة)^(٧) الى ان «أن» تعمل في الاسم والخبر معا كما يعمل الفعل رفعا، ونصبا في حال واحدة، فلما ضارعت الافعال الصحيحة التي لها اخبار على الحقيقة مضمنة فيها سمي^(٨) ما يرتفع بها خيرا لها كما يسمى^(٩) المنصوب بعد «ما»^(١٠) في قولنا: «ما زيد قائما» خيرا لما، لمضارعتها «ليس»^(١١).

واعتقادنا أن «ما»^(١٢) عملت في المرفوع، والمنصوب معا بخلاف قول الكوفيين انها

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل. وفي د: به.

(٤) سقطت في ل.

(٥) الجميع بن منفذ بن الطماح بن فيس الاسدي، وهو فارس شاعر جاهلي قتل يوم جيلة (سبط اللالي ٢/٨٩٥).

(٦) من السبط وقد ذكره صاحب الخزانة ٤/٢٩٥ وقال: ان البيت شاهد على ان الجلة الطلية يجوز ان تقع خيرا لان كما هنا

فان جملة النبي وهي جملة لا تنصب خيرا. وقال ايضا: البيت من قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا للجميع الاسدي ذكر فيها نشور امراته لفظه ماله. والرياضة تهذيب الاخلاق. وتنصبك مضارع انصبه انصابا اي اتعبه، والشيب جمع اشيب.

(٧) في ل. د: لان اشارة.

(٨) في ل: سمي.

(٩) في و: سمي. والتصحيح من ل. د.

(١٠) في و: بعدها.

(١١) في ل: خير ما لمضارعتها ليس. وفي د: خيرا لمضارعتها ليس.

(١٢) في و: انما، والتصحيح من ل. د.

أما تعمل في الاسم وحدّه، وإن الخير إنما ينتصب عندهم بسقوط^(١) الخافض^(٢).

مسألة

قال أبو القاسم [في هذا الباب]^(٣): وأعلم انه يدخل^(٤) في خير «ان» وحدها اللام من بين سائر اخواتها كقولك^(٥): «ان زيدا لقائم»، و«ان زيدا قائم» أنت خير في الاثيان بها وتركها، [قال]:^(٦) وأما دخلت اللام توكيدا (للخير كما دخلت «ان» توكيدا)^(٧) للجملة^(٨).

قال المفسر: هذا الكلام^(٩) يحتاج الى تقييد وثقيف^(١٠)، وإن حمل على ما في ظاهره من الاطلاق لم يصح، لان هذه الحروف تنقسم في دخول اللام في اخبارها ثلاثة اقسام: منها ما يجوز دخول اللام في خبره^(١١) باتفاق، ومنها ما لا يجوز باتفاق، ومنها ما فيه خلاف.

فأما^(١٢) التي يجوز دخول اللام في خبرها باتفاق فـ «ان» المكسورة الهزمة، وأما التي يمتنع دخول اللام في خبرها باتفاق فأن المفتوحة الهزمة^(١٣)، وليت، ولعل، [وكان]^(١٤). وأما التي فيها خلاف فلكن، فالكوفيون^(١٥) يميزون دخول «اللام» في خبرها واحتجوا بقول الشاعر:..... ولكنني في حبهما لكميد^(١٦).

(١) في ل، د: لسقوط.

(٢) تنظر المسألة (١٩) في كتاب الانصاف ص ١٦٥.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) كذا في و، والجملة ص ٦٧. وفي ل، د: تدخل.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجملة ص ٦٧: وأعلم انه يدخل في خير ان من بين سائر اخواتها اللام كقولك:

(٦) سقطت في و.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الجملة ص ٦٧.

(٩) في ل: كلام.

(١٠) في ل، د: ثقيف وثقيد.

(١١) في ل: خبرها.

(١٢) في ل: وأما.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في و: والكوفيون.

(١٦) في ل: لعמיד. وهو من الطويل، وصدره: بلوموني في حب ليل عواذني. وهو شاهد لا يعرف له «ان» في الاسم.

ص ٢٠٩ وابن عقيل ٣٦٣/١ والأشعري ٢٨٠/١ والمعنى ص ٢٣٣ والخزانة ٣٤٣/٤. والشاهد فيه دخول اللام على:

(ويروى: «لعميد») (١) واحتج الفراء وأصحابه على جواز ذلك بحجتين:

أحدهما: ان «لكن» مركبة من أن، ولكن الخفيفة النون، والأصل (٢) عندهم «لكن ان» فمن حيث جاز دخول اللام على [ان] (٣) المفردة جاز دخولها على المركبة.

والحجة الثانية: ان العلة التي سهلت دخول اللام في خبر «ان» موجودة في «لكن» والعلة التي اوجبت دخولها في خبر «ان» ان معنى الابتداء والخبر باق في الجملة لم يبطله دخول «ان» بل زاده تحقيقا لانها تفيد معنى القسم (٤) فجاز دخول اللام معها كما جاز في خبر «ان» (٥) وصار المخبر كأنه قد اقسام مرتين على تحقيق الخبر. وليت، ولعل، وكأن قد أبطلن (٦) بدخولهن على الجملة ما كان فيها من الاخبار، وصيرته تمثيا ورجاء وتشبيها. الا ترى انك لو قلت: «والله ليت زيدا قائم» لم يصح، لانك (٧) لم تخبر بشيء، فنقسم على صحته، و«ان» المفتوحة قد صيرت الجملة (في حكم المفرد لان الكلام معها يصير كالمصدر و«لكن» لا تبطل ما في الجملة من الخبر كما لا تبطل «ان» وان احدثت فيها معنى الاشتراك (٨). وحجة البصريين في امتناعهم من ادخالها على (٩) خبر «لكن» شيان:

أحدهما: السماع.

والثاني: القياس.

أما السماع، فان ذلك لا يعرف في كلام ولا شعر، والبيت الذي انشده الكوفيون جار عندهم مجرى الضرورة.

وأما القياس، فان «لكن» متضمنة معنى الاستدراك بعد النفي لانها لا تذكر الا

(١) سقطت في ل. لان النسخ ذكر البيت برواية (لعميد).

(٢) في ل. د: واصلها.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: والعلة التي اوجبت دخولها في خبر ان مع ان الابتداء والخبر باق ولم يبطله دخول ان بل زاده تحقيقا بنفس معنى القسم. والتصحيح من ل. د.

(٥) في ل. د: دونها.

(٦) في و: ابطلت.

(٧) في و: لانه، والتصحيح من ل. د.

(٨) وردت هذه العبارة في بعض النسخ الاتي بعد، والتصحيح من ل. د. «وان المفتوحة قد صيرت الجملة بمعنى المصدر. وان المفتوحة قد صيرت الجملة للخبر كما لا يبطل فان احدثت فيها معنى الاشتراك».

(٩) في ل. د: في.

بعد^(١) نفي ملفوظ به، أو مقدر. فلما صحبت النفي الذي لا يؤكد باللام وإنما يؤكد بالباء في قولك: «ما زيد بقائم» جرت مجراه.

وإطلاق أبي القاسم: أنه يجوز دخول اللام في خير «إن» المكسورة من غير تقييد وتفصيل غير صحيح أيضاً، لأن خير «إن» إذا كان فعلاً ماضياً لم يجوز دخول اللام [المؤكدة]^(٢) عليه^(٣)، وحجة سيويه، وأصحابه في امتناع ذلك [أن حكم «اللام» أن تكون في أول الكلام، فلما أخرجت من أجل دخول «ان» وجب أن لا تدخل إلا على اسم أو ما يضارع الاسم كما أنها لو كانت مقدمة لما تدخل إلا على الأسماء. واحتج الفراء في امتناع ذلك^(٤) بأن قول القائل «ان عيد الله ليصوم»، ولصائم «انه يديم»^(٥) الصيام، والفعل الماضي منقطع، فلم يصلح أن يقع موقع ما يزد به الدوام، والاتصال.

وكان الكسائي وهشام يميزان ذلك على شريطة أضمار «قد»، لأن «قد» تقرب الماضي^(٦) من الحال.

وقال أبو إسحاق الزجاج^(٧): يجوز «أن زيدا قام»^(٨) على أنها «لام قسم» لا «لام» توكيد^(٩)، واحتج بقول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفاً فاجرٍ لناموا فما أن من حديث ولا صال^(١٠)

وأجاز الأخفش: «أن زيداً لنعم الرجل»، وتابعه على ذلك الفراء، لأن «نعم» لا

(١) في ل، د: مع.

(٢) سقطت في و.

(٣) في و: عليها، والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: يريد، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل: على شريطة أضمار لأنها تقرب الماضي. وفي د: على شريطة أضمار قد لأنها تقرب الماضي.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل: لقائم.

(٩) في ل: تأكيد.

(١٠) هذه رواية ل، والديوان ص ٣٢. وفي و: حلفت لها بالله حلفاً فاجر لناموا فما أن حديث ولا صال.

والشطر الثاني في د: لناموا فما أن حديث ولا صال.

والبيت من الطويل والمراد بالفاجر هنا: الكاذب. والصال: الذي يصطلي بالنار. يقول: لما خوفني من السار اقتنت له كاذباً أن ليس منهم أحد إلا نالها. وقد استشهد ابن هشام بهذا البيت في المعنى ١٧٣/١ على أن القسم إذا اجب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جيء باللام وقد جمعاً نحو (ناله لقد أترك الله علينام) وإن كان بعيداً جيء باللام وحدهما كقول امرئ القيس هذا.

تتصرف، فاشبهت الاسماء، وأجاز الفراء، «ان زيدا»^(١) نعى ان يقوم» لان «عى»
بمترلة «نعم» ولا تجوز هاتان المسألتان على مذهب سيويه. وللكوفيين في هذا المعنى مسائل
كثيرة يوافقهم البصريون في بعضها ويخالفونهم في بعضها^(٢) كرهنا اطالة الكتاب بها.
وقول ابي القاسم ايضا: انت مخير في الاتيان بها وتركها ليس بصحيح على الاطلاق
حتى يقيد، وذلك ان من النحويين من يرى ان دخول «اللام» في خبير «ان» انما هو بازاء
«الباء» في خبير «ما» فاذا قال القائل: «ما زيد قائما» قال^(٣) المناقض له: «ان زيدا قائم» واذا
^(٤) قال: «ما زيد بقائم» فأكد النفي بالباء قال المناقض له^(٥): «ان زيدا لقائم» فأكد
الايجاب باللام، وهذا مذهب ابي العباس ثعلب، ومعاذ الهراء^(٦). وقال الفراء: انما جاءوا
باللام ليفرقوا بين الكلام الذي يكون جوابا، وبين الكلام الذي يستأنف على غير وجه
الجواب. تقول: «ان زيدا منطلق» بغير «لام» اذا كنت مستأنفا، و«ان زيدا لقائم» اذا كنت
مجيبا لما^(٧) قد تقدم، فعلى هذين القولين لا يكون المتكلم مخيرا في الاتيان بها وتركها^(٨)، بل
يلزمه ان يأتي بها على كل حال، لانها مفرقة بين معنيين. كما تلزم «اللام» في خبير «ان»
المخففة^(٩) من الثبيلة^(١٠) فرقا بينها وبين «ان»^(١١) النافية فكذلك^(١٢) من رأى «ان»^(١٣)
«اللام» تحقق الحال كما ان «السين» و«سوف» تحققان المستقبل، لا يكون المتكلم مخيرا على
مذهبه.

ومن النحويين من يرى ان دخول «اللام» على^(١٤) خبير «ان» ليس على وجه الجواب
ولا على وجه الفرق^(١٥) بين الحال والاستقبال، ولكن على وجه التأكيد للخبر. فعلى هذا

(١) في ل. د: عبد الله

(٢) سقطت في ل.

(٣) في و: فان، والتصحيح من ل. د.

(٤) في و: فاذا.

(٥) سقطت في د.

(٦) في و: الفراء، والتصحيح من ل. د.

(٧) في ل. د: لكلام.

(٨) في ل. د: بين الاتيان باللام وتركها.

(٩) في و: الخفيفة.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في ل. د: وكذلك

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل. د: في.

(١٥) كذا في و، د. وفي ل: ولا وجه الفرق.

الراي يكون المتكلم^(١) . غيرا بين^(٢) الاتيان بها وتركها كما قال ابو القاسم .
 وقول ابي القاسم ايضا^(٣) : ان «اللام» دخلت تأكيدا للخير، و «ان» دخلت
 توكيدا للجملة ليس بصحيح، لان «اللام» و «ان» معا سواء في التأكيد، وقد قال ابو
 القاسم في الباب الذي بعد هذا الباب : ان اللام كان حكمها ان تكون في صدر الجملة،
 فاستقبح الجمع بين حرفين مؤكدين^(٤) . فاللام^(٥) وان سواء في ان كل واحد منها جواب
 لقسم^(٦) مقدر في صدر الجملة، الا ترى انك تقول : «والله لزيد قائم» و «والله ان زيدا
 قائم» فانما تؤكد في كلا الحالتين الخبر من حيث كان الخبر محتمل^(٧) الصدق، والكذب واما
 «زيد» فليس يحتاج الى ما^(٨) يحقق فيه الاسمية، فاذا لم يصح تأكيد الاسم، وثبت ان
 التأكيد انما هو للخبر، وكان القسم انما وقع عليه بطل تفریق^(٩) ابي القاسم بين اللام وان،
 وحصل من ذلك مناقضته لنفسه على ما تراه^(١٠) .

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : وتقول في العطف : «ان زيدا قائم وعمرا، وعمرو»
 بالنصب والرفع^(١١)، ثم ذكر ان^(١٢) الرفع على ثلاثة اوجه :
 العطف على المضمرة في «قائم» قال : والاجود في ذلك ان تؤكد المضمرة^(١٣)
 والاخر ان تعطفه على موضع «ان» قبل دخولها .

(١) سقطت في ل

(٢) في ل، د : في

(٣) سقطت في ل .

(٤) ينظر الجمل ص ٧ .

(٥) في ل، د : واللام .

(٦) في ل : القسم .

(٧) في ل، د : يحتمل .

(٨) في و : الى ما هو يحقق .

(٩) في و : تقدير، والتصحيح من ل، د .

(١٠) كذا في و، د . وفي ل : وحصل من مناقضته لنفسه على تراه .

(١١) كذا في الجمل ص ٦٨ . وفي و : ان زيدا قائم وعمرو وعمرا بالنصب والرفع . وفي ل، د : ان زيدا قائم وعمرو وعمرا

بـرفع والنصب .

(١٢) سقطت في ل .

(١٣) كذا في ل، د . والجمل ص ٦٨ . وفي و : ان يؤكد المضمرة

والثالث ان ترفعه بالابتداء، وتضمير الخبر، فيكون التقدير «ان زيدا قائم وعمرو قائم» فتضمير الخبر للدلالة ما تقدم عليه^(١).

قال المفسر: هذا الموضع مما تعقبه الناس على ابي القاسم وقالوا: انما هما^(٢) وجهان: العطف على المضمرة^(٣)، والعطف على الموضع. قالوا: والوجه^(٤) الثالث الذي زاده هو العطف على الموضع بعينه، لانه يلزم اذا عطف على الموضع ان يضم خبر^(٥) لان «قائما» لا يجوز ان يكون خبرا عنها معا. وعلى هذين الوجهين وجه هذه المسألة كل من تكلم فيها. والذي ينبغي ان يعتذر به لابي القاسم ان يقال: ان عطف الجمل على الجمل نوعان:

أحدهما: ان تكون الجملة الثانية مشاكلة للاولى كقولك: «كان زيد قائما وعمرو خارجا» فتعطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر.

والثاني: ان تكون الجملتان غير متشاكلتين كقولك: «قام زيد وعمراً^(٦) اكرمه»، فكأن ابا القاسم جعل العطف في احد الوجهين على وجه التشاكل، والاخر على غير وجه التشاكل، وان^(٧) كان لا بد من اضمار خبر لعمرو في كلا الوجهين. فاذا حمل كلامه على هذا كان له عذر في الوجه الثالث الذي زاده.

مسألة

وقال في هذا الباب^(٨): ونظير هذا العطف قولك^(٩): «ما زيد بجبان، ولا بخيل بالخفض (عطفا على «جبان»)^(١٠)» و«ما زيد بجبان ولا بخيلا» بالنصب عطفا على موضع «الباء»، لانها لو لم تدخل كان الاسم منصوبا، وانشد سيبويه:

(١) كذا في ن، د، والجمل ص ٦٨. وفي و: وتضمير خبر بدلالة ما تقدم عليه. ينظر الجمل ص ٦٨.

(٢) في و، د: هو، والتصحيح من ل.

(٣) في ل، د: الضمير.

(٤) في و: الموضع.

(٥) في ل، د: ان يضم خبرا.

(٦) في ل، د: ومحمدا.

(٧) في ن، د: فان.

(٨) في ل، د: المسألة.

(٩) كذا في ن، د، والخفض ص ٦٨. وفي و: في العطف تقول.

(١٠) سقطت في ن، وهي موجودة في و، د، والجمل ص ٦٨.

مُعَاوِيَ اِنَّا بَشْرٌ فَاَسْجَعُ فَلَمَّا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(١)

قال المفسر: يجوز في هذه^(٢) المسألة خفض «بخيل»، ونصبه، ورفعها. فأما^(٣) الخفض فعلى (العطف على)^(٤) لفظ «جبان»، وأما النصب فعلى موضعه فيعتقد في «ما» انها حجازية، وأما الرفع فعلى موضع «جبان»^(٥) ويعتقد في «ما» انها تميمية، او على ان ترفعه على خبر مبتدأ مضمرة كأنك قلت: «ولا هو بخيل» وعلى هذه الالوجه الثلاثة يحمل بيت امرئ القيس:

لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي اِلَى اِهْلِهِ بِحَرٍّ وَلَا مَقْصَرٍ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بَقْرٌ^(٦)

وظاهر كلام ابي القاسم [يوهم]^(٧) انه يرى رأي قوم من النحويين. زعموا ان «الباء» اذا دخلت في خبر «ما» لم تكن الا حجازية، ولا يجوز عندهم ان تكون تميمية، واحتجوا بأن «ما» التميمية دخولها في الكلام بمنزلة خروجها^(٨)، لانها لا تعمل شيئا. قالوا: فكما أنه لا يجوز ان تقول قبل دخولها^(٩): «زيد بقائم» كذلك لا يجوز: «ما زيد بقائم». ونحن نقول هؤلاء القوم: لا خلاف بيننا وبينكم في أنه يجوز ان يقال: «ما زيد الا قائم» كما قال الله تعالى^(١٠): «ما هذا الا بشر»^(١١)، ونحن لو قلنا: «زيد الا قائم» دون ذكر «ما» لم يجز. فكما ان دخول «ما» على الجملة جوز دخول «الا» [وذلك لا يجوز قبل دخولها]^(١٢)

(١) من الوافر ينظر الكتاب ٣٤/١ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨. وقد نسيه سيبويه الى عقبة الاسدي وهو شاعر جاهلي اسلامي (نظر ترجمته في الخزانة ٣٤٣/١) وقد استشهد به المبرد في المنتخب ٣٣٨/٢ و ٢٨٧/٣ و ١١٧/٤ و ٣٧١. والابتاري في الانصاف ص ٣٣٢. والشاهد فيه جواز حمل المصروف على موضع الباء وما عملت فيه. ومعاوي منادى مرخم معاوية، واسجع: ارفق، والسجاجة السبولة.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل. وفي د: اما.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل: فعل موضعه. وفي د: واما الرفع على موضعه.

(٦) من الطويل. ينظر ديوانه ص ١٠٩. يقول: لم يصير قلبي صبرا الاخرار ولكنه جزع. يقال: «حب فلان بكذا فلم يوجد حوا اي صابرا جلدا. وقول: (ولا مقصر) يعني ولا تنازع عما هو عليه من الجزع والاشفاق فيأتيني بقدر اي لم استنقع الصبر عنهم فاستقر وأطمئن. والقر: الاستقرار ويكون القر ايضا كتابة عن الراحة على ان يريد به المبرد. والشهد في قوله «ولا مقصر» فانه يجوز فيه الالوجه الثلاثة.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل، د: دخولها في الكلام كخروجها.

(٩) في ل، د: لا يجوز قبل دخولها ان تقول.

(١٠) في ل: كما تعالى. وفي د: كما قال تعالى.

(١١) سورة « مؤمنون». الآية ٢٤.

(١٢) سقطت في و.

فكذلك «الباء» يجوز دخولها^(١)، وهذا مما^(٢) لا جواب لهم عنه، ونحو من هذا احتج عليهم ابو علي الفارسي، وأما البيت الذي أنشده أبو القاسم فقيه خلاف بين النحويين، وستقول فيه ما يجب عند وصولنا الى شرح الايات ان شاء الله.

مسألة

واستشهد أبو القاسم على هذه المسألة بقول الله تعالى: «أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ»^(٣)، ثم قال: فأما سائر اخواتها فانك تعطف المرفوع على المضمر في الخبر، ولا يجوز عطفه على الموضع، ولا استثنائه، لانها داخلة لمعان سوى الابتداء، من التشبيه، والترجي، والتمني^(٤).

قال المفسر: هذه الآية احتج بها سيبويه^(٥) على جواز العطف على موضع «ان» المفتوحة كما فعل^(٦) أبو القاسم، وذلك عارده^(٧) قوم على سيبويه، وقالوا: انما يجوز العطف في هذه الآية على الموضع على قراءة^(٨) الحسن البصري^(٩)، لانه قرأ «ان الله بريء من المشركين» بكسر «ين»^(١٠)، واما من فتح «ان» فلا يجوز العطف على موضعها، كما لا يجوز العطف على موضع «ليت ولعل وكأن» لانها قد غيرت الجملة بأن صيرتها في حكم المصدر كما غيرتها «ليت ولعل وكأن»]. وقال من احتج لسيبويه: ليت «ان» مثل ليت ولعل وكأن^(١١)، لان هذه الحروف^(١٢) الثلاثة دخلت على خبر يحتمل الصدق والكذب، فصيرته

(١) في ل، د: فكذلك يجوز دخول الباء معها وان كان لا يجوز قبل دخولها.

(٢) في ل، د: ما.

(٣) سورة التوبة، الآية ٣.

(٤) ينظر الجمل ص ٦٩.

(٥) ينظر الكتاب ١/١٢١ و ٢٨٥، والمقنَّب ٤/١١٧ و ٣٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٨، والمفصل لابن يعيش ٨

٦٨، والاشموني وحاشية الصبَّان عليه ١/٢٨٧.

(٦) في ل: قال.

(٧) في و: ذلك ورده.

(٨) في ل، د: وقالوا انما يجوز العطف على الموضع في هذه الآية على قراءة...

(٩) هو ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن بنار البصري. كان من سادات التابعين وكبرائهم. وقال ابو عمرو بن العلاء: ما

رأيت أفصح من الحسن البصري. ومن الخجاج بن يوسف الثقفي، فقبل له: فأبيها كان أفصح قال: الحسن. توفي مستهل رجب

سنة ١١٠ (وفيات الاعيان ١ ك ٣٥٤ - ٣٥٦).

(١٠) في ل: لانه قرأ: ان الله بكسر ان. وفي د: لانه قرأ ان الله بريء بكسر ان.

(١١) سقطت في و، ل.

(١٢) في ل، د: الاحرف.

كلانا لا يقال فيه: صدق ولا كذب، و«أن» المفتوحة لم تبطل معنى الخبر وإن كانت قد صرفت الكلام الى معنى المصدر.

قال ابن جني: والقول فيها قول سيوييه، والدليل على [صحة^(١)] قوله السماع والقياس.

أما السماع فقول جعفر بن عُلْبَةَ الحارثي^(٢):

فلا تحسبي أني تخشعتُ بعدكم
لشيءٍ ولا أني من الموت أفرقُ
ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم

ولا انني بالمشي في القيد أخرق^(٣)

فعطف الجملة من المبتدأ والخبر^(٤) على قوله: «اني تخشعت» وهو يريد [معنى^(٥)] «ان» المفتوحة، يدل على ذلك رواية من روى: «ولا أن نفسي يزدهيها وعيدكم»^(٦).

قال ابن جني: وقد جاء ذلك [ايضا]^(٧) في التزليل، قال الله تعالى: «وان هذه امتكم امة واحدة وأنا ربكم فاتقون»^(٨) الا ترى ان معناه: ولأن هذه امتكم امة واحدة، وأنا ربكم. فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على «أن» وفيها معنى اللام كما تقدم^(٩)، وهو يريد معنى الابتداء وخبره. ويصرف الكلام الى معنى المصدر [أي^(١٠)] ولكوني ربكم فاتقون.

(١) سقطت في و.

(٢) في و: الفارسي، والتصحيح من ل، د، وديوان الحماسة للمرزوقي ٤٤/١، وسمط اللالي ١١٠/١. وعُلبَةَ

هذا هو عُلبَةَ بن ربيعة بن عبد يغوث، وعبد يغوث هو الشاعر اسير يوم الكلاب، وعُلبَةَ شاعر وابنه جعفر بن عُلبَةَ شاعر، وعمر عُلبَةَ الى اول دولة بني هاشم (السمط ١١٠/١).

(٣) كذا في و، ل. وفي ديوان الحماسة ٥٥/١.

ولا ان نفسي يزدهيها وعيدكم.

وفي د: ولا أنا ممن يزدهيها وعيدهم.

ومعنى تخشعت: تكلفت الخشوع. والفرق الخوف. والآخرق: القليل الرفق بالشيء.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل، د: وعيدهم.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) سورة المؤمنون. الآية ٥٢.

(٩) في ل، د: وهذا.

(١٠) سقطت في و.

ونحوه قوله [تعالى] (١): «ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء» (٢) أي فستروا.

قال ابو علي الفارسي: فأوقع الجملة المركبة من المبتدأ والخبر موقع المنصوب «بأن»، والفعل اذا (٣) انتصب بأن انصرف القول فيه والرأي الى مذهب المصدر، ومعلوم أن المصدر أحد الأحاد، ولا شبه بينه وبين الجملة.

وقد ترى الجملة التي هي قوله: «وأنا ربكم» معطوفة (٤) على «أن» المفتوحة وعبرتها عبرة المفرد.

قال ابن جني: ووجدت انا في التنزيل موضعا آخر لم أر أبدا علي ذكره، على سعة بحثه ولطف مأخذه، وهو قوله تعالى: «أعنده علم الغيب فهو يري» (٥) أي: فيرى. ألا ترى ان الفاء جواب الاستفهام، وهي تصرف الفعل بعدها الى الانتصاب، بأن (٦) مضمره، وأن (٧) المنصوب بها مصدر في المعنى لا محالة، حتى كأنه قال: أعنده علم الغيب فهو يريته (٨) كما ان قوله: «فأنتم فيه سواء» أي: [هل] (٩) هناك شركة بينكم فاستواء (١٠).

قال ابن جني: فهذا وجه السماع، وأما (١١) وجه القياس الذي لاجله [جاز] (١٢) ما مكناه للخصم وثبتناه في مستهل (١٣) القول [فهو] (١٤) ان «أن» المفتوحة وان لم تكن من مواضع الابتداء فانها على التحقيق والاعتدال (١٥) كما «ان» المكسورة كذلك، فلما استوتوا في

(١) سقطت في و.

(٢) سورة الروم، الآية ٢٨.

(٣) في و: انما، والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: معطوف.

(٥) سورة النجم، الآية ٣٥.

(٦) في و: فأن.

(٧) في ل: فأن.

(٨) في ل: فريته.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في و، ل: فاستووا، والتصحيح من د.

(١١) في ل: قال وأما.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) في و: من مستهل القول. وفي ل، د: من سسر القول. والتصحيح من عندنا لان ما في النسخ المخطوطة تصحيف

ظاهر.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل، د: من التحقيق والاعتلاء، ولعل الصواب: والاعتداد.

العمل والمعنى^(١) وتقاربنا في اللفظ صارت كل واحدة منهما كأنها أختها.

قال: ويزيد ذلك وضوحاً أنك تقول: «علمت أن زيدا قائم» و: «علمت أن زيدا القائم»، فتجد معنى المكسورة كمعنى المفتوحة، وتؤكد في الموضعين كليهما، قيام زيد، لا محالة، والقيام مصدر كما ترى. نعم وتأتي هنا بصريح الابتداء^(٢) فنقول: «علمت لزيد أفضل منك» أفلا ترى إلى تجاري هذه^(٣) التراكيب إلى معنى واحد، ونظر^(٤) بعضها إلى بعض، وسبب ذلك كله ما ذكرته لك من مشابهة «أن» لأن لفظاً وعملاً ومعنى.

قال: فإذا كان كذلك سقط اعتراض هذا المتأخر على ما أورده سيبويه واسقط كلفته

عنه.

قال: ويزيد فيما نحن عليه قوله فيما بعد:

ولا اني بالمشي في القيد أخرق

فصار^(٥) إلى «أن»^(٦) البتة.

(١) في ل: فلما استوتنا في المعنى. وفي د: في المعنى والعمل.

(٢) كذا في د. وفي و: ويأتي ها هنا تصريح الابتداء. وفي ل: نعم ويأتي ها هنا بصريح الابتداء.

(٣) في و: أفلا ترى إلى مجاري هذا.

(٤) في و: ويظهر.

(٥) في ل، د: فعاد.

(٦) سقطت في ل.

باب الفرق بين إنَّ وأنَّ

قال ابو القاسم: اعلم أنَّ «إنَّ» تكسر في اربعة مواضع، وهي في (١) سائر ذلك مفتوحة، وفصل المواضع الأربعة وهي: ان تكون مستأنفة، وأن تكون في خبرها اللام، وأن تكون بعد القول، وأن تكون في جواب القسم (٢).

قال المفسر: هذا الذي قاله غير صحيح، لأنها تكسر بعد «ألا» التي يراد بها استفتاح (٣) الكلام كقوله تعالى: «ألا إنَّهم هم السفهاء» (٤) و«ألا إنَّهم هم المفسدون» (٥)، وكما قال طرفة:

ألا إنني شربت أسودَ حالكا ألا بجلي من الشراب ألا بجل (٦)

وتكسر بعد «حتى» تقول: «قد قاله القوم حتى أن زيدا يقول» (٧) وأجاز سيويه كسرها وفتحها بعد «أما» [فقال] (٨) تقول: «أما إنه ذاهب» و«أما أنه منطلق» فسألت الخليل عن ذلك فقال: اذا قال: «أما أنه [منطلق]» (٩) [فانه] (١٠) يجعله كقولك «حقاً أنه منطلق» واذا قال «أما إنه منطلق» (١١) فأما بمنزلة «ألا» كأنه قال «ألا انه منطلق» (١٢) وتكسر

(١) سقطت في ن. وهي موجودة في و. د. وأجمل ص ٦٩.

(٢) في ن. د. وأن تكون جواباً للقسم. وفي أجمل. وتكسر ان ايضاً بعد القسم. ينظر أجمل ص ٦٩-٧٠.

(٣) في و: التي هي استفهام. والتصحيح من ن. د.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٢.

(٦) من الطويل. ينظر ديوانه ص ٨٩. قوله أسود حالكا يعني كأس المشبه وقيل أراد شرباً فاسداً. وقيل أراد نسه. وكأنه قال:

سقيت سماً فقتلني وهذا مثل ضربه لفساد ما به وبين حولة وقوله: بجلي أي حسبي وكفاني. والشاهد في البيت كسر همزة أن بعد إلا الاستفاحية.

(٧) من أمثلة سيويه في (باب آخر من ابواب إن). ينظر الكتاب ٤٧٧/١.

(٨) الزيادة من ن. د.

(٩) الزيادة من الكتاب ٤٦٧/١.

(١٠) الزيادة من د. والكتاب ٤٦٧/١.

(١١) سقطت في ن.

(١٢) كذا في و. د. وفي ن. فإنه بمنزلة قولك ألا كأنه قال: ألا انه منطلق. وفي الكتاب ٤٦٧/١: فإنه بمنزلة قوله ألا كأنك قلت: ألا انه ذاهب.

ايضا بعد «اذا» تقول «مررت به فاذا إنه يقول كذا» حكى ذلك سيويه، وقال: سمعت رجلاً^(١) من العرب يتشد هذا البيت كما اخبرك به:

وكنْتُ أرى زيداُ كما قيل سيِّداُ إذا إنهُ عبدُ القفا واللهازم^(٢)

وقال سيويه: فحال «اذا» ها هنا كحالها اذا قلت: «هو^(٣) عبد القفا واللهازم». قال: فاذا^(٤) قلت: «مررت به فاذا أنه عبد»^(٥) تريد: «مررت به فاذا العبودية واللوم شأنه»^(٦) كأنك قلت: «فاذا امره العبودية واللوم»^(٧) ثم وضعت «أن» في هذا الموضوع جاز^(٨).

وتكسر «أن» ايضاً^(٩) بعد «الواو» التي يراد بها الحال. تقول: «رأيتُ شاباً وإنه يومئذ يفخر»^(١٠) كأنك قلت «رأيتُ شاباً وهذه حاله». وأجاز سيويه فتح «أن» ايضاً وتكون «أن» محمولة على الفعل كأنه قال «ورأيتُ فخره»^(١١)، وأشد لساعدة بن جؤية: ^(١٢)
رأتهُ على شيب القنذال وإنها توقع بعلا مرة^(١٣) وتثيم^(١٤)

وذكر ان ابا الخطاب، وهو الأخفش الكبير رواه بفتح «أن»، وزعم أنه كذلك سمعه

-
- (١) في و: وقال رجل. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤٧٦/١.
(٢) من الطويل وهو من أبيات سيويه التي لا يعرف ما قائل. وقد استشهد به المبرد في المقتضب ٣٥٧٢، وابن عقيل ٣٥٦١، والأشموني ٢٧٧١. والشاهد في قوله: إذا انه حيث فيه الوجهان الكسر والفتح، وأرى بمعنى أظن.
(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٧/١: إذا هو...
(٤) في ل، د. والكتاب ٤٧٧/١: ولو قلت.
(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٧/١: مررت فاذا أنه عبد.
(٦) كذا في و. وفي ل، د. والكتاب ٤٧٧/١: مررت به فاذا العبودية واللوم.
(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٧/١: مررت فاذا امره العبودية واللوم.
(٨) ينظر الكتاب ٤٧٢/١.
(٩) كذا في و، د. وفي ل: وتكسر ايضاً ان.
(١٠) في و: يفخر. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤٦٧/١. وعبارة سيويه: رأيتُ شاباً وإنه يفخر يومئذ.
(١١) في و: يفخر. والتصحيح من ل، د. وعبارة سيويه ٤٦٧/١: تقول هذا ابتداء ولم تحمل أن على رأيت وإن شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت.

- (١٢) شاعر من هذيل جاهلي اسلامي (ديوان الهذليين ١٦٧/١ والسقط ١١٥/١).
(١٣) في و: تارة. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤٦٧/١. وديوان الهذليين ٢٢٨/١.
(١٤) مكدلاً. روى البيت في النسخ المخطوطة. والكتاب ٤٦٢/١. وفي ديوان الهذليين ٢٢٨/١:
رأته على قوت الشباب وإنها تراجع بعلا مرة وتثيم
من الطويل. والشاهد فيه فتح ان حملا على رأيت والمعنى رأيت اب توقع بعلا ولو كسرت على القطع جاز.

من اهله^(١). فقد تبين لك مما^(٢) أوردناه أن قول أبي القاسم: انها تكسر في اربعة مواضع .
شيء لا يجب ان^(٣) يعول عليه .

وقد قال أبو بكر بن السراج في الأصول: الف «ان» تكسر في كل موضع يصلح ان
يقع فيه الفعل والابتداء جميعاً . قال: وان وقعت في موضع لا يصلح ان يقع فيه إلا أحدهما
لم يميز كسرهما^(٤) . وكذلك قال أبو علي الفارسي في الايضاح^(٥) ، وهذا اشتهر بأن يكون أصلاً
يستمر عليه بالقياس مما قاله أبو القاسم .

فان قال قائل: فلعل أبا القاسم انما امتنع من ذكر هذه المواضع التي زدتها^(٦) عليه ،
لأنها كلها راجعة الى معنى الابتداء ، فقد اشتمل عليها قوله: [انها]^(٧) تكسر في الابتداء ،
قلنا له: وكذلك المواضع التي ذكرها أبو القاسم كلها راجعة الى معنى الابتداء ايضاً . ألا
ترى أنه قال: ^(٨) وهذا كله راجع الى معنى الابتداء فينبغي ان لا يذكر شيء منه^(٩) .

(١) ينظر الكتاب ٤٦٢٨ .

(٢) في وا، ما، والتصحيح من ل. وفي د. بما .

(٣) في ل: ان لا .

(٤) ينظر الأصول ص ٢٠٠ .

(٥) سقطت في ل .

(٦) في وا: رددتها . والتصحيح من ل. د .

(٧) سقطت في و. د .

(٨) في ل: ألا ترى قد قال . وفي د: ألا ترى أنه قد قال .

(٩) في ل: شيئاً من . وفي د: شيء منها .

باب الخفض

قال ابو القاسم في هذا الباب : واعلم ان حروف الخفض هذه التي ذكرناها تخفض ما بعدها، ويرتفع^(١) ما بعد المخفوض بالابتداء. الا ان يدخل عليه عامل غيره تقول من ذلك : «من زيد رسول قاصد» و«لعمرو مال كثير» و«وفي اخيك خصلة جميلة» و«زيد على فراشه»^(٢).

قال المفسر : هذا الذي قاله صحيح غير انه كان يجب ان يقول : «على فراشه زيد» فيقدم المجرور، لأنه انما اراد ان يخبرنا ان ما جاء بعد المجرور يرتفع بالابتداء الا ان يدخل عليه عامل، وهذا شيء جرى مجرى السهو.

مسألة

وقال في هذا الباب^(٣) : ولا يجتمع^(٤) على الاسم تعريفان مختلفان^(٥).

قال المفسر : لا يجوز ان يجتمع على الاسم تعريفان متفقان ولا مختلفان^(٦)، فتخصيصه نفي المختلفين^(٧) بالذكر لا معنى له، لأنه يوهم من يسمعه^(٨) انه يجوز في المتفقين، وهو ممنوع على الاطلاق.

(١) في و: وترفع. والتصحیح من ل، د، والجمل ص ٧٤.

(٢) ينظر الجمل ص ٧٤.

(٣) في ل: قال ابو القاسم في هذا الباب.

(٤) في ل، د، والجمل ص ٧٦: ولا يجتمع.

(٥) عبارة كتاب الجمل ص ٧٦: ولا يجتمع على الاسم تعريفان.

(٦) في ل، د: مختلفان ولا متفقان.

(٧) في ل، د: فتخصيصه التعريفين المختلفين.

(٨) في و: سمعه.

باب حتى في الأسماء

قال أبو القاسم : وأما دخولها على الأسماء المفردة فإن الوجه فيها ان تكون خافضة لها، وربما اجريت مجرى حرف عطف، ولا تقع في الوجهين الا بعد جمع^(١).
قال المفسر: هذا الأصل الذي أصله أبو القاسم في دخول «حتى» على الأسماء المفردة فاسد، لا يطرد فيه القياس، لأن «حتى» قد تحيىء بعد جمع كقولك: «جاء الناس حتى زيد»، وقد تحيىء بعد مفرد كقولك: «سار زيد حتى الليل»، وقد يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها، وقد يكون غير داخل فيه.

ومن مسائلها ما يجوز فيه العطف، ومنها ما لا يجوز. ولم يقيد أبو القاسم هذه المعاني، ولا فصلها، ولكنه أرسلها وأهملها، فصار كلامه مختلاً لذلك. والوجه في ذلك ان يقال: [ان]^(٢) حتى تستعمل على وجهين:

احدهما: أن يكون ما قبلها ينتهي بما بعدها^(٣).

والآخر: ان ينتهي عنده ولا ينتهي به.

فالضرب الاول الذي ينتهي به الامر لا يكون^(٤) الا بعد جمع، ويلزم ان يكون ما بعد «حتى» فيه من جنس ما قبلها وجزء منه كقولك: «جاء الرجال حتى زيد»، وهذا الضرب هو الذي يجوز فيه العطف، ويذكر ما بعد «حتى» فيه لتعظيم، أو لتحقير^(٥)، أو قوة، أو ضعف.

فالتعظيم قولك^(٦): «مات الناس حتى الانبياء»، والتحقير^(٧): «شتم الناس السلطان حتى السفهاء»^(٨).

(١) بنظر الحمل ص ٧٩.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في و: أن يكون ينتهي ما قبلها بما بعدها والتصحيح من ل، د.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: لا يكون.

(٥) في و: التعظيم والتحقير.

(٦) في ل، د: كقولك.

(٧) في ل، د: والتحقير كقولك.

(٨) سقطت في ل.

وأما^(١) الضرب الذي ينتهي الأمر عنده، فهو ضد الضرب الأول، لأن ما بعد^(٢) «حتى» يكون خارجاً عما قبلها، ويكون من غير جنسه، ويكون بعد جمع وبعد مفرد، ولا يجوز فيه العطف كقولك: «سرت [النهار]^(٣) حتى الليل» و«ان زيدا ليصوم الأيام حتى يوم الفطر»، ومن هذا النوع «أضربُ زيدا حتى يرجع إلى الحق» و«لا تسلم زيدا حتى يقتل»^(٤)، أي: «لا تسلم^(٥) زيدا حتى يبلغ إلى هذا الحد، ولكن تداركه قبل ذلك، ونحوه قول الشاعر:

يسلمون الغداة جارهم حتى يزل الشرك عن قدمه^(٦)
ويتركب من «حتى» هذه مسائل مشكلة ليس هذا موضع ذكرها.

وقال الربيعي^(٧): حكم ما انتهى الأمر عنده ان يكون مجرورا، ولا يقع به الفعل^(٨)، ولا يدخل فيما قبله. وحكم ما كان معطوفا ان يكون الأمر انتهى به لا محالة، لأن العطف يوجب شركة الثاني مع الأول. وقد يجوز في المجرور ان يكون مما^(٩) انتهى إليه الأمر الا انه لا دليل في اللفظ عليه، لانك اذا دلتنا على ان فعلك انتهى عند شيء لم يتمتع مع ذلك ان يكون قد انتهى به كقولك: «ضربت القوم حتى زيدا»^(١٠)، فهذا يحتمل الوجهين.

وأما^(١١) قولك: «انه ليصوم الأيام حتى يوم الفطر» فلا يحتمل ان يكون مما انتهى الأمر

به.

(١) في ل: فأما.

(٢) في ل، د: ما بعدها.

(٣) الزيادة من الجي الداني للبرادي ص ٤٦٩ (تحقيق طه محمد عبد الرحمن)، رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيو.

(٤) في ل، د: يقتل.

(٥) في ل، د: لا تسلمه.

(٦) كذا في ل، د، وشرح ديوان الحماسة للبربري ١٧٤/١. وفي و:

..... حتى تنزل الشرك عن قدمه

والبيت من أبيات ثعابة ذكرها البربري ونسبها إلى رجل من بني حبر لم يذكر اسمه وقال: أي لا يسلمون الجار إلى ان يموت فيهم، مدحهم بحسن المعاملة عن الجار، وقوله حتى يزل الشرك عن قدمه فيه قلب والاصل زلت القدم عن الشرك.

(٧) هو علي بن عيسى الربيعي النحوي، البغدادي. شرح كتاب «الايضاح» لابي علي الفارسي وله تواليف في النحو، منها شرح مختصر الجرمي. توفي سنة ٤٢٠ ببغداد (وقيات الاعيان ٢٣٣ وبغية الوعاة ١٨٧٢-١٨٢).

(٨) في و: ولا يقع الفعل له.

(٩) في و: ما، والتصحيح من ل، د.

(١٠) هذا في ل، د. أما في و فهو: لانك اذا دلتنا عليه ان فعلك انتهى عند شيء لم يتمتع مع ذلك ان يكون قد انتهى به

كقولك: ضربت القوم حتى زيدا.....

(١١) في و: فأما.

قال: وإذا دخلت «حتى» على «ان» في التقدير فهي بمنزلة الجارة^(١) المحتملة للوجهين. واما الداخلة على الجملة فهي عاطفة لمعنى^(٢) الجملة على الكلام الاول، فحكمتها حكم ما انتهى الامر به^(٣)، (ولو حملتها على عطف جملة على جملة لجاز، ولم يوجب ذلك ان المعنى الثاني قد انتهى الامر به)^(٤)، لانك لم تفصح بوقوع [الفعل]^(٥) به.

قال ابو الحسن الرماني: «حتى» لانتهاء الغاية كما ان «الى» لانتهاء الغاية الا ان «حتى» وضعت للمضمن^(٦) وللمصرح به من المنتهى، ووضعت الى «للمصرح به من المنتهى على مقابلة «من»^(٧) وذلك انه يحتاج الى ما يفرق به^(٨) بين المعينين، معنى المنتهى المصرح به، والمنتهى المضمن^(٩) فوضع لكل واحد منهما علامة، وانفردت «الى» بانها علامة المصرح به لقوته.

ووقع في «حتى» اشتراك لضعف المضمن^(١٠) فكان استعملها في مصرحه توطئة [له]^(١١) فجرتا على هذا في الموضوع^(١٢)، وتفرغت المسائل منها عن^(١٣) هذا الاصل فصار متصرف «حتى» على اربعة اوجه: جارة بمنزلة وعلامة للتحقير او التعظيم وناحية للفعل على تأويل «أن» أو «كي». «الى» وحرف من حروف الابتداء.

قال: فأما كونها جارة ففي الموضوع الذي تدل فيه على النهاية والتصريح كدلالة «الى» كقوله^(١٤): «حتى مطلع الفجر»^(١٥).

(١) في و: الحالة.

(٢) في و: بمعنى، والتصحيح من ل. د.

(٣) في و: ما انتهى اليه الامر به، والتصحيح من د. وفي ل: ما انتهى الامر.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: للمضمر. والتصحيح من ل. د. جعل ابن مالك في التسهيل ص ١٤٦ غير الصريح مكان المضمن هنا في مقابل الصريح. قال: حتى لانتهاء العمل بمجرورها او عنده، ومجرورها اما بعض لما قبلها من مفهوم جمع انهما صريحا او غير صريحا. . . . ونقل المحقق شرحه في الخاشية بانه: هو اي غير الصريح (= المضمن) ما دل على الجمع بغير لفظ موضع له نحو ليسجته حتى حين فمجرور حتى منتهى احيان مفهومه لم يصرح بذكرها.

(٧) في و: ووضعت الى للمصرح به والمنتهى المضمر. فوضع المنتهى على مقابلة من. والتصحيح من ل. د.

(٨) سقطت في ل. د.

(٩) في و: المضمر.

(١٠) في و: المضمر.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: على هذا الوضع.

(١٣) في و: على، والتصحيح من ل. د.

(١٤) في و: كقولك. والتصحيح من ل. د.

(١٥) سورة القدر، الآية ٥.

وأما الموضع الذي تدل فيه^(١) على نهاية التحقير أو التعظيم من غير إفصاح بهما على شركة الثاني والاول في الفعل فهو كقولك: «قدم الحاجج^(٢) حتى المشاة» و: «حجج^(٣) الناس حتى الامير»، فاحتفلت هذا ولم تحتمله «الى»، لان «الى» موضوعة للتصريح^(٤) بالذكر، وليس في هذا تصريح بذكر تحقير أو تعظيم، وفيه تضمين يوافق موضوع «حتى» فجاز ذلك فيها، ولم يجز^(٥) في «الى» لهذه العلة.

قال ابو الحسن: أما احتمالها حذف^(٦) «أن وكى» ولم تحتمله «الى» فلأن الحذف^(٧) ضرب من التضمين، وهو يوافق موضوع «حتى» فجاز: «سرت حتى ادخلها» المعنى^(٨): الى أن. و«كلمته حتى يأمر لي^(٩) بشيء» المعنى^(١٠): كى. وتقول: «سرحت القوم حتى زيد مسرح». فانتهاه الغاية في هذا بالمعنى، ولا تجوز في «الى»، ولو قلت^(١١): «سرحت القوم الى تسريح^(١٢) زيد» لم يجز^(١٣)، لانك صرحت بذكر المعنى.

مسألة

وقال في [آخر]^(١٤) هذا الباب في قوله: «أكلت السمكة حتى رأسها». انه يجوز في «رأسها» الخفض، والنصب، ولا يجوز الرفع، لانه لا خير له^(١٥).

قال المفسر: الكوفيون يجيزون فيه الرفع على اضممار الخبر وحذفه للدلالة ما تقدم

(١) في ل: وأما المواضع الذي تدل فيها.

(٢) في و، ل: الحاجج.

(٣) في ل، د: خرج.

(٤) في و: بالتصريح، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل: ولم يجز ذلك.

(٦) في و: معنى حرف.

(٧) في و: الحرف.

(٨) في ل: المعنى. وفي د: بمعنى. وفي الكتاب ٤١٣/١: اعلم ان حتى تنصب على وجهين فأحدهما ان تجعل الدخول غاية لسبك وذلك قولك: سرت حتى ادخلها كأنك قلت سرت الى ان ادخلها.

(٩) في و: يأمرني، والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤١٣/١.

(١٠) كذا في، و، ل. وفي د: بمعنى.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل: تصريح.

(١٣) في ل، د: جاز. أقول: لا ازال أرى أن هذه الفقرة تحتاج الى امعان النظر لعمومها.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) بنظر الجمل ص ٨٠.

عليه، كأنه قال: «[حتى]»^(١) رأسها مأكول» أو «حتى رأسها اكلته»^(٢) ذكره [ابو جعفر بن]»^(٣) النحاس في كتابه «المقنع».

(١) سنطت في و.

(٢) في و: أكله . والتصحيح من ل. د.

(٣) سنطت في و.

باب القسم وحروفه^(١)

قال أبو القاسم في هذا الباب: واعلم ان «الباء والواو» يدخلان^(٢) على كل محلوف به. ولا تدخل «التاء» إلا على اسم الله^(٣) عز وجل وحده، ولا تدخل «اللام» إلا في التعجب^(٤):

قال المفسر: في هذا الكلام تعقب من وجهين^(٥):

أحدهما^(٦): انه أفرد «اللام» بالتعجب وحدها دون «التاء»، وكلاهما فيه معنى التعجب كذلك قال سيبويه^(٧)، ويدل على ذلك قول الله تعالى^(٨) «تالله انك لفي ضلالك القديم»^(٩)، وكذلك قول الهذلي:

تالله يبقى على الأيام ذو حيدٍ بِمُشْمَخِرٍ به الظَّيَّانِ وَالْأَسْرُ^(١٠)

ويروى «الله»، وما بين معنى التعجب في «اللام» حديث ابن عباس-رضي الله

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٨٢. وفي و: باب القسم.

(٢) في ل، د، والجمل ص ٨٢: الواو والباء تدخلان.

(٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل: الأ على الله.

(٤) ينظر الجمل ص ٨٢.

(٥) في و: جهتين.

(٦) في و: أحدهما.

(٧) ينظر الكتاب ١٤٣/٢ و ١٤٤.

(٨) في ل، د: قوله عز وجل.

(٩) سورة يوسف، الآية ٩٥.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١٤٤/٢: الله يبقى على الأيام. وقد نسه سيبويه إلى أمية بن أبي عائذ، ولم اجده في شعره المذكور في ديوان الهذليين ١٧٢/٢-١٩٤. وقد ذكره السكري برواية النسخ المخطوطة في باب الزيادات منسوبا إلى مالك بن خالد الخناعي عند الكلام على ما نسب له في غير هذا الكتاب (ينظر شرح اشعار الهذليين للسكري ص ١٣٢١). وأخذت جمع حيدته مثل حبص جمع حبصة، والخيلة: العقدة في ثوب الوعل. والمشمخر: الجبل الشامخ: العالي والظيان يأسين البر، والأس: الرياح ومنابها الجبال وحزون الأرض. وإنما ذكرهما إشارة إلى ان الوعل في حصب فلا يحتاج إلى الاسهال فيصاد. والبيت من البيط. واستشهد به على ان التاء فيها معنى التعجب.

عنه^(١) - وذلك انه ذكر [الايام]^(٢) وما خلق الله بكل^(٣) يوم منها، وذكر انه خلق آدم - عليه السلام^(٤) - يوم الجمعة واسكنه جنة عدن، ثم قال: فلله ما غابت الشمس حتى خرج منها^(٥).

والثاني: [قوله]^(٦) ان «الباء» و«الواو» يدخلان^(٧) على كل محلوف به، غير ان هذا له فيه عذر، لان سيبويه كذلك قال في كتابه^(٨). وينبغي ان يتأول على انه اراد: يدخلان على كل محلوف به من الاسماء الظاهرة خاصة، لان «الباء» تدخل على الظاهر والمضمر، و«الواو» لا تدخل على المضمر، تقول: «به لأخرجن» ولا تقول: «وه لأخرجن». والواو اعم تصرفا من «الباء» وان كانت «الباء» هي الاصل، قال الشاعر:

ألا نادَتْ امامةً باحتمالٍ لتحزنتني فلا بك ما أبالي^(٩)
وأشُدُّ الفارسي:

رأى برقاً فأوضَعَ فوقَ بكَرٍ فلا بك ما أسأل وما أغامأ^(١٠)

مسألة

قال في هذا الباب: وربما جعلوا «الف الاستفهام» عوضاً من الخافض فحفظوا بها فقالوا: «الله لتخرجن»^(١١).

(١) في ل: رحمه الله تعالى. وفي د: رحمه الله.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د: وما خلق الله تعالى في كل يوم منها.

(٤) سقطت في ل: وفي د: صل الله عليه.

(٥) ينظر تفسير ابن كثير ٨٠/١ (طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٢٧).

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل، د: ان الواو والياء تدخلان.

(٨) عبارة سيبويه في الكتاب ١٤٣/٢: وللقسم والمقسم به ادوات في حروف الجر وأكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل

محلوف به ثم التاء، ولا تدخل الا في واحد وذلك قولك: والله لأفعلن، والله لأفعلن، وتائه لاكيدن اصنامكم.

(٩) من الوافر، وهو لغوية بن سلمى بن ربيعة قال ابو العلاء: قوله: فلا بك ما أبالي ها هنا عن معنى القسم كما يقال: والله لأفعلن كذا. ولا يدخل شيء من حروف القسم على الضمير غير الباء وذلك انها اصل الباب فوقع فيها الاتساع اكثر مما وقع في

سواها من الحروف (ينظر شرح ديوان الحماسة للبربري ٣٠٨٣ طبعة بولاق). والبيت غير منسوب في الخصائص ١٩٧٢.

(١٠) كذا في و، والسقط ص ٧٠٣، وهو منسوب فيه الى عمرو بن بربوع. وفي ل: ما أسأل أغامأ. وفي د: والخصائص

١٩٧٢: ولا أغامأ. ولم يذكر في الخصائص قائله. والبيت من الوافر.

(١١) ينظر الجمل ص ٨٤ و ٨٥.

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير انه يوهم انه لا يعوض من حروف^(١) القسم الا الف الاستنهام خاصة وليس كذلك، لان العوض من حروف^(٢) القسم ثلاثة اشياء: «الف الاستنهام» في نحو قولك^(٣): «الله لتخرجن^(٤)» [وقرأ بعض القراء: «ولا نكتم شهادة الله»^(٥) و«هاء التنبيه» في نحو قولك: «اي ها الله»^(٦)، وقطع الف الوصل في [نحو^(٧)] قولك: «أفأله»^(٨)، وذكر [ايضاً]^(٩) ان كل مقسم به اذا حذفت منه الحرف الجار نصبت باضمار فعل كقولك: «الله لاخرجن»^(١٠)، وللعرب في هذا ثلاث لغات: منهم من ينصب كما قال على معنى: «اعاهد الله»، ومنهم من يخفض ويضم الجار، ومنهم من يرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر، أو خير أضمر مبتدؤه.

مسألة

قال في هذا الباب: وما لا يكون^(١١) من القسم الا مرفوعاً قولهم: «أئمن الله لافعلن ذلك»^(١٢) والفه الف وصل الا انها فتحت لدخولها على اسم غير متمكن، كذلك يقول سيبويه. ثم قال: واستدل على ذلك بقول بعضهم: «ئمن الله» بكسر الالف ولو كانت الف قطع لم تكسر^(١٣).

قال المفسر: كذا وقع في النسخ، ولو كانت الف قطع [لم تكسر]^(١٤)، والصواب: ولو كانت الف جمع لم تكسر، لان الف الجمع لا تكسر^(١٥)، (وهذا [هو]^(١٦)) وجه الرد على

- (١) في ل، د: حرف.
- (٢) في ل، د: حرف.
- (٣) في و: في قوله.
- (٤) سقطت في و.
- (٥) سورة المائدة، الآية ١٠٦.
- (٦) في و: ايها الله. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١٤٥/٢.
- (٧) الزيادة من ل، د.
- (٨) في و: يا الله. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١٤٥/٢.
- (٩) الزيادة من ل، د.
- (١٠) ينظر الجمل ص ٨٤.
- (١١) في ل: وما يكون.
- (١٢) الزيادة من ل، د، والجمل ص ٨٥.
- (١٣) ينظر الجمل ص ٨٥، والكتاب ٢٧٣/٢.
- (١٤) سقطت في و، د.
- (١٥) سقطت في ل.
- (١٦) سقطت في و.

الفراء، لانه زعم انها^(١) جمع «يمين»^(٢) فرد عليه البصريون بان قالوا: لو كانت الف جمع لم تكسر، لان الف الجمع لا تكسر^(٣)، وانما تحيىء مفتوحة نحو: أفلس، وأكلب، وأحمال، وأزمان. وأما الف القطع فانها تكون مكسورة ومفتوحة ومضمومة وساكنة، وفي «ايمين» ثمانى لغات، ذكر ابو القاسم بعضها وهي: أيمين الله، وأيم الله بفتح الهمزة، و«ايمين الله وإيم الله بكر الهمزة، وليمن الله باللام- ومن الله بضم الميم والنون، وم الله، وم الله بضم مفردة مضمومة ومكسورة، وهذا ايضا مما يدل على انها كلمة مفردة، ولو كانت جمع «يمين» لم يجز فيها ذلك.

ومن الحجة لسبويه في ان الفها الف وصل سقوطها في قولهم: «ليمن الله» في الكلام الفصيح كقول عروة بن الزبير^(٤) حين قطعت رجله: «ليمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت، ولئن كنت أخذت لقد اقيت»^(٥) هكذا رواه أهل الحديث موصول الالف، وأما قول الشاعر:

فقال فريق القوم لما تشدتم نعم وفريق ليمن الله ما نسدري^(٦)
فليس فيه دليل قاطع، لان الشاعر اذا اضطر وصل «الف القطع» وقطع «الف الوصل». ومن حجة الفراء قول زهير:

فتجمع أيمن منا ومنكم بمفتمة تمور بها الدماء^(٧)

والبصريون يرون^(٨) [أن]^(٩) هذه ليست التي يقسم بها، واحتج الفراء أيضاً بأنه لا

(١) في ل: ان ايمنا.

(٢) تنظر المسألة (٥٩) في الانصاف ص ٤٠٤-٤٠٩.

(٣) سقطت في د.

(٤) هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي. أحد الفقهاء السبعة بالمدينة وأبوه أحد الصحابة العشرة المبشرة. وقد أصابته الاكلة في رجليه وهو بالشام عند الوليد بن عبد الملك فقطعت رجله في مجلس الوليد. توفي سنة ٩٣ وقيل ٩٤ (وفيات الاعيان ٤١٩٧-٤٢١).

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي وفيات الاعيان ٤٢٠/٢: وايم الله لئن أخذت لقد اقيت، ولئن ابتليت لظالم عافيت.

(٦) كذا في و. وفي ل، د: وأما قول الشاعر ليمن الله ماندرى فليس... والبيت من الطويل وقد استشهد به سيبويه ١٤٧/٢ و ٢٧٣ ولم ينسبه. وقد نسه ابن هشام في مغني اللبيب ١٠١/٦ وابن منظور في اللسان (يمين) الى نصيب، والشاهد فيه حذف الف ايمين لانها الف وصل. ومعنى تشدتم: سألتم.

(٧) من الوافر، ينظر ديوانه ص ٧٨، وكتاب الانصاف ص ٤٠٥. ومعنى فتجمع ايمن منا ومنكم: تخلفون وتحلف. بقسمة: موضع الحلف عند الاصنام. تمور: تسيل. وحل الاستشهاد بالبيت قوله: «ايمين» فانه جمع يمين.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في و.

يعرف في الاسماء المفردة «أفعل» وانما تأتي هذه الصيغة^(١) للجمع، وهذا ايضا ليس فيه دليل قاطع، لانهم قد قالوا «أسنمة» وهو [اسم]^(٢) موضع، قال زهير:

ضحوا قليلا قفا كئسان أسنمة
ومنهم بالقسوميات معترك^(٣)

وقد حكى ايضا «أذرح»، وهو اسم موضع. قال ذو الرمة:

فشد اصار الدين ايام أذرح ورد حروبا قد لقيحن الى عقور^(٤)

ويروى لعنترة^(٥):

فإن يك عز في تضاعة ثابت^(٦) فإن لنا برحرحان وأسقف
كتائب شها^(٧) فوق كل كتيبة لواء كظل الطائر المتصرف^(٨)

واحتج الفراء ايضا بأن «الف الوصل» لا تفتح انما تكون مكسورة، او مضمومة. واحتج البصريون بما ذكره ابو القاسم. والقولان متكافئان عند كثر التحويين:

مسألة

ذكر ابو القاسم في هذا الباب ان حروف القسم أربعة^(٩)، وذكر ابن السراج وغيره انها خمسة، وزادوا فيها «من» مكسورة الميم ومضمومة، وذكر ان «من» لا تضم ميمها الا في القسم^(١٠). فيقولون: «من ربي لا فعلن» و«من ربي انك لأشور»، وكذا حكى^(١١) سيويه

(١) في وا: الصفة. والتصحيح من ل. د.

(٢) الزيادة من ل. د. والانصاف ص ٤٠٨.

(٣) كذا في ل. د. والديوان ص ١٦٦ برواية الاصمعي. اما الرواية الأولى للميت في الديوان ص ١٦٥ فهي: وترسوا ساعة في كتب أسنمة. وفي وا: ضحوا قليلا قفا من كسر أسنمة. والبيت من السبط. والكئسان: أكذاس الرمل. والقسوميات: اسم موضع.

(٤) كذا في ل. د. والديوان ص ٢٧٣. وفي وا: فقد اصار الدين ايام أذرح. والبيت من الطويل والاصار: اجل القصير. وازاد بالعقر الصنع.

(٥) هو عنترة العسي. من أصحاب المعلقات (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٧١/١-١٧٥. وخزانة الأدب ٦٣/١).

(٦) كذا في الديوان ص ٥٢. وفي وا: غالب. وفي ل. د.: في ذؤابة غالب.

(٧) كذا في الديوان ص ٥٢. وفي النسخ المخطوطة: تزجي.

(٨) البيت من الطويل. ورحرحان جبل قريب من عكاظ، وأسقف: موضع بلادية. والمتصرف: المتقلب.

(٩) ينظر الجمل ص ٨٢.

(١٠) ينظر الاصول ٣٤٤/١-٣٤٥.

(١١) سننطت في ل.

وقال: «لا يدخلونها في»^(١) غير «ربي»^(٢).

وذكر أبو القاسم أن^(٣) في «عوض» لغتين، ضم «الضاد» وفتحها، وذكر المازني أنها تكسر أيضاً، وذكر أبو القاسم أنه من أسماء الدهر، وذكر يعقوب^(٤) أن «عوض» صنم كان لبكر بن وائل.

(١) كذا في الكتاب ١٤٥/٢. وفي النسخ المخطوطة: مع.

(٢) ينظر الكتاب ١٤٥/٢.

(٣) سقطت في ن.

(٤) هو أبو يونس. يعقوب بن سحاق المعروف بابن السكيت. روى عن الأصمعي وأبي عبيدة والقراء. من كتبه: اصلاح المنطق، وكتاب الالفاظ وكتاب في معاني الشعر. رتد الفلب والابدال. توفي سنة ٢٤٤هـ (وفيات الاعيان ٤٣٨٥-٤٤٤).

باب ما لم يسم فاعله

قال ابو القاسم في هذا الباب : فاذا^(١) كان المفعول غير متعد الى مفعول لم يجز رده الى ما لم يسم فاعله عند اكثر النحويين ، لانك اذا حذف فاعله لم يبق ما يقوم مقامه ، وذلك قولك : «خرج عمرو» و «ضحك محمد» و «قعد بكر»^(٢) لا يجوزده الى ما لم يسم فاعله ، وقد اجازته بعضهم . على اقسام «المصدر» وهو مذهب سيويه ، فيقول : (قعد، وضحك، كانه قال)^(٣) : «قعد القعود» ، و «ضحك الضحك» ، لان الفعل يدل على مصدره^(٤) .

قال المفسر : اكثر النحويين من البصريين والكوفيين لا يجيزون ان يصاغ فعل ما لا يتعدى من الافعال صيغة فعل ما لم يسم فاعله ، والذي نسب الى سيويه من اجازته [له]^(٥) ليس بمشهور عنه ، وقد انكره ابو جعفر بن النحاس^(٦) في كتابه «المنع» وقال : هذا القول غلط على سيويه ، وذكر ان الفراء والكسائي وهشاما اجازوه ، فقالوا : اذا قلت : «جلس عبد الله» ثم بنيت^(٧) لما لم يسم فاعله قلت : «جلس» ، وزعم الكسائي وهشام ان في «جلس» مجهولا مضمرا^(٨) ، وفسر ابو العباس ثعلب قول الكسائي وهشام : «ان فيه مجهولا» فقال : اراد ان الفاعل لما حذف اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه مما هو سوى المفعول به^(٩) . يعني المصدر او الوقت او المكان . فلم يعلم ايها هو المقصود ، لانه لم يظهر مع الفعل مرفوع به . كذا حكى ابو الحسن بن كيسان عن ثعلب في تفسير مذهب هشام والكسائي .

(١) كذا في و. وفي ل. د. واذا. وفي الجمل ص ٨٩ : فان.

(٢) كذا في و. وفي ل. د. : خرج محمد وضحك عمرو وقعد بكر. وفي الجمل ص ٨٩ : خرج محمد وضحك بكر وقعد

عمرو.

(٣) سقطت في ل. وهي موجودة في و. د. والجمل ص ٨٩.

(٤) ينظر الجمل ص ٨٩.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل. د. بنيت.

(٨) في ل. لا مضمرا.

(٩) سقطت في ل.

وكان الفراء يزعم في قوله: «جلس» وما أشبهه ان الفعل فارغ لا شيء فيه^(١). قال ابو جعفر بن^(٢) النحاس: فقبل له: وهل يخلو الفعل من فاعل؟ فقال: اذا شرطت إسقاط الفاعل. وقلت: لا تسمه. وجب ان لا يكون في الفعل ذكر اذا سقط فاعله، وكذلك كان يقول في «ضرب ضربا»: انه لا شيء مضمّر في «ضرب»، وكذلك «قعد قعودا» تعدى، أو لم يتعد. وكان الكسائي يعتقد في هذا كله ان فيه ضميرا مجهولا، والا شبه (في هذا)^(٣) المن أجازة ان يضمّر «مصدر الفعل»، فيقيمه مقام الفاعل المحذوف، لان الفعل يدل على مصدره كما قال ابو القاسم.

وأما زعم^(٤) الفراء: انه فارغ لا ضمير فيه، فانه خطأ، وقد احتج المانعون من جواز هذا بأن قالوا: الفعل يدل على مصدره^(٥)، فلا فائدة في اضماره، ولا في اظهاره، فرد عليهم من اجاز هذا بان قال^(٦): قد اجاز النحويون اقامة المصدر مقام الفاعل في الافعال المتعدية اذا عدم المفعول [به]^(٧) وكان المصدر منعوتا او محدودا أو معرفا^(٨)، فاجازوا «ضرب يزيد الضرب»، و«سير يزيد سير شديد». قال الله تعالى: «فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة»^(٩)، فكما جاز ان يقام المصدر في هذه [المسائل]^(١٠) مقام الفاعل. وان كان الفعل قد دل عليه واغنى عنه. كذلك يجوز «جلس الجلوس» و«قعد القعود»، ولا فرق بينهما^(١١). ويؤكد جواز هذا ان الموجب لاقامة المصدر مقام الفاعل انما هو عدم المفعول به، وهذه العلة بعينها موجودة في «جلس» و«قعد». واحتجوا [ايضا]^(١٢) بان قالوا: هل معنى قولنا: «جلس زيد» الا انه قد فعل جلوسا وأحدثه، فاذا كان هذا معنى الكلام والغرض فيه، فما الذي يمنع من ان يقال: «فعل الجلوس» و«فعل القعود»؟ كما أن قولنا: «ضرب يزيد الضرب» انما معناه: فعل يزيد الضرب. قالوا: والمفعول ليس يرتفع بانه أوقع به فعل، كما ان الفاعل في صناعة العربية ليس يرتفع بانه اوقع شيئا، أو أحدثه^(١٣)، انما يرتفع كل واحد منهما بالحديث عنه، واسناد الفعل اليه، فيجب على هذا ان يرتفع كل ما (أسند الفعل اليه أو)^(١٤) حدث عنه من مصدر، أو ظرف سواء كان الفعل متعديا أو غير متعد.

(١) في و: معه.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سورة الحاقة، الآية ١٣.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: وأما ما زعم.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل: المصدر.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل، د: وأحدثه.

(١١) في ل، د: قالوا.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) سقطت في و.

والتمييز بين المتعدي وغيره^(١) في هذا لوجه له^(٢). قالوا: ولو ان ملكا، أو نظيره ممن له امر، أو نهي عهد ألا يجلس أو ألا يضحك وقتا من الاوقات^(٣) لغرض له في ذلك دون ان يسمي جالسا، أو ضاحكا لجاز ذلك، ولم يمتنع.

مسألة

قال ابو القاسم: وإذا كان الفعل مما يتعدى^(٤) الى مفعولين رفعت الاول منهما وأقمته^(٥) مقام الفاعل، وتركت الاخر منصوبا على حاله وذلك قولك: «أعطي زيد درهما» رفعت «زيدا»، لانه مفعول لم يسم فاعله، ونصبت «الدرهم» لانه^(٦) مفعول ثان فبقي على أصله. وان شئت قلت: نصبت، لانه تعدى اليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل، وهو قول سيويه^(٧). وتقريبه على المتعلم ان تقول^(٨): نصبت، لانه خبر ما لم يسم فاعله، وليس هذا من الفاظ البصريين ولكنه تقريب على المبتدئ^(٩).

قال المفسر: اذا قلت: «أعطي زيد درهما» فلا خلاف بين النحويين في ان العامل في «زيد» فعل المفعول، وهو «أعطي». وأما العامل في «الدرهم» ففيه تنازع بين النحويين وخلاف. فمذهب سيويه: ان العامل فيه فعل المفعول الذي لم يسم فاعله. وذهب قوم الى ان العامل فيه فعل الفاعل المحذوف. قالوا: لان اصل المسألة «أعطي عمرو زيدا درهما» فكان «أعطي» هو العامل في المفعولين جميعا، فلما حذف الفاعل ارتفع «زيد» بأعطي المصوغ للمفعول، وبقي «درهم» على ما كان عليه، وحجتهم: ان «زيدا» لاحظ له في الفعل انما الفعل لغيره، فكيف يصح ان يعدى^(١٠) فعله الى «الدرهم»، وهو لم يفعل شيئا،

(١) في ل، د: وغير المتعدي.

(٢) في و: في هذه الالوجه ان قالوا. وفي ل: في هذه الالوجه له. والتصحيح من د.

(٣) في ل: في وقت من الاوقات.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٨٩: وإذا كان الفعل يتعدى.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٨٩: فأقمت.

(٦) في و: بأنه. والتصحيح من ل، د: والجمل ص ٩٠.

(٧) ينظر الكتاب ١٩٧.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة وفي الجمل ص ٩٠: يقول.

(٩) ينظر الجمل ص ٨٩ و ٩٠.

(١٠) في و: يتعدى.

وانما دفع اليه «الدرهم» غيره، والصحيح مذهب سيويه^(١). وهذا الذي قالوا^(٢) خطأ، ويدل على ذلك شيان:

أحدهما: انه لاخلاف بين النحويين ان المفعول في هذه المسألة ونحوها قد أنزل منزلة الفاعل في الحديث عنه، ولولا ذلك لم يرفع ولا غير له الفعل ولبقى منصوباً^(٣) على حاله. فكما شبه بالفاعل (في الحديث عنه)^(٤)، وأعرّب باعرابه^(٥) كذلك شبه [به]^(٦) في ان عدى فعله الى مفعول كما يعدى فعل الفاعل^(٧)، فصار قولنا: «اعطي زيد درهماً بمنزلة قولنا: «ضرب زيد عمراً» ولو امتنع [المفعول]^(٨) في هذه المسألة من ان يتعدى فعله الى مفعوله، لان الفعل ليس له، لامتنع ارتفاعه ايضاً والحديث عنه، لان الفعل ليس له. فكما جاز احدهما جاز الاخر^(٩). ويدل على صحة قول سيويه انا نجد افعالاً مصوغة للمفعول مخصوصة به^(١٠)، لاحظ فيها للفاعل كقولهم: «بُهِتَ الرجل» و«نُفِسَتِ المرأة» [ولدا]^(١١) كما نجد افعالاً مصوغة^(١٢) للفاعل^(١٣) [لاحظ فيها للمفعول]^(١٤) كقولهم: «جلس زيد» و«ظُوفَ عمرو». فدل هذا على ان باب المفعول الذي لم يسم فاعله أصل قائم بنفسه، فانه^(١٥) وان كان منقولاً فقد حدث له بالنقل حكم آخر غير حكمه الاول لا ينفك من احد هذين الامرين. ويدل ايضاً على صحة قول سيويه: ان العامل في «الدرهم» على مذهبه موجود في المسألة، وعلى مذهب من خالفه ليس بموجود فيها، انما فيها^(١٦) دليل عليه. ومن المحال ان يسقط عامل ويبقى عمله، وحكمه قد ارتفع، وصار الحكم لغيره، وانما يبقى

(١) في ل: وهو الصحيح مذهب سيويه.

(٢) في ل: قالوه.

(٣) في و: وبقي الدرهم منصوباً.

(٤) سقطت في د.

(٥) في ل: بان اعرّب اعرابه. وفي د: في ان اعرّب اعرابه.

(٦) سقطت في و.

(٧) في و:

(٨) سقطت في و.

(٩) في و: فكما جاز لاحدهما جاز للاخر.

(١٠) كذا في د. وفي و: موضوعة للفعل مخصوصة به. وفي ل: موضوعة للمفعول مخصوصة به.

(١١) الزيادة من د. ينظر مختار الصحاح (نفس).

(١٢) في و، ل: موضوعة.

(١٣) في و، د: للمفعول. والتصحيح من ل.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل، د: أو أنه.

(١٦) في و، هـ: وفي د: فيه والتصحيح من ل.

عمله بعد سقوطه اذا كان حكمه باقياً لم يذهب بذهابه . واحتج المخالفون لسيويه بان قالوا: هذا الباب منقول من باب الفعل المتعدي، واستدلوا على ذلك بقول العرب: «قد بويح زيد»^(٦) و«سوير خالد». فصححوا «الواو» ولم يقلبوها «ياء»، كما قلبوها في «سيد» و«ميت» قالوا: فدل ذلك على انه منقول من «ساير» و«بايع». ولو كان المفعول الذي لم يسم فاعله اصلاً غير منقول لوجب ان يقال: «بيع»، و«سير». كما ان «عور»، «وصيد»، و«اجتوروا»، واعتنوا» لما صححت حروف العلة فيها ولم تعتل^(٧) [دل]^(٨) ذلك على انها منقولة من «اعور»، «واصيد»، و«اجاوروا»، و«تعاونوا» وليست بأصول.

ونحن نجيبهم عن^(٩) هذا بجوابين مقنعين:

أحدهما: ان نقول لهم: ما الذي تنكرون من ان يكون امتناعهم من ان يقولوا: «سير»، و«بيع» كراهية منهم ان يلتبس فوعل بفعل، كما كرهوا اعلال «التزوان»، و«الغليان» كراهية منهم ان يلتبس فعلان بفعال فلا تكون العلة في تصحيح «بويح وسوير» ما قلتم.

والجواب الثاني: انا نوافقهم على ان باب المفعول الذي لم يسم فاعله منقول من باب الفاعل مغير عنه، وهو عندنا الصحيح لا تنازعهم^(١٠) فيه، ثم نقول لهم: هل يوجب نقل الشيء عما كان عليه (ان يتغير حكمه الاول، ويحدث له حكم ولا يجب. فان اعترفوا بان حكم المنقول يتغير عما كان عليه)^(١١) رجعوا الى قولنا، وقلنا لهم: ما الذي اوجب تغير «زيد» من قولنا: «اعطي زيد درهما» عن حكمه الاول^(١٢) (ولم يوجب تغير «الدرهم». فان [قالوا ان]^(١٣) انتقال الشيء من حال الى حال لم يوجب تغيير الحكم الاول^(١٤). لزمهم ان لا يغيروا المبتدأ والخير عن [حالتها]^(١٥) اذا دخلت عليهم^(١٦) «كان»، و«اخوانها»، و«ان» و«اخوانها» و«ظننت» و«اخوانها».

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: لم يتعد. والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: على.

(٥) في و: لا يتزعم. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في د.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في و، ل: عليه. والتصحيح من د.

وكذلك يجب لأدوات النقل، وهي «الهمزة، والتشديد، والباء» ألا تحدث حكماً غير الحكم الذي كان قبلها، وينبغي أن لا تتغير أحكام الأفعال بتغير صيغها.

وليت شعري، ما الذي أوجب لأحد الاسمين في «اعطي زيد درهما» أن يتغير حكمه بتغير صيغة الفعل، ولا يتغير حكم «الدرهم» وقد وجدنا المفعول يعمل مع وجود الفاعل في قولنا: «اعطيت زيدا درهما». الا ترى ان «الدرهم» معمول لزيد، لانه الاخذ له، وكذلك^(١) قال الفارسي: ان «الدرهم» في هذه المسألة مفعول مفعول. فاذا كان المفعول يعمل مع وجود الفاعل [العامل]^(٢) فيه، فكيف لا يعمل مع عدمه. ولا سيما^(٣) وقد اقيم مقام فاعله، وحدث عنه كما يحدث عن فاعله، وجعلت الجملة معتمدة عليه كما كانت معتمدة على الفاعل.

فعلى هذين الوجهين يدور كلام النحويين في هذه المسألة^(٤). فولد أبو القاسم قولاً ثالثاً، وقال: تقريره على المتعلم ان تقول: نصبته، لأنه خير ما لم يسم فاعله. ثم خشي أن يتعقب عليه كلامه، فقال: وليس هذا من ألفاظ البصريين^(٥)، ولكنه تقريب على المتعلم^(٦). ولست أعلم شيئاً في هذا من التقريب^(٧)، لأنه اذا كان خير ما لم يسم فاعله كما اختار فالعامل فيه «اعطى»، وهو مذهب سيويه^(٨).

والاقرب الى فهم المتعلم ان يقال له: انه مفعول ثان فيكون قد انتظم المذهبين^(٩) جميعاً، مع ان ذكر الخبرها هنا فيه اشكال، لان الغالب على عادة النحويين ان لا يستعملوه الا فيما كان داخلاً على مبتدأ. ولو كانت المسألة: «ظنُّ زيدٌ منطلقاً» لكان أشبه بأن يسمى خبراً، ويلزم من سمي هذا خيراً ان يجعل لما لم يسم فاعله خبيرين اذا قال: «اعلم زيدٌ عمراً خارجاً»، وهذا [كله]^(١٠) تكلف لا يحتاج اليه.

ومما يبين ايضاً استحالة قول من خالف سيويه في هذه المسألة ان نسألهم عن

(١) في ل. د: وذلك.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل. د: لا سيما.

(٤) في و: في هاتين المسألتين. والتصحيح من ل. د.

(٥) في ل: وليس هذا اللفظ البصريين.

(٦) في ل: المبتنى.

(٧) في ل. د: ولست أعلم اي شيء في هذا من التقريب.

(٨) ينظر الكتاب ١٩٧/٢٠.

(٩) في و: المذهبان. والتصحيح من ل. د.

(١٠) الزيادة من ل. د.

قولنا^(١): «ظنَّ زيدٌ منطلقاً»، فإن زعموا أن العامل في «منطلق» فعل الفاعل المحذوف، على رأيهم، قلنا لهم: فقد عدتُم «الظنَّ» في هذه المسألة إلى مفعول واحد، وصار فعل الفاعل عاملاً في الاسم الواحد، وفعل المفعول عاملاً في الاسم الثاني، وكل واحد من الاسمين^(٢) مفتقر إلى الثاني. وإذا كان فعل المفعول هو العامل فيهما [معاً]^(٣) كان^(٤) «الظنَّ» متعدياً إلى مفعولين على بابهِ المعلوم^(٤).

(١) في و: قوله.

(٢) في ل: الاسم.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في د.

باب من مسائل ما لم يسم فاعله

قال ابو القاسم في هذا الباب: وتقول: «ضرب يزيد على الحائط ضربتان». لما خفضت «الحائط» بعل، رفعت الضربتين، وقوى الرفع فيهما لتحديدتهما، والنصب جائز^(١).

قال المفسر: الموجب لرفع «الضربتين» في هذه المسألة اشتغال «الحائط» بعل، واشتغال «زيد» بالياء، ولو سقط الجار من احدهما لانتصبت^(٢) «الضربتان». وسكوت ابي القاسم عن ذكر اشتغال «زيد» بالياء يوهم أن «زيدا» لا حكم له، ولا اعتبار في هذه المسألة فوجب ان يُنبه عليه^(٣).

(١) ينظر في الجمل ص ٩٢.

(٢) في و: لانتصب.

(٣) كذا في د. وفي و: لا حكم له، والاعتبار في هذه المسألة يوجب ان ينبه عليه. وفي ن: لا حكم له ولا اعتباره في هذه

المسألة فوجب ان ينبه عليه.

باب اسم الفاعل

قال [ابو القاسم] (١) في هذا الباب، وهو يتكلم في (٢) اسم الفاعل الذي يراد به ما مضى: فان عطف على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسما جاز في المعطوف (٣) الخفض، والنصب كقولك: «هذا ضارب زيد وعمرو» (٤) عطفًا على «زيد» (٥)، و«هذا ضارب زيد وعمرا» تنصبه باضمار فعل تقديره: ويضرب عمرا، أو ضرب عمرا (٦).

قال المفسر: الخفض والنصب جائزان في هذه المسألة كما قال، غير ان المضمير يجب ان يكون فعلا ماضيا، كأنه قال: وضرب عمرا. وأما ما أجازته من اضمار فعل مضارع فإنه لا يجوز الا ان يكون في الكلام دليل على الاستقبال أو الحال كقولك: «هذا ضارب زيد أمس، وعمرا غدا، أو الان» فيجوز ذلك (٧)، فان عرى من دليل على غير الماضي لم يجز.

مسألة

وقال في هذا الباب: وإذا (٨) ثبت اسم الفاعل، وهو بمعنى الحال، أو الاستقبال أو جمعه (٩) كان لك فيه وجهان: اثبات النون، وحذفها. فإذا اثبت النون (١٠) لم يكن فيها بعدها (١١) الا النصب، لأنها لا تجتمع مع المضاف اليه (١٢)، وذلك قولك: «هذان ضاربان زيدا غدا»، و«هؤلاء مكرمون عمرا الساعة». ولك حذف النون من التثنية والجمع: فإذا

(١) الزيادة من ل.

(٢) في وا، على.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٩٦: المخفوض.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٩٦: هذا ضارب زيد وعمرو أمس.

(٥) سقطت في ل. وهي موجودة في د. والجمل ص ٩٦. وفي وا: على لفظ زيد.

(٦) ينظر الجمل ص ٩٦.

(٧) في ل، د: ونحو ذلك.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٩٩. فإذا.

(٩) كذا في وا، ل. وفي د، والجمل ص ٩٩: وجمعه.

(١٠) في وا: اثبت بالنون. والتصحيح من ل، د. والجمل ص ٩٩.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٩٩: لم يكن بعدها.

(١٢) سقطت في ل.

حذفتها كنت غيرا في خفض ما بعدها على الاضافة، ونصبه على ان لا^(١) يقدر حذف النون لمعاقة^(٢) الاضافة، ولكن للتخفيف^(٣).

قال المفسر: انما يكون^(٤) حذف النون والنصب اذا كان في اسم الفاعل الف ولام بكقولك: «هذان الضاربا^(٥) زيداً»، و«هؤلاء^(٦) الضاربون^(٧) عمراً»، واذا لم تكن في اسم الفاعل الف ولام، وحذفت النون لم يميز الالخفض. واطلق ابو القاسم كلامه، ولم^(٨) يفرق بين الامرين، فصار القارئون لكتابه يزيدون في طرة الكتاب^(٩): فاذا حذفتها وفي اسم الفاعل الف ولام. وذلك^(١٠) مما يصح به الكلام. وانما وجب سقوطها مع الالف واللام خاصة لأن الألف واللام بمعنى «الذي»، وما بعدها صلة لها، فتحذف النون معها كما تحذف من صلة الذي في نحو قوله:

أبني كُليب ان عمي السدا قتلا الملوكة وفككا الاغلالا^(١١)
وقول ابي فراس همام بن غالب الفرزدق^(١٢):
فان^(١٣) الذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا أم خالد^(١٤)

ونظيره من القرآن: «والمُقيمي الصلاة»^(١٥)، وأما قوله تعالى: انكم لذائقو العذاب

-
- (١) سقطت في د.
 - (٢) في و: معاقة الاضافة. والتصحيح من ل، د، واجعل من ١٠٠.
 - (٣) ينظر الجمل من ٩٩ و ١٠٠.
 - (٤) في ل، د: يجوز.
 - (٥) في و: الضاربان. والتصحيح من ل، د.
 - (٦) سقطت في ل، د.
 - (٧) في و: الضاربون. والتصحيح من ل، د.
 - (٨) في ل، د: فلم.
 - (٩) في و: فصر القارئون لكتابه في طرة الكتاب. والتصحيح من ل، د.
 - (١٠) في ل، د: ونحو ذلك مما...
 - (١١) من الكامل وهو للاختلاف التعلبي، شاعر اسلامي (ينظر ديوانه ص ٣٨٧). وقد استشهد به سيويه ٩٥/١ على حذف النون من اللذين تخفيفا لطول الاسم بالصلة. واستشهد به ايضا المبرد في المقضب ١٤٧/٤.
 - (١٢) في ل، د: وقول الفرزدق.
 - (١٣) كذا في و. وفي الكتاب ٩٦/١: وان. وفي ل، د، والمقضب ١٤٧/٤: ان.
 - (١٤) لم اجدها البيت في ديوان الفرزدق. وقد نسب سيويه ٩٦/١ الى اشهب بن رميلة واستشهد به على حذف النون من اللذين استخفاقا، والدليل على انه اراد به الجمع قوله: دماؤهم. وفتح: موضع بعينه كانت فيه وقعة. وهو من الطويل. وقد نسب المبرد في المقضب ١٤٧/٤ الى اشهب هذا.
 - (١٥) سورة الحج، الآية ٣٥.

الآليم^(١)، فمخفوض لا يجوز فيه النصب، لتعري [اسم]^(٢) الفاعل من الالف واللام
الموجين^(٣) للنصب، ولا خلاف في ذلك.

(١) سورة الصافات، الآية ٣٨.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل. د: الموجين.

باب الامثلة^(١) التي تعمل عمل اسم الفاعل

ذكر في هذا الباب الامثلة الخمسة التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي: «فعل»، و«فعل»، و«مفعال»، و«فعل»، و«فعل». ثم قال: وفي «فعل»^(٢) اختلاف وسيبويه يجريه مجرى هذه الامثلة. قال الشاعر [في «فعل»]^(٣):

حذر أمورا لا تضير وأمن ما ليس منجيه من الأقدار^(٤)

قال المفسر: المتفق على اعماله من هذه الامثلة: فـعول وفـعـال، ومفعـال، والمختلف فيه «فـعـيل وفـعـل». ولا اعلم السبب الذي أوجب ان يذكر الاختلاف في «فعل» ولم يذكر الاختلاف في «فـعـيل» والامر فيها سواء، وأما^(٥) سيبويه فذكر انها قد اجريا مجرى «فـعـول، وفـعـال، ومفعـال. قال: وذلك قليل^(٦). وأنشد في فعل^(٧) هذا البيت الذي انشده ابو القاسم، وأنشد ايضا للبيد^(٨):

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٠٥: فعيل. بدل عل صحة ما في النسخ المخطوطة بيت الشاهد الاتي بعد

هذه العبارة.

(٣) الزيادة من النسخ المخطوطة.

(٤) بنظر الجمل ص ١٠٥.

وهذا البيت من الكامل. وقد استشهد به سيبويه ٥٨٨ على نصب امرؤ بحدرد لانه تكثير حاذر، ولم يذكر قائله. قال الاعلم: «وقد خولف سيبويه في تعدي فعل وفـعـيل لانها بناءان لما لا يتعدى كقطم وأشر وكريم ولثيم، وسيبويه رحمه الله لا يراعي موافقته بناء، ما لا يتعدى اذا كان متقولا من فاعل المتعدي للتكثير وهو القياس مع الشاهد بالشاهد وان كان قد رد عليه استشهاده بالبيت وجعل مصنوعا ونسب الى ابو الحسن الاخفش. ورعه فراد عنه انه قد سألني سيبويه عن تعدي فعل فوضعت له: حذرا امورا لا تخاف. وان كان هذا صحيحا فلا يضر ذلك سيبويه لان القياس بعصمه وقد ثبت في بعض ما رأيت لزبد الخليل بن مهنا الطائي بيتا في تعدي فعل وهو قوله:

أتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرمين فما فديد

فقال: مزقون عرضي كما ترى واجراءه مجرى مزقين وهذا لا يحتمل غير هذا التاويل فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع. وقد استشهد بهذا البيت في المنتخب ١١٧٢ وابن عفيل ١١٤٢، والاشعور ٢٩٧٢.

(٥) في ل. د. فأما.

(٦) بنظر الكتاب ٥٧٨.

(٧) في و: مثل. والتصحيح من ل. د.

(٨) كذا في و. وفي ل. د: وأنشد ايضا في ذلك وهو لبيد.

أو مسحل شنج عضادة سمحج بسرابتها نذب له وكلوم^(١)
 وذهب الى ان «شحا» بمعنى «مشنج»^(٢)، وان «عضادة» منصوبة [به]^(٣) نصب
 المفعول به. وقال ابو عمرو الجرمي والمازني والاصمعي وابو عمرو بن العلاء: «عضادة»
 نصب^(٤) على الظرف، وذكر^(٥) ان قوله: «حذر امورا» بيت صنعه ابن المقفع. وقال ابو
 عثمان المازني: اخبرني ابو يحيى اللاحقي^(٦) قال: سألت سيويه: هل تحفظ بيتا في تعدي
 «فعل» فعملت له هذا البيت. وانشد سيويه في تعدي «فعل» قول^(٧) ساعدة بن جؤية:

حتى شأها كليل موهناً عمل
 باتت طرابا وبات الليل لم ينم^(٨)

وقال^(٩) المنكرون لذلك: لا حجة في هذا البيت، لانه اراد بالكليل البرق
 الضعيف، وهو فعيل من: كل يكل، وليس مما يتعدى الى مفعول به، وانما^(١٠) نصب
 «موهنا» على الظرف لا على انه مفعول به [وليس في تعديه الى الظرف حجة، انما الحجة في
 تعديه الى مفعول به]^(١١)، واحتجوا بأن «فعلا وفعيلا» قد اطردهما ان بيننا من الافعال غير

(١) كذا في الكتاب ٥٧٨. وفي الديوان ص ١٢٥: أو مسحل سنح عضادة... قال محقق الديوان: وفي اكثر المصادر أو
 سحل شنج، والبيت من شواهد سيويه أورده على ان عضادة منصوب بشنج نصب المفعول به وقال بعضهم انه انصب على
 الظرف لا على المفعول. وفي النسخ المخطوطة
 أو سحل شنج عضادة سمحج بسرابتها نذب لها وكلوم

والبيت من الكامل وقد نسه الاعلم الى ابن الاحرر. والمسحل الفحل من الخمر، والشح الملازم، والعضادة الناحية،
 والمسحح الاثان الطويلة الظهر، والسرأة اعلى الظهر ووسطه، والنذب آثار الجراحات واحدها نذبة، والكولم الجراحات واحدها
 كلم. يقول: انه ملازم لأثانه ولشدته وصلاته قد لازمها وفضل الناحية التي بينها وبينه ولم يجزئه عن ذلك رجمها وعضها.
 (٢) في و: بشنج. والتصحيح من ل. د.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل. د.: منصوبة.

(٥) وذكروا في ل. د.

(٦) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفر مولى بني رقاش. نقل للبرامكة كتاب كلبلة ودمة فجعله شعرا ليسهل حفظه
 عليهم (تنظر اخباره في ج ٧٣ ج ٢٠ من الاغانى طبعة بولاق).

(٧) في ل: قال.

(٨) من البسيط. ينظر ديوان اهدلدين ١٩٨٨، والكتاب ٥٨١. وقد استشهد به سيويه على نصب الموهن كليل لانه بمعنى
 مكل مغير منه معنى الكثير. قال الاعلم: وهو المعنى على مذهب سيويه انه وصف حمارا وانما نظرت الى برقي مستطير دال على الغيث
 بكل الموهن بروقه وتوالي لغائه كما يقال اتعبت نيلك ابي سرت فيه سيرا حثيثا متعبا متواليا، والموهن وقت من الليل فشاها ذلك البرق
 اي ساقها وازعجها من موضعها الى الموضع الذي كان منه البرق فباتت ظرية اليه منتفلة نحوه.

(٩) في و: قال. والزيادة من ل. د.

(١٠) في ل. د.: فانما

(١١) سقطت في و.

المتعدية كقولك: أشرف فهو أشرف، وبطر فهو بطر، وكذلك شريف، وظريف، وكريم ونحو ذلك. وهذا الذي قالوه لا يلزم سيويه، لانه لم يجز^(١) ذلك في كل «فعل» انما اجازته في «فعل»، وفعل «المتين من الافعال المتعدية مثل «حذير» من «حذر» و«رحيم» من «رحم» و«علم» من «علم» وذكر مع ذلك^(٢) انه قليل في الكلام.

وقد جاء «فعل»^(٣) متعديا في شعر لا مطعن فيه لطاعن، وهو قول زيد الخيل الطائي^(٤):

ألم اخبركما خيرا أتاني ابو الكباح^(٥) جدُّ به السعيدُ
أتاني انهم مَرْقُونَ عَرْضِي جحاشُ الكرمِ لِين لها^(٦) فديد^(٧)
وفي بيت ساعدة بن جؤية يمكن ان يجعل^(٨) «كليل» بمعنى «مكل» كما قيل^(٩):
«عذاب اليم» بمعنى: «مؤلم».

فيتصّب «الموهن» حينئذ على انه^(١٠) مفعول به كأنه أراد: ان^(١١) البرق بكل الموهن، ويتعبه بكثرة^(١٢) لعانه فيه وتفريقه لظلامه كما يقال: أتعبت ليلك بالسهر، ونهارك بالصوم، وكما قال جرير: (١٣)

(١) في ل. د.: لا يلزم لان سيويه لم يجز...

(٢) في ل: وذكر ذلك مع.

(٣) في و: فعل. والتصحيح من ل. د.

(٤) هو زيد بن مهلهل الطائي. قدم على رسول الله (ص) في وفد طي، فأسلم وسماه رسول الله (ص) زيد الخير (نظير ترجمته في الخزانة ٤٤٨٢ ومقدمة ديوانه ص ٥ وما بعدها صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي).

(٥) في و: الكباح. والتصحيح من ل. د. والديوان ص ٤٢.

(٦) في ل: جحاش الكرم ليس فإ.

(٧) من الواو (ينظر الديوان ص ٤٢ والخزانة ٤٥٦٣). ومرقون جمع مرقق مبالغه مازق من المرقق وهو شق الشيء، وعرض الرجل بالكسر جانبه الذي يصورنه من نفسه وحسه. وجحاش جمع جحش وهو ولد الحمار. والكرميين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طي. والفديد الصوت يريد انهم عنده بمنزلة الجحاش التي تنهب عند ذلك الماء. وقد ذكر شراح الألفية البيت الثاني من هذين البيتين (ابن عنبيل ١١٥/٢ والأشوسني ٢٩٨/٢ وابن هشام في اوضح المسالك ٢٥٤/٢) مستشهدين به على اعمال صيغة المبالغة (مرقون) فانها نصبت مفعولا به وهو قوله (عرضي).

(٨) في ل. د.: ويمكن ان يجعل كليل في بيت ساعدة بن جؤية.

(٩) في و: قال.

(١٠) في و: معنى.

(١١) في و: دق. والتصحيح من ل. د.

(١٢) في و: وينبغ لكثرة.

(١٣) هو جرير بن عطية من حذيفة الخطفي، وكان يكي اما حرزة وهو من فحول شعراء الاسلام (نظير ترجمته في الشعر والشعراء ٣٧٤/١-٣٨٠ وخزانة الادب ٣٧٠-٣٧٦).

أجحفتم^(١) جحف الخزير فتمتم^(٢) وبنو صفة ليلهم لا يجع^(٣)
وقال أيضا جرير^(٤):

لقد^(٥) لمتنا يا أم غيلان في السرى

وغت وما ليل المظي بنائم^(٦)

وأما قولهم: ان «عضادة» منصوب على الظرف فانه غير صحيح، لانه يضعف معنى البيت ويفسده.

والذي قاله سيويه أصح لمعنى الشعر، لان قبله:

حرف تخونها^(٧) السفار كأنها بعد الكلال مسدم^(٨) محجوم^(٩)

ففيه ناقته في نشاطها بحمار وحشي يلاعب أتاناً، فهو يعضها، وهي تعضه فقد شنج عضادتها، وهي جانبها، وأثرت هي في ظهره. ويكون على رأي من جعل «عضادة» ظرفاً قد شبه ناقته بحمار راقد يجب حمارة قد تشنج وانقبض فيفسد المعنى، ويبطل الذي اراده الشاعر من التشبيه.

ووقع في كتاب الفارسي: «بسراتها ندب له وكلوم».

(١) في النسخ المخطوطة: اكثرتم. والتصحيح من الديوان ص ٣٤٥.

(٢) من الكامل. وصفية المذكورة فيه هي صفة بنت عبد المطلب أم الزبير. والخزير دقيق يعصد (تنظر حاشية محقق الديوان ص ٣٤٥). وجحف الشيء يجحفه جحفاً قشوره. والجحف والمجاجة اخذ الشيء واحترافه والجحف شدة الحرف والجحوف الشريد يبقى في وسط الجفنة. قال ابن سبته: والجحفة ايضاً ملء اليد وجمعها جحف (ينظر اللسان مادة جحف). والشاهد في البيت قوله: ليلهم لا يجع.

(٣) في ل. د: وكما قال.

(٤) سقطت في ل.

(٥) من الطويل (ينظر ديوانه ص ٥٥٤). والبيت من شواهد سيويه ٨١/١ وقد استشهد به على الاختيار عن الليل باليوم اتساعاً وجزاً والمعنى وما المظي بنائه في الليل. وهو من شواهد الفردي في مقتضه ١٠٥٣ و ٣٣٧٤.

(٦) في و: بجدها. والتصحيح من ل. د. والرواية الثانية في ديوان لبيد ص ١٢٤. أما الرواية الأولى فيه فهي: حرف أضربها.

(٧) في ل. مصد.

(٨) من الكامل. والحرف الناقعة الشديدة وقبل هي الضامرة الصلصلة (ينظر اللسان مادة حرف). والسفار السفر وتخونها: تنقصها بعد الكلال اي بعد الاعياء والفتور. مسدم: محل مناج يجس عن الضراب. والمحجوم مأخوذ من فهم حجت المعبر اذا حجتت عن فمه حجماً وذلك اذا صاح للضراب. واحججه شيء يجعل في مقدمه اذن العبر كي لا بعض عند مجده.

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

قال في هذا الباب: والوجه الحادي عشر أجزاه سيويه وحده^(١)، وهو قولك: «مررت برجل حسن وجهه» بإضافة حسن إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى المضمر العائد على الرجل، وخالفه جميع الناس في ذلك، من البصريين، والكوفيين، وقالوا: هو خطأ، لأنه قد اُضيف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا^(٢).

قال المفسر: هذا كلام قد جمع الكذب والخطأ، لأن هذه المسألة لم يجزها سيويه كما زعم، وإنما قال: وقد^(٣) جاء في الشعر «حسنة وجهها» شبهوه بحسنة الوجه، وهو رديء، وأنشد للشماخ^(٤):

أمن دمنْتينِ عرَّج^(٥) الركبُ فيهما
بحقل الرخامي قد أنى لبلادها^(٦)
أقامت على ربعيها جارتنا صفا
كميتا الاعالي جورتنا مُظْلَاهما^(٧)

(١) لم ترد هذه الكلمة في عبارة الجمل ص ١١١. وهي موجودة في النسخ المخطوطة.

(٢) بنظر الجمل ص ١١١.

(٣) في و: قد. والزيادة من ل. د. والكتاب ١٠٧١، والعبارة فيه هي: «وقد جاء في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه وذلك رديء لأنه باغاه معرفة كما كان بالالف واللام وهو من سب الأول كما أنه من سب بالالف واللام».

(٤) هو مفضل بن ضرار الديباني، شاعر مخضرم ادرك الجاهلية والإسلام، (تنظر ترجمته في السط ص ٥٨ والخزانة ٥٢٦١).

(٥) كذا في النسخ المخطوطة، وديوان الشماخ ص ٣٠٧. وفي الكتاب ١٠٧١: عرَّج.

(٦) كذا في الديوان ص ٣٠٧. وفي النسخ المخطوطة والكتاب ١٠٧١ وشرح الشواهد للمعني ١٧٣: قد عفا ظلَّاهما. وقد أشار محقق الديوان إلى هذه الرواية وفيها يأتي نص عبارته: «... قد عفا ظلَّاهما الحماصة البصرية، وشرح المفضل، ومعجم البلدان، ومعجم ما استمعنا، ومعجم المواع (وفيه محفل، بالفاء تصحيف) والمقاصد التحوية للمعني، ولعل الصواب ما في الأصل، لأن هذا الجزء الأخير من البيت سبقي نهاية نبحر البيت (٤) في كل النسخ قال البغدادي بعد أن روي البيت على رواية الأصل: «وقد روي كثيرا (قد عفا ظلَّاهما) وهذا غير صواب لأنه يتكرر مع ما بعده». (حزانة الأدب ١٩٨٢، ١٠٥١).

(٧) من الطويل. والدمعة بكسر الدال ما يقى من آثار الدار. وفيها بمعنى عليها. واحفل الفرجح الطبيب. والرخامي شجر المراد بحقل الرخامي هنا موضع. وأن معناه: حان. واللام في بلادها: البدة أي قد حان بلادها. وجارتنا صفا كلام أصفي فاعل أقامت وأراد بهي الأنتية. والصفاء أحل. وكيتا الاعالي صفة حارتنا: أي شديدتا حرمة الاعالي. وجورتنا مضطاهما صفة ثابتة أي سودتا موضع الاصطلاء. وأنتز وهو الاستف. والشاهد في البيت خبر حوتنا، وهو صفة مشبهة تصف أن صير الموصوف.

فذكر سيبويه^(١) كما ترى انه انما جاء في الشعر خاصة^(٢)، وذكر انه ردىء. فكيف يتوهم عليه انه أجازته.

وقوله ايضا: ان جميع اليصريين والكوفيين خالفوه. كذب، بل اكثر اصحاب سيبويه موافق له فيما قال، وقد حكى الكوفيون «مررت برجل حسن وجهه» بنصب الوجه، و اضافته الى ضمير الرجل، وانشدوا في ذلك:

أُعتبها ابي من نُعاتها كسوم الذرى وادقة سرّاتها^(٣)

فاذا^(٤) كان هذا مستعملا لم يلزم من قولنا: «مررت برجل حسن وجهه» اضافة الشيء الى نفسه، لان الوجه اذا جاز نصبه مع اضافته الى ضمير «الرجل» صار بمنزلة «مررت برجل ضارب غلامه» فيكون في «حسن» يرجع الى «رجل» كما^(٥) في «ضارب»، فيقال حينئذ: «مررت برجل حسن وجهه» باضافة «حسن» الى «وجهه» كما يقال: «مررت برجل ضارب غلامه»، ويكون في «حسن» ضمير في حال الخفض كما كان في حال النصب على قياس «ضارب غلامه» و «ضارب غلامه»، فلا تقبح المسألة على هذا التأويل من جهة اضافة الشيء الى نفسه [وانما يقبح ويستحيل من جهة^(٦) اجتماع الشيء ونقيضه^(٧)] لان اضافة «الوجه» الى ضمير الرجل توجب ان يكون الحسن للوجه غير منقول عنه الى الرجل. والاضمار في «حسن» يوجب ان يكون منقولا الى الرجل فيصير الحسن منقولا (اليالرجل)^(٨) غير منقول في حال واحدة، وكذلك ظهور^(٩) الضمير المثنى في «جوتنا» [بظهور علامة التثنية^(١٠)] يوجب ان تكون «الجوتة» منقولة عن «المصطلى» الى «الحارتين»،

(١) سقطت في د.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) في النسخ المخطوطة، صراحتها. والتصحيح من اللسان مادة (نعت) و(ودق)، والفصل لابن يعين ٨٨٦، والاشعري ١٧٣. وهو غير منسوب في اللسان. وقد نسبه العيني في شرح الشواهد ١٧٣ الى عمرو بن لحي يالجاه المهملقة التيمي. واحسبه قد وهم في هذا لان المراجع التي بين يدي لم تذكر شاعرا بهذا الاسم انما المذكور فيها هو عمر بن لحي التيمي (ينظر الشعر والشعراء ٥٧٠/٢ والسبط ٩٦٧/٢ والاغانى ٦٩٨ والخزانة ٣٦٠/١ والاعلام للزركلي ٢٢٠/٥). والضمير في انعتها يرجع الى النوق. والنقات جمع ناعت ابي واصف. وكوم منصوب على المدح وهو جمع كوماه وهي عظيمة السنام والذرى جمع ذروة بتثنية الذال المعجمة وهي اعل الشيء والمراد بها هنا السنم. والشاهد في وادقة فانه صفة مشبهة من ودقت السرة اذ ادنت من الارض لفرط السمن نصبت المضاف الى ضمير الموصوف وعلامة النصب الكسر في سرّاتها.

(٤) في ل. د. واذا.

(٥) في ل. د. كما كان.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في ل. د.

(٩) في و: ضمير. والتصحيح من ل. د.

(١٠) سقطت في و.

واضافة «المصطلى» الى ضمير «الجاريتين» يوجب ان تكون «الجونة» غير منقولة، وهذا تناقض^(١)، ولهذا قال سيويه: انه ردى^(٢)، ولم يستحل عنده من جهة اضافة الشيء^(٣) الى نفسه كما استحال عند غيره، ولاجل هذا مثله بحسنة وجهها، ولم يمثل بحسن وجهه، ليبين بتأنيث الصفة أن فيها ضميرا يرجع الى الموصوف، لان الصفة اذا كانت لسبب^(٤) الشيء ولم تكن محضة [له]^(٥) لم تجر على الموصوف بها في تذكير ولا تأنيث، ولا تثنية ولا جمع. ألا ترى انك تقول: «مررت بأمرأة حسن ابوها» فتذكر الصفة وهي قد جرت على مؤنث حين كانت لسببها^(٦)، وكذلك تقول: «مررت بأمرأتين حسن ابواهما»، فلا تثنى الصفة وان كانت قد جرت على مؤنث مثنى. فاذا كانت الصفة محضة للموصوف، ولم تكن لسببه قلت: «[مررت]^(٧) بأمرأة حسنة»، و «برجل حسن» و «بأمرأتين حستين»^(٨) و «برجلين حستين» فأنت الصفة بتأنيث موصوفها، وتثنيها [بثنيته]^(٩). فلما مثل سيويه بحسنة وجهها، واستشهد بقول الشماخ «جوتنا مصطلاهما»^(١٠) علم^(١١) انه لم^(١٢) يستبح المسألة من أجل اضافة الشيء الى نفسه كما قال ابو القاسم ومن رأى رأيه، وانما استقبحها من أجل اجتماع الشيء ونقيضه.

فان قلت: ومن اين زعم الاخرون ان قبحها من اجل^(١٣) اضافة الشيء الى نفسه لا من اجل ما ذكرت، فالجواب: انهم [انما]^(١٤) قالوا ذلك، لا نهم اعتقدوا ان «الوجه» لا يتصب اذا كان مضافا الى ضمير الموصوف، وانه اذا اضيف الى ضميره لم يكن الارتفاع، وقد علم ان القائل اذا قال: «مررت برجل حسن وجهه» برفع «الوجه» لم يكن الحسن الا للوجه، وانما ينتقل الحسن الى الرجل اذا أزيل «الضمير» من «الوجه» واضمر في «حسن». فلما رأوا «حسنا» قد اضيف الى «الوجه»، و«الوجه» قد اضيف الى «الضمير» صار الحسن للوجه يعود^(١٥) الى «الضمير» الى موضعه، ولزم من ذلك اضافة الشيء الى نفسه، فلما حكى الكوفيون انه [قد]^(١٦) سمع النصب [في الوجه]^(١٧) مع ذكر الضمير لزم ان يكون في «حسن»

(١٠) ينظر الكتاب ١٠٢/١.
 (١١) في و. عل. والتصحيح من ل. د.
 (١٢) سقطت في ل.
 (١٣) في ل. د. جهة.
 (١٤) سقطت في و.
 (١٥) في ل. د. لعودة.
 (١٦) الزيادة من ل. د.
 (١٧) سقطت في و.

(١) في ل. د. تناقض.
 (٢) ينظر الكتاب ١٠٢/١.
 (٣) في ل. د. شيء.
 (٤) في و. سب.
 (٥) سقطت في و.
 (٦) في ل. د. من سب.
 (٧) سقطت في و.
 (٨) سقطت في ل.
 (٩) سقطت في و.

ضمير آخر عائد الى الموصوف بمنزلة: «مررت برجل ضارب غلامه»، وصار الكلام مستحيلا من الجهة الاخرى التي ذكرنا^(١). وكلا الوجهين مفسد للمأثلة، وكان ابو العباس المترد ومن وافقه يقولون في قول الشماخ: «جونتا مصطلهما» ان الضمير المنثى يرجع الى «الاعالي» لا الى الجارتين، لان الاعالي انما جمع على [جهة]^(٢) الاتساع والمجاز، وانما هو في الحقيقة «الاعليان» لان الجارتين لا تكون لهما اعالي كثيرة وانما هو بمنزلة قوهم: «رجل عظيم المناكب» وانما له منكبان، وبمنزلة قول الراجز: «بشنج موتر الانساء»^(٣)، وانما له نسيان. قال ابن درستويه: والذي قاله ابو العباس اردا مما أنكرك على سيويه^(٤)، لانه جعل ضمير الاثني^(٥) عائدا على جماعة^(٦)، ولانه أضاف «الجوتين» الى مضاف^(٧) الى ضمير الجارتين، وانما «الجوتان» صفة للجارتين، فكان يجب ان يرجع الضمير الى الجارتين فلا بد له من ان يزعم انه^(٨) حمله على المعنى لان^(٩) «الاعالي» في المعنى^(١٠) من سبب «الجارتين» اذا كانت الالف واللام فيهما عوضا من ضمير «الجارتين».

(١) في ل. د: ذكرناها.

(٢) الزيادة من ل.

(٣) في و: شنج موتر الانساء. وفي ل: شنج موتر الانساء. والتصحيح من د: يزيد ما في نسخة د قول امرئ القيس:

سلمم الشظى على الشوى شنج النساء

له حجيات مشرفات على الغال

ينظر ديوانه تحقيق ابن الفضل ابراهيم، ص ٢٦ ص ٣٦. والانساء جمع النساء: عرق من الورك الى الكعب، ألفه مقلبة عن والرفوهم: نسوان في تشبيته. وقيل انها منقلبة عن الياء فوهم: نسيان (ينظر اللسان مادة نسا).

(٤) في ل: بما أنكرك سيويه.

(٥) في ل. د: ضمير اثنين.

(٦) في ل: الجماعة.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و: ان. والتصحيح من ل. د.

(٩) في و: لا على.

(١٠) في و: والمعنى.

باب التعجب

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان «كان» تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر اخواتها، لاتساعهم فيها، ولانها اصل في كل فعل وحدث، وذلك قولك: «ما كان أحسن زيدا»، ثم قال: «ما» رفع بالابتداء، و«كان» خبر الابتداء، واسمها مضمرة فيها، وما بعدها خبرها^(١).

قال المفسر: «كان» هذه فيها ثلاثة مذاهب للنحويين. منهم من يجعلها زائدة لا اسم لها، ولا خبر، وهو مذهب الفارسي. ومنهم من يجعلها «كان» التامة التي لها اسم^(٢) وليس لها خبر ويجعل اسمها المضمرة مصدرها^(٣)، وهو مذهب السيرافي. ومنهم من يجعلها الناقصة التي لها اسم وخبر. وهو ابعد الاقوال من الصواب، لانه جعل خبر «ما» في التعجب على غير وزن «أفعل»، وجعل خبر «كان» فعلا ماضيا، وليس معها «قد» ملفوظا بها ولا مقدرة. وايضا فان التعجب انما هو مما يزيد وينقص وتتفاضل فيه الاشياء والاشياء متساوية في الكون^(٤)، وايضا فان التعجب انما هو من الحدث الذي يدل عليه^(٥) لفظ الفعل لا من الزمن^(٦). وأحسن الاقوال قول من قال فيها: انها زائدة^(٧).

(١) ينظر الجمل ص ١١٧

(٢) يريد انها لها اسم مرفوع فاعل فلا تحتاج الى منصوب كالناقصة.

(٣) في و: في مصدرها. والتصحيح من ل. د.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: وتتفاضل فيه الاشياء متساوية في الكون.

(٥) في و: على. والتصحيح من ل. د.

(٦) في ل: الزمان.

(٧) في ل، د: وأحسن الاقوال فيها قول من قال انها زائدة.

باب الفاعلين المفعولين للذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر

أُشَدَّ أَبُو الْقَاسِمِ فِي هَذَا الْبَابِ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْبَعَةَ^(١):

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوَى عَمِيدَا وَسَوَّئِلَ لَوِ يَسْبِيْنُ لِنَا السُّؤَالَا
وَقَدْ نَغَى بِهَا وَنَرَى عُصُورَا بِهَا يَنْقُذُنَا الْخِرْدَ الْخِدَالَا^(٢)
قَالَ الْمَفْرُ: [ليس] ^(٣) هَذَا الْبَيْتَانِ لِعَمْرِ بْنِ أَبِي رَيْبَعَةَ وَإِنَّمَا هُمَا لِلْمَرَارِ الْإِسْدِي كَذَا
قَالَ سَيَبَوِيه^(٤). وَالَّذِي لِعَمْرِ^(٥):

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُودِ أَرَاكِي تَنْخَلُ فَاسْتَاكَتْ بِهِ عُودِ اسْحَلِ^(٦)

(١) كَذَا فِي النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٢٨: وقال ابن أبي ربيعة في اعمال الاول:

فرد على الفؤاد...

(٢) لم أجد هذين البيتين في شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي الذي حققه محمد محيي الدين عبد الحميد وطبع في بيروت. وقد نسبها سيبويه في الكتاب ٤٠/١ الى المرار الاسدي. قال الاعلم الششمري عند الكلام على هذين البيتين: وأشد في الباب للمرار الاسدي وقيل لابي ربيعة. وقال ايضا: الشاهد في البيت الاخير وأشد الاول ليري ان القوافي منصوبة فذلك اضطر الى اعمال الفعل الاول وهو ترى نصب به الخرد الخدال. وصف منزلا يقول لما الممت به ذكرت من كنت عهدته فيه فرد علي من الهوى ما قد سلوت عنه، والعميد الشديد البالغ، وانت ضمير المنزل في قوله: نغى بها لانه في معنى الدار والمنزلة، والعصور الدهور، ومعنى يفتدنا يخلص بنا الى الصاء. وواحدة الخرد خريلة وهي الخفرة الحية، والخدال جمع خدلة وهي الغليظة الساق الناعمة، ومعنى نغى نقيم (تنظر جاشية الكتاب ٤٠/١ وحاشية الجمل ص ١٢٨ و ١٢٩). والبيتان من الواقر وقد استشهد بهما المبرد في المقتضب ٧٧٤ و ٧٧٥، والاتنازي في الانصاف ص ٨٥ و ٨٦ قائلا: وقال رجل من بني اسد. والمرار شاعر اسلامي في الدولة الاموية من معاصري الفرزدق وجريرو وهو ابن منقلد (تنظر ترجمته في الخزانة ٣٩٤/٢ - ٣٩٥).

(٣) سقطت في و.

(٤) ينظر الكتاب ٤٠/١.

(٥) هو ابو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي. شاعر اسلامي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٥٧٨ -

٤٦٢).

(٦) ذكر هذا البيت في ص ٤٩٨ من القسم الثالث من شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة وهو في ذكر الشعر المنسوب الى عمر بن

ابي ربيعة غير الموجود في اصول ديوان شعره. وقد نسبه سيبويه في الكتاب ٤٠/١ الى عمر بن أبي ربيعة. قال الاعلم الششمري

٤٠/١: «وأشد في الباب لعمر بن أبي ربيعة في اعمال الاول وقال الاصمعي هو لطيف الغنوي» وقد رجعت الى ديوان الطفيل

الغنوي الذي حققه محمد عبد القادر احمد وطبع في بيروت سنة ١٩٦٨ فوجدته مذكورا في الصفحة ٦٥ منه.

والطفيل هذا شاعر جاهلي قديم، لقب بطفيل الحبل لكثرة وصفه فا وبراعته في ذلك. (تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه ص ٥٥

١٦).

قال الاعلم: «اراد تنخا عود اسحل فاستاكت به ولو اعطى الآخر لقال فاستاكت بعود اسحل. وصف امرأة تستعمل سواك

الاراك والاسحل على حسب اشتقاقها في المواضع التي تنبتهما، والاراك من افضل شجر السواك واحدها اراكة والاسحل مثله واحدهته

اسحله ومعنى تنخل اختبره. والبيت من الطفيل.

باب ما يجوز تقديمه من المضمر على^(١) الظاهر وما لا يجوز

قال ابو القاسم في هذا الباب: كل مضمر اتصل باسم منصوب او مخفوض فانه يجوز تقديمه وتأخيرها، لان النية فيه ان يكون مؤخرًا، فان^(٢) اتصل باسم مرفوع لم يجز تقديمه [على الظاهر]^(٣)، لانه لا ينوي^(٤) به التأخير^(٥).

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله غير صحيح، ويلزمه فيه^(٦) التناقض، لانه قد قال في باب الابتداء: واعلم انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه الا اذا كان فعلا، فلم يمنع من تقديم خبر المبتدأ عليه [الا اذا كان فعلا]^(٧) فيجوز ان يقال: «ابو منطلق زيد»، و«قام غلامه عمرو»، وهذان ضميران قد اتصلا بمرفوع [وقدما]^(٨)، وقوم من النحويين^(٩) لا يميزون: «لبست ألينها من الثياب»، وهذا^(١٠) ضمير قد اتصل بمنصوب. فقد تبين بما ذكرناه^(١١) ان هذا الاصل الذي اصله غير صحيح، ووجب ان يلتزم اصلا آخر، وهو ان يقال: كل مضمر تقدم لفظا ومعنى فانه لا يجوز تقديمه^(١٢)، وكل مضمر تقدم لفظا لا معنى فانه جائز تقديمه^(١٣). فيجب لك ان تراعي مراتب الاشياء لتعلم ما يجوز تقديمه وما لا يجوز. فمرتبة الفاعل قبل المفعول، ومرتبة المفعول الذي يتعدى اليه الفعل بغير واسطة قبل المفعول الذي يتعدى اليه بواسطة^(١٤)، واذا تعدى الفعل الى مفعولين، والاوّل منها فاعل في

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٢٩: باب ما يجوز تقديمه من المضمر من الظاهر وما لا يجوز.

(٢) في و: وان. والتصحيح من ل، د. والجمل ص ١٣٠.

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٣٠: لم ينو.

(٥) ينظر الجمل ص ١٣٠.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل، د: والنحويين.

(١٠) كذا في ل، د. وفي و: وهو.

(١١) كذا في ل، د. وفي و: وقد تبين فيها ذكونا.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) كذا في و، د. وفي ل: ومرتبة المفعول الذي لا يتعدى اليه بواسطة ودا تعنى...

الثاني (١) في المعنى (كقولك (٢): «كسرت زيدا ثوباً فمرتبة الذي هو فاعل في المعنى» (٣)
مقدمة على مرتبة الذي هو مفعول به له (٤)، ومرتبة المبتدأ ان يكون قبل الخبر. فكل ما وقع
من هذه الاشياء في مرتبة لم يجوز ان يتصل به ضمير يعود على ما بعده، وما وقع منها في غير
مرتبه جاز.

(١) في ل: فاعل الثاني. وفي د: فاعل بالثاني.

(٢) في د: نحو.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: مفعول به. والزيادة من ل، د.

باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

قال في هذا الباب: فاذا^(١) اختلف اللفظان كان لك فيه^(٢) وجهان:

احدهما، وهو الاجود ان تجريه مجرى الاول، فتضيف^(٣) الاول الى^(٤) الثاني كقولك: «هذا رابعٌ ثلاثة، وخامسٌ أربعة، وهذه رابعةٌ ثلاث، وخامسةٌ أربع».

والاخر^(٥): ان تنونه وتنصب ما بعده فتقول: «هذا رابعٌ ثلاثة، وخامسٌ أربعة، وعاشرٌ تسعة» ومعناه: هذا الذي يصير اربعة خمسة بنفسه، ويصير تسعة عشرة بنفسه^(٦).

واذا^(٧) قلت: هذا خامسٌ اربعة [بالاضافة]^(٨) فمعناه: هذا الذي صير اربعة خمسة بنفسه^(٩).

قال المفسر: المختلف^(١٠) الالفاظ من هذا الباب يجري مجرى اسم الفاعل فما كان [منه]^(١١) بمعنى المضي اضعيف، ولم يعمل شيئا، وما كان للحال او الاستقبال جاز فيه ان ينون، وينصب به ما بعده، وجاز ان يحذف تنوينه ويضاف. فكلام^(١٢) ابي القاسم غير صحيح، لانه جعل المضاف منه للماضي خاصة، والمتون العامل للمستقبل او الحال خاصة.

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: فان.

(٢) في و: فيها. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ١٤٤.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: وتضيف.

(٤) سقطت في ل.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤: والوجه الاخر.

(٦) في النسخ المخطوطة: ويصير ستة سبعة بنفسه. والتصحيح من الجمل ص ١٤٤.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ١٤٤. وفي و: فاذا.

(٨) سقطت في و.

(٩) ينظر الجمل ص ١٤٤.

(١٠) في ل، د: هذا المختلف.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل: وكلام

مسألة

قال ابو القاسم : وتقول : هذا حادي [أحد]^(١) عشر، وثالث ثلاثة عشر، وكذلك الى تسعة^(٢) عشر، ولا يقال فيها بعد ذلك . وما قبل العشرة الى العشرة مسموع وما بعد ذلك^(٣) مقيس ليس بمسموع^(٤)

قال المفسر : من عول على كلام ابي القاسم في هذا الباب^(٥) ، ولم ير كلام غيره [فيه]^(٦) لم يتصور حقيقته ، ولم يعلم ما استعملت العرب منه ، وما قاسه النحويون . ولم يتأصل في نفسه منه أصل يعول عليه ، لانه أدخل به من جهات شتى ، منها : انه أسقط بما قبل «العشرة» فسا لم يذكره ، ومنها انه زعم في المختلف الالفاظ منه [انه]^(٧) اذا أضيف كان للماضي خاصة . وقد ذكرنا ان المضاف من المختلف الالفاظ يجوز فيه ما يجوز في اسم الفاعل اذا قلت : «هذا^(٨) ضارب زيد غدا» و«ضارب زيدا غدا» ، ومنها انه لم يذكر بما بعد «العشرة» الى «تسعة عشر» غير وجه واحد ، واسقط أوجها^(٩) آخر ، ومنها انه زعم ان المسموع من هذا الباب انما هو ما دون «العشرة» فقط ، وان ما بعدها مقيس ليس بمسموع وذلك غير صحيح ، لان منه مقيسا ومسموعا^(١٠) .

وأنا الخص هذا الباب على وجه الاختصار ، وأضرب عن التطويل والاكثار ليري الواقف عليه والمتأمل له مقدار ما ذكر ومقدار ما اغفل^(١١) ان شاء الله .

اعلم ان اسم الفاعل المشتق من الاعداد التي دون «العشرة» تنصرف على ثلاثة اوجه :

- (١) سقطت في و ، وهي موجودة في ل ، د ، والجمل ص ١٤٤ .
- (٢) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٤٤ : الى التسعة .
- (٣) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٤٤ : وبعد ذلك .
- (٤) بنظر الجمل ص ١٤٤ .
- (٥) سقطت في ل .
- (٦) سقطت في و .
- (٧) سقطت في و .
- (٨) سقطت في ل ، د .
- (٩) في و : وجها آخر . والتصحيح من ل ، د .
- (١٠) في ل ، د : لان منه مسموعا ومنه مقيسا .
- (١١) في و : مقدار ما أعمل .

احدها: ان تجرده من الاضافة فتقول: واحد، وثان، وثالث^(١)، وتستمر كذلك الى العاشر^(٢).

والوجه الثاني: ان تضيفه^(٣) الى عدده الذي اشتق منه، ويكون لفظه موافقا للفظه فتقول: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، [ورابع اربعة]^(٤). وتستمر كذلك الى عاشر عشرة. والواحد خارج من هذا الباب لعله ليس هذا موضع ذكرها.

والوجه الثالث: ان تضيفه^(٥) وتزيد على ما تضيفه اليه واحدا ابدا فتقول: ثالث اثنين: ورابع ثلاثة، وتستمر كذلك الى ان تقول: عاشر تسعة. وفي: «ثاني واحد» خلاف بين النحويين فالضرب الاول^(٦) لا يعمل شيئا ولا يضاف باتفاق. والمختلف الالفاظ مجري مجرى اسم الفاعل. فما اريد به الماضي^(٧) لم يعمل [شيئا]^(٨) وما اريد به الحال او الاستقبال جازان يعمل وان لا يعمل. واما المضاف^(٩) المتفق الالفاظ فجمهور البصريين والكوفيين لا يميزون ان^(١٠) يعمل شيئا الا ابا العباس ثعلبا فان ابن كيسان^(١١) حكى عنه انه اجاز ان يعمل^(١٢).

فان قال قائل: فلم جاز للمختلف الالفاظ ان يعمل [عمل اسم الفاعل]^(١٣)، ولم يجز ذلك في المتفق [الالفاظ]^(١٤).

فالجواب ان للمختلف الالفاظ فعلا مستعملا^(١٥). يقال: ثلثت الاثنين، وربعت

(١) في ل: وثالث ورابع اربعة ويستمر كذلك. وفي د: وثالث ورابع وخامس ويستمر كذلك.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: عاشر عشرة.

(٣) في و: تضيف.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) في و: تضيف.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: المضي.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: فان ابا الحسن بن كيسان.

(١٢) ينظر الاسمين وحاشية الصان عليه ٧٧٤-٧٥، وشرح الكافية للرضي ١٤٩٢-١٥٠.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) الزيادة من ل، د.

(١٥) في ل، د: ان المختلف الالفاظ له فعل مستعمل. وفي و: يقال له.

الثلاثة [وخمسة الأربعة] (١) ونحو ذلك فيجري (٢) اسم فاعله مجرى فعله المضارع، كما جرى ضارب مجرى يضرب (٣).

والمتفق الالفاظ لم يستعمل منه فعل، لانه لا يقال: «ثلث الثلاثة» بمعنى كنت واحدا منهم، ولا «ربعت الأربعة»، فلما لم يستعمل منه فعل جرى مجرى الأسماء الجامدة التي حكمها ان تضاف ولا تعمل، وضارب (٤) قولك: «ثالث ثلاثة»، و«رابع أربعة» بمنزلة قولك: «أحد ثلاثة»، و«أحد أربعة»، وبمنزلة قولك: «بعض ثلاثة»، و«بعض أربعة»، ونحو ذلك مما لا يعمل شيئا، ولذلك (٥) كان ما أجازوه أبو العباس ثعلب من أعماله خطأ عند النحويين. وحكى (٦) أبو الحسن بن كيسان قال: قلت لثعلب: إذا كنت تحميز: «هذا ثالث ثلاثة» بالنصب. فهل تحميز: «ثلث الثلاثة» بمعنى كنت واحدا منهم فقال: نعم، ذلك جائز على معنى: أعمتهم ثلاثة (٧)، وهذا شاذ عما عليه الجمهور.

فان قال قائل: فإذا زعمتم ان المتفق الالفاظ ليس له فعل مستعمل (٨) فمن اين قلتم: ثان، وثالث، ورابع، وهذه أسماء فاعلين كضارب، وقاتل، ويقضي ان تكون مشتقة [من افعال] (٩) كاشتقاق «ضارب» من «يضرب»، و«قاتل» من «يقتل».

فالجواب ان من الأسماء (١٠) التي لا تجري على فعل ما صورته صورة (١١) اسم الفاعل المشتق وليس بمشتق [من فعل] (١٢)، ألا تراهم قد قالوا: «رجل راجح، ودارع» أي ذو رمح، وذو درع. وقالوا: «كاهل» لأعلى الكتفين، و«غارب» لأعلى السنام، و«جامل»،

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في ل، د: فجري.

(٣) في ل: ضرب.

(٤) في و: فصار.

(٥) في ل، د: وفذا.

(٦) في ل، د: وقد حكى.

(٧) في شرح الكافية للرضي ١٤٩٢: ونقل الأخصر عن ثعلب جواز ذلك، قال الأخصر: قلت له: . . . فهل يجوز ان

تقول: ثلث ثلاثة قال: نعم على معنى أعمت ثلاثة.

(٨) في و: مستقبل، والتصحيح من ل، د.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في و: الأمثلة.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل، د.

و«باقر» لجماعة الجمال والبقر^(١)، وليس لشيء من هذا فعل مستعمل. فكما ان هذه الاسماء مشتقة من لفظ «الرمح» و«الدرع» و«الجمل» و«البقر»، فكذلك «ثالث» مشتق من لفظ «الثلاثة»، و«رابع» مشتق من لفظ «الاربعة»^(٢). لا من فعل مستعمل. وانا احسب ان هذا المعنى هو الذي غلط ثعلبا واوهه ان لها افعالا مستعملة فقاس على^(٣) ذلك، وغلط ولو كان^(٤) لها افعال مسموعة من العرب لم يخف ذلك على النحويين.

فاذا جاوزت العشرة جاز وجهان وسقط الثالث. فاما^(٥) الوجهان الجائزان فانك نقول على لغة من يقول: ثان، وثالث، ورابع، ولا يضيف: «هذا حادي عشر، وثاني عشر، الى تاسع عشر» فتبني كل اسمين^(٦) منها^(٧) على الفتح وتجعلها^(٨) بمنزلة اسم واحد. وكان يجب ان تشتق اسم الفاعل منها معا الا ان اسم الفاعل لا يشتق الا من لفظ واحد، ولا يشتق من شيتين. فلما لم يميز ذلك اشتقت اسم الفاعل من النيف وضممت اليه الثاني متما له، لانك لو افردته منه لم يبين انه مشتق من العدد^(٩) المركب، ولكنك بمنزلة من اشتق اسم الفاعل من بعض كلمة.

ومن كان من لغته ان يقول: «ثاني اثنين، وثالث ثلاثة [ورابع اربعة]»^(١٠)، فيضيف ويجعل الكلمتين بلفظ واحد ففيه ثلاثة اوجه^(١١).

اقبسها ان تقول: «هذا حادي عشر احد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر»^(١٢) فتجعل «حادي عشر» بمنزلة اسم واحد، وتبنيه على الفتح وتضيفه الى «أحد عشر».

ومن العرب من يستطيل الكلمة فيحذف «عشر» من الاول ويقتصر على اسم الفاعل

(١) في ل، د: وجامل لجماعة الجمال، وباقر لجماعة البقر.

(٢) في و: فكذلك ثالث ورابع مشتق من لفظ الثلاثة والاربعة.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: كانت.

(٥) في و: واما. والتصحيح من ل، د.

(٦) في و: اسم.

(٧) في ل، د: منها.

(٨) في و: وتجعلها. والتصحيح من ل، د.

(٩) في و: الفرد.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) في و: وفيه اوجه. والتصحيح من ل، د.

(١٢) قال سيويه: وقال بعضهم تقول: ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حذف استخفافا. ينظر الكتاب

المشتق من «النيف»، ويضيفه الى «أحد عشر» واخواته، فيقول: هذا حادي احد عشر،
وثاني اثني عشر [وثالث ثلاثة عشر]^(١) الى تاسع تسعة عشر، ويعرب الاسم الاول لذهاب
الاسم الثاني الموجب لبنائه. وهذا^(٢) اكثر استعمالا من الاول وان كان الاول اقيس^(٣).

ومن العرب من يحذف الاسم الاخر من الاول، والاول من الاخر ويبني ما بقي على
الفتح، فيقول: «هذا حادي عشر، وثاني عشر [وثالث عشر]^(٤)» فيكون لفظه كلفظ الوجه
الاول الذي [لا]^(٥) اضافة فيه.

وحكى الكوفيون انه يجوز اعراب الاول في هذه اللغة^(٦).

قال الكسائي: سمعت العرب تقول: «ثالث عشر»^(٧) فيرفعون «الثالث»
وينصبونه. قال فمن فتح على كل حال لم يعتد بالساقط، ومن اعراب الاول اراد «ثالث ثلاثة
عشر»^(٨) (واعتد بالساقط وان كان لم يذكره).

وانكر ابو العباس ثعلب «ثالث عشر»^(٩) ثلاثة عشر^(١٠) ونحوه، وقال: انما الوجه
«ثالث ثلاثة عشر» [لا غير]^(١١) يريد انه لما لم يميز ان يشتق اسم الفاعل من الاسمين معا صار
ذكر الاسم الثاني مع الاسم المشتق من «النيف» لا وجه لذكره^(١٢).

فهذان الوجهان المذكوران هما المستعملان فيما فوق «العشرة» الى «العشرين»، واما
[الوجه]^(١٣) الساقط فهو المضاف المختلف الالفاظ كقولك: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة.
فاكثر النحويين على انه لا يجوز [فيما فوق العشرة الى العشرين]^(١٤)، (لان هذا النوع

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في ل، د: وهو.

(٣) في ل، د: والاول اقل استعمالا وان كان هو الاقيس.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) سقطت في و.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١٥٠٧.

(٧) كذا في و. وفي ل: البسوا ثالث عشر. وفي د: السواء ثالث عشر.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: ثالث عشر ثلاثة عشر.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في شرح الكافية للرضي ١٤٩٧ و ١٥٠٠: وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الاثالث

ثلاثة عشر وحتجهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب فنبه من الجزء الاول وهو النيف.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) سقطت في و. وهي في ل: فيما فوق العشرة الى العشرين. وفي د: فيما فوق العشرة.

المختلف الالفاظ انما أتى فيها له فعل مستعمل . وما بين العشرة الى العشرين^(١) لم يستعمل منه فعل^(٢) ، لا^(٣) من الاسمين معا ، ولا من احدهما . لا يقال : [ثبت الاحد عشر ولا]^(٤) 'ثلاث الاثني عشر'^(٥) ، ولا ربت الثلاثة عشر ، واجازه بعض النحويين قياسا لا سماعا ، وقالوا : نشق اسم الفاعل من «النيف» ونعمله فيما بعده ، او نضيفه [اليه]^(٦) فتقول : هذا ثاني احد عشر ، وثالث اثني عشر . فاذا بلغت العشرين سقط الوجهان المضافان المتفقان^(٧) في اللفظ ، والمختلفان ، ولم يجوز الا الوجه الذي لا اضافة فيه^(٨) ، وهو^(٩) لغة من يقول : ثان ، وثالث [ورابع]^(١٠) من غير اضافة .

ولم يجوز ان تشتق اسم الفاعل من العقود انما تشتقه من النيف وتنطق بالعقد على لفظه فتقول : هذا العشرون ، والحادي والعشرون ، والثاني والعشرون ، فاذا بلغت الثلاثين قلت : هذا^(١١) الثلاثون ، فأديت لفظ العقد بعينه ، ثم تقول : هو الحادي والثلاثون ويستمر^(١٢) القياس على هذا الى المئة . [وان شئت قلت : الموفي عشرون والموفي ثلاثين الى المئة] .^(١٣) وانما لم يجوز ان يشتق اسم الفاعل من العشرين^(١٤) وما بعدها من العقود لثلاثا يلتبس بالفاعل المشتق من الثلاثة والاربعة والعشرة واخواتها . ثم تقيس المئة والالف وما بعدها على ما تقدم فتقول : الموفي مئة ، والموفي الف ، وتذكر المئة والالف بلفظيهما وتقيس ما زاد على المئة والالف على ما مضى ، فتقول : الحادي عشر والمئة ، (والثاني عشر والمئة)^(١٥) ، والثاني والثلاثون والالف ، وليس في ذلك اضافة متفقة ولا مختلفة ولا اشتقاق من عقد .

(١) سقطت في ل .

(٢) في و : ما بين العشرة الى العشرين ولم يستعمل منه فعل . والتصحيح من د .

(٣) سقطت في د .

(٤) سقطت في و .

(٥) سقطت في ل ، د .

(٦) سقطت في و .

(٧) سقطت في ل .

(٨) في و : لا يضاف . وفي ل : لا اضافة .

(٩) في ل : وهي .

(١٠) الزيادة من ل ، د .

(١١) سقطت في ل .

(١٢) في و : ويستوي . والتصحيح من ل ، د .

(١٣) سقطت في و .

(١٤) في و : العشرة . والتصحيح من ل ، د .

(١٥) سقطت في ل .

(١٦) سقطت في ل ، د .

وقد حكى بعض اللغويين^(١) ان العرب اشتقت من «المنة» فعلا فقالت: «أمايت الدراهم» اي جعلتها منة، وانهم اشتقوا من الالف- فقالوا: ما كانت الدراهم الفاء، وقد ألفتها وألفتها^(٢)، وذكر: أربعت التسعة والثلاثين^(٣) اي تمته أربعين. وهذا كله شاذ لا يقاس عليه، فعلى هذا الذي ذكرنا^(٤) مجزى هذا الباب^(٥).

(١) في و، د: التحوين.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في و. وفي ل، د: وحكى أربعت التسعة والثلاثين. وفي شرح الكافية للرضي ١٤٨٢: فعل هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثبت الاحد ثنيا وثلث الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرين التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل. وفيه ايضا ١٤٨٢: قال ابو عبيدة: نقول كانوا تسعة وعشرين فثلثهم اي جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى المنة (٤) في ل، د: ذكرناه.

(٥) تنظر مسائل هذا الباب في الكتاب ١٧١/٢-١٧٣، والمقتضب ١٨١/٢-١٨٤، ولانصاف (المسألة ٤٤ ص ٣٢٢)، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦٠-٣٥٦، وشرح الكافية للرضي ١٤٨٢-١٤٩٠، والاشموني مع حاشية الصبان ٧٧-٧٤/٤.

باب كم

قال ابو القاسم [في هذا الباب] ^(١): اعلم ان ما بعد «كم» منصوب ابدا اذا كانت استفهاما على التمييز ^(٢) الا ان يدخل ^(٣) عليها حرف خفض فيكون لك فيما بعدها النصب على اصل الاستفهام، والخفض على اضمار «من». ثم قال بعد ذلك: ولا خلاف في هذا بين النحويين اجمعين ^(٤).

قال المفسر: أما ما ذكره من خفض ما بعد «كم» في الاستفهام باضمار «من» فهو مذهب سيويه، وجمهور النحويين.

قال سيويه: سألته، يعني الخليل، عن قولهم: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فاما الذين جروا ^(٥)، فانهم ارادوا معنى «من»، ولكنهم حذفوها تخفيفا ^(٦) على اللسان، وصارت «على» عوضا منها ^(٧).

وأما قول ابي القاسم: انه لا خلاف في هذا بين النحويين اجمعين فليس بصحيح، لان ابا جعفر بن النحاس قال: اكثر النحويين يذهبون الى ان جذعا مخفوض ^(٨) باضمار «من» و«على» عوض منها، وحكى عن ابي اسحاق الزجاج انه قال: هذا التقدير عندي خطأ، لان حروف الخفض لا تضر، الا انه يجوز الخفض على وجه آخر، وهو ان يخفض كم في الاستفهام كما يخفض بها في الخبر. الا ترى انهم قد اجازوا النصب بها في الخبر على التشبيه لها بالاستفهام، فكذلك يخفض بها في الاستفهام تشبيها بالخبر. فهذا ابو اسحاق

(١) الزيادة من ل.د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٦: وكذلك تقول كم رجلا فصدك فتكون في موضع رفع الا ان ما بعدها

منصوب ابدا اذا كانت استفهاما على التمييز.

(٣) كذا في و، والجمل ص ١٤٦ وفي ل.د: تدخل.

(٤) بنظر الجمل ص ١٤٦.

(٥) في و: جروه. والتصحيح من ل.د، والكتاب ٢٩٣/١.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٢٩٣/١: ولكنهم حذفوها ها هنا تخفيفا.

(٧) بنظر الكتاب ٢٩٣/١.

(٨) في و: مخفوضا. والتصحيح من ل.د.

يختار ان لا يضمّر [من] (١)، وهو شيخ ابي القاسم وامامه، وهو [أيضاً] (٢) اختيار ابي علي الفارسي، ويحكى مثله عن هشام الكوفي، وابي عبد الله الطوال، وله مع ذلك وجه من القياس والعادة في الاستعمال، لان الشئين المختلفين اذا كانت بينهما شركة في بعض احوالها فربما حمل بعضها على بعض، وذلك كثير في العربية، كحملهم اسم الفاعل على الصفة المشبهة به في ان اضافوه الى ما فيه الالف واللام فقالوا: «الضارب الرجل» بالخفض كما قالوا: «الحسن الوجه» وحملوا «الصفة» ايضاً محمل «اسم الفاعل» فنصبوا ما بعدها في قولهم: «الحسن الوجه» كما قالوا: الضارب الرجل. قال الحارث بن ظالم (٣):

فما قومي بشعبة بن سعد
ولا بغزارة الشعر الرقابي (٤)

فحمل (٥) الصفة محمل اسم الفاعل. وقال الفرزدق:
أبانا بهم قتل وما في دمائهم
وفاء وهن الشافيات الحوائم (٦)

وأمثال هذا كثير في صناعة النحو.

مسألة

ذكر ابو القاسم في هذا الباب ان بيت الفرزدق يروي على ثلاثة اوجه (٧)، وهو قوله:

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) هو الحارث بن ظالم بن بربوع بن غبط بن مرة. شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الاغانى ١٠٤-٨٩/١ دار الثقافة).

(٤) من الوافر، وقد أنشده مسيوه بروايتين الاولى: (الشعري رقابا)، والثانية (الشعر رقابا). الكتاب ١٠٣/١. وذكر

الروايتين ايضاً المبرد في المفتب ١٦٧/٤، وابن يعين في شرح الفضل ٨٩٦، وابن الأنباري في الانصاف ص ١٣٣ و ١٣٥.

والشعر جمع اشعر وهو كثير شعر الفقاء والغرب ترى ذلك من علامات الغناء. والرقاب جمع رقبة. والشعري مؤنث الاشعر وهو من

كالكبرى من الاكبر وأنه لتأنيث القبيلة. والاستشهاد في قوله والشعر الرقاباء فان الشعر صفة منسوبة وقد نصب بها الرقابا وهو

معرف بالالف واللام.

(٥) في ل. د.: فهذا حمل.

(٦) كذا في ديوان الفرزدق ٣١٠/٢، والنفاض ٣٧٧/١ (ليدن ١٩٠٥). وفي و:

أبان بها قلبي وما في دعائها.
وفاء وهن الشافيات الجرائم

وفي ل. د.:

أبان بها قتل وما في دمائها وفاء وهن الشافيات الحوائم

والحوائم: العطاش وهي التي تحوم حول الماء. وتخفف الحوائم كما تقول: الحسن الوجه. والمعنى ان الحوائم هي

الشافيات لانها حامت على دمائهم كما تحوم نظير على القتل حين ادركوا بنارهم (النفاض ٣٧٧/١).

(٧) كذا في ل. د.، والجمل ص ١٤٨. وفي و: يروي على ثلاثة.

كم عمه لك يا جريراً وخالةً فدعاء قد حلبت علي عشاري^(١)
ثم ذكر ان من رفع «العمه» و«الخالة» أو خفضهما^(٢) جعل «كم» خيرهما^(٣)، وان من
نصبها^(٤) جعل «كم» استفهاما^(٥).

قال المفسر: هذه المسألة احدى المسائل التي وقع فيها الخلاف والتنازع بين ابي سعيد
السيرافي وابي علي الفارسي. فكان السيرافي يقول: (ان النصب في «عمه وخالة» على جهة
الاستفهام، وكان الفارسي يأبى ذلك، ويقول:)^(٦) لا مدخل لها هنا للاستفهام، انما هو
اخبار، وانما النصب^(٧) على انه شبه «كم»^(٨) الخبرية بالاستفهامية كما تشبه^(٩) بعض
الاشياء ببعض اذا كان بينهما تناسب في بعض الاحوال. وتوسط ابو الحسن الربعي
[القول]^(١٠) بينهما فقال: الوجه ما قال^(١١) ابو علي. والذي قاله السيرافي مجازه على انه
استفهم جريراً على وجه الهزء^(١٢) به.

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ١٤٨. والكتاب ٢٥٣/١ و ٢٩٣. والمقضب ٥٨٣. والخزانة ١٢٦٣.
وللسيوهي ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضي ٩٣٢. وابن عقيل ٢٢٦/١. والاشموني ٢٠٧/١. وفي الديوان ٣٦١/١:

كم حالة لك يا جريرو عمه
البيت من الكامل، وهو من قصيدة للفردوسي يهجو بها جريراً. والدعاء فعلا من الدعاء وهو ميل في اصل القدم عند الكعب بينها
وبين الساق وهو في الكعب ميل بينها وبين الذراع عند الرسغ. والعشار جمع عشاء وهي الناقة التي دخت في الشهر العاشر من
حملها. قال الاعلم الشستري: ويجوز في قوله كم عمه الرفع والنصب والجر. والرفع على الابتداء وتكون كم لتكثير المرار والتقدير
كم مرة حلبت علي عشاري عمه لك وخالة والنصب على ان تجعل كم استفهاما أو خبرا في لغة من ينصب بها في الخبر. والجر على ان
تكون كم خيرا بمنزلة رب. (الكتاب ٢٩٣/١-٢٩٤).

(٢) في و.ل: خفضها. والتصحيح من د.

(٣) كذا في و. وفي ل.د. واجمل ص ١٤٩: خيرا.

(٤) في ل: نصبها.

(٥) بنظر الجمل ص ١٤٨ و ١٤٩.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في ل. وفي د: على انه شبه ما الخبرية.

(٩) في و.ل.س.ه. والتصحيح من ل.د.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في ل.د. ما قاله.

(١٢) في و.ل.ه.ه.

باب مُدُّ وَمُنْدُ

للعرب فيها ثلاث لغات: منهم من يرفع بها على كل حال، ومنهم من يخفض بها على كل حال. واللغة الفصيحة [الكثيرة] (١) هي التي ذكرها أبو القاسم، وهي (٢) أن تخفض بمنذ على كل حال. وترفع بمذ ما مضى، وتخفض ما أنت فيه. ثم قال: ولو استعملت «من» في هذا الباب مكان «منذ» فقلت: ما رأيتك من يومين، أو من شهرين كان ذلك قبيحا (٣). وأهل البصرة لا يميزونه ثم انشد بيت زهير:

لمن الديار بقنة الحجر

أقروين من حجج ومن دهر (٤)

[ثم قال باثر البيت: ورواه بعضهم: مذ حجج ومذ دهر] (٥).

قال: ومن كان من لغته أن يخفض بمذ على كل حال ويجعلها بمنزلة «منذ» (٦) فتقديره: من ممر حجج، ومن ممر دهر (٧). (كذا وقع في النسخ، وهو خطأ، لأنه يوجب أن من روى: «مذ حجج، ومذ دهر» يقدره: من ممر حجج ومن ممر دهر) (٨) وإنما يحتاج إلى هذا التقدير [من رواه: من حجج ومن شهر. وأما من رواه: مذ حجج ومذ دهر، فلا حاجة به إلى هذا

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) في و: وهو. والتصحيح من ل. د.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٥٠: ولو استعملت في هذا الباب من مكان منذ فقلت ما رأيتك من يومين أو من شهرين كان قبيحا.

(٤) من الكامل. رواه أبو عمرو «من حجج ومن شهر». ورواه أبو عبيدة «مذ حجج ومذ شهره وأقروين: خلون. والفتة: الجبل الذي ليس بمتشور. ينظر ديوان زهير ص ٨٦. والبيت من شواهد ابن هشام عن هذه المسألة في المعنى ٣٣٥/١ وقد ذكره بـرواية: مذ حجج ومذ دهر.

(٥) سقطت في و.

(٦) ينظر الجمل ص ١٥١.

(٧) في ل. د. والجمل ص ١٥١: من ممر حجج ومن ممر دهر. (المس) يفتحان موضع المور، والمصدر. ينظر مختار الصحاح

(مور).

(٨) سقطت في ل.

التقدير^(١) والصواب ان يقول: وكان من لغته ان يخفض بمد على كل حال، ويسقط «من»، والراوي الذي روى «مد حجج، ومد دهر» قيل له: كيف تخفض بمد ما مضى، وانما تخفض بها ما أنت فيه؟ فقال^(٢): كان من لغة زهير^(٣) ان يخفض بمد على كل حال اي ان زهيراً كان^(٤) من الفئة الذين يخفضون بمد ما مضى وما لم يمض، وقد يمكن ان تكون زيادة «من» غلطاً^(٥) من الراوي^(٦)، لا من ابي القاسم فأوجب^(٧) ذلك سوء^(٨) عبارة ابي القاسم، وتقديمه لبعض الكلام، وتأخير بعض^(٩).

ولو أنشد ابو القاسم البيت وقال بعده: وتقديره: «من مر حجج ومن مر^(١٠) دهر» وروى بعضهم: «مد حجج، ومد دهر»، وقال: كان من لغته ان يخفض بمد على كل حال ويجعلها بمنزلة «منذ» لاستقام الكلام، ولم يقع فيه هذا الاشكال.

مسألة

ذكر ابو القاسم (في هذا الباب)^(١١): ما رأيته مذ يومان [ومذ شهران ومذ عامان]،^(١٢) ومذ عشرة ايام. ثم قال: ترفع^(١٣) ذلك كله لانه ماض^(١٤) بالابتداء: وخبره «مد»، والتقدير: بيني ولقائه^(١٥) يومان^(١٦).

قال المفسر: الذي قاله ابو القاسم قد قاله بعض النحويين وليس بقول مختار. والمختار

(١) سقطت في و.

(٢) في ل. د. والصواب ان يقول: قال وكان من لغته ان يخفض بمد على كل حال. ويسقط من والمراد ان الذي روى: مذ حجج ومد دهر اعرض فقيل له كيف تخفض بمد ما مضى وانما تخفض بها ما أنت فيه فقال.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل.

(٥) كذا في و. د. وفي ل: غلط.

(٦) في ذ: الراوية.

(٧) في ل. د: وأوجب.

(٨) في و: تغيير.

(٩) في ل. د: لبعضه.

(١٠) في ل. د: مر، في الموضعين.

(١١) سقطت في ل. د.

(١٢) سقطت في و، وهي موجودة في ل. د، والجمل ص ١٥١.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٥١: ترفع.

(١٤) سقطت في ل. وهي موجودة في و. د، والجمل ص ١٥١.

(١٥) كذا في ل. د، والجمل ص ١٥١. وفي و: رؤيته.

(١٦) ينظر أحسن ص ١٥١.

ما قال^(١) أبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني، وهو أن تكون «مذ» في هذه المسائل في موضع رفع بالابتداء وما بعدها الخبر^(٢)، كأنه لما قال: رأيت. سئل: كم الأمد الذي انقطعت^(٣) فيه الرؤية؟ أو توقع أن يسأل عن ذلك فقال: أمد ذلك، أو مدته يومان، أو شهران، أو عامان أو نحو ذلك.

(١) في ل. د: قاله.

(٢) انظر معني اللبيب ٣٣٥/١.

(٣) في و: انقضت.

باب الاضافة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم انك لا تجمع بين الالف واللام والاصافة. لا تقول: هذا الغلام زيد، ولا هذا الصاحب^(١) عمرو، لان الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين^(٢).

قال المفسر: هذا الذي قاله [ابو القاسم]^(٣) صحيح الا ان قوله: من وجهين مختلفين^(٤)، عبارة فاسدة، لانه يوهم ان يتعرف من وجهين متفقين^(٥)، وهو^(٦) لا يجوز على كل حال لا على وجه الاتفاق ولا على وجه الاختلاف^(٧).

(١) كذا في ل. د.، والجمل ص ١٥٥. وفي و: الضارب.

(٢) كذا في ل. د.، والجمل ص ١٥٥. وفي و: جهتين مختلفتين.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: جهتين مختلفتين.

(٥) في و: جهتين متفقين.

(٦) في ل: هذا.

(٧) في ل. د.: لا يجوز على كل حال على وجه الاتفاق كان او على وجه الاختلاف.

باب النداء

انشد ابو القاسم في هذا الباب شاهدا على المنادى المضاف:

ألا يا عباد الله قلبي متيم بأحسن من صلي واقبحهم بعلا^(١)

قال المفسر: وقع في بعض^(٢) النسخ «فعلا» ولا اعلم أهو تصحيف من ابي القاسم أو^(٣) من الناقلين للكتاب، وانما هو «بعلا» وهو الزوج، لانه يهجو رجلا ويمدح عرسه، فقال: هي احسن الناس وزوجها اقبح الناس، ويدل على ذلك ان بعد هذا البيت: يدب على احشائها كل ليلة

دبيب القرني بات يقرؤ نقا سهلا^(٤)

كذا انشده ابو العباس محمد بن يزيد في الكامل. ولا تصح رواية من رواه^(٥) «فعلا» وان كان المعنى حسنا، لان في قوله «يدب» ضميرا يعود على «البعل» فيبقى الضمير لا يعود على المذكور. والقرني شبه الخنفساء الا انه اعظم منها، وفي ظهوره نقطة حمراء، وقوائمه طوال أطول^(٦) من قوائم الخنفساء. قال ابو حاتم: قيل الاعرابي أتعرف القرني؟ قال^(٧) وكيف لا أعرفه وطالما سال^(٨) مرقه من شدقي.

(١) ينظر الجمل ص ١٦٠. والبيت من الطويل. ذكره المبرد في الكامل ٤١٨٧ غير منسوب.

(٢) في ل. د: أكثر.

(٣) في د: أم أقول: يبدو لنا أن المؤلف لا يحسن الاستفهام باهمة.

(٤) ينظر الكامل للمبرد ٤١٨٧ وفيه: «القرني» دوية على هيئة الخنفس منقطة الظهر، وربما كان في ظهورها نقطة حمراء. وفي قوائمها طول على الخنفس وهي ضميعة المشي. ويقرو: ينتح. قالوا: قرا الأرض قروا واقترأها وقرأها واستقرأها تنعياً أرضاً أرضاً وسار فيها ينظر حانها وأمرها. اللسان مادة (قرا). والنقار: الكتيب من الرمل.

(٥) سقطت في ل. وهي في و: روى.

(٦) في ل. د: وقائمه أطول.

(٧) في ل. د: فقال.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: وكيف أعرفه وقد سال.

باب ما لا يقع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره^(١)

هذا الباب ينقض على ابي القاسم تحديده الذي حدد به الاسم في صدر كتابه، لان جميع^(٢) ما تضمنه هذا الباب من الاسماء لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف جر. وقد ذكرنا ذلك في اول الكتاب. ووقع في كثير من نسخ^(٣) هذا الكتاب: باملأمان، ويا مكرمان، بالراء. يذهب الى انه مفعلان^(٤) من الكرم. وذلك خطأ ائما هو: يامكذبان بالذال^(٥) مفعلان من الكذب وهذه [الاسماء]^(٦) التي اوردها في هذا الباب^(٧) كلها صفات ذم ليس فيها شيء من صفات المدح^(٨).

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: ولا يجمع [ايضا]^(٩) بين علامة التانيث وياء الاضافة في نداء، ولا في غيره. لا يقال^(١٠): يا أبتي، باثبات «الياء»، ولا يا أمتي^(١١)، لان علامة التانيث فيهما^(١٢) عوض من ياء الاضافة^(١٣).

قال المفسر: ائما يمتنع الجمع بين علامة التانيث وياء الاضافة في: يا أمت، ويا

(١) كذا في د. والجمل ص ١٧٥. وفي و. ل: باب ما لا يقع الا في النداء خاصة

(٢) كذا في و. د. وفي ل. لانه جمع.

(٣) كذا في و. ل. وفي د. ووقع في كثير من النسخ.

(٤) في و. يذهب الى مكرمان. وتصحيح من ل. د.

(٥) سقطت في ل. د.

(٦) الزيادة من ل. د.

(٧) في ل. د. التوضيح

(٨) بنظر الجمل ص ١٧٥ و١٧٦.

(٩) الزيادة من ل. د. والجمل ص ١٧٨.

(١٠) كذا في النسخ المحفوظة. وفي الجمل ص ١٧٨. فلا يقال

(١١) كذا في النسخ المحفوظة. وفي الجمل ص ١٧٨. ولا أمتي

(١٢) كذا في النسخ المحفوظة. وفي الجمل ص ١٧٨. ييب.

(١٣) بنظر الجمل ص ١٧٨. يفهم التانيث ياء التكنية التي لا تكون لا تصادف الياء.

أبت (١) خاصة (٢)، وكلام أبي القاسم يوم ان ذلك تمتع فيهما وفي غيرها ، لانه قال: في نداء ولا في غيره. قال الله تعالى: «ولاتم نعمتي» (٣) و «من ذريتي» (٤)، قال الشاعر: فقلت لها يا عمي لك ناقتي وتمر فضا في عيني وزبيب (٥)
وقال عروة (٦):

هوى ناقتي خلف وقدامي الهوى وإني وإياها لختلفان (٧)

-
- (١) في و: يا أمه وإيا أمه والتصحيح من له، د.
(٢) ينظر الكتاب ٣١٦/١ (باب اضافة النادى الى نفسك) ، وابن عقيل ٢٧٥/٢ و ٢٧٦ ، والاشموني ١٥٧٣-١٥٩٠.
(٣) سورة البقرة، الآية ١٥٠.
(٤) سورة البقرة، الآية ١٢٤.
(٥) ذكر ابن منظور البيت في اللسان في مادة (فضا) غير منسوب قال: «والفضا: حب الزبيب. وتمر فضا: متور مختلط وقال اللحياني: هو المختلط بالزبيب. وأنشد:

فقلت هذا: يا خالتي لك ناقتي وتمر فضا في عيني وزبيب

- اي متور، ورواه بعض المتأخرين: يا عمي. والعبة: وعاء من آدم يكون فيها الشعير واجمع عباب وعشب.
(٦) هو عروة بن حزام، احد عشاق العرب المشهورين، شاعر اسلامي. (نظر خزائن الادب ٥٣٤/١).
(٧) ينظر شعر عروة بن حزام تحقيق الدكتور ابراهيم السمراني والدكتور احمد مطليب (مجلة كلية الآداب العدد الرابع

(١٩٦١).

باب الترخيم

قال ابو القاسم في هذا الباب: وكذلك ان كان في آخر الاسم زائدتان زيدتا معا حذفتهما معا في الترخيم فقلت في ترخيم عثمان: يا عثم أقبل، الى آخر كلامه^(١).

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله غير صحيح حتى يقيده بأن يقول: اذا كان في آخر الاسم الزائد^(٢) على الثلاثة زائدتان زيدتا معا، ولم يكن فيه «تاء» تانيث ولا «ياء» نسبة، فاذا قيد هذا التقييد^(٣) صار اصلا صحيحا^(٤) من اصول باب الترخيم، لان ما كان غير زائد على الثلاثة لا يجوز^(٥) حذف زائديه^(٦) معا انما يحذف الزائد^(٧) الواحد كرجل سميت «يدان» أو «دمان» نقول: يايدا، أو يادما، فلا تحذف الالف^(٨)، لان الاسم المرخم لا يكون على اقل من ثلاثة أحرف، وكذلك الزائدتان (اذا كان معهما «هاء» تانيث أو «ياء» نسبة، لم تحذف الزائدتان)^(٩) وانما تحذف^(١٠) «هاء» التانيث و «ياء» النسبة فقط، [فلو سميت رجلا بمروانة أو مرجانة لقلت في الترخيم. بامروان اقبل ويا مرجان لا تذهب وكذلك لو]^(١١) سميت بمرواني او مرجاني، ثم رخته لم تحذف غير «ياء» النسبة فقلت: بامروان، ويا مرجان، بكسر النون، في لغة من قال: «يا حار» وبضمها في لغة من قال: «ياحار»، وكذلك لو سميت رجلا بحمراوى^(١٢) لقلت: باحمراو [وياحمراء]^(١٣) فترك

(١) ينظر الجمل ص ١٨٤.

(٢) في ل. د: اسم زائد.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فاذا تبدها دا التقيد.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل. د: يجب.

(٦) في ل: زائده.

(٧) سقطت في ل. د.

(٨) في و: الالف والنون.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في و.

«الواو» مكسورة [على حالها] (١) في لغة من قال: «ياحار بكسر الراء [وهمزها]» (٢) وتضمها في لغة من قال (٣): «ياحاره» ، يضم الراء.

مسألة

قال ابو القاسم: وكذلك اذا كان [قبل] (٤) آخر الاسم «ياء» او «واو» أو «الف» زوائد حذفها مع الآخر (٥) فقلت في ترخيم: «مسعود ، ومنصور ، وعمار»: يامنع ، ويا مننص ، وياعم (٦) . الا ان يكون ما بقي (٧) بعد الملقى (٨) حرفين ، فانك تبقى «الواو» ، و«الياء» و«الالف» ، فتقول في ترخيم: «ثمود ، وسعيد ، وزياد»: ياثمو ويا سعي ، [ويا زيا] (٩) ، لان الثلاثة أقل الاصول ، فكروها ان ينقصوا منها (١٠).

قال المفسر: قد اجتهد ابو القاسم في تقييد هذا الفصل اكثر من اجتهاده فيما قبله ، ولكنه بقي (١١) فيه مكانا للتعقيب يحتاج الى تقييد ، وذلك ان [هذا] (١٢) الذي ذكره انما هو فيما كان قبل آخره «ياء» ، أو (١٣) «واو» ساكتان ، فان تحركتا لم يجر حذفها [معا] (١٤) نحو: بردرايا ، وحولايا ، وجرجرايا ، تقول في ترخيمها على لغة من قال: «ياحار» بكسر الراء (١٥) ، يابردراي ، وحولاي ، ويا جرجراي (١٦) ، وعلى لغة من قال: ياچار ، فيضم «الراء» ،

(١) سقطت في و .

(٢) سقطت في و .

(٣) سقطت في ل .

(٤) سقطت في و .

(٥) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٨٤ : واذا كان قبل آخر الاسم واو أو ياء الفه زائد حذفها مع الآخر .

(٦) في الجمل ص ١٨٤ : وكذلك ما اشبهه .

(٧) كذا في الجمل ص ١٨٤ . وفي و: المنقي . وفي ل: د: ما بقي .

(٨) كذا في الجمل ص ١٨٤ . وفي و: المنقي . وفي ل: د: ما بقي .

(٩) كذا في و ، د . وفي الجمل ص ١٨٤ : الملقى . وفي ل: المنقي .

(١٠) سقطت في و ، وهي موجودة في ل ، د ، واجمل ص ١٨٤ .

(١١) بنظر الكتاب ٣٣٨/١

(١٢) في ل ، د: أبقى .

(١٣) الزيادة من ل ، د .

(١٤) سقطت في و .

(١٥) كذا في و . وفي ل: على لغة حار المكسورة الراء . وفي د: عن لغة ياحار المكسورة الراء .

(١٦) قال سيويه ٣٣٩/١ : «وذلك قولك في رجل اسمه حولاي أو بردراي أو بردراي ياحار أو حولاي الخ من قبل ان هذه

الالف لوجي ، بها للتانيث ، والزيادة التي فيها لازمة ما تفعل مع كانت الياء ساكنة . - ونظر هذه المسألة في شرح الكافية للقرضي

يأبردءاء، ويأحولءاء، ويأجرءاء، فتضم «الباء» وتبدلها همزة لوقوعها طرفا بعد «الف» كما تقول: كناء، ورداء. ولا يلزم تغييرها في اللغة الأخرى، لأنك^(١) لم تجعلها أسماء قائمة بنفسها وإنما خالف [الحرف]^(٢) المتحرك الساكن، لأن الحركة تحصنه، ولهذا سمي سيبويه الحرف المتحرك حيا، والساكن ميتا^(٣).

مسألة

قال أبو القاسم [في هذا الباب]^(٤): «ولا يرخم من الأسماء إلا ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف، لأن الثلاثة أقل الأصول إلا ما كان في آخره»^(٥) هاء التأنيث، فإنه يرخم قلت حروفه أو كثرت^(٦).

قال المفسر: ما في آخره «ياء» النسب^(٧) من الثلاثي يجرى مجرى ما فيه «هاء» التأنيث فيرخم نحو: «يدى، وسنى»، والثلاثي الساكن الأوسط نحو: «زيد وعمرو»، لا يجوز ترخيجه باتفاق، والذي أوسطه متحرك نحو: عمر، وزفر، وقثم^(٨). فيه خلاف. فسيبويه^(٩) يجزئيه مجرى الساكن الأوسط، وأهل الكوفة وبعض أهل البصرة يجزئون الحركة التي في عينه مجرى الحرف الرابع^(١٠)، فيرخونه قياسا على باب ما ينصرف وما لا ينصرف^(١١) لأن المؤنث الثلاثي الساكن^(١٢) الأوسط ينصرف ولا ينصرف نحو: «هند، ودعد» فإذا تحرك وسطه^(١٣) لم ينصرف ونزلت الحركة فيه منزلة الحرف الرابع من «زينب» فإذا قيد هذا^(١٤) الفصل بهذه الشروط حصل منه أصل يستمر القياس عليه.

(١) في وا: لانه . والتصحيح من ل، د.

(٢) سقطت في و.

(٣) بنظر الكتاب ٣٣٧/١ (باب تكون الزوائد فيه أيضا بمنزلة ما هو من نفس الحرف).

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) كذا في د، والجمل ص ١٨١. وفي وا: إلا فيما كان آخره. وفي ل: إلا ما كان في ها التأنيث.

(٦) بنظر الجمل ص ١٨١. قال سيبويه: وأعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يهدف منه شيء إذا لم يكن آخره هاء.

الكتاب ٣٣٧/١.

(٧) في ل: النسب.

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) في وا: وسيبويه.

(١٠) في وا: حروف رابع. قال الرضي في شرح الكافية ١٣٧/١: «والفراء والأخفش جوزا ترخيما الثلاثي المتحرك الأوسط علم».

لأن حركة الأوسط كالخرف الرابع فيرخم نحو رجل علم.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: على باب ينصرف.

(١٢) في وا: والساكن . والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل، د: أوسطه.

(١٤) سقطت في ل.

مسألة

قال أبو القاسم: وإذا رخت اسمين جعلنا اسماً واحداً نحو: «حضر موت»، ومعدى كرب، وبعل بك^(١)، ورام هرمز» حذفت الآخر^(٢) منها^(٣)، فقلت: يا حضر أقبل، ويا معدى^(٤) أقبل، ويا رام أقبل، وكذلك ما أشبهه^(٥). قال المفسر: هذا النوع من الأسماء فيه لغتان: من ركه تركيب بناء «خمسة عشر» يجعل الأعراب في الثاني^(٦)، ويفتح الأول على كل حال إلا أن يكون فيه «ياء». فمن كان^(٧) هذه لغته، فإنه يرخم ويحذف الآخر كما يحذف «تاء» التانيث^(٨) (من المفرد)^(٩)، ومن ركبها تركيب إضافة فيقول^(١٠): حضر موت، ومعدى كرب، فيصرف^(١١) الثاني إن لم تكن^(١٢) فيه علة تمنع الصرف، ولا يصرفه إن كانت فيه علة^(١٣) تمنع الصرف، فلا يجوز ترخيمه على هذه اللغة، كما لا يرخم المضاف (اليه)، وقد جاء في المضاف إليه في الشعر، قال:

ألا ما لهذا الدهر من متعللٍ على الناسٍ مهما شاء بالناسٍ يفعل
وهذا ردائي عنده يستعبده ليلبني نفسي أسال بن حنظل^(١٤)

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٨٨. ويعنك ومعد بكرب بنظر الكتاب ٣٤٧١.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٨٨: الآخر.

(٣) في ل: منها.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٨٨: ويامعد.

(٥) بنظر الجمل ص ١٨٨.

(٦) في ل: د. من العرب من يركبها تركيب بناء مثل حية عشر وتعين الأعراب في الثاني.

(٧) في ل: د: كانت.

(٨) في ل: د: ياء التانيث.

(٩) سقطت في ل: د.

(١٠) في ل: د: ومن العرب من يركبها تركيب إضافة فيقول.

(١١) في ل: د: ويصرف.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في و: إن كانت عنته. والتصحيح من ل: د.

(١٤) سقطت في ل: د. والبيتان من الطويل هما التاليفان بن عمر. شعر جاهل اعرف ترجمته في مقدمته د. ج. البدي حقيقه

الدكتور نوري حمودي القيسي وبشرته وزارة الثقافة. لإعلام في مسند كتب التراث ١٩٧٠. وهناك بيتان رواهما على قدم السجوي

و، وكتاب الجمل ص ١٨٩. وفي الكتاب ٣٣٢١.

باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلية

[قال ابو القاسم في هذا الباب^(١): واعلم ان علامة النصب في تثنية الافعال المستقبلية^(٢) وجمعها، ومخاطبة المؤنث حذف النون.

قال المفسر: قد اولع ابو القاسم باطلاق التثنية والجمع على الافعال، وقد تكلمنا في^(٣) ذلك في صدر الكتاب، وقلنا: ان هذا يخرج مخرج المسامحة والمجاز، ويجب ان يقدر في كلامه مضاف محذوف، كانه اراد: في^(٤) تثنية ضمائر^(٥) الافعال وجمعها، لان حذف المضاف كثير (في الكلام)^(٦) متعمل.

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ١٩٦.

(٣) في ل، د: عن

(٤) في ل، و.

(٥) في و: ضمير.

(٦) سقطت في د.

باب الواو

قال أبو القاسم: «الواو» تنصب الفعل المستقبل اذا اردت بها غير معنى العطف، وذلك قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(١).

قال المفسر: ظاهر كلام ابي القاسم هذا يوهم^(٢) ان «الواو» تنصب الفعل المستقبل بنفسها^(٣) دون اضمار «ان» وكذلك قال في كتابه الموضوع في معاني الحروف، فإنه قسم «الواو»^(٤) في اقسامها، ثم قال: وتكون صرفا كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم^(٥)

وهذا صريح مذهب الكوفيين: لانهم يسمون هذه «الواو» التي ينصب بعدها الفعل [المستقبل]^(٦) «واو الصرف»^(٧)، ومعنى ذلك عندهم انها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها فينتصب لمخالفة الاول، وكذلك «الفاء» في نحو: «ما أنت بصاحبي فأزورك» . و «أو» في نحو قولك^(٨): «ألزمنك او تقضيني حقي». النصب عندهم هذه الحروف

(١) ينظر الجمل ص ١٩٨ .

(٢) سقطت في ل، د .

(٣) في ل، د: ان الواو هي الناصبة بنفسها .

(٤) في ل، د: الواوات .

(٥) من الكامل . وقد نسبة لسبويه في الكتاب ٤٢٤/١ الى الاخطا . ولم اجد في شرح ديوانه الذي صنفه ايليا سيم

الحاوي . قال الاعلم قبل ان يذكر هذا البيت: وأنتد في باب الواو للاخطا ويروي لابي الاسود اللؤلؤي (الكتاب ٤٢٤/١) .

وقال محقق كتاب الجمل: اختلف في قائل هذا البيت، اما سبويه فانه للاخطا وغيره نسبة لابي الاسود اللؤلؤي (الجمل ص

١٩٨) .

ولم اجد في ديوان ابي الاسود اللؤلؤي المنشور في كتاب (نقائس المخطوطات) بتحقيق محمد حسن آل ياسين .

وللمقدادي كلام في نسبة هذا البيت (تنظر الخزانة ٦١٧٣ و٦١٨) . والشاهد فيه نص (وتأتي) باضمارة لانه أراد لا تجمع

بين النبي والاتبان . وينظر ابن عيش ٢٤٧ .

(٦) سقطت في و .

(٧) في الانصاف (مسألة ٧٥) ص ٥٥٥: ذهب الكوفيون الى ان الفعل المضارع في نحو قولك «لا تأكل السمك وتشرب

اللبن» منصوب على الصرف، وذهب البصريون الى انه منصوب بتقدير ان، وذهب ابو عمرو والجزمي من البصريين الى ان الواو هي

الناصبة بنفسها، لانها اخرجت عن باب العطف .

(٨) في و: وفي قولك .

بأعيانها^(١) من غير^(٢) اضممار «ان»، ووافقهم على ذلك ابو عمرو الجرمي . وقال الفراء :
«الفاء» تنصب في جواب الستة الاشياء ، لانها عطفت ما بعدها على غير شكله ، كما^(٣)
قيل : «لا تظلم^(٤) فتندم» ودخل^(٥) النهي على الظلم ، ولم يدخل على الندم . قال : فلما
عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف «النهي» ، كما دخل على
الذي قبله استحقq نصب بالخلاف ، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في
قولهم : «لو تركت والاسد لأكلك» . من قبل ان الافعال فروع للاسماء^(٦) والاسماء هي
الاصول ، فاذا كان الخلاف (في الاصل)^(٧) يوجب النصب كان ذلك جائزا صحيحا في
الفروع^(٨) . والخلاف الذي يوجب النصب في الاسماء عندهم اشياء . منها نصب الظروف
بعد الاسماء كقولك : «زيد خلفك» ، و«عمرو عندك» ، لما خالفت^(٩) «عند» و«خلف» ما
قبلها انتصبا بالخلاف ، وقد تقدم الكلام على ذلك . ومنها ما قال الفراء ومن قال بقوله : ان
قولنا^(١٠) : «لو تركت والاسد لاأكلك» ، منصوب على الخلاف في التاء^(١١) ، وان الثاني صرف
عن معنى الاول^(١٢) ، لانه لا يصلح ان يقال : «لو تركت [وتترك]^(١٣) الاسد» ، من قبل ان
الاسد لا يقدر عليه فيمسك ، او يترك [ثم قال بعد هذا : فاذا قالت العرب : لو ترك زيد
والاسد لاأكله ، آثروا «الرفع» وهذا كلام مضطرب ، لانه ان كان وجه المخالفة عنده ان
الاول مكفي والثاني ظاهر فلا فرق بين : لو تركت والاسد ، وبين ضربت وزيد وهم يرفعون
«ضربت وزيد» ، وقمت وزيد ، أكد الضمير أو لم يؤكد . وان كان معنى الخلاف عنده ان
الترك في الاول مخالف للترك في الثاني فلا فرق بين الاسمين سواء كانا ظاهرين معا أو كان
احدهما مضمرا والثاني ظاهرا في مخالفة احدهما الاخر في الترك . واحتجاجة بانه لا يصلح ان
يقال : «لو تركت وترك الاسد» من قبل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك او يترك^(١٤) ضعيف
جدا ، لان الخلاف^(١٥) اذا كان من اجل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك ، فهو ايضا لا
يقدر عليه اذا قلنا : لو ترك زيد والاسد ، فلم^(١٦) جازت عنده المسألة الواحدة ، ولم تجز
الثانية ، ولا^(١٧) فرق بينهما ، (ولا مزية)^(١٨) .

- | | |
|---------------------------------------|---|
| (١) في ل : بأعيانها . | (١٠) في ل : د : ومن وافقه . |
| (٢) كذا في و ، ل . وفي د : دون . | (١١) في و : الواو . والتصحيح من ل : د . |
| (٣) في ل ، د : ما . | (١٢) سقطت في ل . |
| (٤) في د : لا تظلمي . | (١٣) سقطت في و . |
| (٥) في ل ، د : دخل . | (١٤) سقطت في و . |
| (٦) في ل ، د : الاسماء . | (١٥) سقطت في ل . |
| (٧) سقطت في ل . | (١٦) في و : فلها . والتصحيح من ل : د . |
| (٨) في ل ، د : قائلا مصححا في الفرع . | (١٧) في و : فلا . |
| (٩) في ل : خالف . | (١٨) سقطت في ل : د . |

وسيوه واصحابه لا ينكرون ان الثاني في هذه المسائل مخالف للاول كما قال الفراء
والجرمي ومن تابعهما، وانما ينكرون ان يكون «النصب» بنفس الخلاف دون عامل نصب،
ويرون ان هذه الحروف هي حروف العطف باعيانها، وهي لا تعمل شيئا وانما النصب بان
مضمرة، وابطلوا قول الكوفيين والجرمي^(١) من وجوه منها: ان يقال لهم: لا تخلو هذه
الحروف من ان تكون هي حروف العطف باعيانها على ما نقول^(٢) نحن او تكون حروفا
اخر^(٣) توجب النصب على مذهبكم، فان كانت حروفا عاطفة^(٤)، فحروف العطف لا
تعمل شيئا، ولو كان لها عمل لم يتخط عمل العامل^(٥) الذي قبلها الى ما بعدها، فترفع
تارة، وتنصب تارة وتخفض تارة، وتجزم تارة^(٦)، ولعملت عملا واحدا لا يختلف، كما
تعمل العوامل، وينبغي ان لا تسمى حروف اشتراك على هذا الرأي الفاسد. وان قلت: ان
انها حروف اخر غير حروف العطف، وانها هي الناصبة كما تنصب «ان، ولن، واذن»
لزمكم ان تقولوا: يجوز^(٧) دخول حروف العطف عليها كما تدخل على حروف النصب،
ولزمكم ان تقولوا: ما أنت بصاحبي فأكرمك و(فأزورك)^(٨)، وان تقولوا: لا تأكل السمك
وتشرب اللبن و(وتأكل البيض)^(٩)، ويجب عليكم ان تجيزوا (دخول حروف العطف عليها
كما تدخل على حروف النصب، ولزمكم ان تجيزوا^(١٠): لألزمك او تعطيني^(١١) حقي، أو
أهه لك. وان زعمتم ان هذا لم يستعمل لقبح اجتماع حروف متشابهة عارضناكم بشيئين:

احدهما: ان نقول لكم: وقد رأيناهم جمعوا^(١٢) بين «واو» القسم وبين «واو» العطف
في نحو قولهم: «وحقك ووحق ابيك لا فعلت»، و«والله ووالرحيم»^(١٣) و«والله وثم والله».

[والثاني: ان نقول لكم: ان الشيء قد يكون له جوابان واكثر ويحتاج الى عطف

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل. د: نقله.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل. د: حروف عطف.

(٥) في و: لم يتخط عن العامل.

(٦) في ل، د: فترفع تارة وتنصب تارة ويخفض تارة وتجزم تارة.

(٧) في ل، د: لزمكم ان تجيزوا.

(٨) في و: وأزورك. والتصحيح من ل، د. بقصد المؤلف: ما أنت بصاحبي فأزورك.

(٩) في و: وتأكل. والتصحيح من ل، د. بقصد المؤلف: لا تأكل السمك وتأكل البيض.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) في ل، د: أو تعطيني.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل، د: والرحمن.

بعضها على بعض فان [١] كان ما الزمانكم لا يجوز، فاعلمونا كيف يقال: وان زعمتم أن هذه «حروف عطف» غير ان النصب انما هو مجرد (٢) الخلاف كان محالا من وجهين:

احدهما: انه ان ثبت ان الخلاف (٣) يوجب النصب دون عامل لزم ان يطرد ذلك في كل شيئين خالف احدهما الاخر (٤). ونحن قد نجد اشياء قد اختلفت، ولم يوجب اختلافها نصبا كقولنا: «ما مررت بزيد لكن عمرو، وقام زيد لا عمرو». وقد قالوا: «اياك والاسد»، والمخاطب مخوف، والاسد مخوف منه، فقد اختلفت جهتا (٥) التخويف مع استواء الاسمين في اعرابهما.

والوجه الثاني: ان كل (٦) واحد من الشئين قد خالف صاحبه، فما الذي اوجب نصب احدهما ورفع الاخر في قولهم: «زيد خلفك»، ونحو ذلك مما ينصبونه بالخلاف (٧). وان كان الخلاف يوجب نصبا فيجب ان يكون الوفاق يوجب رفعا أو اشياء آخر.

فقد ثبت بجميع ما ذكرنا (٨) صحة قول سيبويه (٩)، وفساد قول من خالفه. ولا يخلو قول ابي القاسم من امرين (١٠)، اما (١١) ان يكون وافق الجرمي والكوفيين فيلزمه ما يلزمهم، ويجب ان يقال له: لم وافقت اصحابك في «الفاء» و«أو» وخالفتم في «الواو»، واما ان يكون لم يخالف اصحابه، غير انه اساء العبارة على عادته في غير هذا.

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: بمجرد.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: انه اثبت ان الخلاف.

(٤) في و: الاول. والتصحيح من د. وفي ل: خالف احد الاخر.

(٥) في و: فقد اختلفت جهة. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) ينظر قول الفراء في مسألة النصب على الخلاف في شرح الكافية للرضي ٢٢٤٦.

(٨) في ل، د: ذكرناه.

(٩) قال سيبويه في الكتاب ٤٢٤/١ في (باب الواو): اعلم ان الواو ينتصب ما بمعناها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد

الفاء وانما قد تشرك بين الاول والاخر كما تشرك الفاء وانما يستضح فيها ان تشرك بين الاول والاخر كما استضح ذلك في الفاء وانما يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الاول كما جاء ما بعد الفاء. واعلم ان الواو وان جرت هذا الجرى فان معناها ومعنى الفاء مختلفان. وقال في ٤٢٥/١: وما بذلك ايضا على ان الفاء ليست كالواو قولك: مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد وعمرو فزيد ان تعلم بالفاء ان الاخر مر به بعد الاول وتقول لا تاكل السمك وتشرب اللبن فتدخلت الفاء ههنا فسد المعنى وان شئت جازمت على النبي في غير هذا الموضع

وقال في ٤٢٧/١ (باب الواو) اعلم ان ما انتصب بعد او فانه ينتصب على اضمار ان كما انتصب في الفاء والواو على اضمارها لا

يستعمل اظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو والتمثيل ههنا مثله ثم تقول اذا قال لا لزمك او نعظني كانه يقول ليكون اللزوم او ان نعظني

(١٠) في ل، د: ولا يخلو ابو القاسم من امرين.

(١١) سقطت في ل.

باب من مسائل حتى^(١)

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا كان الفعل منفيا غير موجب لم يجز فيها بعد «حتى» الا النصب كقولك: ما سرت حتى ادخل المدينة، ولم يسر عبد الله حتى يقصد زيدا، ولم يركب محمد حتى يقصد عمرا^(٢). لا يجوز فيه الا النصب، لانك لم تثبت فعلا ولم توجه^(٣).

قال المفسر: أما امتناع «الرفع» في الفعل الذي بعد «حتى» اذا كان الفعل الذي يوجهه منفيا فصحيح، لان الرفع لا يصح الا في الايجاب، ولكن الاسباب المانعة في الرفع كثيرة، وهذا الاصل الذي اصله ابو القاسم يوهم انه لا مانع من الرفع الا النفي وحده. والاسباب المانعة من الرفع أربعة متفق عليها، واثنان مختلف فيهما^(٤)، فأما الأربعة المتفق عليها: ففني الفعل الموجب للدخول، ودخول الاستفهام عليه كقولك: «أسرت حتى تدخلها»^(٥)، والتقليل الذي يراد به النفي كقولك: «قلنا^(٦) سرت حتى ادخلها»، وأن تقع «حتى» موقعا تكون فيه خيرا كقولك: «كان سيرى حتى ادخلها» فان^(٧) كان^(٨) الاستفهام عن فاعل الفعل، ولم يكن عن الفعل نفسه^(٩) جاز الرفع كقولك: «من سار حتى يدخلها»، وكذلك ان كان التقليل على غير وجه^(١٠) النفي جاز الرفع، لان السير القليل قد يؤدي الى الدخول كما يؤدي اليه الكثير. وكذلك ان كانت «كان» من قولك: كان سيرى حتى

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠١: باب من مسائل حتى في الافعال.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٢: ولم يركب محمد حتى يركب عمرا.

(٣) ينظر الجمل ص ٢٠١ و ٢٠٢.

(٤) في ل: فيها.

(٥) قال سيويه في الكتاب ٤١٧/١: وتقول: أسرت حتى تدخلها نصب لانك لم تثبت سيرا تزعم أنه قد كان معه دخول.

(٦) في و: ما. والتصحيح من ل، د. قال الرضي في شرح الكافية ٢٢٥/١: واذا قلت: قلنا سرت حتى ادخلها وقتل رجل

سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح

به وان اردت بهته الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستفهام وجب النصب.

(٧) في و: وان.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د: جهة.

ادخلها، تامة لا خير لها جاز الرفع..

ويجري «التحقير مجرى النفي» في منع الرفع اذا قلت محقرا لفعله: «انما^(١) سرت حتى تدخلها». كانتك لم تعدت بسيره، ولم تره شيئا، كما تقول للرجل: متى^(٢) تكلمت، وهو قد تكلم، اذا انزلت كلامه منزلة العدم.

فهذه الاسباب المانعة من الرفع المتفق عليها. الا ان الاخفش كان يقول: [ان]^(٣) الرفع في النفي جائز في القياس، الا ان العرب لم تستعمله، [وهو خطأ عند اصحابه وقد ابطله الاخفش بقوله: ان العرب لم تستعمله]^(٤). واذا كان معترفا بأن العرب لم تستعمله لم [يجب أن]^(٥) نلتفت اليه، لانا إنما نتكلم بما تكلمت به العرب، ولسنا نحدث لغة ثانية.

وأما الاثنان المختلف فيهما: فأحدهما الامتناع من جواز التقديم والتأخير. والثاني: ان تلحق الكلام عوارض الشك. فإن قوما من النحويين المتقدمين قبل الخليل وسيبويه كانوا يعتبرون جواز الرفع وامتناعه يقلب أول الكلام الى آخره، فاذا حسن القلب فيه أجازوا الرفع والنصب. فيقولون^(٦): «سرت حتى أدخلها، وأدخلها، رفعا ونصبا، لأنك لو قلبت «سرت» الذي هو سبب الدخول والمؤدي اليه الى آخر الكلام، فقلت: حتى أدخلها سرت، لحسن. قالوا: واذا قلنا^(٧): «قد سرت حتى أدخلها» لم يميز الرفع، لأنه لا يحسن: قد حتى أدخلها سرت.

وكانوا يشبهون: سرت حتى كان سبب الدخول بإذن^(٨)، وظننت، في أنهما متى قدما لم يكن من أعمالها بد، ومتى تأخر^(٩) الظن جاز أعماله والغاؤه. فكانوا ينون بسرت التأخير ويلغونه كما يفعل في قولك: «زيد منطلق ظننت»، و«أنا أكرمك اذن». غير أن «إذن» تلغى اذا كانت متأخرة^(١٠) على كل حال. وكانوا يقولون مثل ذلك اذا قلت: «سار

(١) كذا في و، د. وفي ل: ما. قال سيبويه ٤١٥/٨: وتقول انما سرت حتى ادخلها اذا كنت محقرا لسيرك الذي أدنى الى

الدخول.

(٢) في ل، د: ما.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: فتقول.

(٧) في و: قلت.

(٨) في ل، د: وكانوا يشبهون: سرت حين كان سبب الدخول بإذن وظننت: ينظر الكتاب ٤١٣/١-٤١٧.

(٩) في و: ومن آخر.

(١٠) في ل، د: مؤخرة.

عبد الله حتى يدخلها بلغني^(١)»، و «سار حتى يدخلها أرى، أو أظن، أو أحسب». ويجعلون اعتراض الشك^(٢) في الجملة مبطلا للرفع كما يبطله النفي^(٣). وقد ردّ عليهم سيويه ذلك، وقال: ان اعتبار القلب مذهب ضعيف وقياس غير صحيح^(٤) من قبل ان «اذن» و «الظن» عاملان فيما بعدهما، فهما يعملان مرة، ويلغيان مرة على حسب^(٥) الاسباب الموجبة لذلك. وأما «سرت» ونحوه مما يكون سببا للفعل الواقع بعد «حتى» فلا يعمل شيئا وان كان^(٦) سببا، لان الفعل لا يعمل في الفعل. واذا كان لا يصح له عمل لم يصح أن يوصف بالالغاء، وانما يوصف بأنه ملغى ما^(٧) كان يعمل مرة، ولا يعمل مرة. ورد عليهم سيويه ايضا بأن قال: فان احتجوا بأنه غير سير واحد، فكيف يقولون: اذا قلت: سرت غير مرة حتى ادخلها^(٨). ووجه هذا^(٩) ان قولنا: «ربما سرت حتى ادخلها» من مسائلهم التي لم يكونوا يميزون فيها الرفع، لانه لا يحسن: «ربما حتى ادخلها سرت»، وكذلك كانوا لا يميزون الرفع في قولنا: طالما سرت، وقلما سرت [وكثر ما سرت]^(١٠)، لان السير [لما]^(١١) لم يكن سيرا واحدا، وكان مجهول العدد غير معلوم المرات صار بمنزلة ما ليس بواجب فلم يجز عندهم الرفع، فعارضهم سيويه بقولنا^(١٢): سرت^(١٣) غير مرة حتى ادخلها، لانهم كانوا يميزون الرفع في هذه المسألة، وفيها^(١٤) «غير مرة» الذي من اجله صار «السير» عندهم غير معلوم، والزمهم في مذهبهم المتناقضة^(١٥).

ثم ذكر سيويه أنه سأل العرب عن الذي منعوا فيه «الرفع»، فرفعه^(١٦)، فصار مع

(١) في و: قلغى. والتصحيح من ل، د. وفي الكتاب ٤١٤/١: سار حتى يدخلها فيما بلغني ولا ادري.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في و: الرفع. والتصحيح من ل، د.

(٤) ينظر الكتاب ٤١٤/١ و ٤١٥.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: كانت.

(٧) في و: لما.

(٨) ينظر الكتاب ٤١٥/١.

(٩) في و: ووجه آخر وهو: والتصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت في و. ينظر الكتاب ٤١٥/١.

(١١) سقطت في و، ل.

(١٢) في و: بقوله.

(١٣) في و: أسرت. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤١٥/١.

(١٤) في و: فقيها. والتصحيح من ل، د.

(١٥) في ل، د: التناقض.

(١٦) ينظر الكتاب ٤١٥/١.

فساد قياسهم وتناقض اعتلاهم الى خلاف العرب وإبطال كثير من كلامهم المستعمل عندهم . وقال السيرافي كل فعل كان مبناه على الايجاب فهو مما يرتفع به الفعل بعد «حتى» وان اتصل به شك كقولنا: سار عبد الله حتى يدخلها أرى، وسار حتى يدخلها بلغني^(١) . ويجوز أن يكون ما قبل «حتى» المرفوع ما بعدها من باب «أرى» وأفعال الظن والمحسبة^(٢)، لأن القلوب تتعقد على ذلك وان كان فيه بعض عوارض الشك كانعقادها على العلم واليقين . ويكون اللفظ عليه كما يكون ذلك في الخبر اليقين، وذلك قولك: أرى عبد الله سار حتى يدخلها، وأظن عبد الله سار حتى يدخلها .

قال السيرافي: وأن كان معنى الكلام على جحد عقبيه استثناء يرده الى الايجاب فهو كالايجاب كقولك: ما سرت الا يوما حتى أدخلها وما سرت الا قليلا حتى أدخلها، لانه لا فرق بين قولك: ما سرت الا يوما، وبين: سرت يوما . وكذلك^(٣): ما سرت الا قليلا حتى أدخلها بمنزلة (سرت قليلا حتى أدخلها)^(٤) . والسير القليل يؤدي [الى الدخول كما يؤدي]^(٥) اليه السير الكثير . وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا تعارض الايجاب^(٦) (كقولك: ان زيدا لقائم)^(٧) فيما أرى وفيما أظن، وأن زيدا لقائم فيما بلغني ونحو ذلك^(٨) .

(١) في و: كقولهم: أثار عبد الله حتى يدخلها اي سار عبد الله حتى يدخلها بلغني . قال الرضي في شرح الكافية ٢٢٥/٧: او تعقب الكلام شك نحو: سار زيد حتى يدخلها فيما أظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا أدري . وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين .

(٢) كذا في و، د . وفي ل: من اخبار أو أفعال الظن والمحسبة .

(٣) سقطت في ل، د .

(٤) سقطت في ل .

(٥) سقطت في و .

(٦) كذا في و، د . وفي ل: وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا تغير لفظ الايجاب .

(٧) سقطت في ل .

(٨) في و: وان زيدا لقائم فيما بلغني . وفي ل: وان زيدا لقائم بلغني ونحو ذلك . وفي د: وان زيدا قائم بلغني ونحو ذلك .

باب من مسائل الفاء

قال ابو القاسم في هذا الباب: وقرئ «بالتنازُد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون»^(١)
بالرفع على العطف، وبالنصب^(٢) على الجواب بالواو^(٣).
قال المفسر: في هذا الموضع تعقب من وجهين^(٤):

احدهما: انه ادخل هذه الآية في باب مسائل «الفاء» وانما ينبغي ان تكون في باب
مسائل «الواو» دون سبب احوجه الى ذلك^(٥).

والوجه الثاني^(٦): انه سمي النصب بعدها جوابا، وانما يستعمل النصب على
الجواب فيما يتنصب بعد الفاء في الامر والنهي والاستفهام والعرض والجدد والتمني، وانما
سمي جوابا في هذه الاشياء^(٧) الستة، لان فيها شروطا متضمنة^(٨) معنوية غير ملفوظ بها
فاحتاجت الى اجوبة كما احتاج الشرط اللفظي. واعني بالشرط اللفظي ما ظهرت فيه
ادوات الشرط. (وبالشرط المعنوي ما لم تظهر فيه اداة^(٩)) من ادوات الشرط، وكان
الشرط^(١٠) فيه موجودا من طريق المعنى. غير ان الشرط اللفظي يرتفع جوابه اذا دخلت
عليه «الفاء». والشرط المعنوي يتنصب جوابه اذا دخلت عليه^(١١) «الفاء» لعله قد نص عليها
التحويرون. والفاء المتنصب ما بعدها تدخل [في]^(١٢) الكلام معنى الشرط، والواو المتنصب

(١) سورة الانعام، الآية ٢٧.

(٢) كذا في الجمل ص ٢٠٣. وفي النسخ المخطوطة: والنصب.

(٣) كذا في د، والجمل ص ٢٠٣. وفي ر: عن الجواب بالفاء. وفي ل: عن الجواب.

(٤) في ل: جهتين.

(٥) ذكر سيبويه الآية الكريمة هذه في باب الواو ٤٢٧١.

(٦) في ل، د: والجهة الثانية.

(٧) سقطت في ل.

(٨) يفتح الميم الثانية. وفي ل، د: مضممة.

(٩) في د: ادوات.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ر.

ما بعدها تدخل [في] (١) الكلام معنى «مع». الا ترى ان قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» انما تأويله: «لا تأكل السمك مع شريك اللبن» (٢). فهذه «الواو» التي يتنصب بعدها الفعل باضمار (٣) «أن» (٤) شبيهة (٥) بالواو التي يتنصب بعدها الاسم بمعنى «مع» في نحو قولك: «استوى الماء» (٦) والخشبة».

وأما قول أبي القاسم: ان رفع «ولا نكذب ونكون» على العطف فانه مذهب عيسى بن عمر، فانه كان يقرأ (٧) الآية برفع الافعال الثلاثة، ويجعلها كلها داخلية في «التمني»، وكان يقول: ان الله تعالى أكذبهم في تمنيتهم بقوله: «وإنهم لكاذبون» (٨).

وأما أبو عمرو بن العلاء فكان يقرأ بالرفع ايضا الا انه كان ينكر (٩) قول عيسى (بن عمر) (١٠): ان بعضها، معطوف على بعض وانها داخلية (١١) في «التمني»، ويجعل «ولا نكذب ونكون» مقطوعين مما قبلها مرفوعين على خير مبتدأ مضمرة وكأنه قال: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين. وكان يقول: لو كانا داخلين في التمني لم يكذبهم الله تعالى بقوله: «وإنهم لكاذبون»، لان التمني ليس بخير فيقال فيه صدق ولا كذب.

واحتج عيسى بن عمر على ان التمني خير (١٢) بدخله الصدق والكذب بقول عترة: وقد كذبتك نفسك فاكذبتها لما مننتك تغريراً قطام (١٣) ويؤيد ذلك قول الاخر:

وأكثر آمال الرجال كواذب (١٤)

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فهذه الواو يتنصب ما بعدها باضمار.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في و: شبيهت.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: يقول.

(٨) سورة الانعام، الآية ٢٨.

(٩) في ل. د: فكان يقرأ بالرفع ايضا وكان ينكر...

(١٠) سقطت في د.

(١١) في و: دخلت.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) ينظر ديوان عترة ص ٦٦.

(١٤) في و: ان التمني رس من الفنايس وما في ل. د صحيح لانه اراد وصف الامال والاماني بالكذب توصلا الى ان التمني

خير لا الشبه.

ويؤيده أيضا قول الآخر:

مُنَى أَنْ تَكُنْ حَقًّا ^(١) فَمَا أَحْسَنَ الْمُنَى
وَالَا فَقَدْ عَشْنَا بِهَا زَمْنَا ^(٢) زَعْدًا ^(٣)
وَإِذَا جَازَ أَنْ تُوصَفَ ^(٤) «المنى» بأنها (حق جاز ان توصف بأنها) باطل وكذب.

(١) كذا في وفي ل، د، وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٤١٣: منى ان تكن حقا تكن احسن المنى.

(٢) من الطويل، وقد نسه المرزوقي في شرح الحماسة ص ١٤١٣ الى رجل من بني الحارث لم يذكر اسمه وقال: المنى جمع منية وموضعها من الاعراب رفع على انه خير مبتدأ محذوف كأنه قال: هي منى. فيقول: هذه الخصال التي تعد بها انفسنا في هذه المرأة وتعدنا بها لا تخلو من ان تكون صادقة او كاذبة، فان جاءت صادقة محققة فهي احسن الاماني ووفقها للناس وان كانت كاذبة فاننا نعيش بذكرها متظيرين لها زمنا مبتدأ وعيشا واسعا رافعا ١٠ هـ مرزوقي.

(٣) كذا في و، ل. وفي د: تكون.

(٤) سقطت في ل.

باب من مسائل اذن

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا ابتدأت «باذن» نصبت بها الفعل، ولم يجوز الالغاء^(١).

قال المفسر: هذا على الاطلاق غير صحيح حتى يقيد ذلك بان يقول: اذا ابتدأت باذن ولم يكن الفعل فعل حال. لان فعل الحال لا تعمل فيه العوامل، وهو في الافعال بمنزلة المبتدأ (في الاسماء)^(٢).

قال سيويه: تقول: اذا حدثت الحديث^(٣): اذن اظنه فاعلا^(٤)، واذن اخالك^(٥) كاذبا، وذلك انك^(٦) تخبر انك في تلك الساعة^(٧) في حال ظن وخيلة، فخرجت من باب «أن»^(٨)، وكفي، لان الفعل بعدهما غير واقع، وليس في حال حديثك فعل ثابت، ولما لم يجوز ذا^(٩) في اخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة «انما». ولو قلت: اذن اظنك تريد ان تخبره بان^(١٠) ظنك سيقع لنصبت. قال: وكذلك: اذن يضربك، اذا اخبرت انه في حال ضرب^(١١).

قال سيويه: وزعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون: اذن افعل ذلك^(١٢).

(١) ينظر الجمل من ٢٠٦.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: بالحديث.

(٤) في و: صادقا. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤١٧/١.

(٥) في و: واذن اظن اخالك كاذبا. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤١٧/١.

(٦) سقطت في ل، د. وفي الكتاب ٤١٢/١: لانك.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: انك تلك الساعة.

(٨) في و: اذن. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤١٧/١.

(٩) كذا في ل، د، والكتاب ٤١٧/١. وفي و: هذا.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: أن.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: في حال ضرب لم ينقطع.

(١٢) كذا في و، ل. وفي د. والكتاب ٤١٧/١: ذاك.

في الجواب بالرفع^(١). قال سيويه: فأخبرت بذلك يونس^(٢)، فقال: لا تبعذن^(٣) ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة «هل ويل^(٤)»، أراد أنهم لم يعملوها، وهذا نادر مما^(٥) عليه الجمهور.

-
- (١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: في الجواب.
(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: فأخبرت يونس بذلك.
(٣) كذا في ل، د، والكتاب ٤١٧/١: وفي ولا لا تبعذن ذا.
(٤) ينظر الكتاب ٤١٧/١.
(٥) في ل، د، ع، هـ.

باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان^(١) وقعت قبلها الافعال التي تدل على ثبات^(٢) الحال والتحقيق ارتفع الفعل ها هنا بعدها^(٣)، وكانت مخففة من الثقبلة كقولك: علمت ان يقوم زيد^(٤).

قال المفسر: هكذا^(٥) وقع في النسخ. فمن الناس من يصلحه، ومنهم من يتركه، وهو خطأ، لان الشديدة اذا خففت وارتفع بعدها الفعل^(٦) لزمها العوض من المحذوف [متنا]^(٧) فلم يكن بد من ذكر^(٨) «السين» بعدها، أو «سوف» ان كان الكلام موجبا والفعل مستقبل، أو «قد» ان كان الكلام^(٩) ماضيا. وان كان متفيا ذكرت معه «لا». وكان الوجه ان يقول: علمت ان سيقوم، او علمت ان سوف يقوم^(١٠)، ونحو ذلك^(١١).

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦: فان.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦: اثبت.

(٣) لم ترد هذه الكلمة في عبارة الجمل ص ٢٠٦.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦ و ٢٠٧: علمت ان يقوم ترفع الفعل لا غير.

(٥) في ل، د: كذا.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: وارتفع بعد هذا الفعل.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: ذلك. والتصحيح من ل، د.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) قال سيويه: واعلم انه ضعيف في الكلام ان تقول: قد علمت ان تفعل ذلك وقد علمت ان فعل ذلك حتى تقول سيفعل او قد فعل او تنفي فتدخل هـ، وذلك لانهم جعلوا ذلك عوضا مما حذفوا من انه فكرهوا ان يدعوا السين او قد اذ قدروا على ان تكون عوضا. (ينظر الكتاب ١/ ٤٨٧).

باب من المفعول المحمول على المعنى

أشده أبو القاسم في هذا الباب قول الأخطل:

مثل القنافة هذاجون قد بلغت
نجران أو بلغت سؤاتهم هجر^(١)
ثم قال^(٢): قلب لأن السوءات تبلغ هجر فنصبها ورفع هجر^(٣).

قال المفسر: ظاهر كلام أبي القاسم في هذا البيت^(٤) أن المجاز إنما وقع في «هجر» دون «نجران»، لأنه لم يذكر نجران فيما فسر، وقال أبو العباس المبرد في الكامل: فجعل الفعل للبلدين على السعة^(٥). وهذا [هو]^(٦) الصحيح، لأن المجاز لم يقع في أحدهما دون الآخر.

مسألة

وأشده [أبو القاسم]^(٧) في هذا الباب للفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال إلا مسحتا^(٨) أو محلف^(٩)

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ٢١١ والكامل للمبرد ٣٢٧/١. وفي ديوان الأخطل ص ١٧٨: على العبارات هذاجون قد بلغت وهو من البسط.

(٢) سقطت في ل.

(٣) ينظر الجمل ص ٢١١ و ٢١٢.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: الباب.

(٥) ينظر الكامل للمبرد ٣٢٧/١. وفي و: جعل الفعل للبلد. وفي ل: د: للبلدين.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) كذا في ل، د، والجمل ص ٢١٣، والأنصاف ١٨٨/١، والخزانة ٣٤٧/٢. وفي و، والخصائص ٩٩/١، والخزانة ٢

٣٤٩: إلا مسحت أو محلف. وفي ديوان الفرزدق ٢٦٧/٢: إلا مسحتا أو محلف.

(٩) البيت من الطويل. والمسحت: المسائل الذي لا يبقى منه شيء. والمحلف: الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير.

تنظر خزانة الأدب ٣٤٧/٢ - ٣٥١ لمعرفة ما قيل في إعراب هذا البيت.

ثم قال: كأنه قال: أو مجلف كذلك. قال: ومنهم من يرويه: «الامحت أو مجلف»
فيرفعها جميعاً، ويحمله^(١) على المعنى، لانه [إذا]^(٢) قال: لم يدع، فكأنه^(٣) قال: لم
يبق^(٤)

قال المفسر: كلام أبي القاسم في هذا البيت^(٥) مبهم، لان قوله: أو مجلف كذلك،
يوهم انه ذهب فيه^(٦) مذهب الفراء والكسائي، لان الفراء قال في بعض مسائله التي فرّعها
على اصول الكوفيين: اذا بدأت بالفعل فقلت: ضربت عبد الله وزيدا. كان في «زيد»
الرفع والنصب، ان شئت رفعته بالرد على التاء، وان شئت نسفته على «التاء» بمعنى
التكرير، اي: ينوي بالفعل التكرير^(٧)، كأنك قلت: ضربت عبد الله وضربت زيدا.
والفرق بين هذا وبين الوجه الاول ان الوجه الاول يجري مجرى عطف مفرد على مفرد، ومع
تقدير التكرير يجري مجرى عطف جملة على جملة. قال الفراء: وكذلك ان رددته على «عبد
الله» كان لك فيه وجهان: ان شئت نصبته بالعطف على «عبد الله»^(٨)، وان شئت
بالتكرير.

قال: وفيه وجه خامس ان ترفع «زيداً» بالرد على «عبد الله»، وان كان نصبا، وذلك
ان «الواو» لم يظهر معها الفعل وجئت^(٩) بعد تمام الكلام بالاسم فكأنك قلت: وزيد
كذلك^(١٠). اراد انك ترفعه بالابتداء وتضم له خبراً، لان الجملة التي قبله قد تمت، ولم
يظهر في الكلام فعل آخر يفعل في «زيد» فحسن فيه الابتداء، ودل ما تقدم على خبره. قال
الفراء: وانشد^(١١) الكسائي للفرزدق:

وعضّ زمان يابن مروان لم يدع
من المال الا مسحتاً او مجلفاً

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٢١٣. وفي و: مجلفها.

(٢) سقطت في و.

(٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٢١٣: فقد.

(٤) ينظر الجمل ص ٢١٣.

(٥) في و: هذه المسألة.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: بمعنى التكرير، يريد بالتكرير ان ينوي بالفعل التكرير.

(٨) في ل، د: بنية عبد الله.

(٩) في ل، د: وجاء.

(١٠) قال الرضي في شرح الكافية ٣/١: واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرواي

عمرو كذلك ولقيت ريدها وعمرو اي عمرو كذلك.

(١١) في ل، د: وانشدني.

اراد القراء انه رفع «أو مجلف» بالابتداء واضمر خبره قياسا على المسألة التي ذكر،
واجاز الابتداء بالنكرة تشبيها^(١) بالكلام الذي تقدم . فكلام ابي القاسم يشبه هذا الرأي
وينحو نحوه .

وحكى هشام عن الكسائي انه قال : يعطف على المضمر في «مسحت»^(٢) ، واما قول
ابي القاسم : ومنهم من يرويه : «الامسحت أو مجلف» فيرفعها جميعا ويحملة^(٣) على المعنى ،
لانه اذا قال : لم يدع فقد قال :^(٤) لم يبق . فظاهرة انه رفع «المسحت والمجلف»^(٥) بما في «لم
يدع» من معنى «لم يبق» . ولا تعلم احدا قال هذا غيره . انما ذكر الربيعي وابن جني ان من
رفع «المسحت والمجلف» روى «لم يدع» بكسر الدال^(٦) ، وجعله من قوهم : ودع
[الرجل]^(٧) في بيته يدع فهو وادع ، اذا بقي . وهكذا كان يرويه الاصمعي «يدع» بكسر
الدال ورفع المسحت والمجلف^(٨) فاغفل ابو القاسم ذكر كسر الدال على عادته في قلة
تثقيفه لكلامه .

وذكر الربيعي وابن جني انه يروى «لم يدع من المال الامسحت أو مجلف» بضم «الباء»
من يدع ، وفتح «الدال» على صيغة ما لم يسم فاعله ، وكان ينبغي ان يقول : «لم يودع»
بالواو .

وأما من فتح «الدال» من «يدع» ونصب «مسحتا» ورفع «المجلف» ففيه خسة
اقوال : قال جماعة من البصريين : رفع «مجلف»^(٩) على خبر مبتدأ مضمرة كأنه قال : او هو
مجلف^(١٠)

(١) في ل : لشيها . وفي د : لشيها .

(٢) في ل . د : انه كان يعطفه على المضمر في مسحت .

(٣) في و : ويجعلها . والتصحيح من ل ، د ، والجمل ص ٢١٣ .

(٤) في و : فكانه قال . والتصحيح من ل ، د ، والجمل ص ٢١٣ .

(٥) في و : مسحتا أو مجلفا .

(٦) قال ابن جني في الخصائص ٩٩/١ : (فمعنى «لم يدع» بكسر الدال اي لم يدع ولم يبت ، والجملة بعد «زمان» في موضع
جر لكونها صفة له ، والعائد منها اليه محذوف للعلم بموضعه ، ونقديه : لم يدع فيه او لاجله من المال الامسحت او مجلف ، فيرتفع
(مسحت) بفعله و (مجلف) : عطف عليه ، وهذا امر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الاخرى) .

(٧) سقطت في و .

(٨) المصباح المنير - وأصل المضارع الكسر ومن ثم حذف الواو ثم فتح نكان حرف الجلق .

(٩) في ل ، د : رفع مجلفا .

(١٠) في لسان العرب في مادة (مسحت) : «والعرب تقول سحت وأسحت ، ويروي : الامسحت أو مجلف ، ومن رواه
كذلك جعل معنى لم يدع ، لم يفتقر ، ومن رواه : الامسحتا جعل لم يدع ، بمعنى لم يترك ، ورفع قوله : او مجلف باضمار ، كأنه قال :
او هو مجلف ، قال الأزهري : وهذا هو قول الكسائي ،

وقيل: [هو] (١) مرفوع بفعل مضمر دل (٢) عليه «يدع» كأنه قال: أو بقي مجلف.
وهذا الوجه قلبه أبو القاسم إلى رواية من روى (٣) برفع المسحت والمجلف.

و [القول] (٤) الثالث قول الفراء أنه مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: أو مجلف
كذلك (٥)، وقد رده عليه هشام لابنتائه بالنكرة، وقال ليس من كلام العرب أن تكون
النكرة بعدها فعلها (٦)، يريد أن العرب لا تقول: رجل قام، وإنما تقول (٧): «قام رجل».

والقول الرابع ما حكاه هشام عن الكسائي أنه قال: نعطفه على المضمر (٨) في
«مسحت».

ووجدت في بعض كلام أبي علي الفارسي أنه رفع «مجلف» بالعطف على العوض، وإن
«المجلف» ما هنا مصدر بمعنى التجليف كما قال تعالى: «وَمَرْقَاتُهُمْ كُلٌّ مَمْزِقٌ» (٩)، أي كل
تمزيق، كأنه قال: «وعض زمان أو تجليف»، وهذا القول عندي أشبه الأقوال المقولة (١٠) في
هذا البيت.

وحكى أبو جعفر بن النحاس أن الفراء قال: لا تعرض (١١) لقول الذين يقولون: «الآ
مسحت» بالرفع، فإن أبا جعفر (١٢) الرؤاسي (١٣) حدثني عن أبي عمرو بن العلاء أن الفراء قد

-
- (١) الزيادة من ل، د.
 - (٢) في و: دخل. والتصحيح من ل، د.
 - (٣) سقطت في ل.
 - (٤) الزيادة من ل، د.
 - (٥) قال ابن الأثير في الانصاف ص ١٨٩ بعد أن روى بيت الفراء هذا: فرغ ومجلفاً على الاستئناف، فكانه قال: أو
مجلف كذلك، وهذا كثير في كلامهم.
 - (٦) كذا في ل، د. وفي و: أن تكون النكرة مبتدأ.
 - (٧) في ل، د: إنما يقولون.
 - (٨) في ل، د: أنه كان يعطفه على الضمير.
 - (٩) سورة سبأ، الآية ١٩.
 - (١٠) في و: المتقدمة.
 - (١١) في و: لا يرفع. والتصحيح من ل، د.
 - (١٢) في و: عمرو.
 - (١٣) كذا في و، د. وفي ل: الرقاشي.

والرؤاسي هو: أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة النحوي. استأذ أهل الكوفة في النحو. له من الكتب: معاني القرآن،
والتصغير، وغيرهما. توفي سنة ١٨٧ هـ (طبقات النحويين للزبيدي ص ١٣٥، وبقية الوعاة ٨٧١ و ٨٣، والأعلام ١٥٤٧).

مر على عبد الله بن [ابن] (١) اسحاق (٢) فأنشده آياه فقال: علام ترفعه؟ فقال: على ما
يسوؤك ويسوؤك (٣). وحكى ابو حاتم ان الفرزدق سئل: بم (٤) رفعت «أو مجلف» فقال:
سلوا عنه في يحك خصيه في المسجد (٥). يعني: عبد الله بن أبي اسحاق. وكان عبد الله بن
أبي اسحاق يعترضه في مواضع من شعره يلحنه فيها، فكان الفرزدق يتوخى صنعة هذه
الآبيات المشكلة ليعتته بها فاذا سئل عنها أحال عليه.

(١) سقطت في و.

(٢) في الطبقة الثانية من طبقات النحويين البصريين. كان يجيل الى القياس في النحو. وهو الذي قال فيه الفرزدق.

فلو كان عبد الله مولى هجوتيه . ولكن عبد الله مولى موالها

توفي سنة ١١٧ (طبقات النحويين للزبيدي ص ٢٥ - ٢٧).

(٣) في و: ما يسرك ويسوؤك والتصحيح من ل. د.

(٤) كذا في د. وفي و: ل. وفي ل: بما.

(٥) في و: حك خصيه في المسجد. وفي طبقات الزبيدي ص ٢٧: ابن هذا الذي يحرك خصيه في المسجد.

باب ما يجزم من الجوابات

قال ابو القاسم: اعلم ان جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتسني^(١)، والعرض، والجحد مجزوم. وقال في آخر الباب: وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوباً كان بغير الفاء مجزوماً^(٢).

قال المفسر: هذا الكلام على الاطلاق لا يصح، لأن «جواب الجحد» لا يجزم انما يكون منصوباً باضمار «ان»^(٣) بعد «الفاء» أو بالفاء نفسها على مذهب الجرمي والكوفيين^(٤). وقد ذكرنا ما بين البصريين والكوفيين من الخلاف في ذلك وفي جواب النهي خلاف^(٥). فسيويه لا يبيح الجزم فيه فمنع ان يقال^(٦): لا تدن من الأسد يأكلك. لأنه يصير التقدير: ان لا تدن منه يأكلك، فجعل^(٧) تباعده منه سبباً لأكله^(٨). وروى عن الكسائي انه كان يبيحه ويقدره^(٩): ان تدن منه يأكلك [من غير ذكر حرف النهي]^(١٠) وفي القولين جميعاً نظراً^(١١).

(١) سقطت في ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٢١٧.

(٣) سقطت في ل.

(٤) كذا في ل، د، والانصاف ص ٥٥٧ (المسألة ٧٦). وفي و: او الفاء بعينها عند الجرمي والكوفيين. وينظر ايضا المسألة

٨٢ ص ٥٩٣ من كتاب الانصاف.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: من الخلاف في ذلك في جواب النهي.

(٦) في ل: فيمنع من ان يقول. وفي د: فيمنع من ان يقال.

(٧) في ل، د: فيجعل.

(٨) ينظر الكتاب ٤٥٧١.

(٩) في و: وتقديره.

(١٠) سقطت في و.

(١١) كذا في ل، د. وفي و: وفي كلا القولين نظر فيهما جميعاً.

باب الجزاء

قال ابو القاسم: وحروف الجزاء «ان، ومهما، واذما، وحيثما، وكيف، وكيفما، وأين، وأينما، وأنى، وأيان، ومن، وما»^(١).

قال المفسر: هذا كلام^(٢)، مخرجه مخرج المجاز والتسامح، لأن هذه الأشياء كلها ليست حروفاً [وإنما استجاز ان يسميها حروفاً]^(٣) لعلتين:

أحدهما: ان^(٤) ما كان منها اسماً فأثماً يجوز لتضمنه معنى حرف الشرط ونيابته عنه، فلما ناب الحرف استجاز ان يسميه حرفاً.

والثانية: ان الاسماء والافعال قد يجوز ان تسمى حروفاً، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى. وذكر في جملتها «كيف» وفي جواز الجزاء بها خلاف. قال سيبويه: سألت الخليل عن قوله: «كيف تصنع أصنع» فقال: هي مستكرهة^(٥) وليست من حروف الجزاء ومخرجه على الجزاء، لأن معناها على اي حال^(٦) تكن أكن^(٧). قال السيرافي: وإنما لم تجز المجازة بكيف كما جوزي غيرها من اسماء الاستفهام لعلتين:

أحدهما: ان الاسماء التي يجازى بها ويستفهم لا شيء منها الا ويجوز ان يكون معرفة ونكرة، ويكون جوابه معرفة ونكرة، والمجازة [به]^(٨) على تقدير حرف الجزاء فيه. وذلك انك اذا قلت: أين زيد آتته، فكأنك قلت: ان اعرف مكانه آته. ففي اي مكان كان

(١) كذا في الجمل ص ٢١٧. وفي و: ان ومن واذما وحيثما وكيف وكيفما وأين وأينما وأن واي ومعنى وما، وفي ل: د: ان ومهما واذما وحيثما وكيف وكيفما ومعنى وأين واي ومن وما (في د). وأين واي وان ومن وما (في ل).

(٢) كذا في و، د: وفي ل: الكلام.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في و: هي منه بتكرهه. والتصحيح من ل، د، والكتاب ١/ ٤٣٣.

(٦) كذا في ل، د، والكتاب ١/ ٤٣٣. وفي و: حالة.

(٧) ينظر الكتاب ١/ ٤٣٣.

(٨) سقطت في و.

وجب عليك اتيانه بعد معرفته . وكذلك اذا قلت : اين تكن اكن ، كأنك قلت : ان تكن في السوق اكن فيها ، وان تكن في مكان غيرها اكن فيه . فلما كانت مشتمة على الاسماء التي تقع بعد حروف المجازاة جاز ان يجازى بها اذا كانت مساوية لها فأما (١) «كيف» فلا تقع إلا على نكرة ولا يكون جوابها الا نكرة ، فخالفت حروف الجزاء [فيما تقع عليه فلم يجاز بها لقصورها عن بلوغ معاني حروف الجزاء] (٢)

فهذه علة أبي العباس (٣)

والعلة الثانية : انك اذا قلت : اين يكن زيد آتية . فقد شرطت على نفسك انك تساويه في مكانه ، وتعمل في محله ، وهذا ممكن غير متعذر (٤) وقوع الشرط عليه (٥) . واذا قلت : كيف يكن زيد اكن (٦) ، فقد ضمنت أن (٧) تكون على احواله وصفاته كلها (٨) ، وهذا متعذر (٩) وقوعه ، ويعيد (١٠) اتفاق شيئين من جميع جهاتها جميع وفي (١١) اوصافها .

قال المفسر : هذا الذي ذكره السيرافي احتجاج الذين استقبحوا ان يجازى بكيف ، واما الذين اجازوا ذلك وهم الكوفيون وبعض البصريين (١٢) ، فقالوا : ان هذا الذي احتج به خصوصنا لا يلزم ، لأن قول القائل : كيف تكن اكن . عموم خرج مخرج الخصوص ، لأن المخاطب يعلم انه لا يجوز ولا يمكن ان يكون على جميع احواله (١٣) من صحة وسقم وحياة وموت ، وانه انما يشترط ان يكون على حاله فيما يمكن ، كما ان الانسان اذا وعد صاحبه ان يجيبه ثم عاقه عن ذلك عائق من مطر او مخافة [عدو] (١٤) او مرض لم يسم خلفاً (١٥) نوعه ،

(١) في ل. د. واما

(٢) سقطت في و. ل.

(٣) كذا في د. وفي : اب القاسم . ولم اجد رأي المبرد هذا في المنتضب ولا في الكامل .

(٤) في د. متعذر .

(٥) سقطت في ل. وفي د. عليها .

(٦) كذا في ل. د. وفي : كيف تكن اكن .

(٧) كذا في و. د. وفي ل. انك .

(٨) كذا في و. ل. وفي د. كليها .

(٩) في و. يتعذر .

(١٠) في و. يقيد .

(١١) في و. في .

(١٢) ينظر شرح الكافية للرضي ١١٠/٢ وبالشجري ١٤/٤ .

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في و. ناقصا .

لأن وعده انما كان [معلقاً]^(١) بشرط السلامة وارتفاع الموانع .

قالوا: وقد يوجد في الأزمنة والأمكنة مثل ذلك . الا ترى ان القائل اذا قال: متى تخرج اخرج، وابن تكن اكن . فانما يقع شرطه على ارتفاع^(٢) العوائق واتصال السلامة .

مسألة

وذكر ابو القاسم في هذا الباب قول الله تعالى: «وان تُبَدُّوا ما في انفسكم او تُخْفَوْه يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ»^(٣)، ثم قال: ^(٤) يجوز، في «يعذب» الرفع والنصب والجزم^(٥) .

قال المفسر: هذا كلام يوهم ان الالوجه الثلاثة انما تجوز في «يعذب» وحده، وهي جائزة في «يعفرو»^(٦) ايضاً لا فرق بينها في ذلك، فقد^(٧) تأملته في نسخ كثيرة فوجدته كذلك .

مسألة

وقال في هذا الباب: ولا يجازى بـ «اذ» حتى يضاف اليها «ما» فيقال: اذا ما تقصدني اقصدك^(٨) .

قال المفسر: «اذ ما وحيثما» جميعا لا يجازى بهما حتى يضاف اليهما «ما»، ولا اعلم لأي^(٩) علة ذكر احدهما وترك الأخرى، والمانع لهما من ان يجازى بهما انها مضافتان^(١٠) الى الجملتين اللتين بعدهما والاضافة من شأنها أن تخصص وتوضح، والشرط موضوع على

(١) الزيادة من د. وفي ل. متعلقاً.

(٢) في و. فانما شرط على ارتفاع

(٣) سورة البقرة. الآية ٢٨٤.

(٤) سقطت في و.

(٥) ينظر الجمل ص ٢١٩.

(٦) في و. فيعفو.

(٧) في ل. د. وقد.

(٨) ينظر الجمل ص ٢٢٣.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل. مضافان.

الابهام ولا يجتمع في^(١) شيء واحد ابهام وايضاح في حال واحدة فزيد عليها «ما» لتقطعها عن الإضافة وتبينها للشرط.

ووقع في بعض نسخ الجمل^(٢): ولا يجازى بها حتى يضاف اليها «ما»^(٣). وقوله: وقد يجازى «بأذا» في الشعر مما يدل على ان كلامه [انما هو]^(٤) في «أذا» لا في «أذا»، وهو مذهب قوم من النحويين يرون المجازاة بها اذا زيد عليها «ما» كقول الشاعر:

فقامَ أبو ليلى إليها ابنُ ظالمٍ
وكان إذا ما يسئل السيف بضرب^(٥)

فتكون الأشياء التي لا^(٦) يجازى بها الا مع «ما» على^(٧) هذا المذهب ثلاثة. وأما سيويه واصحابه فلا يرون المجازاة بها لا مع «ما» ولا دونها^(٨)، والعلّة في ذلك عندهم ان الشرط ممكن ان يكون ويمكن ان لا يكون و«أذا» وقتها كائن لا محالة. الا ترى انك تقول: اذا طلعت الشمس فاننا^(٩)، ولا تقول^(١٠): ان طلعت الشمس. وانما يجازى^(١١) بها عندهم في الشعر لمشاركتها حروف الشروط في انها بحاجة الى جواب كاحتياج الشرط الصحيح. والشيطان اذا تضارعا في بعض الجهات فقد يحمل بعضها^(١٢) على بعض. فما وقعت فيه «ان» موقع «أذا» قول الله تعالى: «لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين»^(١٣)، وقوله تعالى: «أفان مات أو قتل انقلبتم على اعقابكم»^(١٤) ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم حين

(١) في و: على.

(٢) كذا في د. وفي و، ل: ووقع في بعض النسخ

(٣) في ل: ولا يجازى بأذا حتى يضاف اليها ما. وفي د: ولا يجازى بأذا حتى يضاف اليها ما.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) (قائمه الفرزدق، بنظر ديوانه ٢٧١، والرواية فيه:

فقامَ ابرو ليليل اليها ابن ظالم

والبيت من الطويل. والشاهد في قوله: اذا ما، فقد جوزى بأذا بعد ان زيدت عليها (ما).

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الكتاب ٤٣٣/١.

(٩) في ل، د: فأنني.

(١٠) في ل، د: ولا يصح ان تقول.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل: بعضها.

(١٣) سورة الفتح، الآية ٢٧.

(١٤) سورة آل عمران، الآية ١٤٤.

وقف على القبور: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»^(١).

وعما وقعت فيه «إذا» موقع «ان» قول أوس بن حجر:

إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنا
أسنبت حليماً أو أصابك جاهل^(٢)

لأن النزوع عن الجهل والخنا^(٣) يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، فليس هذا من مواضع «إذا» إنما هو من مواضع «ان» فلذلك استجيز الجزء بها.

(١) ينظر رياض الصالحين ص ١٣٤ .

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٩٩ :

إذا أنت لم تعرض عن الجهل والخنا

والبيت من الطويل.

(٣) الخنا: الفحش. وقد (خني) عليه من باب صدق، وأخني عليه .

نحو: (مختار الصحاح).

باب ما ينصرف وما لا ينصرف

قال ابو القاسم في هذا الباب : فأما^(١) ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة اجناس، منها: «أفعل» اذا كان نعتا نحو احمر واصفر وابيض واشقر وافضل منك واكرم منك^(٢)

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله في «أفعل» فإسد لا يستمر عليه القياس حتى يزيد شروطا وتقييدا، فيقول^(٣): كل افعل اذا كان صفة ولم تحذف همزته او شيء من بنائه وما تتم [به]^(٤) صفة^(٥) ولم تلحقه تاء التانيث. فاذا قيد بهذه الشروط صح ان يقوم منه مقياس لا ينكسر^(٦). وانما شرطنا [فيه]^(٧) ان يكون صفة، لان منه ما يكون اسما فيخرج عن هذا الحكم نحو «أحمد، وأسلم». وشرطنا ان لا يكون محذوف الهمزة احترازا من: خير منك، وشر منك. وقلنا: او شيء من بنائه احترازا من قولنا: أحي^(٨)، في التصغير، [وما كان مثله. وقلنا:]^(٩) وما تتم به صفة، احترازا من «أفعل» الذي يراد به المفاضلة كقولك: افضل منك. فان «من» اذا حذفت من هذا الصنف وكانت غير منوية ولا مرادة انصرف في النكرة، وان كانت منوية مرادة لم يغيره الحذف عن حكمه. وقلنا: ولم تلحقه تاء التانيث، احترازا من: رجل أرمل، ونسوة اربع، لان هذا الصنف الذي تلحقه تاء التانيث فيقال فيه

(١) كذا في ل. د. والجمل ص ٢٢٥. وفي و: وأما.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٢٥.

(٣) في و: ويقول.

(٤) سقطت في و.

(٥) كذا في د. وفي و، ل: صفة.

(٦) في و: مقياس لا ينكسر.

(٧) سقطت في و.

(٨) تصغير احوى. أقول: يجتمع في احوى عند تصغيرها ثلاث ياءات: احي، فالياء الاولى ياء التصغير،

والثانية قلبت عن واو اجتمعت مع الياء الساكنة قبلها. والثالثة قلبت عن واو نظيرتها وانكسر ما قبلها ثم حذفت الثالثة. وقد نقل ابن سيده عن سيويه قوله: «وكل اسم اجتمعت فيه ثلاث ياءات اوهن ياء التصغير فانك تحذف

منهن واحدة» (اللسان) مادة (الحوه).

(٩) سقطت في و.

«أرملة» [و«أربعة»] (١) ينصرف في النكرة عند سيبويه (٢)، وأكثر البصريين (٣). وإنما يمنعون
الصرف في النكرة منه ما كان مؤنثة على «فعلاء».

مسألة

قال أبو القاسم: ومنها كل جمع ثالث حروفه «الف» وبعدها حرفان، أو ثلاثة
أحرف، أو حرف مشدد، نحو: مساجد، وبنائير، ودراهم، وطواويس ودواب
وشواب (٤)، إلا ما كان في آخره «هاء» التانيث فإنه ينصرف في النكرة نحو فرازة (٥).

قال المفسر: هذا الأصل أيضا مختل غير مطرد حتى يقول. إلا ان تكون في آخره
«هاء» التانيث نحو: صياقلة أو «ياء» نسبة نحو: مدائني، أو يكون منقوصا، نحو: غواش
وجوار، أو يقول ثلاثة أحرف (٦) أو سطرها ساكن، لأن هذا الجمع إذا لحقته «ياء» النسبة لحق
بالأحاد (٧) وفارقه معنى الجمع. وإذا لحقته «تاء» التانيث كان له نظير في الأحاد. فانصرف
في النكرة. وإذا كان منقوص الآخر ففيه خلاف، هل هو مصروف في حال الرفع والخفض
أو غير مصروف.

مسألة

قال أبو القاسم: وأما ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فهو اثنا عشر جنسا
منها: كل اسم اعجمي [كان] (٨) على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: ابراهيم واسماعيل
وهرمز وفيروز (٩)، فإن كان على ثلاثة أحرف انصرف في المعرفة والنكرة نحو: خش ودل
وخان (١٠).

(١) سقطت في و.

(٢) ينظر الكتاب ٧٢. وكذلك ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٢.

(٣) في و: وأكثر النحويين.

(٤) شواب: هو جمع شابة.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٢٥. وفرازة أصله فرازين جمع فرزان، وهو معرب فرزان وهو من لعب الشطرنج (هو الملكة) انظر
اللسان والقاموس. والهاء عوض عن ياء فعاليل كقنادلة وقناديل وزنادقة وزناديق ودهاقنة ودهاقين (انظر ص ٢٩٠ من كتاب التبصير
في ألوان الجموع).

(٦) في ل، د، و: ويقول: أو ثلاثة أحرف.

(٧) كذا في و، د. وفي ل: بالأحاد.

يقول الرضي: ... احترازا عن نحو ملائكة لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعملانية (شرح
الكافية ٥٤/١). وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧.

(٨) الزيادة من كتاب الجمل ص ٢٢٦.

(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٢٦: نحو ابراهيم واسماعيل وداوود.

(١٠) في الجمل ص ٢٢٦: نحو خش (أي ضهر) ودل (أي قلب) وخان (أي فندق).

قال المفسر: وهذا^(١) الاصل ايضا مختل فيه اعتراض حتى يزداد فيه فيقال^(٢): كل اسم اعجمي على اكثر من ثلاثة احرف، ووقع^(٣) في كلام العرب علما في اول احواله. وانما شرطنا فيه ان يكون علما (لان العجمة عند النحويين لا يعتد بها ثقلا الا مع كون الاسم معرفة علما)^(٤). واذا جاء شيء من الاعجمي الذي ليس بعلم غير مصروف، فانما امتنع من الصرف^(٥) لعله اخرى غير العجمة نحو: سراويل، فان امتناعها من ان تصرف^(٦) يس من اجل العجمة وانما المانع لها من الصرف كونها على صورة الجمع، أو^(٧) لانها جمع سروالة^(٨) [أو سروال]^(٩).

قال الشاعر:

عليه من اللؤوم سروالة فليس يرقُ لُستَضَفِ^(١)

وقال اوس بن حجر في منعها من الصرف:

اق دونها ذب الرياد كأنه فتي فارسي في سراويل رابع^(١)
وكذلك «محص» انما فارقت باب: خش ودل وخان لما فيها من التأنيث.

(١) كذا في و، د. وفي ل: هذا.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: فيقول.

(٣) في ل، د: وقع.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل، د: فانما يمنع الصرف.

(٦) في ل، د: من الصرف.

(٧) سقطت في و.

(٨) قال السيرافي فيما نقل عنه في هامش الكتاب ١٦٧: ومن الناس من يجعله جمعا لسروالة فيكون جمعا لقطع الحرق واعتمد هذا المذهب ابو العباس. وقال البرد في المنتضب ٣٤٥٣: ومن العرب من يراها جمعا واحدها سروالة وينشدون: عليه من اللؤوم سروالة.

(٩) سقطت في و.

(١٠) من المتقارب. في الخزانة ١١٣١: أقول هذا البيت قيل مصنوع وقيل: قائله مجهول.

(١١) بي و: داوع والتصحيح من ل، د، والخزانة ١١٧١. لم اجد هذا البيت في ديوان اوس بن حجر الذي حققه الدكتور محمد يوسف نجم وقد نسه صاحب الخزانة لتسميم بن أبي بن مقل، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام وقال: «هذا البيت من قصيدة لتسميم يصف الثور الوحشي وضمير دونها لانثاء، والذب بفتح الذال المعجمة وتشديد الموحدة. قال في الصحاح هو الثور الوحشي ويقال له ذب الرياد لانه يروء اي يذهب وينجي، ولا يثبت في موضع. شبه الشاعر ما على قوائم الثور الوحشي من الشعر بالسراويل وهو من لباس الفرس وهذا شبيه بفتى فارسي وشبه قرينة بالرمح وهذا قال رابع اي ذورمع. «والبيت في ديوان ابن مقل ص ٤١».

مسألة

وقال (١) في هذا الباب: ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل نحو: أحد،
ويزيد (٢)

قال المفسر: هذا [الأصل] (٣) يحتاج أيضا الى تقييد، لان شرطه: أن لا (٤) يكون في
الفعل المسمى به ضمير، لانه ان كان فيه «ضمير» صار حكاية، وخرج عن هذا الباب.
ومن شرطه، ان لا يكون منقوص الآخر نحو رجل سمي (٥) بـ«يغزو ويدعو» (٦)، لانه ان كان
هكذا انصرف وهو معرفة في حال الرفع والجر (٧)، ولم ينصرف في حال النصب. ومن شرطه
ان لا يكون فيه (٨) اتباع نحو قولهم: الاسود بن يعفر، فان فيه خلافا بين النحويين (٩).

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم في آخره «الف ونون» زائدتان نحو: سلمان
وعمران ومروان (١٠).

قال المفسر: هذا الأصل الذي أصله أيضا غير صحيح (١١) حتى يزداد فيه شروط
فيقال: كل اسم في آخره «الف ونون» زائدتان وعدد أحرفه زائد على الثلاثة، وهو غير
مضعف، وليس له مؤنث على «فعل» (١٢). وإنما شرطنا ان يكون في آخره «الف ونون»
زائدتان، لان «النون» (ان كانت) (١٣) غير زائدة انصرف نحو: «حسان» من الحسن.

(١) في ل. د. قال.

(٢) بنظر الجمل ص ٢٢٦.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في و.

(٥) في ل. د. يسمى.

(٦) في ل. د. بـ«يغزو ويدعو» انظر سيبويه ٦٠٢، ونقل عنه الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف قال: (ص ١١٦): قال
سيبويه قال الخليل: اذا سميت رجلا بغزو ولم يكن في قول الخليل يونس إلا يغزي بالياء. فاما الخليل فينون ويقول هذا: يغز كما
تري واما يونس فيقول: هذا يغزي بغير نونين.

(٧) في ل. الجزم.

(٨) سقطت في ل.

(٩) يقول الرضي في شرح الكافية: وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر (اما ابن جلا وطلاع الثالبي) اني انا ابن رجلا
جلا... وفيه ضعف لان الموصوف ناجمل لا يقدر لا شرط تذكره في باب الصفة (٦٤/١).

(١٠) كذا في الجمل ص ٢٢٦. وفي و. حريان: وفي ل. د. حدان.

(١١) كذا في و. د. وفي ل. أيضا هذا الأصل الذي صه غير صحيح.

(١٢) في ل. د. عن وزن. أقول: لانه عند ولان فعل تكون موقفا فعلا نصفة.

(١٣) سقطت في ل.

وشرطنا ان يكون عدد حروفه (١) اكثر من ثلاثة، لانه ان لم يكن كذلك انصرف نحو رجل سميت (٢) بسنان وبيان ويدان ودمان (٣) في مذهب من اجراهما مجرى المقرد ولم يجرها مجرى التنية (٤).

وشرطنا ان يكون غير مضاعف، لانه ان كان مضاعفا (٥) نحو: جنجان ودندان (٦) فهو «فعال» (٧) كفضفاض ورضراض، وليس «بفعال». وشرطنا ان لا يكون له مؤنث على «فعل» لانه ان كان له مؤنث على «فعل» لم ينصرف في معرفة ولا نكرة.

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم مؤنث (٨) على اكثر من ثلاثة احرف لا علامة فيه للتأنيث نحو: سعاد وزينب (٩).

قال المفسر: هذا الاصل ايضا لا يصح حتى يزداد فيه شروط (١٠) فيقال: كل مؤنث كان (١١) على اكثر من ثلاثة احرف ولا علامة فيه للتأنيث، وليس اصله التذكير وتأنيثه حقيقي. فاذا قيد هذا التقييد (١٢) كان اصلا يستمر عليه القياس، ولم ينصرف في المعرفة للمذكر كان او للمؤنث.

وانما قلنا: وليس اصله التذكير، لانك ان سميت بـ «طالق وحائض» لم تصرف (١٣) في المؤنث وصرفت في (١٤) المذكر، وان كانت هذه الصفات خاصة بالمؤنث، لانها مذكورة

(١) سقطت في ل. وفي د: ان يكون عدده.

(٢) في ل: د: يسمى.

(٣) في ل: سنان وسنان ودمان. وفي و: سنان وسنان ويدان ودمان. اقول: سنان وبيان كل منهما مفرد وقبل الالف والنون فيه حرفان. ويدان ودمان كل منهما مشى معرفة محذوف الاء.

(٤) في ل: د: ولم يجك التنية.

(٥) سقطت في ل.

(٦) مثل المؤلف بهاتين الكلمتين لبيان شكل ترتيب الحروف. لانه سيمثل بعد ابراهه الوزن.

(٧) في ل: فعل. وفي و: فعال وكلاهما غير صحيح، والصحيح ما ألتناه.

(٨) كذا في ل. واجمل ص ٢٢٨. وفي و: د: ومنها كل مؤنث.

(٩) بنظر الجمل ص ٢٢٨.

(١٠) في ل: د: حتى يزداد شروطا.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كذا في و: د. وفي ل: هذا القيد.

(١٣) كذا في و: د. وفي ل: لم ينصرف.

(١٤) سقطت في و.

الصيغ^(١)، فلم يعتد بالتأنيث العارض فيها. وقلنا: وتأيثه حقيقي، لانك اذا سميت
بـ«نساء واماء» صرفت في المذكر؛ لان التأنيث تأنيث جمع^(٢) فلا^(٣) يعتد به ولم ينزل الحرف
الرابع منزلة علامة التأنيث.

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم معدول عن «فاعل» الى «فعل» في حال التعريف
نحو: عمر وقثم^(٤).

قال المفسر: هذا الاصل^(٥) [ايضا]^(٦) يحتاج الى تقييد وايضاح، لان «فعل» الذي لا
يستعمل الا في النداء^(٧) خاصة^(٨) نحو قولهم: يا فسق ويا غدر، اذا سمي به انصرف على
كل حال، لانه انما عدل في النداء، فاذا سمي به وجب ان ينصرف، لأنه قد فارق الحال
التي^(٩) كان^(١٠) فيها^(١١) معدولا.

وكان ابو الحسن الانحش يجري «كتع» و«جمع» هذا المجري اذا سمي بهما؛ لأنها قد
فارقتا^(١٢) باب التأكيد.

وأما سيبويه فقال: سألت الخليل عن «جمع وكتع»، فقال: هما معرفتان^(١٣) بمنزلة
«كلهم»، وهما معدولتان عن جمع جمعاء وجمع كتعاء^(١٤)، وهما منصرتان^(١٥) في النكرة^(١٦).

-
- (١) في و: الطبع.
 - (٢) في ل: لانه تأنيث جمع. وفي و: لان التأنيث جمع.
 - (٣) في ل: د: فلم.
 - (٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٢٨: نحو عمر وزفر وقثم وزحل.
 - (٥) في ل: د: الفصل.
 - (٦) سقطت في و.
 - (٧) كذا في و، د. وفي ل: لان فعل الذي يستعمل منه الا في النداء.
 - (٨) سقطت في ل: د.
 - (٩) في و: الذي.
 - (١٠) كذا في و، د. وفي ل: قد كان.
 - (١١) في و: فيه.
 - (١٢) في ل: د: فارقا.
 - (١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١٤٦: هما معرفة.
 - (١٤) كذا في الكتاب ١٤٧. وفي و: وهما معدولتان عن جمع وكتع وهما جمع جمعاء وكتعاء. وفي ل: د: وهما معدولتان عن جمع
جمعاء وكتعاء.
 - (١٥) كذا في و: وفي ل: د. والكتاب ١٤٧: وهما منصرتان.
 - (١٦) ينظر الكتاب ١٤٦.

مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي مما لا مثال له في الاسماء^(١).

قال المفرز: يحتاج هذا الصنف ايضا الى تقييد^(٢) فيقال: مما لا مثال له في الاسماء، ولا ضمير فيه، لانه ان كان فيه ضمير خرج الى باب الحكايات. وكان عيسى بن عمر لا يصرف الفعل الماضي اذا سمي به وان كان له مثال^(٣) في الاسماء، ويحتج بقول سحيم بن وثيل^(٤):

انا ابنُ جَلأَ وطلأعِ الثُنابيا متى أضعِ العِمامةَ تُعْرِفُوني^(٥)
ويقول العجاج^(٦):

لاقوا بهِ الخُجَاجِ والأصْحارا بهِ ابنُ أجدلى وافقِ الأسفارا^(٧)
وكان سيبويه يذهب فيما كان من مثل هذا الى انه من باب الحكاية^(٨)، وان في الفعل ضميرا مستترا فصار بمنزلة الجملة التي تحكى من نحو قول الآخر:

كذبتُم وبيتِ السلهِ لا تنيكحونها
بني شأبَ قرناها تصرُّ وتغلب^(٩)

(١): كذا في ل، والجمل ص ٢٢٨. وفي د: ومنها كل اسم كان على بناء الفعل الماضي.

(٢): كذا في د. وفي ل: تقييده.

(٣): كذا في د. وفي ل: مثل.

(٤): شاعر معروف في الجاهلية والاسلام (تنظر ترجمته في الخزانة ١٢٧١-١٢٨٠).

(٥): من الوافر، وهو من شواهد سيبويه ٧/٢. قال الاعلم: والشاهد في امتناع (جلا) من التنوين لانه نوى فيه الفاعل مضرا فحكاة لانه جملة، ولو جعله اسما مفردا لصرفه لان نظيره في الاسماء موجود، وعيسى بن عمر يرى ان لا يصرف شيئا من الفعل اذا سمي به وافق اسماء الاجناس او لم يوافق واحتج بهذا البيت. وهو عند سيبويه محمول على الحكاية (الكتاب ٧/٢).

(٦): هو عبد الله بن روبة. يقال اشعر الناس العجاجان اي روبة وابوه وهما اجزان مشهوران من رجال الاسلام (العيني على

الخزانة ٢٦١).

(٧): ينظر ديوانه ص ٢٣ طبعة ابروريا. ذكره البغدادي في الخزانة ١٢٤/١ وقال: ووقوله لاقوا به اي بذلك المكان وقوله والاصحارا اي وجدوا به ابن اجل كما تقول نقيت به الاسد، وقوله وافق الاسفارا اي واضحا مثل الصبح. والشاهد في قوله: ابن اجل. فقد قيل فيه ما قيل في سابقه.

(٨): ينظر الكتاب ٧/٢.

(٩): استشهد سيبويه بالشرط الثاني منه في باب (ما ينصرف من الافعال اذا سميت به وجلا) ٧/١. واستشهد به تاما في موضعين آخرين من الكتاب ٢٥٩/١ و٦٥/٢ وهو في جميعها غير منسوب لقائل. والشاهد في قوله: بني شأب فرناها فانه محمول على الحكاية كالذي قبله وهو غير منسوب ايضا في المقضب للمبرد ٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨١، والخصائص لابن جني ٣٦٧/٢. والبيت من الطويل وقد نسه ابن منظور في اللسان (قرن) الى الاسدي.

وقول الراجز:

والله ما ليلى بنام صاحبه ولا مغالط اللسان جائبه^(١)

واحتج عليه ايضا بأن قال: سمعنا العرب تصرف «كعبا» اسم رجل، و«كعب» من «الكعبة» وهو العدو مع تقارب الخطأ^(٢). [٣]

مسألة

قال (ابو القاسم)^(٤) [في هذا الباب]^(٥): ومنها كل اسمين جعلنا اسما واحدا نحو: حضر موت، وبعلبك، ورام هرمز^(٦).

قال المفسر: أما^(٧) هذا الذي قاله^(٨) فانما^(٩) هو في لغة من يفتح الاول [ويجعل الاعراب في الاسم الثاني]^(١٠). (ومن العرب من يبني الاول والثاني على الفتح ويجعلها كخمسة عش^(١١)). ومن العرب من يجعل الاعراب في الاسم^(١٢) الاول ويضيفه الى الثاني (ويصرف الثاني)^(١٣) الا ان تكون فيه علة تمنع الصرف، فهذا الضرب خارج عن هذا الحكم (الى حكم آخر)^(١٤)

(١) كذا في ل، والخزانة ١٠٦٨. وفي د، والخصائص ٣٣٦٢، والخزانة ١٠٦٨ (رواية اخرى):

والله ما زيد بنام صاحبه...
ررواه العيني في هامشه على الخزانة:
عمر ك ما ليلى بنام صاحبه...

وقال: لم أقف على اسم راجزه (الخزانة ٣٨). قال البغدادي: ان حرف الجر داخل على محذوف اي يقول فيه نام صاحبه
محذوف القول وبقي المحكي به. والليان بالكسر اللينة وبالفتح مصدر لان معنى اللين يقال: هو في ليان من العيش اي في نعيم
ونقص (الخزانة ١٠٦٨ و ١٠٧٠).

(٢) ينظر الكتاب ٧٢.

(٣) سقطت هذه المسألة في و.

(٤) سقطت في د.

(٥) سقطت في و.

(٦) كذا في ل، د، والجمل ص ٢٢٨. وفي و: ومعنى كرب وبلال آباد.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في د: قال.

(٩) في ل، د: انما.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل، د. ينظر الأشموني ٢٥٠٣.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) سقطت في ل. ينظر باب الشين اللذين ضم احدهما الى الآخر فجعلنا تنزلة اسم واحد في الكتاب ٤٩٢. وينظر

المتنص ٢٠٧.

(١٤) سقطت في و.

باب اسماء^(١) القبائل والاحياء والسور والبلدان

قال ابو القاسم في هذا الباب: اعلم ان كل شيء قصدت به قصد «قبيلة» أو «أم»^(٢) لم ينصرف في المعرفة وانصرف^(٣) في النكرة. وما قصدت به قصد «حي» أو «أب» انصرف في المعرفة والنكرة، تقول من ذلك: هذه تميم، (وهذه أسد)^(٤)، وهذه سدوس وتغلب وطيء [فلا تصرف اذا اردت القبيلة واذا^(٥) اردت الحي صرفت فقلت: طيء وتميم وتغلب]^(٦).

قال المفسر: ليس لتغلب ها هنا مدخل لانها لا تنصرف اردت بها «القبيلة» او اردت بها «الحي» لانه ان ذهب بها^(٧) الى القبيلة ففيها ثلاث علل: التانيث، والتعريف، ووزن الفعل. وان ذهب بها [الى]^(٨) الحي^(٩) ففيها علتان: التعريف، ووزن الفعل فلا يصرف^(١٠)، (واذا اردت القبيلة وان أردت الحي صرفت فقلت: تغلب وتميم، طيء)^(١١).

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: فاذا قلت: هؤلاء من بني سدوس^(١٢) او من بني تميم

-
- (١) سقطت في و. وهي موجودة في ل. د. والجمل ص ٢٢٩
 - (٢) كذا في و. د. والجمل ص ٢٢٩. وفي ل: امرأة.
 - (٣) كذا في ل. ج. والجمل ص ٢٢٩. وفي و: ويصرف.
 - (٤) سقطت في الجمل ص ٢٢٩. وهي موجودة في النسخ المخطوطة.
 - (٥) كذا في ل. د. وفي الجمل ص ٢٢٩: فان.
 - (٦) سقطت في و. بنظر الجمل ص ٢٢٩
 - (٧) في ل. د: لانك ان ذهبت بها.
 - (٨) سقطت في و.
 - (٩) في ل. د: وان ذهبت الى الحي
 - (١٠) فلا يصرف سقطت في ل. د.
 - (١١) ورد ما بين القوسين في و وحدها. وقد كتب الناسخ ازاء هذه العبارة في الحاشية هذه الجملة: في هذا الكلام نظر
 - (١٢) كذا في و. د. والجمل ص ٢٣١. وفي ل: هؤلاء بني اسد.

وما اشبه ذلك^(١)، فالصرف لا غير، لانك تقصد^(٢) قصد الاب^(٣).

قال المفسر: ظاهر كلام ابي القاسم ان كل ما قيل فيه: «بنو فلان» انصرف، لانه كلام مطلق لا تقييد فيه، وذلك غير صحيح انما يجب الصرف اذا لم يكن في الاسم المضاف اليه علة تمنع الصرف، فاذا كانت فيه علة مانعة من الصرف لم ينصرف وان اريد به الاب^(٤): الا ترى انك تقول: «بنو أعصر وبنو تغلب» فلا تصرف وان كنت تريد الاب كما تقول: «بنو باهلة» قال طرفة:

من بني بكر اذا ما نسبوا وبني تغلب ضرابي البهم^(٥)
وأما «سدوس» فكان سيبويه يذهب الى انه اسم مذكر. قال:

وتقول^(٦): «بنو سدوس» فتصرف^(٧)، وكذلك «بنو سلول»^(٨)، (وغلظه^(٩)) ابو العباس محمد بن يزيد في ذلك، وقال: انما سدوس اسم امرأة فاذا قلت: من بني سدوس، لم تصرف، وكذلك سلول^(١٠) (١١). وتابعه على ذلك ابو اسحاق الزجاج.

وقال ابو سعيد السيرافي: لم يغلظ سيبويه فيما قال، أما «سدوس» فذكر محمد بن حبيب^(١٢) في كتاب «مختلف القبائل وموتلفها» اخبرنا بذلك ابو بكر الحلواني عن ابي سعيد السكري عنه قال: سدوس بن دارم بن مالك^(١٣)، وسدوس بن شيان (بن ذهل بن ثعلبة

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣١: وما اشبهه.

(٢) كذا في د، والجمل ص ٢٣١. وفي و: لانك انما تقصد. وفي ل: لانك لم تقصد.

(٣) ينظر الجمل ص ٢٣١.

(٤) في و: فاذا كانت فيه علة تمنع الصرف فان اردت به الاب لم تصرف.

(٥) من الرمل، ينظر ديوانه ص ١٠٦. قال الاعلم الشنتري: وقوله ضرابي البهم اي مقدمين على الاقران نظيرهم بالسيف. والبهم جمع بهمة وهو الذي لا يدري كيف يوزن له لا يعلم من نجدته.

(٦) في ل، د: وقال تقول.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٢٦٧٢: واذا قلت هذه جذام فهي كسدوس فاذا قلت من بني سدوس فالصرف لانك قصدت قصد الاب.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: وكذلك سلول. ينظر الكتاب ٢٥٧٢.

(٩) في د: وغلظ.

(١٠) قال المبرد في المنتضب ٣٦٤٣: ورقاش امرأة، وكذلك سلول وسدوس فليس من هذا مصروفا الا في نكرة، وانما ذلك بمنزلة باهلة وخندف وان كان في باهلة علامة تانيث.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) هو ابو جعفر محمد بن حبيب، من علماء بغداد باللغة والشعر والاختيار والانساب له من التصانيف: النسب، والامثال على الفعل ويسى المنق، ومختلف القبائل وموتلفها، وغير ذلك. توفي سنة ٣٤٥. ربيعة الوعاة ٧٣٧/١ و ٧٧٤.

(١٣) كذا في و، وجهرة انساب العرب ص ٢٢٩ وفي مختلف القبائل ص ٤. وفي ل، د: ملك.

بن عكابة بن صععب بن علي بن بكر بن وائل (١) وفي طيء سدوس (٢) بن أصمغ
ابن أبي عبيد بن ربيعة بن نصر بن سعد بن نيهان (٣)
واخبرنا أبو محمد السكري عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد عن هشام بن محمد
الكلبي (٤) في نسب بني تميم: سدوس بن دارم في من عد من دارم. وأما سلول، فقال ابن
حبيب في نسب قيس سلول بن مرة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن (٥) [وفيهم
يقول الشاعر:

وإنا إناس ما نرى القتل سيئاً إذا ما رأته عامرٌ وسلولٌ (٦)
يريد عامر بن صعصعة. (وسلول بن مرة بن صعصعة) (٧) (٨).

قال: وفي قضاة سلول (٩). بنت ريان بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مالك (١٠) ابن
كنانة بن القين بن جسر. وفي خزاعة سلول بن كعب بن عمرو بن ربيعة بن حارثة (١١)
قال المفسر: قد صح بما ذكره السيرافي أن قول سيويه (١٢) صحيح وإن ما قاله أبو
العباس صحيح.

وقد انشد ثعلب لامرئ القيس:

إذا كنت مفتحاً ففاجراً بيت مثل بيت بني سدوساً
بييت تبصر الرؤساء فيه قياماً لا تنزاع أو جلوساً (١٣)

(١) ينظر ابن حبيب ص ٤.

(٢) سقطت في ل.

(٣) ينظر ابن حبيب ص ٤.

(٤) هو ابن المنذر هشام بن محمد بن ألسائب الكلبي النسابة الكوفي. كان من اعلم الناس بعلم الانساب، وله كتاب
والجمهرة في النسب وهو من محاسن الكتب في هذا الفن، وله تصانيف كثيرة، منها: كتاب حنف عبدالمطلب وخزاعة، وكتاب
حلف الفضول وكتاب بيونات فريش، توفي سنة ٦٠٤ (وفيات الاعيان ١٣٧/٥ - ١٣٣).

(٥) لم يذكر ابن حبيب (مرة). ينظر مختلف المسائل ص ١٢.

(٦) من الطويل، وهو للمسمون بن عدي، شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الاغانى (بولاق) ٩٨/١٩ - ٩٩. ومقدمة ديوانه ص

٦٧ - ٧٣، ورواية البيت فيه:

وإنا لغوم لا نرى القتل سيئاً

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في و، د. وفي ل. وقال في قضاة سلول.

(١٠) في ل، د: ملك.

(١١) في و: جارية. والتصحيح من ل، د، وابن حبيب ص ١٢.

(١٢) كذا في و، ل. وفي د: إن ما قاله سيويه.

(١٣) كذا في و، د، والديوان ص ٣٤٤. وفي ل:

بيت تبصر الرؤساء فيه

والبيتان من ديوانه.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : وما غلب عليه ان يكون اسم الحي «معد» و «قريش» و «ثقيف» وكل شيء لا يجوز ان يقال^(١) فيه : «من بني فلان» ولا «بنو فلان»^(٢).

قال المفسر: الغالب على هذه الاسماء ان يقصد بها الى الحي فتصرف وربما قصد بها القبيلة^(٣) فلم تصرف. قال عدي بن الرقاع^(٤):

غلبَ المَساميحَ الوليدُ سَاحةً وكفى قَريشَ المعضلاتِ وسادها^(٥)
وقال آخر في الصرف:

سَمينُ قريشٍ مانعُ منك^(٦) لحمهُ وغثُ قريشٍ حيثُ كانَ سَمينُ^(٧)
وقال آخر في ترك صرف معد:

علم القبائلُ من معدٍّ وغيرها أن الجوادَ مُحَمَّدُ بنُ عَطارد^(٨)
وقال آخر فصرف:

فأطولُ بأيرٍ من معدٍ ونزوة
نزت بأبادٍ خلفَ دارٍ مُراد^(٩)

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣١: ان تقول.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٣١.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: الى القبيلة.

(٤) هو عدي بن زيد بن مالك بن عثمان بن الرقاع، شاعر اسلامي. (تنظر ترجمته في السط ص ٣٠٩).

(٥) من الكامل، استشهد به سيبويه ٢٧٢ على ترك صرف قريش حملا على معنى القبيلة. واستشهد به المبرد على الامر نفسه

في المقتضب ٣١٧٣. والبيت في مدح الوليد بن عبد الملك. والمساميح جمع مسامح وهو الكثير الساحة.

(٦) في و: عنك. والتصحيح من ل، د، والكامل للمبرد ١١١٧٣.

(٧) من الطويل، وهو في الكامل غير منسوب، والشاهد في صرف قريش حملا على معنى الحي.

(٨) في و: عطاء. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٧٢. والشاهد في ترك صرف معد حملا على معنى القبيلة.

والبيت من الكامل.

(٩) كذا في ل، د، والكامل للمبرد ٤٠٨٧٢. وفي و:

بأطول	بجدا	من	معد	ونزوة
بندت	بأباد	خلف	دار	متراد

والبيت من الطويل، وهو من قصيدة لبحي بن نوفل يهجو بها العريان ابن الهيثم بن الاسود النخعي.

وقال امرؤ القيس:

ولقد بعثت العنس^(١) ثم زجرتها
وهنا وقلت عليك خير مَعَدَّ^(٢)

وقال آخر في صرف ثقيف:

وما لثقيف حين تذكر أول وما لثقيف حين تذكر آخر^(٣) (٤)

وقال آخر في منع الصرف:

فبان رَضِيْتُ ثَقِيفُ فذاك أخرى
وان سَخِطْتُ ثَقِيفُ فما أبالي^(٥)

وأما قول أبي القاسم^(٦): [انه لا يقال: بنو قريش ولا بنو معد ولا بنو ثقيف]،^(٧) فمنه متفق عليه ومنه يختلف فيه.

فأما «قريش» فلا يجوز فيها ذلك، لان قريشا [ليس أبا لهم^(٨)] يتمون اليه، انما ابوهم النضر بن كنانة ومن لم يكن من ولده فليس بقريشي^(٩). وانما قريش^(١٠) لقب لهم، واختلف فيه، فقيل: لقبوا بذلك، لانهم كانوا تجارا لهم رحلتان رحلة في الشتاء الى الطائف ورحلة في الصيف الى الشام، فاشتق لهم اسم من «قرش يقرش» [اذا جمع]^(١١)

(١) في و: العنس. والتصحيح من ل. د. والديوان ص ٢٠٧.

(٢) من الكامل. والشاهد في صرف معد حملا على معنى الحمي. والعنس الناقة الشديدة. وقوله «وهنا» يعني بعد هذه من

الليل.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكامل ١٠٠٧٣:

وما لكليب في المكارم أول وما لكليب حين تذكر آخر

وقد نسه المراد فيه الى الفرزدق. والذي في ديوانه ٣١٧١ هو:

نسا لكليب في المكارم أول ولا لكليب في المكارم آخر

(٤) سقطت في ل.

(٥) من الواقف، لم اقف على قائله.

(٦) في و: وأما قول امرئ القيس. والتصحيح من ل. د.

(٧) سقطت في و. وينظر الكتاب ٢٧٢.

(٨) سقطت في د.

(٩) ينظر اللسان مادة (قرش).

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في و. وينظر اللسان مادة (قرش).

وقيل: بل كان لهم دليل يدلهم اذا سافروا يسمى «قريشا» فغلب عليهم اسمه.
 وقيل: «قريش» مأخوذ من «القرش» [والتقارش] (١) وهو صوت السلاح اذا قرع بعضها
 بعضها، سموا بذلك حرب كانت بينهم، وقيل: «قريش» دابة من دواب البحر تحافها دواب
 البحر كلها (٢)، فسميت «قريش» بها، لانها اشرف العرب، وانشدوا في مصداق ذلك.

وقريش هي التي تسكن البَحْرَ رَها سُميت قُريش قُريشا (٣)
 تأكل الغنَّ والسَّمينَ ولا تتركُ فيه (٤) لذي جناحين ريشا (٥)

وقال ابو العباس محمد بن يزيد: قد (٦) اختلف الناس في هذه التسمية لاي معنى
 وقعت الا ان الثبت عندنا انها (٧) انما وقعت لقصي بن كلاب، ولذلك قال اللهي (٨):
 وينا سُميت قريش قريشا (٩)

أراد ان قريشا جمعهم ، وفي هذا يقول بعض الشعراء:

ابوكم قصي كان يُدعى مجمعا

به جمع الله القبائل من فهور (١٠)

يقال: تقرش القوم (اذا تجمعوا) (١١). ومن القاب القبائل اني لا يقال فيها (١٢): «بنو فلان»

(١) سقطت في و. قال ابن منظور: والقرشة: صوت نحو صوت الجوز والشن اذا جركتهما. وافترشت الرياح وقرشت
 وتقرشت: تطاعتوا بها ففك بعضها بعضا ووقع بعضها على بعض فسمعت لها صوتا (اللسان مادة قرش).

(٢) سقطت في ل. د. وينظر اللسان مادة (قرش).

(٣) من اخفيف، وقد استشهد البيهقي بالشرط الثاني منه. المقتضب ٣٦٧٣ ونسبه الى اللهي. وقد ذكر البغدادي البيت
 بنسائه في الخزانة ٩٨٨ ونسبه الى المشوخ بن عمرو الحميري هو في اللسان مادة (قرش) غير منسوب.

(٤) كذا في و. وفي شواهد الكشاف ص ١٠٥: ولا تترك يوما. ولها فيه منسوبان الى تبع.

(٥) سقط هذا البيت في ل. د.

(٦) سقطت في ل، د. وهي موجودة في و، والمقتضب ٣٦٧٣.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و: المهلي. والنصح من ل، د. والمقتضب ٣٦٧٣.

(٩) ينظر المقتضب ٣٦٧٣ و ٣٦٦٢.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الخزانة ٩٨٨:

ابوناقصي

وقد نسب البغدادي فيها الى الفضل بن العباس بن عتبة بن ابي حنبل. والبيت من الطويل.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

«يحابر» وهو لقب له «مراد»^(١) لقبوا بذلك، لانهم كانوا يأكلون «الحابر» وهو^(٢) ضرب من الطير. وقيل: «اليحور» ذكر «الجارى»، وقيل: هي «الجارى» بعينها قال الشاعر:

وَقَدْ أَمِنْتَنِي بَعْدَ ذَلِكَ بِحَابِرٍ
بِمَا كُنْتُ أَغْشَى الْمُتَذَيِّبَاتِ^(٤) يَحَابِرًا^(٥)

ومن القاب القبائل^(٦) ايضاً «سخينة» وهو لقب لقريش. قال حسان بن ثابت:
رَعَمْتُ سَخِينَةً اِنْ سَتَّغَلِبَ رِيهَاً
وَلِيَنْغَلِبَنَّ مَغَالِبُ الْغَلَابِ^(٧)

ومنها^(٨) «فثيشة»، وهو لقب لبني^(٩) العنبر بن عمرو بن تميم مشتق من قولهم: فشئت الزرق، اذا حللت وكاءه فخرج ما فيه من الريح، أريد بذلك خبثهم وجورهم^(١٠). قال الشاعر:

ذَهَبَتْ فَثِيْشَةٌ بِالْأَبَاعِرِ حَرْنَا
سَرَقًا فَصَبَّ عَلَيَّ فَثِيْشَةُ أَبْحُرٍ^(١١)

وأما «معد» فالصحيح انه ليس بلقب للحي وانما هو اسم ابيهم وهو معد بن عدنان

(١) قال ابن منظور: ويحابر: ابو مراد ثم سميت القبيلة بحابر (اللسان «حبر»).

(٢) في ل، د: وهي.

(٣) في و: كما. والتصحيح من ل، د، واللسان (حبر).

(٤) في و: المنتمات. والتصحيح من ل، د، واللسان (حبر).

(٥) من الطويل وهو غير منسوب في اللسان في مادة (حبر).

(٦) سقطت في ل.

(٧) من الكامل. لم اجده في ديوان حسان بن ثابت (طبعة صادر ١٩٦١). وقد نسي ابن منظور في اللسان (سخن) الى كعب

بن مالك، وقال قبله: وسخينة لقب قريش لانها كانت تعاب باكل السخينة، وهو في ديوانه ص ١٨٢ برواية:

جاءت سَخِينَةٌ كَيْ تَغَالِبَ رِيهَاً
فَلِيَنْغَلِبَنَّ مَغَالِبُ الْغَلَابِ

وقد اشار محقق الديوان في الصفحة نفسها الى اختلاف الروايات في هذا البيت وذكر فيها رواية موافقة لرواية ابن السيد. بنظر تجريب البيت في الصفحة ٢٩٨ من الديوان. وكعب هذا هو كعب بن مالك الانتصاري شاعر اسلامي. تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه بتحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، بغداد ١٩٦٦. مطبعة المعارف.

(٨) في و: ومنه.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل. د: جبنهم وخورهم.

(١١) كذا في ل، د، واللسان (فشش)، وهو فيه غير منسوب. وفي و:

ذَهَبَتْ فَثِيْشَةُ وَالْأَبَاعِرِ حَرْنَا
شَرِيْفًا فَصَبَّ عَلَيَّ فَثِيْشَةُ أَبْحُرِ

قال ابن منظور في اللسان في مادة (فشش) قبل البيت: وفثيشة بترخي من العرب. قال ابن الاعرابي هو لقب لبني تميم والبيت من الكامل.

ابن أدد^(١)، فجائز ان يقال: «بنو معد»، ويدل على [صحة]^(٢) ذلك قول الشاعر:
 عمورت دارنا هامة في الدهر بر وفيها بنو معد حلولا^(٣)
 وأما «ثقيف»، فثقيل: انه لقب للحي والقبيلة، وقيل: انه^(٤) لقب لابيهم يسمي
 قسي^(٥) بن مبه بن بكر بن هوزان بن منصور بن عكرمة بن خصفة^(٦) بن قيس عيلان بن
 مضر. وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال: ثقيف والنخع اخوان من اباد^(٧)،
 وقال: ثقيف هو قسي^(٨) بن مبه بن الليث^(٩) بن افضى بن دهمي^(١٠) بن اباد، والنخع بن
 عمرو بن الطمthan^(١١) بن عوذ^(١٢) مائة [بن يقدم]^(١٣) بن افضى. قال ابن عباس: فخرجا
 ومعهما عترتها ليشربان لبنها فعرض لهما مصدق لملك اليمن فاراد اخذها فقال له: انما نعيش
 بدها، فأبى ان يدعها فرما احدهما بسهم، فقتله، ثم قال لصاحبه: لا تحملي واياك
 ارض: قال: فاما النخع فمضى الى بيثة^(١٤) فأقام بها. ورأى قسي^(١٥) موضعا قريبا من
 الطائف^(١٦) فتزل به، فرأى جارية لعامر بن الضرب العدواني ترعى غنما له^(١٧)، فطمع فيها،
 وقال^(١٨) في نفسه: أقتل الجارية وأخذ الغنم، فانكرت الجارية منظره وقالت^(١٩): اني اراك
 خائفا^(٢٠) تريد قتلي وان فعلت ذلك قتلت، فدلته على مولاها، فأتاه، فاستجار به، فأجاره،

(١) قال ابن منظور في اللسان (عدد): ومعد: ابو العرب، وهو معد بن عدنان.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) من الخفيف. لم اقف على قائله.

(٤) في ل، د: حر.

(٥) في و: قيس. والتصحيح من ل، د، والمقتضب ٣٦٧٣، وجمهرة انساب العرب من ٤٨٢، واللسان (ثقف)، والكامل

للمبرد ٤٠٩٢.

(٦) كذا في جمهرة انساب العرب من ٤٨٢. وفي و: حفص وفي ل، د: حفصة.

(٧) في الكامل للمبرد ٤٠٩٢: ويقال ان النخع وثقيفا اخوان من اباد.

(٨) في و: قيس. والتصحيح من ل، د، والعبارة فيها هكذا: قال ثقيف هو قسي.

(٩) في ل، د: البيت.

(١٠) كلما في و، د. وفي ل: دهمي. ينظر الجمهرة من ٣٢٨ وابن حبان من ١٤.

(١١) في و: الطيسان.

(١٢) في و: عد.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) موضع. ينظر اللسان (بوش).

(١٥) في و: قيس. والتصحيح من ل، د.

(١٦) في و: الطريق. والتصحيح من ل، د، يدل على صحة ما فيها الكلام الا اني بعد.

(١٧) في و: غا. والتصحيح من ل، د.

(١٨) في و: فقال.

(١٩) في و: فقالت.

(٢٠) في ل، د: جائعا.

وزوجه بنته(١) فاقام بالطائف فقيل : لله دره ما اتقفه حين ثقفه عامر وأجاره(٢)، ولقب ثقيفا
لذلك، فيصح على ما قال ابن عباس ان يقال(٣) : «بنو ثقيف».

مسألة

وانشد ابو القاسم [في هذا الباب](٤) للاخطل:

منهنَّ ايامِ صدقٍ قد عَرَفْتُ بها
ايامَ واسِطَ والايامَ من هَجَرِ(٥)

قال المفسر: هذا(٦) خطأ من وجهين:

احدهما: انه رواه: «عرفت بها.(٧)» بضم التاء، وانما هو «عرفت» بفتحها(٨).

والثاني: انه اسنده(٩) الى الاخطل وانما هو للفرزدق في شعر رثي به عمر بن عبید الله
بن معمر(١٠)، وسنذكره في شرح الايات [ان شاء الله تعالى](١١).

مسألة

قال ابو القاسم في [آخر](١٢) هذا الباب: وتقول في اسماء السور: هذه هود، وهذه
يونس، تريد سورة هود وسورة يونس(١٣).

(١) في ل: بنتها.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: حين ثقف عامر فأجاره.

(٣) سقطت في ل.

(٤) الزيادة في ل، د. وينظر الجمل ص ٢٣١.

(٥) من السبط. لم اجده في شرح ديوان الاخطل الذي صنفه اهلنا سليم الحاوي. وقد نسه سيبويه في ٢٢٢/٢ الى الفرزدق،

وهو في ديوانه ٢٣٥/١ هكذا:

ايام نارس والايام من هجرا

منهن ايام صنف قد بليت بها

والشاهد في ترك صرف هجر على ارادة البقعة والبلدة.

(٦) كذا في و، ل. وفي د: في هذا.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل: بفتح التاء.

(٩) في ل، د: نسه.

(١٠) ينظر ديوان الفرزدق ٢٣٥/١.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) الزيادة من ل، د.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣٢: وتقول في اسماء السور هذه هود وهذه يونس فتصرف هودا وان جعلت

هودا اسم سورة لم تصرفه لانك سميت مؤنثا بمذكر فافهم ذلك.

قال المفسر: ذكر «يونس» في هذا الموضع لا وجه له، لانه لا ينصرف في المعرفة سواء سميت به السورة او كان اسما للنبي عليه السلام، لانتك ان عنيت [به] (١) النبي ففيه علتان: التعريف والمعجمة، وان عنيت (٢) به السورة ففيه ثلاث علل: التعريف والمعجمة والتأنيث.

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: سميت.

باب الاستثناء

قال أبو القاسم في هذا الباب ^(١): وقد تكون «غير» نعتا فتسب ما قبلها وذلك إذا لم تجز «إلا» في موضعها ^(٢).

قال المفسر: هذا كلام يوهم [من سمعه] ^(٣) إن الاستثناء أملك بـ «غير» من الصفة وأن الصفة ليست لها أصلا ^(٤)، والأمير بعكس ذلك، لأن الصفة أملك بها، لأنها ضد «مثل»، وإنما استعملت في مواضع من الاستثناء لمضارعتها «إلا» وذلك أن ما بعدها مخالف ما ^(٥) قبلها كمخالفة ما بعد «إلا» (لما قبلها، ثم يفارقها معنى الاستثناء إذا لم تصح ^(٦) في موضعها «إلا»، ومعنى الصفة لا يفارقها) ^(٧) كقولك: مررت برجل غيرك ^(٨).

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في و: وفي ل، د، والجمل ص ٢٣٦: إذا لم يجز في موضعها «إلا».

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) في ل، د: ليست أصلا لها.

(٥) كذا في و، ل، وفي د: لما.

(٦) في د: يصلح.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الكتاب ٣٧٣/١ و ٣٧٤ و ٣٧٥.

باب النفي بـ «لا»

قال أبو القاسم في هذا الباب: [وإذا قلت: (١) لا رجل عندك ولا غلام، ولا مال لك عندي ولا ثوب (٢)، فإن شئت جعلت «لا» الثانية مثل (٣) الأولى فنصبت بها بغير تنوين، وإن شئت جعلتها عاطفة فنصبت ونونت (٤).

قال المفسر: لا يجوز أن تكون «لا» في هذا الموضع عاطفة وإنما هي مؤكدة للنفي كالتي في قوله تعالى: «ما أشركنا ولا آبؤنا» (٥) وإنما امتنع العطف بها ها هنا لعلتين: أحدهما: أنك تجمع (٦) بين حر في عطف (٧).

والثانية (٨): أن «لا» لا يعطف بها إلا في الإيجاب (٩). الا ترى أنك لو قلت: ما قام زيد لا عمرو، لم يجز.

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في و. وفي ل: لا رجل عندك ولا مال عندك ولا ثوب. وفي د: لا رجل عندك ولا مال ولا غلام عندك ولا ثوب. وفي الجمل ص ٢٤٢ و ٢٤٣: لا رجل عندك ولا غلام ولا مال عندك ولا ثوب.

(٣) في و: هي. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٢٤٣.

(٤) ينظر الجمل ص ٢٤٢، ٢٤٣.

(٥) سورة الأنعام، الآية ١٤٨.

(٦) في و: أنك لا تجمع. والتصحيح من ل، د.

(٧) كذا في و، ل. وفي د: أنك تجمع حرفاً عطف.

(٨) كذا في و، ل. وفي د: الثاني.

(٩) في ل، د: إلا بعد الإيجاب.

باب الاغراء

وقع في بعض^(١) نسخ هذا الكتاب: ولا يجوز ان يغري بغائب^(٢). وذلك غلط من واضع الكتاب أو من الناقل، لان الغائب يغري به الحاضر، ألا ترى انك اذا قلت: عليك زيدا، جاز أن يكون «زيد»^(٣) حاضرا أو غائبا، وإنما الممتع أن تغري الغائب بغيره كقولك: عليه زيدا، ودونه الثوب^(٤).

(١) سقطت في ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٤٧، وفيه: ولا يجوز أن يغري بغائب لا يقال: دونه زيدا ولا عليه عمرا.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: عمرا.

باب معرفة المعرب والمبني

انشد أبو القاسم في هذا الباب بيت^(١) النابغة الجعدى^(٢):

ويَضْهَلُ في مثلِ جُوفِ الطَّوِيِّ صَهِيلاً يَبِينُ لِلْمُعْرَبِ^(٣)
ثم فسره فقال: [يقول]:^(٤) اذا سمع صوته من له خيل عناق^(٥) عراب علم أنه
عتيق^(٦).

قال المفسر: هذا كلام صدر عنه من غير تأمل، وإنما كان الوجه أن يقول: اذا سمع
صوته من له معرفة بالخيل العراب علم انه عتيق. وأما قوله: «من له خيل عراب» فعبارة
فاسدة، لأن الرجل قد يكون له خيل عراب ولا يكون له معرفة بها^(٧).

(١) في ل، د: قول.

(٢) هو قيس بن عبد الله، وقيل عبد الله بن قيس، وقيل حيان بن قيس بن عبد الله كان يقول الشعر في الجاهلية ثم تركه ثم عاد اليه بعد أن أسلم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٠٨/١، والخزانة ٥١٢/١، ومقدمة ديوانه ص (ز) وما بعدها).

(٣) من المتقارب، ينظر ديوانه ص ٢٣، والكامل للمبرد ٧٥٩/٢. الطوى: البئر المطوية، والمعرب: العالم بالخيل العراب.

(٤) سقطت في و.

(٥) لم ترد هذه الكلمة في ل، د، والجمل ص ٢٦٢.

(٦) ينظر الجمل ص ٢٦٢.

(٧) في د: ولا يكون عارفاً بها. وفي ل: ولا عارفاً بها.

باب الهجاء

قال أبو القاسم في هذا الباب: وأما قول الله تعالى^(١): «وقالوا ألهتنا^(٢) خير^(٣)» ففي أوله ثلاث ألفات، وكتبت في المصحف بألف واحدة وقد كتبها بعضهم بالفين فرقا بين الاستفهام والخبر^(٤). ومن كتبها^(٥) بألف واحدة قال: النقط يأتي على ذلك^(٦).

قال المفسر: أما قوله: أن في أوله ثلاث ألفات^(٧) وأنه كتب في المصحف بألف واحدة فصحيح لا اعتراض فيه، لأن الأصل في أوله همزة وهي فاء الفعل^(٨) فإذا جمع أدخلت «ألف الجمع» على «ألف الأصل» فقيل: «ألمة»^(٩) بهزتين كما تقول في جميع «أنا» «أنية» فتقلب «الهمزة» الثانية «ألفا» استقالا لاجتماع الهمزتين^(١٠)، ثم تدخل «ألف الاستفهام» التي يراد بها التقرير^(١١) على «همزة الجمع» فتجتمع همزتان أيضا. فمنهم من يحقق الهمزتين، ومنهم من يسهل الثانية ويجمع في اللفظ^(١٢) ثلاث ألفات. وكان يجب أن يكتبها بألف واحدة استقالا بين الاستفهام والخبر غير أن كتاب المصاحف اتفقوا على أن يكتبوها بألف واحدة استقالا لاجتماع الالفات. واختلفوا في الالف الباقية المصورة في المصحف. فذهب قوم إلى انها «ألف الاستفهام» لأنها دخلت لمعنى، فلا يسوغ حذفها، وهو مذهب الفراء وأبي العباس ثعلب وأبي الحسن بن كيسان. وذهب قوم إلى أن الباقية هي «ألف الجمع»، وهو مذهب

(١) كذا في و. وفي ل، د: فأما قول الله عز وجل. وفي الجمل ص ٢٧٥: جل وعز.

(٢) كذا في الجمل ص ٢٧٥. وفي النسخ المخطوطة: ألهتنا.

(٣) سورة الزخرف، الآية ٥٨.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٧٥: وينصهم يكتبها بالالفين فرقا بين الاستفهام والخبر.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٧٥: ومن كتبه.

(٦) كذا في ل، د، والجمل ص ٢٧٥. وفي و: فإن النقط يدل على ذلك.

(٧) في ل، د: أما قوله أن في قوله عز وجل «وقالوا ألهتنا» ثلاث ألفات.

(٨) كذا في و. وفي ل، د: لأن الألف (في ل) الهاء (في د) في أوله ألف مبهمة وهي فاء الفعل.

(٩) سقطت في و. وفي ل: فتقول ألمة بهزتين.

(١٠) في ل، د: همزتين.

(١١) في ل، د: الذي يراد به التقرير.

(١٢) في ل، د: ويجمع في الخط.

(١٣) في ل، د: فكان يجب أن يكتب.

الكسائي، وليست «ألف الاستفهام» لأنها زائدة ليست كالأصلية ولا كألف الجمع التي هي من صيغة الكلمة. وذهب قوم إلى أنها الأصلية.

وأما قول أبي القاسم: إن في «آهة» نقطتين، نقطة في قفا الألف تدل على الاستفهام، ونقطة بين الألف واللام في جبهة الألف^(١) فكلام لا يتحصل ولا يتخيل في بال ولا يتمثل، وهو مخالف للمذهب من أثبت ألفين، ولمذهب من اقتصر على واحدة، لأن المحصول من كلامه أنها ألف بين نقطتين وذلك شيء لا يمكن. ولولا تطويل الكتاب بما لا فائدة فيه لذكرت كيف يجب أن تكون صورتها في الخط على المذاهب المذكورة، ولكن الخطأ^(٢) فيه^(٣) أوضح من أن يحتاج فيه إلى هذا، وأن كان أبو القاسم قد ذهب إلى أن «الألف» المصورة الباقية هي^(٤) «ألف الجمع» وأن قبلها نقطة تدل على الاستفهام، ويمينا نقطة تدل على التي هي فاء الفعل^(٥).

والظاهر من كلامه أنه أراد هذا، وذلك^(٦) خطأ، لأن «الألف الساكنة» لا تنقط، ولو كان أحد من القراء قد أدخل بين «ألف الاستفهام» و«ألف الجمع» «ألف فصل» كما يدخل بين الهمزتين المحققين في نحو قول ذي الرمة:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجيل
وبين النقا آئت أم أم سالم^(٨)

لكان لأبي القاسم في ذلك^(٩) متعلق، ولكن الذين أدخلوا ألف الفصل بين الهمزتين

(١) ينظر الجمل ص ٢٧٥.

(٢) في و، ل: الخط. والتصحيح من د.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فيها.

(٤) سقطت في د.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: وتحتها نقطة بدل على أنها التي هي فاء الفعل، أقول: يقصد المؤلف بفاء الفعل فاء الكلمة.

(٦) في ل، د: فذلك.

(٧) في ل، د: همزة.

(٨) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٦٢٢، والكتاب ١٦٨٢، والمقتضب ١٦٢٢/١، والرواية فيها.

فيا ظبية الوعساء
والشاهد فيه إدخال الألف بين الهمزتين من قوله: «آئت» كراهية لاجتماعهما كما أدخلت بين التواتر في قولهم: «أضربنا» كراهية لاجتماعهما. والوعساء رملة لينة؛ وجلاجيل موضع بعينه، والنقا الكتيب من الرمل.
(٩) في ل، د: بذلك.

في نحو^(١): «الَّذِينَ هُمْ» لم يدخلوها في «آلهتنا»^(٢) كراهية من اجتماع^(٣) أربع القات. وقد حملني طلب العذر لأبي القاسم في هذا والبحث عن شيء يمكن أن يوجه إليه كلامه على أن^(٤) توهمت أنه انما تكلم على قوله تعالى: «الَّذِينَ هُمْ»^(٥) في قراءة من قرأ بتحقيق الهمزتين^(٦) وادخل بينها ألف الفصل^(٧) فافسد على ما توهمته [قوله: ^(٨)] ان النقطه الثانية في جبهة الألف.

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د، هـ: لا اجتماع.

(٤) في و: اني.

(٥) سورة النمل، الآية ٦٠.

(٦) في ل، د: من حقق الهمزتين.

(٧) في و: الموصل والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في و.

باب المقصور و الممدود

قسم ابو القاسم المقصور والممدود قسمين: [قسم يدرك قياساً] ^(١) وقسم يدرك سماعاً ولا قياس له، ثم ذكر المقيس من المقصور والممدود، فلما فرغ ^(٢) منه قال: ومما يدرك من المقصور والممدود سماعاً مما كثر ترادده في المخاطبات والمكاتبات ^(٣)، ثم ذكر في الذي قال انه مسموع ولا قياس له الفاظاً كثيرة مما له قياس، فذكر فيه «التوى» الهلاك ^(٤)، وهذا من المقيس، لانه يقال: توى يتوزر توى، وذكر فيه: «الجوى والطوى» ^(٥)، وهما مقيسان، لانه يقال: جوي يجوى جوى، وطوي يطوى طوى، وقد ذكره في المقيس ايضاً، وذكر «الدمى» وهو من المقيس، لانه يقال: دمى ودمى، كما يقال: عروة وعرى، وذكر «الجلال» وهو انحسار ^(٦) الشعر عن مقدم الرأس وهو من المقيس، لانه يقال: جلى يجلى جلا فهو اجلى وامرأة جلوى ^(٧)، وذكر فيها «النوى» جمع نواة، وهو مثل «حصى» جمع حصاة، وذكر فيه «العوى»: بضم الفصيل، وهو مقيس يقال فيه غوى يغوى غوى ^(٨)، وذكر «اللوى» في البطن و «الغبا» الجهل، وهما من المقيس، يقال: لوى يلوى لوى ^(٩)، وغبي يغبي غبا وغباوة ^(١٠)، وذكر «الكسى» جمع «كسوة» وهو مثل «عروة» و «عرى»، وذكر «الرقى» جمع

(١) سقطت في و. ينظر الجمل ص ٢٨٠.

(٢) كذا في و، ل. وفي د: منهم.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٢: مما يكثر ترادده في الكتب والمخاطبة.

(٤) في اللسان في مادة (توى): والتوى، مقصور: الهلاك. وفي الصحاح: هلاك المال.

(٥) قال الزجاجي في كتاب الجمل ص ٢٨٣: والجوى: فساد الجوف، والطوى: الخمص. وفي اللسان في مادة (جوى):

والجوى، مقصور: كل داء يأخذ في الباطن لا يستمرأ معه الطعام. وفي مادة (طوى): والطوى: الجوع، والظيان: الجائع.

وقد طوى يطوى بالكسر طوى وطوى، عن سيويه: خصص من الجوع.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٣: انحسار.

(٧) قال ابن منظور في اللسان (جلا): والجلال بالمقصور: انحسار مقدم الشعر، كتابته بالالف مثل الجله، وقيل هو دون

الصلع. وقد جلى جلا وهو اجل.

(٨) وغوى الفصيل والسخلة يغوى غوى فهو غوى: بضم من اللبن وقد جوفه. اللسان مادة (غوى).

(٩) واللوى: وجع في المعدة، وقيل: وجع في الجوف، لوى بالكسر يلوى لوى مقصور فهو لوى. اللسان مادة (لوى).

(١٠) غبي الشيء وغبي عنه غبا وغباوة: لم يفض له اللسان مادة (غب).

«رقية»، وذكر «الفجى»: الفحج^(١) وهو مقيس يقال فيه: فجى يفجى فجى^(٢)، وذكر «القنا» احد يدا ب في الانف وهو مقيس يقال منه: فنى يقنى قنا، ورجل اقنى وامرأة قنواء^(٣). قال سلامة بن جندل:

ليس بأقنى ولا أسنى ولا سنىل^(٤)

وذكر «الضوى»: الهزال، و«القوى»: جمع «قوة»، و«القذى»: قذى العين، و«القطا»: جمع «قطاة»، و«الفلا»: جمع «فلاة» و«الكرى» من النوم، و«كل» جمع «كلية»، و«اللثى» جمع «لثة»، و«منى» جمع «منية»، و«التدى» من قوهم: ارض ندية، وهذا كله من المقصور المقيس^(٥).

(١) في و: الضجع. والتصحيح من ل. د. والجمل ص ٢٨٣.

(٢) الفجا: تباعد ما بين الفخذين. وهو من الانسان تباعدا بين ركبتيه. فجى فجى فهو أفجى والانشى فجواء، وقيل: الفجا والفحج واحد. اللسان مادة (فجا).

(٣) القنا في الانف: طولها ودقة اربته مع حذب في وسطه. يقال رجل اقنى وامرأة قنواء، والفعل: نقى يقنى قنا. اللسان مادة (قنا).

(٤) هذا صدر بيت عجزه:

يسنى عواء قسنى السكين مريبوب

ينظر ديوانه ص ١٠٠، واللسان مادة (قنا). والأسنى: الخفيف شعر الناصب والذنب وهو السناء، وسغل: مهزول، ويقال: السغل سوء الغذاء واضطراب الخلق. والفسنى: الذي يسقى اللبن ويؤثر به دون «السكن» وهم أهل البيت. والفقوة: الخاصة. ومريبوب اتي مصلح مريب.

(٥) ينظر الكتاب ١٦١/٢. وابن عقيل ٤٣٧/٢. والأشعري ١٠٦/٤.

باب
ما يؤنث من جسد الانسان
ولا يجوز تذكيره

كل ما ذكره ابو القاسم في هذا الباب مؤنث لا يجوز تذكيره على ما حكى الا «الكف» و «العجز» و «الكراع»^(١) فان في هذه الاعضاء الثلاثة خلافا.

أما «العجز» فالاشهر فيها^(٢) التأنيث، وحكى قوم فيها التذكير، ذكره^(٣) ابو جعفر ابن النحاس، وذكر ابن قتيبة ان «الكراع» تذكروا وتؤنث، وذهب بعض النحويين الى ان «الكف» تذكروا وتؤنث، واحتج بقول الاعشى:

ارَى منكم^(٤) أسبأ كأنما يضمُّ الى كشحيه كُفًا مَحْضَبًا^(٥)

ورد ذلك اكثر النحويين. واختلفوا في تأويل بيت الاعشى، فمنهم من حمله على وجه الاضطرار^(٦)، ومنهم من قال: ذكر على معنى «العضو»، ومنهم من جعل «مَحْضَبًا» صفة لرجل او حالاً من «الهاء» في «كشحيه»، أو من الضمير في «يضم». وقال بعضهم: انما الرواية: «يضم الى كشح بكفيه منقبا»^(٧).

وزاد غير ابى القاسم في هذا الباب: الرحم، والكتف، والفرسن وهي من البعير بمنزلة القدم من الانسان^(٨)، يقال: ان فرسه لصلبة. وفي الحديث ان النبي ﷺ أتى بكف

(١) ينظر الجمل ص ٢٨٨

(٢) في و، ل: فيه.

(٣) كفا في و. وفي ل: وذكر ذلك. وفي د: وكذلك.

(٤) كذا في ل، د. والديوان ص ١١٥ واللسان مادة: (خضب). وفي و. واللسان مادة: (كفب) والكامل للبيروني

ص ٢٥/١ منهم.

(٥) من الطويل. والمعنى: ارى ينكر رجلاً قد ذهب به الغضب وأضناه الكمد، كأنما قد قطعت كفه.

(٦) يقول الفراء في كتابه المذكر والمؤنث (ص ١٧): وانما ذكره لضرورة الشعر ولانه وجدته ليست فيه الهاء. والعرب

نحوي، على تذكير المؤنث. انما لم تكن فيه الهاء.

(٧) ينظر اللسان مادة: (كفب).

(٨) في ل: يضم كشحيه بالكف شقياً. وفي د: يضم الى كشحيه بالكف منقبا. والصحيح من الديوان طبعه كابير

ص ٨٩ الهامش.

(٩) الفرسن: بالذون لشعير: كالحافر للذابة، قال ابن سينا: الفرسن طرف خف البعير انشى حكاية سيبويه في الثلاثي.

١٠: واجمع فرانس: اللسان مادة: (فرس).

«مؤربة» فأكلها وصل^(١)، ولم يتوصأ. والمؤربة: التامة التي لم ينقص منها شيء^(٢). قال الشاعر:

اني امرؤُ بِالزُّمَانِ مُعْتَرِفٌ عِلْمِي كَيْفَ تُؤَكِّلُ الكَتِيفُ^(٣)

ومنها: «الخنصر» و«البنصر». والاشهر في «الابهام» التائيت^(٤) و«القلت»: الحفرة التي في اصل الابهام اذا رفعها الانسان، و«الامت» ولذلك كنوها «ام سويد»^(٥) و«ام عزم» [و «ام عزمل» و «ام عزمين»]^(٦).

فأما «الفرج» و«الدبر» فمذكران، وذكر ابن الاعرابي انه يقال: دبرة الوادي بالهاء المؤخرة، وزعم بعضهم ان «الدبر» يؤنث^(٧) واحتج بقول جرير يعبر الفرزدق بضرطة ضرطها:

جلست الى ليل لتخظى بوضئها^(٨)
فخانك دبر لا يزال ينجون
فلو كنت ذا حزم شددت وكاءها
كما شد خرتا للدلاص قيون^(٩)

(١) كذا في و: واللسان (أرب). وفي ل، د: ثم صل.

(٢) ينظر اللسان، مادة (أرب).

(٣) من النسخ، لم اقف على قائله.

(٤) يقول الفراء: والاصابع اثاث كليهن الا الابهام فان العرب على تائيتها الابي اسد او بعضهم فانهم يقولون هذا ابهام والتائيت اجود وأحب البنا (المذكر والمؤنث ص ١٥ - ١٦).

(٥) في اللسان في مادة (سود): والسريداء: الامت. وفي المادة نفسها وام سويد: هي الطيخة. وفي مادة (طيح): ويقال

لام سويد: الطيخة والطيح استحكام الحماقة.

(٦) الزيادة من ل، د: وفي اللسان في مادة (عزم): وام العزم وام عزمة وعزمة: الامت. اقول: ولم يذكر صاحب اللسان

الكلمتين الاخيرتين.

(٧) في و: مذكر. والتصحيح من ل، د.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الاغانى ٣٦٣/٢١: بقرها.

(٩) كذا في الاغانى ٣٦٤/٢١. وفي و: كما شددت خرق الدلاص قيون.

وفي ل، د: كما شد حرياء الدلاص قيون. قال المحقق في الحاشية: «الحوت: الثقب والدلاص توصف بها الدروع

وهي المساء اللبنة. وفي مخطوط: كما سددت. . . . كما سد حرياء الدلاص

وكان الفرزدق عند هربه من زياد قد نهض الى خفاجة^(١) فجلس مع ليلي الاحليلية^(٢) بحادثتها، فاقبل^(٣) توبة بن الحمير^(٤) فصرفت وجهها الى توبة، واقبلت عليه بحديثها، واعرضت عن الفرزدق، فشق ذلك عليه، وقال لتوبة: يا فتى هل لك في المصارعة، فقال له توبة: ما حاجتك الى هذا يا ابا فراس، فابي الا ان يصارعه، فصارعه^(٥) توبة، فصرط^(٦) الفرزدق، وجلس وقد علاه الخجل، فقال له توبة وليلى: هذا امر لم يحضره غيرنا، فلا تشغل بالك [به]^(٧) يا ابا فراس، فنحن نستره، فقال: هيهات، كاني به قد اتصل بابن المراغة^(٨)، فقال: وأنشد هذين البيتين، فاتصل الامر بجريز، فقال كما قال الفرزدق حرفا بحرف^(٩).

وقد نظم بعض النحويين هذا الباب في شعر على ما ذكره ابو القاسم. وزاد [فيه]^(١٠) ثلاثة الفاظ نذكرها^(١١) فقال:

يا أيها^(١٢) السائل عن كل جارحة
في المرء تأنيثها في النحو يعتمد
العين والاذن والسنن التي علمت
والعضد نبطت اليها اصبع ويد
ثم الشمال ومنها اذا بطشت
بكفها والقن^(١٣) يوم السوغى قصد

- (١) في و: عند هربه من زياد قد نهض الى جعاضة (ينظر الاغانى ٣٦٦/٢١ - ٣٦٤ ثمانية).
(٢) هي ليلي بنت عبد الله بن الرحال، وقيل ابن الرحاة، وهي من النساء المتقدمات في الشعر من شعراء الاسلام
(الاجاني ١٩٤/١١ ثمانية)، ومقدمة ديوانها.
(٣) كذا في و، د. وفي ل: فقال.
(٤) هو توبة بن الحمير بن حزن الخفاجي، شاعر اسلامي (السطح ١٢٠)، ومقدمة ديوانه.
(٥) كذا في و، د. وفي ل: فصارعه.
(٦) في ل. د: وصرط.
(٧) سقطت في و.
(٨) أراد جريزا.
(٩) في ل. د: فقال البيتين كما قالها الفرزدق حرفا بحرف (ينظر الاغانى ٣٦٣/٢١ - ٣٦٤ ثمانية).
(١٠) سقطت في و.
(١١) في ل. د: لم يذكرها.
(١٢) كذا في و، د. وفي ل: يا سائل.
(١٣) كذا في و، د. وفي ل: القفا.

من بعدها الضلع العنوجا على كرش
غرثى على قدم عجل بها نخذ
والعقب والرجل في ساق الى فيخذ
والقلت- والورك الجذلاء والكبيد
والاست والرحم والقنب⁽¹⁾ التي عهدت
والكتف من بعد فيها يكمل العدة

(1) قال الزيجي في باب ما يؤت من جسد الانسان ولا يجوز تذكيره ص ٢٨٨ : والقنب من اقباط البطن وهي الامعاء
وفي اللسان في مادة (قنب) : والقنب كالف البعير وقد يؤت والتذكير اعم ولذلك انما التصغير فقالوا : قنبية . وقيل : القنب
ما تحوى من البطن اي استنارة وهي الخوايا . وما الامعاء فهي الاقصاب . وفي الحديث : فتدلق اقباط بطنه .

باب (١)

ما يؤنث من غير اعضاء الحيوان^(٢)

كل ما ذكره ابو القاسم في هذا الباب^(٣) مؤنث لا يجوز تذكيره كما قال الا «الموسى» فانها تذكر وتؤنث، وكان الكسائي يجعل وزنها «فُعَلٌ» مشتقة من: ماس يمس، اذا تبخر في مشيته، وأصل «الواو» فيها عنده «ياء» انقلبت واوا لانضمام ما قبلها كما تقول: «موقن» من^(٤) «ايقن». والبصريون يجعلون اشتقاقها من: أوسيت رأسه، اذا حلقته فيكون وزنه «مُفَعَلًا» و«الواو» أصل غير منقلبة من شيء^(٥)، وقال بعضهم: هي مشتقة من قولهم: أسوت الشيء، اذا اصلحته وعايته فتكون «الواو» فيها مخففة من همزة، وذكر ابو العباس في الكامل ان «الذود» من الابل اكثر ما يستعمل في الاناث، ويجوز في غير المؤنث^(٦)، وزاد غير ابي القاسم في هذا الباب^(٧) «النعل» التي تلبس، و«النعل» ايضا الارض ذات الحجارة اذا طلعت عليها الشمس رأيتها تبرق، وفي الحديث «اذا ابتلت النعال فصلوا في الرحال»^(٨). وقال امرؤ القيس:

كأنهم حرسن ميسوث بالجور^(٩) اذ تسوق النعال^(١٠)
وقال زهير:

تداركني الاحلاف قد نل عرشها

وذبان قد زلت باقديها النعل^(١١)

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٨: باب ما يؤنث من غير اعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل. د: وهو من.

(٥) ينظر اللسان مادة (موسى).

(٦) في الكامل للمبرد ٦٣/١: والذود: القطعة من الابل، واكثر ما يستعمل ذلك في الاناث، ويجوز في السائر ومه قولهم:

الذود الى الذود ابل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في النهاية لابن الاثير ٨٢/٥ (فالصلاة) في مكان فصلوا.

(٩) في و: في القاع. والتصحيح من ل. د. والديوان ص ١٩٣.

(١٠) من مخرج البسيط، واخرشفت الجراد ما هنا. والمشوث: المتفوق والجور: المنخفض من الارض كالوعدة. والنعال: ما

استطال على وجه الارض من الحرة.

(١١) من الطويل، ينظر ديوانه ص ١٠٩ والاحلاف: عس وفزارة، ونل عرشها: اي اصابتها ما كثرها وهدمها.

[والظفر^(١)] من النساء والابل، والعين، وهي الرقعة. قال الله تعالى: «ولما فصلت العين^(٢). وقال النابغة، ويروي لاوس بن حجر:

..... وما وداعك من قُتتْ به العير^(٣)

«الفأس»، «الكرزين» وهما سواء، و«القدم»^(٤). قال النابغة الذبياني في
«الفأس»:

أبي قبر لا يزال مُقَابِلِ

وضربة فأسٍ فوق راسي فاقيره^(٥)

وقال ابن مقبل:

..... هوى قدم القين حال فعالمها^(٦)

واسماء «الرياح»^(٧) كلها مؤنثة الا «الاعصار» وهي ريح تصعد بالغبار من سفلى الى علو^(٨)، قال الله تعالى: «فأصابها اعصار فيه نار فاحترقت»^(٩) وذلك نحو: الجنوب، والشمال، والذبور، والقبول، والصباء، والهيف، والتعامى^(١٠)، والازيب، وهي الشمال، والهيف: ريح حارة تهب من قبل اليمن فتيس النبات وتجفف المياه، ولذلك قال ذو الرمة:

[وهيف تهبجُ البين بعد تجاؤز]

إذا نَفَحَتْ من عن يمين المشرق^(١١)

(١) سقطت في و. قال ابن منظور: الظفر، مهموز: العاطقة على غير ولدتها المرصعة له من الناس والابل. الذكر والانتى في ذلك سواء. اللسان مادة (ظفر).

(٢) سورة يوسف، الآية ٩٤.

(٣) من البسط، وهو عجز بيت صدره: ودع اعمامة والتوديع تعذير. وهو للنابغة الذبياني. ينظر ديوانه ص ٧٠٣. وهو مذكور ايضا في القسم الخاص بالمختلط من شعر أوس بن حجر في ديوانه الذي حققه الدكتور محمد يوسف نجم (دار صادر).

(٤) في و: القدم. والتصحيح من ل. د. يدل على صحة ما فيها الكلام الا في بعد.

(٥) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٢١٠. وفاقرة: فاطمة.

(٦) هذا عجز بيت، صدره:

وهوى اذا العيس العناق تفاضلت

ينظر ذيل ديوان تميم بن ابي بن مقبل (٣٩) واللسان (فعل) والقين: الحداد. وحال: اعوج وزاع عن حاله الاولى. وفعال: الفأس والقدم: نصابها، وهو العمود الذي يجعل في خربتها يعمل به.

(٧) في ل: الرياح.

(٨) كذا في و، ل. وفي د: وهي ريح تصعد بغبار من علو الى سفلى. وفي اللسان في مادة (عصر): الاعصار والعصار ان تهب الريح التراب ترفعه، والاعصار الغبار الشديد.

(٩) سورة البقرة، الآية ٢٦٦.

(١٠) التعامى بالنقص على تعاني من سده، ريح الجنوب لانها ابل الرياح وأرضها. ينظر اللسان مادة (لغ).

(١١) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٤٠٤.

«والتعامى» هي الجنوب. قال ابو ذؤيب: (١)

مرته التعماسى فلم يعترف
خلاف التعماسى من الشام ريحاً (٢)

والازيب: الشمال (٣)، قال الشاعر:

جُرْتُ بِهِ الرِّيحُ (٤) الجنوبُ ذيوها
وَحْتُهُ من بعدِ الجنوبِ الازيب (٥)

«والاتان»: الحمازة، و«الانان» صخرة تكون في الماء، قال الاعشى:

بناجية كاتان الشميل توفى (٦) السرى بعد ابي عيرا (٧)

و«اجاء» (٨) جبل لطى، قال امرؤ القيس:

أبتُ أجاً ان تسلم العام جارها
فمن شاة فلينهض لها من مقاتل (٩)

والنوى: ما ينويه الانسان من السفر، قال الشاعر:

فألفت عصاهما واستقرت بها النوى
كما قرعينا بالاياب المسافر (١٠)

(١) سقطت في و.

(٢) من المتقارب. ينظر ديوان المهذلين ١٣٧/١. ومرته التعماسى اي استدرته واستتريت مائه. والتعماسى الجنوب ولا يصفون المطر الا بها.

(٣) في ل. د: وهي الشمال. قال ابن منظور: الازيب: الجيوب هذلية، او هي النكاه التي تجري بين ال .

(٤) سقطت في و.

(٥) من الكامل. لم اتف على قائله.

(٦) في النسخ المخطوطة: تقضى.

(٧) من المتقارب، ينظر ديوانه ص ٩٧. والناجية السريعة. الاتان: الصخرة تكون في الماء وتصبها الشمس. الشميل: الماء الكثير. الابن: التيب والكلال: عبر تعبير يذهبها اي ترفعه.

(٨) في و: اجأ. والزيادة من ل. د.

(٩) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٩٥. قال شارح الديوان: اجأ أحد جبل طى، وكان قد نزل به على جارية بن النعل، واخبر عن (اجأ) وهو يريد اهلها، اتساعا وبجازا.

(١٠) كذافي التاج في مادة (نوى). وفي اللسان (المادة نفسها): (استقر) مكان استقرت، والبيت منسوب فيها الى معفر بن حمار وفي التاج قيل: هو لظومح بن حكيم. والبيت من الطويل.

و«قدس»^(١)، و«لبنى»^(٢)، و«يلملم» و«يرمرم». أسماء جبال الغالب^(٣) عليها التأنيث
قال الشاعر:

سِكْفِيكَ الْإِلَهَ وَمُنْتَمَاتٍ كَجَنْبِدَلٍ لَبِنٍ تَطْرُدُ الصَّلَالَ^(٤)

وقال آخر:

بِنَمِي وَعَيْدُهَا إِلِيَّ وَدُونَنَا
شَمَ فَوَارِعُ مِنْ هِضَابٍ يَرْقَرَمَا^(٥)

ويروى: «يلملم»^(٦). قال الاصمعي: وأما «ثبير» فمذكر، [قال: ^(٧)] وهي^(٨)
أربعة أثيرة: ثبير غيناء، وثبير الاعرج، وثبير الاحدب، وثبير كداء^(٩)، وقيل فيه: أشرق
ثبير كما نغير^(١٠)...

وأسماء «الشمس» مؤنثة^(١١)، وكذلك أكثر أسماء «الخمر» وفي «الخمر» خلاف
نذكره في بابها إن شاء الله [تعالى] ^(١٢)، وهذا الباب يتبع ويكثر إن ذهبنا إلى تقصيه.

(١) في و: ضرير. قال ابن منظور: «وفي حديث بلال بن الحارث أنه أقطعته حيث يصلح للزروع من قدس ولم يعطه حق مسلم، هو يضم القاف وسكون الدال جبل معروف...»

(٢) في ل، د: لبن. وفي اللسان في مادة (لبن): ولبن، ولبنى، ولبنان: جبال.

(٣) سقطت في ل.

(٤) من الوافر، وهو للراعي النسيري عبد بن حصن بن معاوية شاعر فحل من شعراء الإسلام (الجزء ٢٨: ٥٠٦). ينظر

ديوانه ص ١٨٨، واللسان مادة (لبن). والصلال: امطار متفرقة، وقد جاءت في ل: الظلال.

(٥) في الاصل: شم يوارع، والتصحيح من ياقوت: محم البلدان (يرمرم) وقد ذكر شطر البيت الثاني ولم ينسبه.

(٦) في ل، د: يلملم.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: وهو. والتصحيح من ل، د، واللسان مادة (ثبير).

(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان مادة (ثبير): وثبير حراء.

(١٠) ينظر اللسان مادة (ثبير).

(١١) كذا في و، د. وفي ل: مؤنث.

(١٢) سقطت في و، د.

باب

ما يؤنث ويذكر من أعضاء الحيوان^(١)

ذكر أبو القاسم في هذا الباب: العنق^(٢)، واللسان، والابط، والذراع، والتمن والعائق^(٣)، والقفا والضرس^(٤).

قال المفسر: كان الأصمعي يزعم أنه لا يعرف في «العنق»^(٥) إلا التذكير، وذكر أبو زيد^(٦) وغيره أنه يذكر ويؤنث^(٧)، وانشدوا لأبي النجم^(٨)

في سرطم هادٍ وعنق عرطل^(٩)

وانكر أبو حاتم تأنيث «العائق»، واجازه الفراء، وانشد:

لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حلت عاتقي
سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قمر الواد بالشاهق^(١٠)

(١) كذا في و. وفي ل. د. د. والجمل ص ٢٨٩: باب ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان.

(٢) في و: العين. والتصحيح من ل. د. د. والجمل ص ٢٨٩.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في الجمل ص ٢٨٩: والظهر والضرس.

(٥) في و: العين. والتصحيح من ل. د. د. يدل على صحة ما فيها الكلام الأبي بعد.

(٦) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، كان كثير الرواية عن الأعراب. كثير النقل. له كتاب نواهد اللغة وكتاب

المعز. توفي سنة ٢١٥ (طبقات النحويين والمغويين للزبيدي ص ١٨٢-١٨٣).

(٧) بنظر اللسان مادة (عنق).

(٨) هو الفضل بن قدامة. أحد رجاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٠٦/٢، والحزانة

٤٩٤٦)

(٩) كذا في ل. د. د. واللسان مادة (عرطل). وفي و. في شرطة وعنق عرطل. والعرطل: الفاحش الطول المضطرب من كل

شيء. وفي التاج (عرطل) نسبة إلى أبي النجم.

ياوي إلى ملط وكلكل في سرطم هادٍ وعنق عرطل

(١٠) من السريع. وهما في اللسان في مادة (عنق) غير مسويين إلى قائل، وقيلها:

لا نسب اليوم ولا خلة اتبع الفتى على الرائق

قال ابن منظور: والعائق: ما بين النكس والعنق، مذكر وقد أنث وليس شئت، وزعموا أن هذا البيت مصعق. قال ابن

بري: والعائق مؤنثه واستشهد هذه الآيات ونسبها لأبي عامر حمد العباس بن مرداس وقال: من روى البيت الأول: اتبع الخريف

على الرائق. فهو لأبي بن العباس بن مرداس (اللسان مادة عنق). وانظر الفراء (المذكر والمؤنث ص ١٥).

ولم يعرف الأصمعي في «القفا» إلا التانيث، وأنشد:
وما المولى وإن عرّضت قفاه بأحل لللالوم^(١) من حمار^(٢)
والأفصح في «اللسان» التذكير، وهو لغة القرآن، قال الله تعالى: «واختلاف
الستكم والوانكم»^(٣)، ولا يجمع «فعال» على «أفعلة» إلا إذا كان مذكرا، فإذا كان مؤنثا
يجمع^(٤) على «أفعل»، ولهذا من انث «اللسان» قال: «السن»^(٥). قال الشاعر:
النحو يبسط من لسان الألكن والمرء تكرمه إذا لم يلحن
وإذا طلبت من العلوم اجلها فأجلها منها مقيم الألسن^(٦)
وقال يزيد بن الحكم الثقفي^(٧):
لسانك ماذي وعينك علقم وشرك مبسوط وخيرك منطوي^(٨)
وقال ابو حاتم: زعموا ان «الضرس» يؤنث على معنى «السن» وأنشدوا في ذلك:
ففقئت عين ووطنت ضرس^(٩)

قال: فأنشدته الأصمعي، فقال: انما هو «وطن الضرس».
ومعروف^(١٠) أن: «الأسنان، والأرحاء، والطواحين»، مؤنثة، «والأضراس

(١) في و: باللاوم. والتصحيح من ل، د، و. واللسان مادة (قفا).
(٢) من الوافر، وهو في اللسان غير منسوب الى قائل. وفيه: «قفا: الأزهرى: القفا، مقصور، مؤخر العنق، الفها واو،
والعرب تؤنثها، والتذكير أعم. ابن سبويه: القفا وراء العنق النث».
(٣) سورة الروم، الآية ٢٢.
(٤) في ل، د: جمع.
(٥) ينظر اللسان مادة (لسن).
(٦) من الكامل. ينظر الكامل ٣٦٨١، وقد نسبها المبرد فيه الى اسحاق بن خلف البهرازي عند الكلام على ما استحسن من
اشعار المحدثين.
(٧) هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن ابي العاص الثقفي. شاعر أموي (ينظر المسط ص ٢٣٨. والخزانة ٥٤٨).
(٨) من الطويل، وهو من قصيدة اونها:
نكاشرتي كرها كاتك ناصح وعينك تبدي أن صدرك لي دوى
ينظر شرح شواهد المعنى للسيوطي ص ٢٣٧، والخزانة ٤٩٦٨، وروايته فيها:
لسانك لي أرى وعينك علقم وشرك مبسوط وخيرك ملتوى
(٩) ينظر اللسان مادة (ضرس)، وهو منسوب فيه الى دكين. قال ابن منظور: وقال ابن سبويه الضرس السن، يذكر
ويؤنث، وأنكر الاصمعي تانيثه وأنشد قول دكين: فققت فقال: انما هو وطن الضرس فلم يفهمه الذي سمعه.
(١٠) في ل، د: والمعروف.

[والآليات] ^(١)، والضواحك، والنواجذ مذكرة، وقد ألغز بعض الشعراء ^(٢) بهذا
[فقال] ^(٣):

وسرب ملاح قد رأيت وجوهه ^(٤) انك أدانيه ذكور أوخيرة ^(٥)
اراد «بالسرب» اسنان جارية رآها، وجعل الاداني منها اثنا، يريد «الثايا،
والرباعيات».

وقال ^(٦) أبو حاتم: ثم سألت اعرابيا من تأنيث: «العلباء، والأبط، والليت» ^(٧)،
فانكر ذلك، فقلت له: حكى لنا ان بعض العرب قال: رفع السوط حتى بوقت ^(٨) ابطه
فقال: ليس هذا من العربية، انما هو حتى ^(٩) وضع ابطه، والذي اشار اليه أبو حاتم انه حكاه عن
العرب [هو] ^(١٠) الفراء.

وعما يذكر ويؤنث من اعضاء الحيوان «الذفرى» وهو عظم خلف الأذن ^(١١)، قال ذو
الرمية:

ها ذنب صاب وذفرى أسيلة ^(١٢) وخذ كمرأة الغريبة أسجج ^(١٣)
و«المعى» يذكر ويؤنث، والأشهر فيه التذكير، و«الروح» يذكر ويؤنث على معنى
«النفس». قال الشاعر:

(١) سقطت في و.

(٢) في ل: الشعر.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: وجوهها. والتصحيح من ل: د.

(٥) من الطويل. لم اقتض عن قائله.

(٦) في و: قال.

(٧) هو صفحة العنق.

(٨) في و: ابرق. والتصحيح من ل: د.

(٩) في و: في. والتصحيح من ل: د.

(١٠) سقطت في و. وانظر الفراء في الذكر والمؤنث ص ٣١.

(١١) ينظر الأصمعي. حذف لسان ص ١٦٨.

(١٢) في و: غريضة. والتصحيح من ل: د. والذبيون ص ٨٨.

(١٣) كذا في النسخ المحفوظة. وفي الديوان ص ٨٨.

ها أذن حشر وذفرى وخذ كمرأة لغريبة سجع

قال شارح الديوان: «اذن حشر» بي محذوف دميته والذفرى لغوي في هذا الشعر، واليت من الطويل

فلا حفظ الرحمن روحك حياً ولا هي في الأرواح حين تفيض^(١)
 و«النفس» مؤنثة، وقد تذكر على معنى «الروح»، وقد ذكرنا في باب ما يؤنث، من
 جسد الانسان، ولا يجوز تذكيره أن «الكف، والعجز^(٢)، والكراع، والابهام» فيها
 خلاف.

وقد ضمن بعض النحويين هذا الباب في شعر قبله^(٣) به، ولكنه لم يستوف جميع ما
 ذكرناه فقال:

تؤنث احيانا وحيثما تُذكَر ^(٤)	روهاك من الأعضاء ما قد عَدَدْتُهُ
وغاتفه والمنى والضرس يذكر	لسانُ الفتى والعنقُ والإبطُ والقفا ^(٥)
وعجزُ الفتى ثم الغريض المحير	وعنسد الذراع والكراع مع المعى
سوى سيويه وهو فيهم مُكْبِر	كذا كل نحوى حكى في كتابه
أق وهو للتذكير في ذلك منكِر ^(٦)	يرى أن تأنيث الذراع هو الذي

(١) من الطويل. لم اقف على مثله.

(٢) في و: ان الكوع، والعنسد. والتصحيح من ل. د. والكلام المقدم.

(٣) كذا في و. د. وفي ل: قيد.

(٤) سقط في و.

(٥) كذا في و. د. وفي ل: لسان الفتى والابط والعنق والقفا.

(٦) لم تقف على قائل هذه الايات.

باب (١)

ما يذكر من الاعضاء ولا يجوز تأنيته^(١)

ذكر ابو القاسم من^(٢) هذا الصنف ست عشرة كلمة وهي: الرأس، والجبين، والخذ، والقم^(٣)، والأنف، والمنخر، والشعر، والناجب، والذقن، والبطن، والمعنى «واحد الامعاء»، والشبر، والباع، والظفر، والثدي^(٤).

قال المفسر: هذه الاعضاء كلها مذكورة كما وصف غير أن «المعنى» قد ذكرنا أنه يؤنث ويذكر، وإنما قال: واحد الامعاء، ليميزه من^(٥) «المعنى» الذي يراد به شعب ضيق في الجبل يسيل فيه ماء، فان هذا مذكر ايضا، ولكنه ليس من هذا الباب.

وفي الحيوان اعضاء كثيرة مذكورة لا تؤنث يطول ذكرها، ولكننا نذكر منها^(٦) شيئا ونتوخى المشهور منها. فمنها: الصدر، والزور^(٧)، والجران، وهو باطن العنق^(٨)، واللبان: ما جرى عليه «اللب» من أصل العنق^(٩)، والحارك، والكاهل، وهما اعلى الكتفين، والأخدع، والوريد: عرقان في العنق. قال اللغويون: البائح^(١٠) عرق تشعب منه عروق البدن، فما صار منه الى (العينين فهما الناظران^(١١))، وما صار منه الى العنق فهما

(١) سقطت في ل، د. وهي موجودة في الجمل ص ٢٨٩.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٩: باب ما يذكر من اعضاء الحيوان ولا يجوز تأنيته.

(٣) في و: في.

(٤) سقطت في و. وهي موجودة في ل، د، و. والجمل ص ٢٨٩.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٨٩.

(٦) في و: عن.

(٧) في و: ولكننا قد ذكرنا منها.

(٨) يقول الاصمعي: والزور الصدر الكثر اللغوي ص ٢١٦.

(٩) ينظر اللسان مادة (جرن).

(١٠) في اللسان في مادة (لين): «اللبان بالفتح ما جرى عليه اللب من الصدر. واللب: وهو ما يشد على صدر الدابة أو

الناقة. اللسان مادة (لب).

(١١) في اللسان في مادة (بوح): البائح عرق في باطن الخنثى. ابن سيده: والبائح عرق يحيط بالبدن كله سمي بذلك

لانتشاره وافتراقه.

(١٢) الناظران: وهما عرقان على حربي الأنف يبتذان من المؤقن الى الوجه (الزجاج في رسائل في اللغة ١٩ وانظر الاصمعي

في الكثر اللغوي ١٨٠).

الوريدان^(١)، وما صار منه الى^(٢) العضدين فيها الألفان وما صار^(٣) منه الى اللسان فيها
الوريدان^(٤)، وما صار منه الى الذراعين فيها الأكلان، وما صار منه الى القلب فهو
«الأهر»، وما صار منه الى الكبد فهو الوتين وما صار منه الى الوركين فيها الفائلان^(٥)، وما
صار منه الى الساقين فيها «النسيان»، وما صار منه الى الرجلين^(٦) فيها «الشافنان».

ومن الاعضاء المذكورة^(٧): الظهر، والصلب، والكفل، والظنوب^(٨): مقدم عظم
الساق، والمأبض^(٩): مشى^(١٠) الذراع عند المرفق ومشى الركبة، والرسغ، والحافر،
والمعصم: موضع السوار^(١١) من اليد. والسنبك: طرف الحافر، والعاتق: موصل العنق في
الرأس، والدسبخ: موصله في الكاهل، والصدغ^(١٢)، والوجه والمحجر: العظم الذي تحت
العين من الحجاج، والحجاج: العظم الذي فوقها، [والحاجب]^(١٣)، وانسان العين،
والجفن، والقذال: مؤخر الرأس المشرف على القفا، والقوام: القامة، وأخص القدم: ما
ما لم يصب الأرض^(١٤) من باطنها، وغيرها ظهريها^(١٥)، والأشجع: أصل الأصبع،
والجوف، والطحال، والمصير: واحد^(١٦) المصارين، والعضو، والكوع: رأس الزند الذي
يلي الابهام، والكرسوع: رأس الزند الذي يلي الخنصر، والزند: ما انحسر عنه اللحم من
الذراع، والجلد، والجسم، والشخص، والشح، والشح، وهما الشخص ايضا^(١٧)،

(١) الوريدان: انظر الزجاج ٣٢، والاصمعي ١٩٩.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في و.

(٤) الوريدان: هما عرفان يستيطان اللسان، الزجاج ٣٠ وانظر الاصمعي ١٩٧.

(٥) ينظر اللسان مادة (قبل).

(٦) في و: القدمين. والتصحيح من ل. د. واللسان مادة (صق).

(٧) كذا في و. د. وفي ل: المذكورة.

(٨) بي و: الظنوب. والتصحيح من ل. د. واللسان مادة (طب)، وفيه: الظنوب: جوف الساق اليابس من قدم،

وقيل: هو ظاهر الساق، وقيل هو عظمه.

(٩) الاصمعي ٢٠٥ يقول: ويأض المرفق يقال له المأبض وانظر رسائل في اللغة ص ٣٥.

(١٠) كذا في و. د. وفي ل: المأبض مشى.

(١١) بي و: السوارين.

(١٢) بي و: والضرع. والتصحيح من ل. د.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) كذا في ل. د. وفي و: وأخص الرجل ما لم يصب الأرض.

(١٥) كذا في و. د. وفي ل: ظاهرها.

(١٦) سقطت في ل.

(١٧) ينظر اللسان، مادة (شح).

وكذلك السَّرب^(١)، والشَّلْو^(٢)، [والمائق]^(٣)، والموق: طرف العين الذي يلي الأنف،
واللحاظ: طرفها الذي يلي الصدغ، والعرق، والنحر: الصدر، والنحر: موضع النحر
منه^(٤)، والصليف^(٥): ناحية العنق، والظلف للغمز والمعز والبقر مثل القدم للسان، والا
حليل؛ مخرج البول والذكر، وكثير من اسمائه^(٦)، والعجب والعصص: أصل
الذئب^(٧)، والقونس: ما بين اذني الفرس^(٨)، والعرف^(٩) والخصر والحقور والاطل
والأبطل والصقل والقرب الخاصة^(١٠) كله بمعنى واحد، واللحم والشحم والشظي: عظم
لازق^(١١) بالذراع والسياء من الفرس: الخارك، ومن الحمام: الظهر^(١٢)، وقد نظم
[بعض]^(١٣) النحويين شيئاً يسيراً من هذا الباب في شعر رام تقييده به وهو:

يا سائلي عما يُدَكَّرُ في الفتى لا غبرِعه عن صادق لك يُجَبَّرُ
رأسُ الفتى وجبينه وقذالهُ والشُّرُّ منه وانمُه والسُّخَرُ
والبطن والقم ثم ظفر بعده ناب وخذ بالحياء يُعَصِّفُ
والشدي والشبر المديد^(١٤) وناجذ والباع والدقن الذي لا يُنكَرُ
هذي الجوارح لا تؤنثها فما فيها له حظُّ إذا ما تُدَكَّرُ

- (١) سقطت في ل. قال ابن الأعرابي: السَّرب النفس. بكسر السين اللسان مادة (سرب).
(٢) سقطت في ل. د. الشَّلْو والشَّلَا: الجلد والجسد من كل شيء. والشُّو من الخيون: جلده وجسده اللسان مادة (شلا).
(٣) سقطت في و.

- (٤) كذا في ن. د. وفي و: والقن والنحر والصدر ومجر موضع الشعر منه.
(٥) في اللسان في مادة (صلف): والصليف عرض العنق. ومعه صليفتان من الخائيتين.
(٦) في و: والاحليل مخرج البول من الذكر. وكثير من اسمائه. وفي ن: والاحليل في مخرج البول والذكر من اسمائه.
(٧) ينظر اللسان مادة (عجب).
(٨) ينظر اللسان مادة (قس).
(٩) في و: والقرب.
(١٠) سقطت في ن. د.
(١١) كذا في د. واللسان مادة (شظي). وفي و: لاصق. وفي ن: لاحق.
(١٢) ينظر اللسان مادة (سب).
(١٣) سقطت في و.
(١٤) كذا في ل. د. وفي و: الجدين.

باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا^(١)

جميع ما ذكره ابو القاسم [في هذا الباب]^(٢) يذكر ويؤنث على ما قال، وكان الأصمعي يقول: لا أعرف في «العنكبوت» الا التأنيث، وكان ينكر ايضا التذكير في «الخمر»^(٣)، واحتج^(٤) عليه بقول الأعشى:

وكان الخمر المدام من الا سفنط ممزوجة بماء زلال^(٥).

فقال: انما الرواية^(٦): «وكان الخمر المدامة م الاسفنت»^(٧) اراد: من الاسفنت، فحذف نون «من» لالتقاء الساكنين كما قال [الأخر]^(٨).
أبلغ أبا دختنوس مألكتة غير الذي قد يقال م الكذب^(٩)

(اراد: من الكذب)^(١٠).

(١) كذا في و. وفي ل، د، هـ، والجمل ص ٢٩٠: باب ما يؤنث ويذكر من غير ما ذكرنا.

(٢) سفنط في و.

(٣) في و: وكان ينكره ايضا في الخمر.

(٤) في ل، د: فاحتج.

(٥) من الخفيف. وروى الفراء البيت على النحو الآتي:

وكان الخمر العتيق من الاسفنت ممزوجة بماء زلال

وقال الفراء بعده: فقال العتيق ثم رجع الى التأنيث فقال ممزوجة وقد يكون ان تلفى الهاء تشبيها بكف خضب وعين كحيل ولحية دهين لأنها معتقة فهي مفعول بها في الأصل كما تقول معقد وعقيد (المذكر والمؤنث ص ١٨)، ورواية الديوان مطابقة لرواية الفراء ص ١٦٤ (صادر).

(٦) في و: قال والرواية.

(٧) كذا في ل، د، هـ. وفي و: كأنما الخمر المدامة م الاسفنت.

(٨) سفنط في و.

(٩) كذا في د. وفي و:

أبلغ بنسي حبوس مألكتة غير الذي يقال ملكذب

ورواية ن قريبة من رواية د. وأبو دختنوس هو نقيط بن زرارة (سمط اللامي ٨٣٥، والإعلام ١٤٣)، وفي ابن يعيش ٣٥٨:

أبلغ اباد ختنوش...

(١٠) سفنط في ل، د.

وعلم لم يذكره ابو القاسم «الطباع» تذكر^(١) وتوثق على معنى «الطبيعة»، وقال ابو خاتم: «الأضحى» مذكّر في لغة قيس عيلان، ومؤنث في لغة بني تميم. قال: واجتمع عندي اعرابيان مسنان، قيسي، وتميمي قد جاوزا أو دان كل واحد منهما التسعين^(٢) فسألتهما عن «الأضحى»^(٣)، فقال التميمي: دنت الأضحى ضحى^(٤)، وقال القيسي: دنا الأضحى. وانشد يعقوب:

رَأَيْتُكُمْ بَنِي الْخَدْوَا لَمَّا دَنَا الْأَضْحَى وَصَلَّتِ اللَّحَامُ
تَوَلَّيْتُمْ بَوْدَكُمْ وَقَلْتُمْ لَعَكَ مِنْكَ أَقْرَبُ أَوْ حُدَامُ^(٥)

و«السرائيل» كان الأصمعي لا يعرف فيها الا التانيث^(٦) ويحتج بقول قيس بن سعد بن عباد^(٧):

أردتُ لكيما يعلمُ السّناسُ أنها سَراويلُ قيسِ والوفودُ شهودُ
وان لا يقولوا: غاب قيسٌ وهذه سَراويلُ عاديٍّ ثمّهُ ثمودُ^(٨)

و«ككب» جبل^(٩) ذكره امرؤ القيس وصفه في قوله:

فريقانٍ منهم جازعٌ بطنٍ نخلةٍ وأخرٌ منهم قاطعٌ نجدٌ ككب^(١٠)

وأنته^(١١) أعشى بكر فلم يصرفه في قوله:

(١) كذا في و.د. وفي ل: مذكور.

(٢) كذا في د. وفي و: قد جاوزا أو زاد كل واحد منهما على التسعين. وفي ل: قد جاوزا أو دان كل واحد منهما التسعين.

(٣) في ل: الاضحا.

(٤) سقطت في ل.د.

(٥) من الوافر، وهما لأبي الفول الطهوي. ينظر اللسان مادة (ضح). والمذكر والمؤنث للقراء ص ١٨.

(٦) ينظر اللسان مادة (سزل).

(٧) هو صحابي من ذهاة العرب واجواده هم صحب الامام عليا عليه السلاة توفي في آخر خلافة معاوية (الإعلام ٥٦٨).

(٨) من الطويل. ينظر اللسان مادة (سزل). وهما فيه منسوبان الى قيس ابن عباد وبعدهما: وقال ابن سنيته: بلغنا ان قيسا

طاول روميا بين يدي معاوية او غيره من الامراء فتجرد قيس من سراويله والفاها الى الرومي ففضلت عنه، فعل ذلك بين يدي معاوية فقال هذين البيتين يعتذر عن القاء سراويله في المشهد المجموع.

(٩) سقطت في و.

(١٠) من الطويل. قوله (جازع بطن نخلة) يعني بسنان ابن معمر. والنجد: الطريق في الجبل. وككب: اسم جبل. يقول:

تفرق القوم فرقتين فمبهم أخذ سفلا ومبهم أخذ علوا، وانما يعني افتراق اخين بعد انقضاء المربع الذي كان يجمعهم فيلقى به كل

من يخب، ورجوع كل حي الى ماله وموضع اقامته. (ينظر ديوانه ص ٤٣).

(١١) في و: وانشد. والتصحيح من ل.د.

ومن يغترب عن قومه لا يزال يرى مصارع مظلوم مجراً ومسخباً
وتدفن منه الصالحات وإن يسء يكن ما أساء النار في رأس ككبكا (١)

«حراء» جبل بمكة ذكره رؤبة وصرفه (٢) في قوله:

..... ورب وجه من حراء منحني (٣)

وأنته جرير بن الخطفي، ولم يصرفه في قوله:

سعلم أينما خير قديماً واعظمنا ييطن حراء نارا (٤)

والقياس يوجب في (٥) المواضع كلها ان تذكر على معنى «الموضع» و«المكان»، وتؤنث على معنى الأرض والبلدة والبقعة والمحلة، وما كان منها جبلاً نحو: قدس، ولبني (٦)، ويلعلم، ويرمرم، وككبك، [وأجأ] (٧) جاز أن يذهب به الى معنى الجبل والظود فيذكر ويصرف، أو الى الهضبة والأكمة فيؤنث ولا يصرف، وزعم الطوسي (٨) أن «معزى» تنون ولا تنون، «والسلم» بكسر السين وفتحها الصلح تذكر وتؤنث. قال الله تعالى: «وان

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٤٩/١. وفي الديوان ص ١١٣.

على من له رهط حواله مغضبا	من يغترب عن قومه لا يجد له
مصارع مظلوم مجراً ومسخباً	ويعظم بظلم لا يزال يرى له
يكن ما أساء النار في رأس ككبكا	وتدفن منه الصالحات وإن يسء

يقول: من يغترب عن قومه جرى عليه الظلم فاحتمله لعدم ناصره وأخفيت حسناته وأظهرت سيئاته. والمسخب من قولك: سخبت الشيء، إذا حررته وككبك جبل بعينه. والبيت من الطويل.

(٢) سقطت في ل.

(٣) هذا عجز بيت صدره: تجس الهدى وبيت المسند. ينظر ديوانه ص ١٦٣.

(٤) من الوافر. لم اجده في الديوان لا في طبعه الصاوي ولا في طبعة دار المعارف.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل. د. ب. ل. ب. وكلاهما صحيح لما مر.

(٧) سقطت في و. وجاءت مكانها كلمة (فأذا).

(٨) هو علي بن عبد الله بن سنان النسي الطوسي اللغوي، من أصحاب ابن عبد القاسم بن سلام، نفي مشايخ الكوفيين والبصريين وكان أكثر مجالسته وأخذ عنه من الأعرابي وهو من أهل القرن الثالث (انباء الرواة ٢٨٥/٢).

جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَحَ لَهَا^(١). وقال عباس بن مرداس السلمى^(٢):

السلم تأخذ منها ما رَضِيَتْ به والحربُ يكفيك من انفاسها جزع^(٣)

فأما «السلم» الذي يراد به: الدلو، فمذكر^(٤)، والعرس، والفهر^(٥)، والدود من الابل: ما دون العشرة. والسلطان من ذكره ذهب به الى «الملك»، ومن انثه ذهب به الى معنى «الخلاقة»^(٦) أو الى معنى «الحجة». وقال بعضهم: هو جمع «سليط» وهو الزيت^(٧) كأنهم ارادوا انه سبب لإثارة^(٨) الحق. واشراقه كما ان الزيت سبب^(٩) لإثارة السراج، وحكي عن اعرابي أنه قال: قضت به عليك السلطان^(١٠)، وقال زياد الأعجم^(١١) في تذكيره: فتى زأده السلطانُ في الخير^(١٢)، إذا غيرَ السلطانُ كلَّ خليل^(١٣)

و«العرس» الأشهر فيه التأنيث، وقد حكي فيها التذكير وهو قليل. قال الراجز:

إننا وجدنا عرس الحنَاطِ لثيمةً ذميمةً الحَوَاطِ^(١٤)

(١) سورة الأنفال، الآية ٦١.

(٢) شاعر مخضرم من شعراء سلمية (تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور يحيى الجبورى ص ١ وما بعدها).

(٣) من البيط، ينظر ديوانه ص ٨٦.

(٤) ينظر اللسان مادة (سلم).

(٥) الفهر: الحجر قدر ما يندق به الجوز ونحوه. انثى، قال اللبث: عامة العرب تؤنث الفهر وتصغيرها فهيرة. وقال الفراء:

الفهر يذكر ويؤنث، وقيل هو حجر يملأ الكف (اللسان مادة فهر). ويقول الفراء في كتابه المذكر والمؤنث ص ١٩ والفهر وهي الحجر وتصغيرها فهيرة.

(٦) في وءل: الخليفة. والتصحيح من د.

(٧) ينظر اللسان مادة (سلط).

(٨) في و: نسب الى اثاره. والتصحيح من ل، د.

(٩) في و: ينسب. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في وءل: وحكي عن ابن الاعرابي أنه قال: قضت به عليك السلطان. اقول: زاد عليه الفراء: وقد اخذت (يسكون

الناء) فلأنا السلطان ص ١٩. والتصحيح من د. يدل على صحة ما فيها عبارة اللسان في مادة (سلط) وهي: وقال ابن السكيت:

السلطان مؤنثة، يقال: قضت به عليه السلطان.

(١١) هو أبو امامة زياد بن سلمى، من شعراء الدولة الأموية. وكانت فيه لكمة فذلكم قبل له الأعجم (تنظر ترجمة في الشعر

والشعراء لابن قتيبة ٣٤٣/١ وخراتة الأدب ١٩٣/٤).

(١٢) في ل، د: في الحمد.

(١٣) من الطويل.

(١٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان (حوط):

أنا وجدنا عرس الحنَاطِ مذمومة لثيمة أخواط

وهو فيه غير منسرب. وأخواط: حظيرة تنخذ للطعام أو الشيء، يفتق عنه سريعاً.

و«الغوغاء» صغار الجراد وسفلة الناس، من ذكر نونها، ومن انت لم ينونها وكذلك
«العلقي» وهو شجر يدبغ به ينون ولا ينون^(١)، وزعموا أن رؤية سمع ينشد بيت ابيه
المعراج:

فحط في علقي وفي مكور
غير منون.

و«الدلو» تذكر وتؤنث. قال بشر بن أبي خازم^(٢):

وليس الرزق عن طلب ولكن اذا القيت دلوك في الدلاء
تجثك بمثلها طورا وطورا تجيء بحماة وقليل ماء^(٣)
وقال الراجز^(٤):

بمشي بدلو مكرب العراقي^(٥)

و«الصراط» المشهور فيه التذكير، وبه نزل القرآن، وقد حكى^(٦) فيه التانيث
وروي^(٨) عن يحيى بن يعمر^(٩) أنه قرأ: «من اصحاب الصراط السوي^(١٠)» بسين مضمومة

(١) ينظر اللسان مادة (علق).

(٢) هذا صدر بيت. عجزه: بين نوازي الشمس والدور. ينظر ديوانه ص ٢٢٣، واللسان مادة (علق). وفي الكتاب ٩٧:

يسن في علقي وفي مكور. وعلقي: شجر، ومكور: شجر. ونوازي الشمس: مغبيها، وفوروها: طلوعها.

(٣) شاعر جاهلي من بني أسد. تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور عزة حسن.

(٤) كذا في و. وفي ل. د.

وليس الرزق عن طلب حثيث
وتجثك بمثلها يوما
والبيتان من الوافر، ولم أجدهما في ديوان بشر بن أبي خازم.

(٥) في و. آخر.

(٦) العراقي جمع عرقوة وهي خشبة معروضة على الدلو، والكرب الخيل الذي يشد على عراقي الدلو. اللسان (كرب)،
(عرق).

(٧) في ل. د.: حكي.

(٨) كذا في د. وفي و. ل.: وقد روي.

(٩) هو يحيى بن يعمر الشامي. فقيه أديب نحوي سيز، أخذ النحو عن أبي الأسود. توفي سنة ١٢٩ (بغية الوعاة ٣٤٥/٢).

(١٠) سورة طه، الآية ١٣٥. قال ابو البقاء العسكري في هامش تفسير الجلالين: (الصراط السوي) فيه خمس قراءات الأولى
على فعل أي المستوي والثانية السواء أي الوسط والثالثة السواء بالفتح بمعنى الشر والرابعة السوي وهو ثابت الأصل وأنت على معنى
الصراط أي الطريقة كقولته تعالى، استقاموا على الطريقة. ينظر الجزء الثالث ص ٦٠٨ و ٦٠٩ من الفتوحات الألفية بتوضيح تفسير
الجلالين.

وواو مشددة، حكى^(١) ذلك يعقوب الحضرمي^(٢) عن عضمة الفقيمي عن يحيى بن يعمر.
وقال ابو حاتم: «الهدى» مذكر عند اكثر العرب، وروى ان بعض بني اسدائه
فقال: «هدى حسنة» [فأنته]^(٣).

و«الفردوس» تذكر وتؤنث، ويروى أن الثوري^(٤) سأل ابا حاتم السجستاني [عن
الفردوس]^(٥) امذكر هو أم مؤنث؟ فقال ابو حاتم: مذكر^(٦)، فقال الثوري: بل هو مؤنث
لقوله تعالى^(٧): «الفردوس هم فيها خالدون»^(٨)، فقال ابو حاتم: إنما^(٩) أنت لأنه ذهب
[به]^(١٠)، الى معنى «الجنة»، فقال الثوري: يا غافل أما سمعت الناس يقولون: أسألك^(١١)
الفردوس الأعلى فقال ابو حاتم: يا نائم «الأعلى» ها هنا: أفعل وليس «بفعل»، فحجل
الثوري ونكس رأسه. وقال ابو حاتم: بعض العرب تجعل^(١٢) «الحانوت» «الخمرة»،
وبعضهم يجعلها^(١٣) «الخمار» قال الهذلي:

يُشِّي بيننا حانوتُ خمرٍ من الخرسى الصراصرة القِطاطِ^(١٤)

(١) في و: وذكر.

(٢) هو يعقوب بن اسحاق الحضرمي. قال ابو حاتم: يعقوب بن اسحاق من أهل بيت العلم بالقرآن والعربية وكلام العرب
والرواية الكثيرة للحروف والفقه، وكان أقرأ القراء. وله كتاب سنده والجامع جمع فيه عامة اختلاف وجوه القرآن ونسب كل حرف
الى من قرأ به: توفي سنة ٢٥٠ (طبقات النحويين واللغويين ص ٥١).

(٣) سقطت في و، د. وانظر المذكر والمؤنث للفراء ص ٢١.

(٤) هو ابو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي. كان اماما في علم الحديث وغيره من العلوم، توفي سنة
١٦٦ (وليات الاعيان ١٢٧/٢-١٢٨).

(٥) سقطت في و.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: لقول الله عز وجل. وفي د: لقول الله تعالى.

(٨) سورة (المؤمنون)، الآية ١١.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في و: تجعله.

(١٤) ذلته المتخلف الهذلي واسمه مالك بن عويمر بن سويد. شاعر جاهلي (ينظر ديوان الهذليين ٢١٧/٢ واللسان مادة (قطط)).

يقول: يشي بيننا صاحب حانوت من خمر. وقوله: من الخرس الصراصرة يريد أعجم من نبط الشام يقال هم الصراصرة.
والنظاظ: الحمام والواحد قطط وهو ضد الجمرة.

والأشهر في «الآزار» التذكير وربما أنث، قال أبو ذؤيب^(١):

تبراً من دم القَتيلِ وبِزَّةٍ وقد علقْتُ دمَّ القَتيلِ إزارها^(٢)

و«الموسى» تذكر وتؤنث، والأشهر فيها التأنيث، قال الشاعر:

فإن تكنِ موسى جرت فوق بَطْرَها فما ختنت الا ومَصانِ قاعداً^(٣)

و«السيل»^(٤)، والذهب، واللبن^(٥)، والبعير، والانسان، والسكين «الأشهر» فيه التذكير، قال الشاعر:

يرى ناصحاً فيما بدا وإذا خلا فذلك سكينٌ على الحلقِ حاذق^(٦)

وأشدد الفراء في التأنيث:

فعميَّث في السَّنامِ غداةَ قُرِّ بسكينٍ موثَّقةِ النَّصابِ^(٧)

(١) سقطت في و. وأبو ذؤيب الهذلي هو خويلد بن خالد، شاعر جاهلي اسلامي وكان روية لساعدة بن جزية الهذلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٤٧/٢).

(٢) من الطويل. قوله: «وقد علقْتُ دمَّ القَتيلِ إزارها»، كما يقال حملت دم فلان في ثوبك، أي تكلته (ينظر ديوان الهذليين، ٢٦٨).

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان في مادة (موسى):

قال يعقوب: «وأشدد الفراء في تأنيث الموسى»:

فإن تكنِ موسى جرت فوق بطنها فما وضعت الا ومَصانِ قاعداً.

وهو فيه غير منسوب والبيت من الضويل وقد كتب ناسخ (و) في الحاشية مصان: أحجام. قول: نسبة الفراء في المذكر

والمؤنث الى زياد الأعجم ص ٢١

(٤) في الحاشية مصان: أحجام. قول: نسبة الفراء في المذكر والمؤنث الى زياد الأعجم ص ٢١.

(٥) في ل. د. والعل. قال ابن منظور: والعرب تذكر العسل وتؤنثه وتذكيره لغة معروفة والتأنيث أكثر (اللسان مادة

عسل).

(٥) كذا في و. د. وفي ل: اللبن والذهب.

(٦) قاله أبو ذؤيب الهذلي (ينظر ديوان الهذليين ١٥٧/١) وهو فيه عل هذا. وفي النسخ المخطوطة:

يرى ناصحاً فيما يرى فإذا خلا

وفي اللسان في مادة (حذق):

ويرى ناصحاً فيما بدا فإذا خلا

وهو من الطويل.

(٧) من الوافر. ينظر اللسان مادة (سكن). وهو فيه غير منسوب.

و«الصواع»^(١) يذكر ويؤنث، قال الله تعالى: «قالوا: نفقد صواع الملك، ولن جاء به حل بعين»^(٢) فذكر^(٣) ثم قال بعد ذلك: «ثم استخرجها من وعاء اخيه»^(٤)، وقد ذهب من لا يميز فيه التأنيث الى أنه أراد: ثم استخرج السقاية.

و«المسك» يذكر ويؤنث والأشهر [فيه]^(٥) التذكير، قال الشاعر:

إذا بدا المسك ينسدى في مفارقهم راحوا كأهم^(٦) مرضى من الكرم^(٧)

(١) الصواع: إناء يشرب فيه. مذكر. وقال الزجاج هو يذكر ويؤنث (اللسان مادة صواع).

(٢) سورة يوسف، الآية ٧٢.

(٣) سقطت في ر.

(٤) سورة يوسف، الآية ٧٦.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) كذا في و، والكامل للبرد ٥٤٨، والشعر والشعراء لابن قتيبة في ترجمة الشمردل ٥٩٣٧، والسمط ٥٤٤. وفي ل، د:

نحاهم

(٧) قائله الشمردل بن شريك البريعي، شاعر اسلامي من شعراء الدولة الاموية (تنظر ترجمته في السمط ٥٤٤)، والبيت من

السمط.

باب (١)

ما يذكر على معنى ويؤنث على معنى آخر

هذا النوع لم يذكره ابو القاسم، ولكننا اردنا ان ننتم به هذه الابواب لغرابته، فمن ذلك «الدرع»: اذا أردت به قميص المرأة ذكرت^(٢) واذا اردت [به]^(٣) «درع الحديد» أنثت وذكرت^(٤)، قال رؤبة:

مقلصا بالدرع ذي التغصن^(٥)

و «الأضحى» إن أردت به «الذبايح»^(٦) أنثت، وان ذهبت به^(٧) الى اليوم الذي يضحى فيه ذكرت.

و «القتب» ان ذهبت به الى «المعى» انثت وان اردت به اداة «السانية»^(٨) ذكرت.

و «الاصبع» ان أردت^(٩) «الجارحة» انثت وان أردت به «الأثر»^(١٠) ذكرت، يقال:

له^(١١) علي اصبع حسن، قال الراعي شاهدا على أن «الأثر يقال له «اصبع»^(١٢):

(١) سقطت في ل، د.

(٢) ودرع المرأة: قميصها، وهو ايضا الثوب الصغير نلب الجارية الصغيرة في بيتها، وكلاهما مذكر، وقد يؤنثان (اللسان مادة درع).

(٣) الزيادة من د.

(٤) ينظر اللسان مادة (درع).

(٥) هذا صدر بيت عجزه: يمشي العرضى في الحديد المثقن وهو في اللسان في مادة (درع) منسوب الى ابى الأخرز. وفي ديوان رؤبة في (ايات مفردات منسوبة الى رؤبة وبعضها الى المعجاج) روى هذا البيت على النحو الآتي:

مسروون في آلة مسرين

يمشي العرضى في الحديد المثقن

وصاني المعجاج فيها وصني

(٦) في ل، د: والأضحى اذا أردت الذبايح.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) السانية: الغرب وأداته. والسانية: الناصجة وهي الناقة التي يستقى عليها. اللبث: السانية، وجمعها السواني. يستقى عليه الزرع والحيوان من بعير وغيره (اللسان مادة ست).

(٩) في ل، د: بها.

(١٠) في ل، د: وان ذهبت الى الأثر.

(١١) كذا في و، د: وفي ل: ماله.

(١٢) كذا في و، ل. وفي د: قال الراعي في أنه الأثر.

ضعيفُ العَصَا بادي العُرُوقِ ترى له عليها إذا ما أُجْدَبَ النَّاسُ اصْتِماعاً^(١)
 و«السماء» إذا أردت به^(٢) التي تظلل الأرض اثنت، وإذا^(٣) أردت «السقف»
 ذكّرت، وإن أردت «المطر» بها^(٤) ففيها خلاف، والوجه التذكير لقول^(٥) الشاعر:
 إذا سَقَطَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعِينَاهُ وَإِنْ^(٦) كَانُوا غَضَابَا
 و«الصاع» إذا أردت به «الكيل» اثنت وذكّرت، وإن أردت به «المطمئن» من
 الأرض ذكّرت، قال المسيب بن علي^(٧) في أنه «المطمئن» من الأرض:
 مَرَحَتْ يَدَاهَا لِلنَّجَاءِ كَأَنَّهَا تَكْرُ بِكَفِّي مَاقِطٍ^(٨) فِي صَاعٍ
 (ويروى: كأنما تكرو بكفي ما قط في صاع)^(٩)، و«الماقط» الذي يضرب بالكرة
 ثم يأخذها

و«التاب» إذا أردت به «الضرس» من الأسنان والسيد من الرجال ذكّرت، وإن
 أردت به «الناقة المسنة» أثنت^(١٠)
 و«العين» إن أردت به^(١١) عين النظر، أو عين الشمس [أو عين الماء]^(١٢) أو عين

(١) من الطويل. ينظر ديوانه (حاشية الصفحة ١٠٢)، واللسان مادة (صحح)، قوله: ضعيف العصا أي خادق الرعية لا
 يضرب ضرباً شديداً، يصفه بحسن قيامه على ابله في الجذب. والبيت من الطويل، وهو في وصف راع.
 (٢) سقطت في ل، د.
 (٣) كذا في و، د. وفي ل: وإن.
 (٤) في ل، د. بها المطر.
 (٥) في ل، د: كقول.
 (٦) في و: ولو. والتصحيح من ل، د، واللسان، وهو منسوب فيه إلى معوّد الحكماء معاوية بن مالك، وصفي معوّد
 الحكماء لقوله في هذه القصيدة:

أعوّد مثلها الحكماء بعدني إذا ما الحق في الخدنان نأبأ

(ينظر اللسان مادة ساء). والبيت من الوافر.

(٧) هو من شعراء بكر بن وائل المعدودين وخال الأعشى. جاهلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٠٧/١ والخزاعة ١
 ٥٤٥/).

(٨) في و: لاعب. والتصحيح من ل، د، والشعر والشعراء ص ١١٠.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) كذا في و. وفي ل، د: والتاب إذا أردت به الناقة المسنة اثنت وإن أردت التاب من الإنسان (في ل) والأسنان (في د) أو
 السيد من الرجال ذكّرت.

(١١) في ل، د: بها.

(١٢) سقطت في و.

الميزان، او المطر، او عين الركبة^(١) أنثت وان أردت بها الاصابة بالعين ذكرت^(٢).
 و«الارض» ان أردت بها^(٣) ضد السماء، أو قوائم الدابة^(٤) انثت، وان اردت بها
 المصدر من: أرض الرجل، اذا أرعد، ومن أرض اذا أصابه الزكام، أو أرضت
 الأرض^(٥) الخشبة، اذا أكلتها ذكرت.
 و«الموسى» ان أدت بها^(٦) الآلة التي يخلق بها أنثت وذكّرت، وان أردت^(٧) «المخلوق
 الرأس» ذكرت.

و«السلم» إن ذهب به الى «الصلح» ذكرت وانثت، وان اردت به^(٨) «الدلو»
 ذكرت.

و«المسل» إن^(٩) أردت به الذي يؤكل ذكرت وأنثت^(١٠)، وان أردت به السرعة في
 المشي ذكرت، قال الراجز^(١١):

والله لولا وجع في العُرْفُوبِ لكنتُ أبقى^(١٢) عملاً من الذئبِ
 وهذا شاذ لغوي لا نحوي، وكذلك [ما]^(١٣) انشدناه في الاصبع، والصاع.

و«الذهب» إن أردت به الذهب المعروف انثت وذكّرت، وان أردت به «الذهب»
 الذي هو مكبال لأهل اليمن^(١٤) أو ما يصيب الانسان من الحيرة اذا نظر الى الذهب ذكرت،
 وهذا الباب يتسع ويكثر جدا.

(١) كذا في و، د. وفي ل: او عين الركبة او المطر.

(٢) ينظر اللسان مادة (عين).

(٣) سقطت في د.

(٤) والأرض: سفلة العير والدابة وما ولي الأرض من، يقال: بعير شديد الأرض اذا كان شديد القوائم. والأرض: اسفل

قوائم الدابة. اللسان (أرض).

(٥) في ل، د: الأرض، واللفظان صححان، بنظر اللسان مادة (أرض).

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل، د.

(٩) في ل، د: اذا.

(١٠) في و: ذكّره وأنثته.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: قال الراجز في السرعة.

(١٢) في و: أمشي. والتصحيح من ل، د، واللسان مادة (عمل)، وهو فيه غير منسوب.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) كذا في و، د. وفي ل: أهل اليمن.

باب الأفعال المهموزة

قال أبو القاسم في هذا الباب: أرجأت الأمر يارجل^(١)، وقرأ الكتاب وأقرأ غيره واستقرأ^(٢)، «وأخرون مرجؤون لأمر الله»^(٣) و«أرجه وأخاه»^(٤)، بالهمز وترك الهمز، وذكر فيه: استخذأ فلان لفلان^(٥) وترك الهمز فيه أقيس من الهمز، ويكون مشتقا^(٦) من «الخذاء» وهو استرخاء الأذنين، وكذلك استرخاء الفرج والنبات^(٧)، لأن الذل يعد^(٨) ضعفا ولينا كما أن العز يعد صلابة وقوة وهو مشتق من الأرض العزاز^(٩) وهي الصلبة، وقد روى [عن]^(١٠) الأصمعي أنه قال: شككت في هذه اللفظة أهي مهموزة أم^(١١) غير مهموزة، فلقيت أعرابيا فقلت: يا أعرابي: كيف تقول: استخذأت أو^(١٢) استخذيت، فقال: لا أتوؤها^(١٣)، (فقلت: لم)^(١٤)، فقال: لأن^(١٥) العرب لا تستخذني لأحد، فلم يميز^(١٦)، وقد روى أن من العرب من يسهل الهمزات كيفما كانت إلا ما لا يمكن تسهيله.

(١) ينظر الجمل ص ٢٩٠.

(٢) كذا في الجمل ص ٢٩٠. وفي النسخ المخطوطة: وقد قرأت القراء.

(٣) سورة التوبة، الآية ١٠٦.

(٤) سورة الاحزاب، الآية ١١١.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٩٠.

(٦) سقطت في ل.

(٧) كذا في ل، د. وفي و: اللثات.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: يسمى.

(٩) والعزاز والعزاز: المكان الصلب السريع السيل، وقال ابن شميل: العزاز ما غنظ من الأرض وأسس عسبان مطره (اللسان

مادة عزز).

(١٠) سقطت في و.

(١١) في و: أو. أو: أقول: الصحيح أن يقول: مهموزة هي أم غير مهموزة؟

(١٢) في ل، د: أم.

(١٣) في ل، د: لا أتوؤها.

(١٤) سقطت في د.

(١٥) كذا في و، د. وفي ل: إن.

(١٦) في اللسان في مادة (خذأ): «وقيل لأعرابي في مجلس أبي زيد: كيف استخذأت؟ ليتعرف منه الهمز». فقال: العرب لا

تستخذني، فهمز.

باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء وتسمى حروف الرفع^(١)

أنشد أبو القاسم بيئا^(٢) في هذا الباب:

بيئا تعانقه الكماة وروغهُ يوماً أتبع له جرىء سلفع^(٣)

وقع^(٤) في^(٥) نسخ هذا الكتاب «تعانقه» وكذا قرأناه^(٦)، وهو غلط، لأن «تعانق» لا يتعدى إلى مفعول، والصواب «تعنقه»^(٧) بغير الف، وكذلك وقع في اشعار الهذليين.

(١) كذا في و. وفي ل. د: باب الحروف التي يرفع وفي الجمل ص ٢٩٣: باب الحروف التي ترتفع ما بعدها بالابتداء والخير وتسمى حروف الرفع.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ٢٩٤. وأما في ديوان الهذليين ١٨/١ فجاه هكذا: بيئا تعنقه الكماة وروغهُ.

وهو لأن ذيب الهذلي، يقول: هذا المستعربين تعنقه الكماة وبين روغاته أي بين أن يقبل ويروغ إذا قتل. أتبع له، أي قدر له رجل جرىء. سلفع: جرىء الصدر. والبيت من الكامل.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في ل.

(٦) راجع الحاشية ذات الرقم (٣).

باب الوقف

قال أبو القاسم في هذا الباب^(١): والاشمام، وروم الحركة انما يكونان في المرفوع^(٢).

[قال المفسر: ليس هذا^(٣) مذهب سيويه [والخليل]^(٤) وانما هو مذهب ينسب الى ابن كيسان، و«الاشمام» وحده هو الذي لا يكون الا في المرفوع، لأن معنى الاشمام أن تشير الى حركة الحرف لتخرجها، ولا يمكن ذلك الا في «الضمة» لأن مخرجها من الشفتين فيمكن الناطق أن يضم شفثيه فيرى المخاطب ذلك. وأما «الكسرة والفتحة» فان مخرجها لا يراه المخاطب^(٥)، لأن مخرج «الكسرة» من وسط الفم^(٦) ومخرج «الفتحة» من الحلق، وأما «الروم» فيمكن في المجزور والمنصوب غير النون، لانه اضعاف الحركة^(٧) لا سلبها بالجملة، ويمكن ان يسمعه الأعمى، وأما «الاشمام» فليس معه حركة البتة^(٨) انما هو تهيئة العضو للنطق.

مسألة

قال في هذا الباب: والسادس «الاتباع» وهو أن تنقل حركة الحرف الى ما قبله ليعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل، واكثر ما يجيء ذلك في الشعر نحو قولهم: هذا بكر، ومررت بيكر، وأنشد:

أنا ابنُ مأويةَ إذ جدُّ النُقْرِ^(٩)

(١) كذا في و، د. وفي ل: في هذه الآيات.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٩٩: في المرفوع خاصة.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في و.

(٥) في ل، د: فان مخرجها لا يراها المخاطب.

(٦) في و: اللسان.

(٧) في و: الحرف. والتصحيح من ل، د.

(٨) كذا في ل، د. وفي و: فليس يسمعه البتة.

(٩) نسبة سيويه في الكتاب ٢ ك ٢٨٤ الى بعض السعديين. وقال محقق كتاب الجمل في الصفحة ٣٠٠ منه: «وقيل هو لغدي بن أعبد المقرئ وقال الجوهري هو لعبد الله بن مأوية». والشاهد فيه القاء حركة الراء على القاف للوقف، والنقر صوت يسكن به الفرس عند اجتماعه وشدة حركته اي أنا الشجاع الظل اذا اجتمعت الخيل عند اشتداد الحرب.

قال المفسر: هذا الكلام يحتاج الى تقييد، وهو ان يزداد فيه فيقال^(١): ولا يكون الا فيما قبل آخره ساكن من غير حروف^(٢) المد واللين ولم يعرض فيه خروج^(٣) من كسر الى ضم ولا من ضم الى كسر^(٤)، وانما شرطنا ان تكون الحروف التي تنقل اليها الحركة حروفا صحاحا^(٥)، لأنه لا يجوز في نحو «ريد» ولا^(٦) «عون» نقل [لاستقال^(٧)] الحركة على حروف^(٨) العلة، وشرطنا ان لا يكون فيه خروج من ضم الى كسر ولا^(٩) من كسر الى ضم، لأنه لا يجوز أن تقول^(١٠): هذا العدل، ولا بعث اليك بالبسر، ولكنك تتبع الضم الضم والكسر الكسر كما قال اوس بن حجر:

لنا صرخة ثم اسكاته كما طرقت بنفسك بكر^(١١)

فكسر الكاف ولم يضمها^(١٢)

مسألة

قال ابو القاسم: والسابع «الثقل» كقولك: هذا جعفر وعامر وما أشبهه^(١٣)، وأنشد^(١٤):

لقد خشيت ان ارى جذبا في عامنا ذا بعد ما اخصبا^(١٥)

(١) في ل، د: ويقال.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: حرف.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: من ضم الى كسر ولا كسر الى ضم.

(٥) في ل، د: وانما شرطنا ان يكون الحرف الذي تنقل فيه (في ل) واليه (في د) الحركة حرفا صحيحا.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل، د: حرف.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) في ل، د: يقال.

(١١) من المقارب، ينظر ديوانه ص ٣١، واللسان مادة (طرق)، ورواية البيت فيه: فما صرخة ثم اسكاته....

وطرقت المرأة والناق: نشب ولدها في بطنها ولم يسهل خروجه.

(١٢) في و: يصلها. والتصحيح من ل، د.

(١٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٣٠٠: وما أشبه ذلك

(١٤) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٠٠. وفي و: قال.

(١٥) قاله زُبة بن النجاشي وينظر ديوانه ص ١٦٩ (أبيات منسوبة الى زُبة)، وهو من شواهد سيره في الكتاب ٢٨٧/٢.

قال الأعلام: اراد جذبا فشدد الباء ضرورة وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين وكذلك شدد اخصبا للضرورة.

قال المفسر: التشديد ضد الاتباع، لأن الاتباع لا يكون الا فيما كان [قبل ^(١)] آخره حرف ساكن صحيح، والتشديد فيما ^(٢) قبل آخره حرف متحرك، وهذا البيت أنشدته ابو القاسم، ولم يقدم ^(٣) له مقدمة، وكان يجب ان يقول: ان الشاعر اذا اضطر أجرى الوصل مجرى الوقف ثم ينشد هذا البيت. وهذا البيت يروى «جديبا» ^(٤) بكسر «الجيم» فلا ضرورة فيه على هذه الرواية، لأنه «فعل» كهقب وعيم ^(٥)، ويروى «جديبا» بفتح الجيم ففيه على هذه الرواية ضرورتان: أحدهما: أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، والثانية: أنه شدد ما قبل آخره حرف ساكن، والتشديد انما بابه أن يكون فيما قبل آخره ^(٦) حرف ^(٧) متحرك، فاضطر الى ان يحرك ^(٨). «الدال» من «جديبا» لذلك كما اضطر رؤية الى تحريك الساكن في قوله:

مشبهة الاعلام لَمَاعُ الخَفَقُ ^(٩)

ورواه ابو حاتم «جديبا» بدال ساكنة وباء زائدة للضرورة حين لم يمكنه التشديد لسكون ما قبل الآخر، وستكلم على ^(١٠) هذا الرجز ^(١١) عند وصولنا الى الايات إذ شاء الله.

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل.

(٥) الهقب: الواسع الحلق والضمخ في طول وجسم. ولم نجد «عيم» لا في اللسان ولا في التاج ولعلها من «العيمة» وهي

كذا في ب، د، وفي و: والتشديد انما يكون في بابه أن يكون ما قبل آخره شهوة اللين.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: فاضطر الى تحريك.

(٧) سقطت في ل.

(٨) كذا في و، د، في ل، فاضطر الى تحريك.

(٩) قائلة رؤية بن العجاج، وهو محزبييت. صدره: وقاتم الأعماق خاوي المخزوف. بنظر ديوانه ص ١٠٤، وابن عقيل ١

٢٠/، والاسموني ١/٣٧. والبيت على هذا النحو في ب، د. وفي و: مشبهة الاعلام لَمَاعُ الخَفَقُ

(١٠) في ل، د، في.

(١١) سقطت في ل.

باب ما جاء من المثني بلفظ الجمع^(١)

ذكر ابو القاسم في هذا الباب أن العرب تقول: ضربت رؤوس الزيديين. فتجمع، ورأسيهما فتني^(٢)، واسقط لغة ثالثة، وهي أن منهم من يفرد فيقول: ضربت رأس الزيديين، اتكالا على فهم السامع ان نفسين لا يكون لهما رأس واحد، وقرأ بعض القراء: وَفَبَدَّتْ لَهَا سَوَاتِنُهَا^(٣) على (افراد السوء)^(٤)، وقال الشاعر في هذه اللغة:

كأنه وجهُ تركيبين قد غَضِبَا مستهدفُ لطمعينِ غيرِ تدييب^(٥)

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٠٢. وفي و. باب ما جاء منى بلفظ الجمع.

(٢) ينظر الجمل ص ٣٠٢، والعبارة فيه قريبة من هذه.

(٣) سورة طه، الآية ١٢١.

(٤) سقطت في-ل، د.

(٥) من السيط. لم اتف على قائله.

باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال

قال ابو القاسم : اعلم ان كل اسم علم معرفة تصفه بـ «ابن» ، وتضيفه الى اسم علم معرفة^(١) فانك تحذف منه التنوين ، ولا تلحق في «ابن» «الفاء» في الخط ، قال فان زال عن هذا نونه ، وذكر أن الكنية تجرى مجرى الاسم العلم^(٢) .

قال المفسر : لم يقيد ابو القاسم هذا الباب بشرط يستوفيه ويمنعه من ان يعرض فيه شك^(٣) ، ولكنه ارسله ارسالا على عادته في سواء . وتقيلده ان يقال : اذا وقع «ابن» مفردا صفة لمفرد مكبر غير منصغر . بين علمين أو لقيين أو كنيتين متفتحين أو مختلفتين حذف «الفه» في الخط «وتنوين» موصوفه في اللفظ . وهذا الباب يدور على تسع^(٤) مسائل : ثلاث اصول ، وست مركبة منها :

فالثلاث الاصول أن يقع بين علمين كقولك : هذا زيد بن عمرو ، أو بين كنيتين كقولك : هذا ابو جعفر بن ابي محمد ، أو بين لقيين مشهورين كقولك : هذا كرز بن بطة^(٥) .

والست المركبة : ان يقع قبله علم وبعده كنية كقولك : هذا^(٦) زيد بن ابي عبد الله ، أو يقع قبله^(٧) كنية وبعده علم كقولك : هذا ابو عبد الله بن زيد^(٨) ، أو يقع قبله لقب وبعده كنية كقولك : مررت بكرز بن ابي عبد الله ، أو يقع قبله كنية وبعده لقب كقولك : مررت بأبي محمد بن كرز ، أو يقع قبله لقب وبعده علم كقولك : مررت بكرز بن زيد ، أو يقع قبله علم وبعده لقب كقولك : مررت بزيد بن كرز .

(١) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٣٠٣ : الى اسم معرفة عند

(٢) بنظر الجمل ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٣) في ل ، د : شك فيه .

(٤) كذا في و ، د . وفي ل : سبع .

(٥) في و : ربطة . والنصح من ل ، د .

(٦) سقطت في ل .

(٧) سقطت في ل .

(٨) في ل ، د : هذا ابو جعفر بن محمد .

و «الف الوصل» في هذا الباب تابعة لتتوين الموصوف تسقط بسقوطه وثبت بباته،
 قمن الشاهد على وقوع «ابن» بين علمين قول دريد بن الصمة^(١):
 قتلنا^(٢) بعبد الله خير لداته ذؤاب بن اسماة، بن زيسد بن قارب
 ولولا جنون^(٣) الليل أدرك ركضنا بذوي الروم والأرطى عياض بن ناشب

ومن الشاهد على وقوعه بين كنية وعلم قول الفرزدق:

ما زلت افتح أبواباً وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار^(٤)

وهذا البيت تقدمت فيه^(٥) الكنية، ومثله قول عترة:

ولم أنكل ولم أجبن ولكن شدت على أبي صخر بن عمرو^(٦)

ومن الشاهد على وقوعه بين علم ولقب قول الآخر:

فويل أم بز جر شعل بن جابر ووقر بز ما هنالك ضائع^(٧)

و «شعل» لقب كان يلقب به «تأبط شرا»^(٨) واسمه ثابت، وقد ذكره في بيت قبل

هذا:

(١) شاعر جاهلي، وهو أحد الشعراء المشهورين وذوي الرأي في الجاهلية. (تنظر ترجمة في الشعر والشعراء ٦٣٥/٢).

(٢) كذا في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٣٨/٢، والأغاني ١٧١٠. وفي ل. د: قتلنا. وفي ر: قتلنا.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الأغاني ١٧١٠: ولولا سواد الليل... والبيتان من الطويل، والثاني منها لم يذكره ابن

قتيبة.

(٤) استشهد به سيوريه في الكتاب ١٤٨/٢ و ٢٣٧ ونسبه الى الفرزدق ايضا، ولم أجده في ديوانه (طبعة صادر ١٩٦٠). وهو

من البيط.

(٥) سقطت في ل.

(٦) كذا في ر. وفي ل. د: فلم أجبن ولم أنكل ولكن شدت على أبي صخر بن عمرو وفي الكتاب ١٤٨/٢:

فلم أجبن ولم أنكل ولكن يمت بها أبا صخر بن عمرو

والبيت من الوافر، ولم أجده في ديوان عترة (طبعة صادر ١٩٦٦) ولا في طعة المكتب الاسلامي.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الهذليين ٧٨/٣، واللسان مادة (بزن): فويل أم بزجر شعل على الخصي... وقد

ثبت رواية النسخ المخطوطة لأن الاستشهاد بالبيت لا يصح إلا بها. والبيت من الطويل وقائله فيس بن عيزرة الهذلي. يريد: فويل

أم بز فلعله شعل وهو تأبط شرا، والوقر: الصنوع. وقر بز أي صدغ.

(٨) ينظر اللسان مادة (شعل).

سرى ثابت مسرى ذمياً ولم أهنُ سلتك عليه شلٌ مني الأصابع^(١)

وانشد التحويون في ما شذ من هذا الباب [قول الخطيئة]^(٢)

إلا يكن مالٌ يثابُ فأنه سيأتي ثنائي زيذاً ابن مهلهل^(٣)

وقال [الاعلب]^(٤) العجلى^(٥):

جارية من قيس بن ثعلبة كأنها حلية سيفٍ مُذهبه^(٦)

والوجه فيما ورد من هذا^(٧) ان يجعل فيه «ابن» بدلا ولا يجعل صفة ليخرج عن^(٨) باب الضرورة. والعلة في حذف التنوين من هذا عند سيويه كثرة الاستعمال [مع إبقاء الساكنين، وكون الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وكان يونس يرى ان العلة فيه اجتماع الساكنين. وقال أبو عمرو بن العلاء: العلة فيه كثرة الاستعمال]^(٩) (لا غير، وكان يقول: إذا قلت: هذه هند بنت عبد الله حذفت التنوين لكثرة الاستعمال)^(١٠) كما قالوا: لا أدروا لم عمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيت بن سهم ام شعيت ابن منقر^(١١) وهذا في لغة [من يصرف «هنداء» وأما قول الشاعر:^(١٢)

لم عمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيت بن سهم ام شعيت ابن منقر^(١٣)

(١) أنشده ابن منظور في اللسان في مادة (شعل)، ولم يذكر قائله.

(٢) سقطت في و. وأسم الخطيئة جرون بن أوس، ولقب بالخطيئة لقصره وقربه من الأرض، وهو شاعر مخضرم (الشعر والشعراء ١/٢٣٨).

(٣) كذا في ل، د، والديوان ص ٨٤. وفي و: فالأ... والبيت من الطويل.

(٤) سقطت في و.

(٥) هو الاعلب بن عمرو بن بني عجل من ربيعة شاعر مخضرم استشهد في واقعه نهاوند (الاعلام ١/٣٣٧ - ٣٤٠)، وانظر

خزانة الادب ١/٣٣٧.

(٦) من الرجز. تنظر الخزانة ١/٣٣٧.

(٧) كذا في و. وفي ل: من مثل ذلك. وفي د: من مثل هذا.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: من.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: بك.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) قائله الأسود بن يعفر، ينظر ديوانه ص ٣٧. وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١/٤٨٥. والبيت من الطويل.

فسقوط التنوين من «شعيث» إنما هو لالتقاء الساكنين، وينبغي ان يكتب «ابن»
]فيه[^(١) بالفتح لأنه مبتدأ وخبر وليس من باب الصفة والموصوف، لأن «شعيثا» هذا^(٢)
يختلف [في نسه]^(٣) فزعم بعضهم انه ابن سهم، وزعم بعضهم أنه ابن منقر.

ويجري مجرى العلم في هذا الباب «الكنايات» من نحو قولهم: «فلان بن فلان»
وقولهم: «ضَلَّ بن ضَلَّ»^(٤) و«طامر بن طامر»^(٥) لمن لا تعلم امه ولا يعلم ابوه^(٦)
ويقال ايضاً ذلك لمن لا قرابة بينك وبينه، ومعناه بعيد بن بعيد، وأصل «الطامر»:
البرغوث^(٧)، قال الشاعر:

ازعمتم أي سأترك أرضكم خلفي وأذهب طامرا عن طامر^(٨)

ويجري مجرى الاعلام (ايضا الأسماء)^(٩) الموضوعه لما لا يعقل كقولك: هذا ابو
مهدي بن حفصة، وابو مهدي: الديك، وحفصة: الدجاجة^(١٠) وهذا سمس بن ثعالة،
وسمس، وثعالة من اسماء الثعلب^(١١)، وقولهم للخبز: جابر بن حبة، سمي جابرا لأنه
يجبر الجائع، وهو متخذ من حبة^(١٢) الطعام، قال الشاعر:

أبو مالك يعتادنا^(١٣) في الظهائر يحيى فيلقى^(١٤) رَحْلَه عند جابر^(١٥)

وأبو مالك كنية الجوع^(١٦).

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في د.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل، د: هو ضَلَّ بن ضَلَّ. ينظر اللسان مادة (ضلل).

(٥) وقالوا: هو طامر بن طامر للبعيد (اللسان مادة طمر).

(٦) في ل، د: وطامر بن طامر لمن يجهل نسبة ولا يعلم أبوه.

(٧) ينظر اللسان مادة (طمر).

(٨) من الكامل. لم أقف على قائله.

(٩) سقطت في ل. وفي د: الأسماء الاعلام الموضوعه.

(١٠) في اللسان في مادة (حفص): وأم حفصة: الدجاجة.

(١١) ينظر اللسان مادة (سمس).

(١٢) في ل، د: حبه.

(١٣) كذا في ل، د، واللسان مادة (ملك). وفي و: يقنادنا.

(١٤) كذا في اللسان. وفي و: يحيى فيلقى. وفي ل، د: يجو فيلقى.

(١٥) كذا في النسخ الخطوطة. وفي اللسان عامر. والبيت من الطويل. وهو في اللسان غير معزو.

(١٦) ينظر اللسان مادة (ملك).

باب مواضع «ما»

زعم أبو القاسم أنها تسعة: استفهام عما لا يعقل كقولك: ما صنعت؟ وما فعل يزيد^(١)؟، وجزاء كقولك: ما تصنع اصنع مثله، وخبر بمعنى الذي فتقع على ما لا يعقل كقولك: ما أكلت الخبز، والمعنى: الذي أكلت الخبز، وكذلك ما شربت الماء، وتكون نكرة يلزمها النعت كقولك: مررت بما معجب لك، أي: بشيء معجب لك، وتكون مع الفعل بتأويل المصدر كقولك: بلغني ما صنعت، أي: صنعك^(٢)، وتكون زائدة على ضريين، فأحد الضريين لا تحل^(٣) فيه باعراب ولا معنى كقوله تعالى^(٤): «فما نقضهم ميثاقهم»^(٥) و «فما رحمة من الله لنت لهم»^(٦) والضرب الآخر يتغير فيه الاعراب كقولك: ان زيدا قائم، ثم تقول: انما زيد قائم، فتكف «ان» عن العمل. وتكون تعجبا كقولك: ما أحسن زيدا، وما أكرم عمرا. وتكون نفيا^(٧) كقولك: ما خرج زيد، وما محمد قائما، وما عبد الله سائرا.

قال المفسر: قد اختلف النحويون من البصريين والكوفيين في اصناف «ما» ومواضعها في الكلام، فمنهم من جعلها تسعة كما فعل^(٨) أبو القاسم، وجعلها الزماني عشرة [خمسة أسماء وخمسة أحرف]^(٩) وجعلها الفارسي في بعض كلامه ايضا عشرة^(١٠) وجعلها الهروي^(١١) في كتاب «الأبنية» اثني عشر، (وجعلها قوم اربعة عشر)^(١٢)، وجعلها

(١) كذا في و. وفي ل، د: والجمل ص ٣١٠: ما فعل زيد.

(٢) في ل، د: بلغني صنعك، وفي الجمل ص ٣١٠: بلغني صنعك.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣١٠: أحدهما لا يتغير نبع اعرابا.

(٤) في ل، د: عز وجل، وفي الجمل: جل وعز.

(٥) سورة النساء، الآية ١٥٥.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣١١: وتكون نافية.

(٨) في و: نقلها. وفي د: جعلها.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في ل، د: عشرة ايضا.

(١١) هو أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب كتاب الفريين، وكان من العلماء الأكابر. توفي سنة ٤٠١ (وفيات الأعيان ١

قوم اكثر من ذلك، والعلّة في هذا الاختلاف ان منهم من ذهب الى الإختصار فجمع^(٦) منها الثلاثة والأربعة ونحو ذلك في نوع واحد، ومنهم من ذكر كل صنف على حِدْتِه فكثرت الاصناف لذلك، ومثال ذلك ان قوما وجدوها تقع زائدة على صفات شتى^(٧) فجعلوها كلها نوعا واحدا، لأن الزيادة تجمّعها، ولم يفعل غيرهم كذلك، وكذلك عدّ قوم «ماء الحجازية صنفوا «ماء»^(٨) التيمية صنفاً آخر، وجعلها^(٩) آخرون صنفاً واحداً، لأنها نافية في الحالين. وأنا أجمع في هذا الباب ما افترق من اقوالهم بعون. (٥) الله تعالى.

فمنها^(٦) «ماء» التي يراد بها الاستفهام واكثر ما تستعمل فيها لا يعقل، ومنها الموصولة [التي]^(٧) بمعنى «الذي»، والأكثر فيها [أيضاً]^(٨) أن تكون لما لا يعقل، ومنها [ما]^(٩) التي للتعجب، وسيبويه لا يجعل لها صلة^(١٠)، والأخفش يجعل لها صلة، ومنها «ماء» التي تكون اسماً منكوراً فتلزمه الصفة، كقولك: (مررت بما معجب لك)^(١١)، أي: بشيء معجب لك، ومنه^(١٢) قول الشاعر:

ربما تكره النفوس من الأمر
له فرجة كحلّ العقال^(١٣)

ومنها «ماء» الشرطية كقولك: ما تصنع أصنع [مثله]^(١٤)، ففي هذه المواضع

(١) كذا في و، د. وفي ل: فجعل.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: على ضرب و اصناف شتى.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: جملتها.

(٥) في ل، د: بعون.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: فجمعهم.

(٧) سقطت في و.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) سقطت في و، د.

(١٠) ينظر الكتاب ٣٧٨، والمقتضب ١٧٣/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٨٨٢.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كذا في و، د. وفي ل: ومثله.

(١٣) قاله أمة بن أبي الصلت وهو في ديوانه ص ٥٠: ربما تخرج النفوس... وقد استشهد به سيبويه برواية النسخ المخطوطة في

الكتاب ٢٧٠/٨ و ٢٦٢ والمبرد في المقتضب ٤٧٨. وابن هشام في شذور الذهب ص ١٣٢، والاسموي ١٥٤١، وهو من الخفيف.

(١٤) الزيادة من د.

الخمسة^(١) تكون اسماً، ومنها «ما» التي تدخل على ما يعمل فتبطل عمله^(٢)، وتسمى الكافة، كقولك: انما زيد قائم [وكأنا عمرو منطلق]^(٣)، وبيننا عمرو جالس أقبل زيد، ومثله قول الشاعر:

وبيننا المرأة^(٤) في الأحياء مُغْتَبَط^(٥) إذا هو الرمسُ تعفوهُ الأعاصير^(٦)

ومنها «ما» التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وتسمى «المسلّطة» وهي ضد الكافة، وهي [التي]^(٧) تلحق «حيث» و«أذ» في قولك: حيثما تكن تكن، وإذا تاتني اكرمك. لان («حيث» و«أذ» لا يشرط بهما حتى تضاف اليهما «ما»^(٨) قال الشاعر:)^(٩)
حيثما تستقيم يقدرُ لك الله نجاحاً في غابر الأزمان^(١٠)

وقال آخر:

أدما تربني اليوم مزجي طعيني أصعدُ سيراً في البلاد وأفرع^(١١)
فأني من قوم سواكم وانما رجالي فهم في الحجاز^(١٢) وأشجع^(١٣)

(١) سقطت في و.

(٢) في و: التي تدخل على ما يعمل فيه إن فيبطل عملها.

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في ل، د، واللسان مائة (رمس). وفي و: الحي.

(٥) كذا في اللسان. وفي النسخ المخطوطة: مفتبطاً.

(٦) كذا في و-د، واللسان. وفي ل: إذا هو في الرمس. . . . والبيت من البيط ولم يذكر قائله في اللسان.

(٧) سقطت في و.

(٨) في د: لا يشرط بهما دون (ما).

(٩) سقطت في ل.

(١٠) كذا في ل، د، وابن عقيّل ٣٦٨٢ وهو فيه غير منسوب. وفي و: حيثما تستقر يقدر. . . . والبيت من الخفيف، والشاهد في

قوله: حيثما تستقيم يقدر، فقد جزم بحيثما فعلين. وهو من شواهد الأشعموني ١٧٤.

(١١) كذا في ل، د، والكتاب ٤٣٧٨. وفي و:

أدما ترى اليوم فد حتى طعيني أصعدُ سيراً في البلاد وأنزع

(١٢) كذا في و، ل. وفي الكتاب ٤٣٧٨: بالحجاز. وفي د: في الرجال وأشجع.

(١٣) البيتان من الطويل وقد قال سيويه: «قالوا هو لعبد الله بن همام السلولي»، والشاهد في قوله، أدما، والقاء في أول البيت

الثاني جوابها. والمزجي من أجزيته إذا سفته برفق، والمفرغ المنحدر وهو من الأضداد.

ومن التحويين (من يجازي) (١) باذا وكيف مع «ما»، ولا يجازي بها دون «ما» .
ومنها «ما» التي تدخل بين العامل والمعمول فلا تمنعه العمل، ولا تفيد معنى أكثر من
التأكيد كقوله تعالى: «فيا رحمة من الله لنت لهم» (٢)، وعلى هذا اتشد الاخفش:
وجدنا الحمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم (٣)

وبعضهم يرفع «الحبطات» ويجعلها «ما» الكافة .

ومنها التي تجري مجرى «أن» الخفيفة الموصولة بالفعل كقولك: يعجني (ما تصنع،
فيكون كقولك) (٤) «أن تصنع»، ومنها التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك: لا أكلمة ما
ذر شارق وما هبت الريح، وما غرد طائر، وهذه أيضا تقدر تقدير المصدر غير انها لا تقع
موقع «أن» ولا هي في معناها (٥)، ونحو هذا قوله: لا أتيك ما دام زيد جالسا، وقول
الخطيب:

أطوف ما أطوف ثم أوى الى بيت قعيدته لكاع (٦)

هي أيضا بتقدير المصدر كأنك قلت: لا أتيك (٧) دوام زيد جالسا، وأطوف طوافي .

وفيهما معنى الظرف في هذه المواضع كأنك قلت: لا أتيك مدة دوام زيد جالسا،
وأطوف مدة طوافي، ونحو ذلك (٩).

(١) سقطت في ل.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي شرح ابن عقيل ٣٧٢ والاشموني ٣٢١٧٢:

فإن الحمر من شر المطايا

وهو من الوافر وقائله زياد الأعجم.

(٤) سقطت في ل.

(٥) يعني المؤلف أنها لا تكون بمعنى المصدر وحده ولا يكون لما تزول به موضع من الاعراب غير الظرفية بينما المصدر المؤول
يكون موضعه من الاعراب بحسب الجملة.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة، وديوان الخطيب ص ٢٨٠، والكمال ٢٢٣/١، وابن عقيل ١٣٩١، وفي المنتخب ٢٣٧/٤:

اجول ما أجول ثم أوى

وهو من الوافر، والشاهد في قوله: ما أطوف، فإن (ما) مصدرية.

(٧) في ل. د: أتيك.

(٨) سقطت في د.

(٩) كذا في د. وقد وقع تقديم وتأخير في هذه العبارة في و. ل.

ومنها «ما»^(١) التي تجري مجرى الصفة وهي تنقسم ثلاثة اقسام:

قسم يراد به التعظيم للشيء والتنويه به^(٢) كنحو ما انشد سيويه:

عزمت على اقامة ذي صباح
لامر ما يسود من يسود^(٣)

يروى بفتح «الواو» من «يسود» وكسرهما، أي ان السيد انما يسود لأمر عظيم يوجب له ذلك، ومنه قول امرئ القيس:

.....
وحديث ما على^(٤) قصره^(٥)

أي أنه^(٦) حديث طويل وان كان قصيرا، وقسم يراد به التحقير^(٧) للامر، كقولك لمن سمعته يفخر بما اعطى: وهل اعطيت الاعطية ما. وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير ولكن يراد به التنويع كقولك: ضرب ضربا ما، أي نوعا من الضرب، وفعل فعلا ما^(٨)، أي نوعا من الفعل، ومن هذا قول العرب: افعله اثرا ما، كأنه قال نوعا من الاثار، و«أثر» مصدر جاء على «فاعل»^(٩). ومنها «ماء» النافية التي يختلف فيها أهل الحجاز وينو تميم، فيعملها الحجازيون ولا يعملها التميميون، ومنها «ماء» النافية التي لا خلاف بينهم في أنها لا تعمل شيئا كقولك: ما قام زيد. ومنها «ماء» الموجبة وهي التي تدخل على النفي^(١٠) فينعكس ايجابا كما تدخل التي قبلها على الايجاب فينعكس نفيًا، وهي [ما]^(١١) التي في قولك: ما زال زيد عالما، وما انفك عبد الله مقبلا^(١٢)، وكذلك «ما برح وما فنيء»، لأن هذه الأفعال اذا

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: والتحويل به.

(٣) من الوافر، وقد نسه سيويه الى رجل من خثعم (ينظر الكتاب ١١٥١-١١٦٦)، وهو فيه: لشيء ما يسود من يسود.

(٤) سقطت في ل.

(٥) من المديد، وصدره: وحديث الركب يوم هنا. (وحديث ما على نصوه): أي اليوم الذي تحدثنا فيه سريًا بالحديث فيه،

لأن يوم الخير والسور قصير ويوم الشر طويل. وما حشو وهي دالة على المبالغة في وصف الحديث بالحسن والجودة (ينظر ديوانه

ص ١٢٧)

(٦) سقطت في ل.

(٧) كذا في و، ن. وفي د: التحقير.

(٨) سقطت في ل.

(٩) ينظر اللسان مادة (أثر).

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: وهي تنقل على النفي

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: سائرًا.

تعرت من «ما» أفادت النفي فاذا دخلت عليها [ما] (١) انعكست إيجابا، لأنك تنفي النفي،
وقد الغز بها المعري في قوله:

أنحوي هذا المصير ما هي لفظة جرت بلساني جرهم وثمرود
إذا استعملت في صورة الجحد أوجبت وان أوجبت قامت مقام جحد (٢)

ومنها «ما» الداخلة بين المتبدا والخبر كقوله تعالى «وقليل ما هم» (٣)، وقول زهير:
كأن عيني وقد سال السليل بهم وعبرة ما هم لو أنهم أمم (٤)

ولا تدخل «ما» هذه على شيء من العوامل الداخلة على المتبدا وخبره إلا بين (٥) اسم
«إن» وخبرها في قول العرب: إنك ما وخيرا (٦)، ومنها «ما» التي تكون عوضا من الفعل في
قول العرب: افعل هذا اما لا، معناه: إن كنت لا تفعل غيره، وكذلك قولهم: أما أنت (٧)
منطلقا انطلقت معك، (معناه عند سيويه: لأن كنت منطلقا انطلقت معك) (٨) فتابت
مناب «كان»، وصار الذي كان اسم «كان» اسمها، والذي كان خيرا «كان» (٩) خبرها،
فصار لما هذه اسم وخبر في الإيجاب كما صار لـ«ما» النافية اسم وخبر في النفي في قولك (١٠):

(١) الزيادة من ل.د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي معني الليب ٦٦٧٢:

أنحوي هذا المصير ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمرود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وان أثبتت قامت مقام جحد
ومما من الطويل، ولم أجدهما في سقط الزند (طبعة صادر) ولا في اللزوميات (طبعة صادر) ولا (طبعة الخانجي). أقول:
أغلب الظن أن هذين البيتين لشخص غير المعري، لأن موضوعهما لا يلائم مزاجه الفلسفي، وقد رواهما مؤلف الكواكب الدرية في
شرح منحة الأجرمية محمد بن الأهدل منسويين (للمعري)، ولعل كلمة المعري تصحيف هذه الكلمة (١١٥/١).

(٣) سورة ص، الآية ٢٤.

(٤) من السيط، سال السليل بهم أي ساروا فيه سيرا سريعا، والليل واد، يقول: إذا انحدروا فيه فقد سال بهم. وعبرة ما
هم، ما: صلة أي هم في عبرة. ولو أنهم أمم أي قصدت أزرهم ولكن بعنوا، والأمم: بين الغريب والبعيد (ديوانه
ص ١٤٨-١٤٩).

(٥) في و: لنفي. والتصحيح من ل.د.

(٦) في و: إنك ما وخير. والتصحيح من ل.د، والكتاب ١٥٧/١. قال سيويه:

ومثل ذلك قول العرب: إنك ما وخيرا تريد إنك مع خير.

(٧) في و: كنت. والتصحيح من ل.د، والكتاب ١٤٨/١.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كذا في ل.د. وفي و: والذي كان خيرا خبرها.

(١٠) في و: كقولك.

ما زيد منطلقا، وهذا الصنف من غريب اصناف «ماء»^(١). ومنها «ماء» التي تدخل على «ان» التي للشرط فتعنيها لدخول النون الثقيلة أو الخفيفة في شرطها، كقوله تعالى: «واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة»^(٢) «واما تخافن من قوم خيانة»^(٣) «فاما ترى من البشر احدا»^(٤)، ولا تستعمل [ما]^(٥) هذه في الشرط^(٦) الا مع احدى النونين الا في قلة من الكلام، أشد اهل اللغة:

فإما تَقْظُ سمراء تمنع زائرا^(٧) موارده بين الاخص فعليب^(٨)
فبشر بني^(٩) تاج بصوب غزيره من النجم أو نوء ينوء بعقرب^(١٠)

ومنها «ماء» التي تدخل على «لم» فتصيرها ظرف زمان^(١١) بعد ان كانت حرفا جازما كقول الله تعالى: «ولما أن جاءت رسلنا لوطاً»^(١٢)، وكقول الحطيئة:

ولما أن مدحتُ القوم قلتُم هجوتُ وهل يجُلُّ لي الهجاء^(١٣)

ومنها «ماء» التي تدخل على «لوه» التي تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فينكس معناها الى التحضيض كقوله تعالى: «لوما تأتينا بالملائكة إن كنت من الصادقين»^(١٤). ومنها

(١) اقول: لعل هذه المسألة مما ولده التصحيف فان الشاهد الوحيد الذي نوّده كتب النحو هو:

ابا خراشة اما انت ذا نفر نبان قومي لم تاكلهم الضبع

ويروي ابن دريد في الجمهرة (مادة ضبع) كنت في مكان انت فلا يبقى شاهد على حذف كان. ويروي عن المرحوم الدكتور

مصطفى جواد انه كان يرى ان (انت) تصحيف ابت.

(٢) سورة الاسراء، الآية ٢٨

(٣) سورة الانفال، الآية ٥٨

(٤) سورة مريم، الآية ٢٦.

(٥) الزيادة من ل. د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: شهرا. ولم آتين وجه الصواب في هذا الشرط.

(٨) في و: قلب. والتصحح من ل. د. والتاج ويقوت (معجم البلدان).

(٩) في و: يسوس. اقول: بنو تاج قبيلة من عدوان. انظر اللسان (توج).

(١٠) اقول: والعقرب من انواء فصل الربيع وهو نوء مذکور بالغازاة. انظر الانواء لابن قتيبة، ص ١١٢ و ١١٣.

(١١) في و: الزمان. اقول: يعني المؤلف ان لما الحنية اداة مركبة من لم وما.

(١٢) سورة العنكبوت، الآية ٣٣.

(١٣) من الوافر. بنظر ديوانه ص ٩٨، ورواية البيت فيه:

هجوت ولا يجُلُّ لك الهجاء

(١٤) سورة الحجر، الآية ٧.

«ما» التي تدخل على «لو» هذه فتصير بمعنى «لولا» الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره
كقول ابن مقبل:

لوما الحياء وباقى الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتا عورى^(١)

ومنها «ما» التي تدخل على «كل» فتصير ظرف زمان كقولك: كلما جئتك بررتني^(٢)،
وكلما نصحتك لم تقبل مني، ومنه قوله تعالى: «كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً
غيرها»^(٣)، و«ما» هذه تدخل فيما اتصل^(٤) به معنى الشرط فتحتاج الى جواب، ومنها «ما»
التي توصل بـ«ان» فتفيد معنى التحقير كقولك للرجل اذا سمعته يفتخر بما اعطى: انما
اعطيت درهما، أو سمعته^(٥) يفتخر بأنه نحوى فتقول: انما قرأت كتاب الجمل، ومنه قول
الشاعر:

أيا المدعي ولاء سليم لست منهم ولا قلاماً ظفر
انما أنت في سليم كواو الحقت في الهجاء ظلماً بعمرو^(٦)

وقد تأتي بمعنى التحقير^(٧)، ولفظها لفظ الاستفهام، كقول زياد الأعجم:

وما جرم وما ذاك السويق^(٨)

(١) كفا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٧٦، واللسان مادة (بعض):

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما

والبيت من السيط. أقول: يعني المؤلف ان ولوماه اداة مركبة من لو وما.

(٢) في و: تزورني.

(٣) سورة النساء، الآية ٥٦.

(٤) في ل: د: اتصلت.

(٥) في ل: د: سمعه.

(٦) من الخفيف وهما لابي نواس في هجاء اشجع السلمي ورواية الديوان طبعة مصر ص ٥٤٥ على النحو الآتي:

أيا المدعي سليمي سفاهما لست منها ولا قلاماً ظفر
انما أنت من سليمي كواو

وانظر ايضا ثمرات الاوراق تحقيق ابى الفضل ابراهيم. ص ١١-١٢.

(٧) في ل: د: لعنى. يعني المؤلف انها تستعمل للاستفهام الخارج الى معنى التحقير.

(٨) هذا عجز يست. صدره: نكفني سويق الكرم جرم. وهو من شواهد سيوبه في الكتاب ١٥٧١. وينظر

اللسان مادة (سويق).

وتأتي بمعنى الإنكار ولفظها لفظ الاستفهام كقول علقمة:

وما أنت أم ما ذكرها ربيعة يخط لها من ثرمداء قليب^(١)

وتأتي بمعنى التعظيم، والتهويل ولفظها لفظ الاستفهام كقول الاعشى:

يا جارتا ما أنت جارة..... (٢)

ومنها التي توصل بـ«إن» [أيضا]^(٣) فتفيد معنى الاتصاف، ورد الشيء إلى حقيقته إذا وصف بصفات لا تليق به كقولك لمن سمعته يذكر زيدا بمدح^(٤) فيقول: هو شجاع، وهو كريم، وهو عاقل^(٥)، وهو عالم، فتقول: إنما هو شجاع، أي ليس [له]^(٦) من هذه الصفات إلا^(٧) هذه الصفة، ومثله^(٨) قوله تعالى: «إنما الله إله واحد»^(٩)، لأن من المشركين من قال بالهين ومنهم من قال بثلاثة، فقال: إن^(١٠) الحقيقة إنما هي^(١١) التوحيد، وما عداه باطل، وسمى عبد الوهاب المالكي^(١٢) «ما» هذه التي تدخل على «إن»^(١٣) [أداة] الحصر والتحقيق^(١٤) كقول النبي ﷺ: «إنما الولاء لمن اعتق»^(١٥) وزعم الكوفيون أن «ما» هذه الموصولة بـ«إن» تفيد معنى النفي وانشدوا للفرزدق:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما يدافع عن أحاسيم أنا أو مثلي^(١٦)

(١) من الطويل، بنظر ديوانه ص ٣٥. وثرمداء: موضع، والقليب: البئر.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الاعشى ص ١٥٣: يا جارتى ما كنت جارة..... وهو صغريته، عجزه: بانت لتخزنا غفاره، وقد سبق أن استشهد به.

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في و. وفي ل. د: لمن سمعته يمدح زيدا.

(٥) سقطت في ل. د.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل. د: غير.

(٨) في ل. د: ومثله.

(٩) سورة البقرة، الآية ١٧١.

(١٠) في و: إنما.

(١١) في و، ل. د: هو. والتصحيح من د.

(١٢) كذا في ل. د. وفي و: وتسمى عبد الذهاب ما عداه..... والتصحيح من ل. د.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) كذا في ل. د. وفي و: التي للحصر والتحقيق. وفي د: الحصر والتحقيق.

(١٥) أخرجه البخاري عن ابن عمر في مختصر شرح الجامع الصغير للمناوي، ١٧٦١ (البيان) ١٩٥٤.

(١٦) من الطويل، بنظر ديوانه ١٥٣/٢.

قالوا: ومعناه ما يدافع عن احسابهم الا أنا أو مثلي. [ومنها «ما» التي تركب مع «اللام» فتصير بمعنى «إلا» كقوله تعالى «ان كل نفس لما عليها حافظ»^(١)] (٢). ومنها «ما» التي تدخل على «قل» فتتهيئها لأن تليها الأفعال، تقول: قلما يقوم زيد، فإن وليها الاسم كان ذلك ضرورة عند سيبويه^(٣) كقول المرار الفقعسي:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتُ^(٤) الصَّدْوَدَ وَقَلِمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدْوَدِ يَدُومُ^(٥)

ومنها [ما]^(٦) الداخلة على «نعم، ويش» كقولك^(٧): نعمًا ويشسًا وللنحوين في [ما]^(٨) هذه ستة اقوال، فقوم جعلوها «صلة» بمنزلة «ذا» في قولهم^(٩): «حذاء»، وقالوا في قوله تعالى^(١٠): «فنعما هي»^(١١) «إن هي»^(١٢) رفع بنعم، وهذا مذهب ابن كيسان وكان يجيز «نعم عبد الله» وقال آخرون: هي بتأويل المصدر نحو: نعمًا صنعت، ويشسًا فعلت، قالوا: إلا أن العرب لا تتكلم به الا مع «ما» خاصة، لأنها منفصلة عن الفعل^(١٣)، وحتى نعم، ويشس ان يحتاجا الى اسمين فجاءوا بها هنا باسم وفعل يقومان مقام اسمين، [قالوا]^(١٤) فان قال^(١٥) قائل: لا يجوز هذا من أجل أنه^(١٦) يصير التقدير: نعم صنعك^(١٧)، فحججنا عليه أن العرب

(١) سورة الطارق، الآية ٤.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ١٢١ و ٤٥٩.

(٤) في و: وأطولت. والتصحيح من ل.د.، والكتاب ١٧١ و ٤٥٩.

(٥) من الطويل، وقد استشهد به سيبويه في الكتاب مرتين ١٧١ و ٤٥٩ ونسب الى عمر بن ابي ربيعة، وهو في ديوانه ص ٥٠٢ (الشعر النسب الى عمر بن ابي ربيعة غير الموجود في اصول ديوان شعره). وقد نسب الأعلام الششمري الى المرار الفقعسي (الكتاب ١٧١). والمرار هذا شاعر اسلامي يكنى أبا حسان (المسط ٢٣٧١).

(٦) الزيادة من ل.

(٧) في ل.د.: في فوهم.

(٨) الزيادة من ل.د.

(٩) سقطت في ل.د.

(١٠) في ل.د.: عز وجل.

(١١) سورة البقرة، الآية ٢٧١.

(١٢) كذا في ل.د. وفي و: انما هو.

(١٣) كذا في ل. وفي و: قالوا لأن العرب لا تتكلم إلا مع ما خاصة لأنها... وفي د: قالوا إلا ان العرب لا تتكلم الا مع ما خاصة لأنها... وفي الأشموني ٣٧٣: «والرابع أنها مصدرية ولا حذف والتقدير: نعم فعلك. وان كان لا يحسن في الكلام: نعم فعلك حتى يقال: نعم الفعل فعلك كما تقول: أظن ان تقوم ولا تقول أظن قيامك».

(١٤) سقطت في و.

(١٥) سقطت في و.

(١٦) في و: أن.

(١٧) في ل.د.: صبعك.

تقول: ظننت أنك قائم، و«أن» مع ما بعدها مصدر، ولو قلت: ظننت قيامك، لم يميز فيها، كذا هذا^(١)، وأما الكسائي فكان لا يميز هذا الا على اضمار «ما» مرة ثانية لـ«صنعت»، تقديره عنده^(٢): نعم ما ما صنعت^(٣)، فتقع «نعم» على اسمين كما تقول: نعم الرجل زيد وتقدر^(٤) «ما» الأولى تقدير اسم منكور منصوب على التمييز، و«ما» الثانية تقدير اسم معرفة مرفوع كأنه قال: نعم شيئا^(٥) الذي صنعت، وحكي مثل هذا^(٦) عن الجرمي، وكان الفراء يأبى ذلك كله، ويقول^(٧): إن^(٨) «نعم، ويشس» لا يقعان من المعارف الا على ما يكون نكرة، و«من، وما، والذي»^(٩) لا يكون نكرة في^(١٠) حال، وهو يجوز عنده على اضمار اسم لنعم ويشس وتقديره:

نعم الشيء ما صنعت [وقال قوم: «ما» ها هنا اسم بغير صلة بمعنى «الشيء» كأنه قال: نعم الشيء صنعت أي شيء صنعت^(١١)]^(١٢)، وقد اشار سيويه الى نحو هذا فقال في قولهم «دققته دقا نعمًا» اي نعم الدق^(١٣) و«ما» هذه صنف [من اصناف]^(١٤) «ما» الخبرية لا صلة لها^(١٥)، وهذا مذهب ابي اسحاق في قوله تعالى^(١٦) «فنعما هي»، قال: معناه^(١٧): فنعم

(١) في ل: فها كذا. وفي د: فهكذا هذا.

(٢) سقطت في د.

(٣) كذا في د. وفي و: وأما الكسائي فكان لا يميز هذا الا على اضمار «ما» مرة ثانية فتقول: نعم صنعت. تقديره عندهم

نعم ما صنعت. وفي ل: وأما الكسائي فكان لا يميز هذا الا على اضمار ما مرة ثانية لصنعت تقديره عنده نعم ما صنعت.

(٤) في و: وتقدير. والتصحیح من ل. د.

(٥) في و: الشيء. والتصحیح من ل. د.

(٦) كذا في و. ل. وفي د: ذلك.

(٧) في و: وكان يقول.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في ل. د: وما ومن والذي.

(١٠) في و: على. اقول: ويرد على المؤلف ان من وما تائيان نكرتين موصوفتين ايضا.

(١١) كذا في د. وفي ل: كأنه قال نعم الشيء. صنعت، وقال قوم «ما» ها هنا اسم أي صنعت.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) قال سيويه: ونظير جعلهم «ما» وحدها اسما قول العرب: اي بما أن اصنع أي من الأمر أن اصنع فجعل ما وحدها

اسما. ومثل ذلك غسنته غسلا نعم أي نعم الغسل (الكتاب ٣٧/١). وفي المغني ٢٩٦/١: وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحوه غسنته

غسلا نعمًا وودققته دقا نعمًا أي نعم الغسل ونعم الدق، واكثرهم لا يثبت مجيء «ما» معرفة تامة، وأثبت جماعة منهم ابن خروف

ونقله عن سيويه.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) كذا في و. ل. وفي د: قول الله تعالى.

(١٧) كذا في ل. د. وفي و: كأنه قال.

الشيء هي، واختياره أن تكون «ماء» نكرة بمعنى «شيء». وقال قوم «ماء» منصوبة الموضع على معنى: نعم شيئا هي (١)، كما تقول: نعم رجلا زيد، وهو شبه (٢) بقول الفراء. ولـ«ماء» (٣) موضع آخر، وهو أن توصل بمن الجارة فتصير بمعنى «رب» تقول العرب: اني مما أفعل (كذاه وكذا) (٤)، أي: ربما أفعل، وانشد سيبويه:

وانا لما نضرب الكبش ضربةً على رأسه تلقي اللسان من الفم (٥)

كان الأخفش يرويه: الكبش بالرفع على معنى: وأنا (٦) لمن الأشياء التي يضرب بها الكبش (٧)، ولـ«ماء» (٨) موضع آخر تكون فيه تقويرا محذوفة من «أما» (٩)، قال الشاعر:

ما ترى الدهر قد أبادَ مَعَدًا وإبادَ السراة من قحطان (٩)

فقد حصل بما ذكرناه ان لـ«ماء» (١١) في الكلام اثنين وثلاثين موضعا:

(١) في ل، د: نعم شيئا هي.

(٢) في و: وهذه شبيهة.

(٣) في و: ولها.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) كذا في ل، والكتاب ٤٧٧/١، والحزانة ٢٨٢/٤، والمغني ٣٢٢/١. وفي و: وأني مما أضرب..... وفي د: وانى لما يضرب..... والبيت من الطويل وقد نسه سيبويه الى ابى حنيفة النعمان وهو شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. والشاهد في قوله لما ومعناه لربما وهي من زبذبت عليها ماء، وأراد بالكبش الرئيس لأنه يفارغ دون القوم ويخمسهم. وقال ناسخ (و) في الحاشية: الكبش السيد من الرجال.

(٦) في و، د: وانى. والتصحيح من ل.

(٧) كذا في و. وفي ل، د: التي تضرب الكبش.

(٨) في و: ولها.

(٩) قال ابن هشام: وزاد الملقى لاما معنى ثالثا، وهو أن تكون حرف عرض ببنية «ألا» فتختص بالفعل، نحو أما تقوم وأما تقعد، وقد يدعى في ذلك أن الهمة للاستفهام التقريبي مثلها في آل وألا. وأن «ماء» نافية. وقد تحذف الهمة كقوله: ما ترى الدهر..... (معنى اللبيب ٥٥/١).

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي معنى اللبيب ٥٥/١: من عدنان، وهو فيه غير منسوب، وهو من الخفيف.

(١١) كذا في ل، د. وفي و: ها.

باب مواضع «من»

ذكر أبو القاسم أن لها أربعة مواضع: تكون استفهاما عن من يعقل، كقولك: من عندك^(١)، وتكون خبرا، كقولك: من قصدي زيد، ومن زارني عمرو^(٢)، وتكون جزاء، كقولك: من يكرمي أكرمه، وتكون نكرة يلزمها النعت كقولك: مرتت بمن محسن إليك^(٣)، أي بانسان محسن إليك^(٤)، قال الشاعر^(٥):

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حيث النبي محمد إيانا^(٦)
قال المفسر: الذي ذكره^(٧) أبو القاسم اتفاق^(٨) من البصريين والكوفيين إلا الكسائي فإنه زعم أن لها خمسة مواضع، وزعم أنها تكون زائدة^(٩)، وأنشد:

يا شاة من قنص لمن حلت له حُرمت علي وليتها لم تُحريم^(١٠)
والرواية المشهورة: يا شاة ما قنص، ومن روى «من قنص» على ما قال الكسائي احتمال أن تكون «من» نكرة و«قنص» صفة لها بمعنى (قانص)، كما يقال: رجل كرم، بمعنى كريم^(١١) كأنه قال: يا شاة رجل قانص، أو انسان ذي قنص، وأنشد أيضا:

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣١١: تكون استفهاما كقولك: من عندك ومن فصدك ولا تقع على ما لا

يعقل

(٢) كذا في ل. د. د. وفي و: وتكون خبرا كقولك: من أبوك ومن فصدني زيد ومن زارني عمرو. وفي الجمل ص ٣١١: من

قصدي عمرو ومن زارني زيد.

(٣) سقطت في ل. د. د. والجمل ص ٣١١: لك.

(٤) سقطت في ل. د. د. والجمل ص ٣١١: لك.

(٥) كذا في ل. د. د. والجمل. وفي و: قال حسان.

(٦) من الكامل. قيل: هو لكعب بن مالك الصحابي (في ديوانه ص ٢٨٩)، وقيل لحسان بن ثابت وقيل لشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك (الجمل ص ٣١١ حاشية). وقد نسبه ابن هشام في المغني ٣٢٨/١ إلى حسان رضي الله عنه، وهو غير موجود في ديوانه. طبعة صادر بيروت ١٩٦١. ويروى: وكفى بنا شرفا..... (ديوان كعب)

(٧) كذا في و. وفي ل. د. هذا الذي قاله.

(٨) في ل: اتفاقا.

(٩) ينظر معني اللبيب ٣٢٩/١.

(١٠) من الكامل، أنشده ابن هشام في المغني ٣٢٩/١، ولم ينسبه، وقال بعده: فيمن رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور.

(١١) كذا في و. وفي ل. د: أي كريم.

آل الزبير ستام المجد^(١) قد عليمت ذاك العشيبة والأثرون من عندنا^(٢)
وقال غير الكسائي: أراد من يعد عددا.

(١) في ر: الملك. والتصحيح من ل، د، والمعنى ٣٢٧.

(٢) من البسيط. أنشئه ابن هشام في المعنى ٣٢٧، وزيديه، وقال بعده: وثنا أنها في الأثرين نكرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، وبإشارة لسان نص. وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة، وعددا إما صفة لمن عمل أنه أصل وضع موضع المصدر وهو العد: أي والأثرون قوما ذوي عدد، أي قوما معدودين، وأما معمول ليعد مجازا صفة أو صفة من. ومن بدل من والأثرون.

باب مواضع «أى»

ذكر أبو القاسم أن لها أربعة مواضع: تكون استفهاما كقولهم: أيهم أخوك؟ وأي القوم صاحبك؟، وتكون جزاء، كقولهم، أيهم بكرمني أكرمه، قال الله تعالى: «أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى»^(١)، وتكون خيرا كقولهم: أيهم في الدار أخوك. وتكون نعتا، كقولك: مررت برجل، أي رجل^(٢).

قال المفسر: زاد غير أبي القاسم أربعة مواضع^(٣)، أحدها: أنها تكون بمعنى التعجب^(٤)، كقولك: أي رجل أنت^(٥)، وقول الشاعر^(٦):

وأي فني هيجاء^(٧) أنت وجارها إذا ما رجال بالرجال استقلت^(٨)
وقول الآخر:

فأى فنى واروه ثم أت أقبلت اكفهم تدرى^(٩) معا وتبيل^(١٠)

والثاني: أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام^(١١) نحو: يا أيها الرجل. والثالث: أن تكون للتخصيص، كقول العرب: اللهم اغفر لنا أيتها^(١٢) العصابة، وعلى المضارب

(١) سورة الاسراء، الآية ١١٠.

(٢) في الجمل ص ٣١٢: رأيت رجلا أي رجل.

(٣) كذا في ل، د. وفي و: أوجه.

(٤) في و. يكون أحدها بمعنى التعجب.

(٥) في و: أي رجل أنت لله درك.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: قال الشاعر.

(٧) في و: الهجاء. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٤٤/١.

(٨) من الطويل، أنشده سيوريه، ولم ينسبه، ينظر الكتاب ٢٤٤/١.

(٩) في ل، د: نحي.

(١٠) من الطويل.

(١١) كذا في ل، د. وفي و: أن تكون واصلة بما فيه الألف واللام.

(١٢) في و: أيها.

الوضيعة^(١) ايها الرجل، والرابع: أن تكون نكرة موصوفة بمنزلة «ماء»^(٢) [و«من»]^(٣)
كقولك: [مردت]^(٤) بائى معجب لك.

(١) الوضيعة: الخسارة.

(٢) سقطت في ل.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في و. ينظر المعنى ٧٩٧.

باب القول

قال ابو القاسم في هذا الباب: فان تكلم بكلام قد عمل^(١) فيه عامل ظاهر فأعدت الجملة حكيتها على حالها^(٢).

قال المفسر: كذا وقع في النسخ، والوجه أن يقال: ظاهر أو مضمر، أو يسقط^(٣) «ظاهر» من الكلام، لأنه لا معنى لتخصيص العامل الظاهر دون المضمر، لأن الجملة تحكى مع العامل المضمر، كما تحكى مع [العامل]^(٤) المظهر، تقول: زرت^(٥) زيدا، فقال لي: مرحبا وأهلا أي: صادقت ذلك، قال الشاعر:

إذا جئت بوابيا له قال مرحبا^(٦) ألا مرحبا^(٧) وادينك غير مضيق^(٨)
وعلى هذا تأول بعض النحويين قول الراجز:

تعرضت لي بمكان حلّ تعرض المهرة في الطول
تعرضاً لم تأل عن قتلا لي^(٩)

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٣١٣. وفي و: ظهر.

(٢) ينظر الجمل ص ٣١٣.

(٣) في و: ويسقط. والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: رأيت.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة والكتاب ١٤٩١. والمقتضب ٢١٩٣. وفي ديوان ابى الاسود النوبلي ص ٢٩: ولما رأني مقبلا

قال مرحبا.....

(٧) كذا في و، والديوان ص ٢٩. وفي ل، د، والكتاب، والمقتضب، ألا مرحبا.

(٨) من الطويل، وقد نسب سيبويه الى ابى الاسود النوبلي (الكتاب ١٤٩١).

(٩) كذا في ل، د. وفي اللسان في مادة (طول):

تعرضت لي بمكان حلّ تعرضاً لم تأل عن قتلا لي

تعرض المهرة في الطول

قال ابن منظور: ويروي: عن قتلا لي، على تحكاية أي عن قوطا قتلا له.

وفي و: تعرضت لي بمكان حالّ تعرض المهرة في الطول

تعرضاً لم يأل عن قتلا

والطول: حلّ طويل تشدبه قائمة الدامة. والرجز هذا منسوب الى منظور بن مرنئ الأسدي (اللسان مادة طول).

قالوا: اراد انها لما رآته قالت: قتلا قتلا أى اقتلوه قتلا، فحكى كلامها.

مسألة

قال ابو القاسم: وكذلك مجرى القول في كلامهم الا القول في الاستفهام خاصة [فان العرب تجريه مجرى: أتظن في الاستفهام^(١)]. قال المفسر: القول المجرى^(٢) مجرى الظن في اللغة الفصيحة له [ثلاثة]^(٣) شروط متفق عليها^(٤)، وواحد مختلف فيه:

احدها: أن يكون الفعل مستقبلا.

والثاني أن يكون معه استفهام.

والثالث أن يكون للمخاطب.

والرابع المختلف فيه أن لا يحول بين الاستفهام والقول بغير الظرف، كقولك: انت تقول زيدا منطلقا فان سبويه يجتاز الرفع^(٥)، وغيره يستوى عنده الفصل وغير الفصل، فان كان الفصل بظرف نصبت على^(٦) حاله^(٧) قبل ذلك، لأن الظرف يتسامح فيه. ومن النحويين من يجرى الفعل الماضي في هذا مجرى المستقبل^(٨).

(١) سقطت في و، وينظر الجمل ص ٣١٤.

(٢) في ل، د: الجارى.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: اثنان متفق عليها. والتصحيح من ل، د، ويؤيد ذلك كلام الشارح الا ان بعد.

(٥) ينظر الكتاب ٦٢/١.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: حاله.

(٨) يشير الى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذموم سلبه، فيجرون القول مجرى ظن في نصب المفعولين مطلقا أى

سواء كان مضارعا أم غير مضارح وحدث فيه الشروط المذكورة أم لم يحدث (ينظر شرح من غفل ٤٤٩/١).

باب حكايات النكرات بـ «من»

في حكايات^(١) النكرات بمن لغتان للعرب، ذكر أبو القاسم أحدهما واغفل [ذكر]^(٢) الأخرى، منهم من يلحق «من» علامة التثنية وعلامة الجمع، فيقول إذا سأل عن اثنين «منان»، وإذا استفتحهم عن جماعة قال: «منون»، وتقول في النصب والخفض: منين، فيجري «من» مجرى الأسماء التي تثني وتجمع، ومنهم من لا يلحقها علامة تثنية ولا [علامة]^(٣) جمع فيقول: منو، ومنا، ومني، عنى واحدا أو اثنين أو جماعة، حكى ذلك سيويه عن يونس^(٤).

مسألة

انشد أبو القاسم في هذا الباب:
أتوا نارى فقلتُ مَنْونٌ أنتمُ فقالوا الجن قلتُ عموا ظلاما^(٥)
ثم قال: وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر، يرويه^(٦): عموا صباحا، وهو^(٧) غلط إلى آخر كلامه^(٨).

قال المفسر: ليس بغلط كما ذكر، ولكنها شعيران، أحدهما على قافية «الميم» وهو

(١) في ل، د: حكاية

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) سقطت في و.

(٤) قال سيويه: وحدثننا يونس أن قوما يقولون ابدا «منا ومني ومنوه عنيت واحدا أو اثنين أو جميعا في الوقف» (الكتاب)

(٤٠٧١).

(٥) من الوافر. أنشده سيويه في الكتاب ٤٠٧١، ولم ينسبه. قال البغدادي: والبيت من أبيات أربعة رواها أبو زيد في نواته ونسبها للشمر بن الحارث الضبي، وقال أبو الحسن فيما كتبه على نواتر أبي زيد: سمير المذكور بالسین المهملة (الخزائن) ٣٣ والبيت في كتاب الحيوان للحافظ ١٨٦١، وشرح ابن عقيل ٤٢٦٢.

(٦) كذا في ل، د. وفي و: تقول.

(٧) كذا في و، ل، والجمل ص ٣٢٠. وفي د: هذا.

(٨) ينظر الجمل ص ٣٢٠.

الذي انشله عن ابن دريد^(١)، والثاني^(٢) على قافية «الحاء» وهو أطول من هذا، وسنذكره إذا وصلنا إلى شرح الآيات إن شاء الله.

وفي هذا الباب لغة ثالثة شاذة زعم يونس أنه سمع اعرابياً يقول: ضرب [من منا]^(٣)، وذلك أنه سمع قائلاً يقول: ضرب [٤] فلان فلانا، فلم يحقق الضارب والمضروب، فأستفهم عنهما وأعرب، فيمكن أن يكون^(٥) قول الشاعر: «منون انتم» جاء على هذه اللغة، قال [سيويه]^(٦): وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ولا يستعمله [منهم]^(٧) ناس كثير^(٨)، قال: فكان يونس إذا ذكرها يقول: [لا يقبل]^(٩) هذا كل أحد. قال سيويه: وكان يونس يقيس «منه» على «آية»، فيقول: منة، ومنة، ومنة^(١٠) وهذا على لغة من قال: (ضرب من منا، وقال:)^(١١) منون انتم.

(١) بنظر الجمل ص ٣٢٠.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: والآخر.

(٣) بنظر الكتاب ٤٠٦٨.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: يقول.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من الكتاب ٤٠٦٨.

(٨) سقطت في و.

(٩) بنظر الكتاب ٤٠٦٨.

(١٠) سقطت في ل.

باب الحكاية بـ «أى»

في حكاية النكرات بأى أيضا لغتان، ذكر أبو القاسم أحدهما^(١) واغفل الأخرى^(٢)، فمن^(٣) العرب من يلحقها علامة التثنية والجمع فيقول: «أَيَان» و«أَيُون» في الرفع و«أَيِين» [و«أَيِين»]^(٤) في النصب والخفض، ومنهم من يفردا أبداً

(١) ينظر الجمل ص ٣٢٢.

(٢) في ل، دا: ذكر الأخرى.

(٣) في ل، دا: من.

(٤) سقطت في و.

باب حكايات الجمل

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان سميت ^(١) بجمع سالم نحو «الزيدين» و «العمرين» كان لك فيه وجهان، ان شئت جعلته بالياء على كل حال واعربت النون، وان شئت اجرته مجرى الجمع فجعلته في الرفع بالواو ^(٢) وفي النصب والخفض بالياء ^(٣).

قال المفسر: زاد الكوفيون وجها ثالثا، وهو أن تلزم «الواو» على كل حال، وتعرب «النون» فتقول ^(٤): جاءني زيدون، ورأيت زيدونا، ومررت بزيدون، وقد جاءت الفاظ من هذا النوع كثيرة نحو: حمدون، وطولون، وهو في اسماء العامة [كثير نحو] ^(٥): عسرون ^(٦)، وحزمون وعبدون، وسحنون ونحو ذلك.

مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان سميت ^(٧) بقولك: لزيد، وبزيد تركته على حاله ^(٨).

قال المفسر: يجوز فيه وجه آخر ^(٩) لم يذكره، وهو أن يقول: هذا لي زيد، وبزيد، وكان السيرافي يقول: القياس: لا زيد، لأن «لام الجر» اصلها الفتح، وانما احتيج الى هذه الزيادة، لأنه ^(١٠) لا يكون اسم متمكن على أقل من ثلاثة احرف، وهذان حرفان مفردان لم يذهب منهما شيء، فرد اليهما عند التسمية فتزيد على المكسور من هذه الحروف «ياء»، وعلى

(١) كذا في و. وفي ل. د. والجمل ص ٣٢٨: سميت.

(٢) كذا في ن، د. وفي و، والجمل ص ٣٢٨: بالواو والنون.

(٣) كذا في ل. د. والجمل ص ٣٢٨. وفي و: بالياء والنون.

(٤) في ل. د: فيقال.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل. د: عنون.

(٧) كذا في و. وفي ل. د. والجمل ص ٣٢٤: سميت.

(٨) بنظر الجمل ص ٣٢٤.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

المفتوح «الفا»، وعلى المضموم «واوا»، ثم تزيد على كل حرف حرفاً [آخر] (١) مثله وتدغمه فيه اقتداء بالعرب (٢)، لأننا رأيناهم حين اجروا «لوا» مجرى الأسماء زادوا على الواو «واوا» أخرى وادغموا الواو (٣) فيها حين لم يكن لها أصل فترد إليه (٤)، قال القطامي (٥):

ولكن اهلكت لو كثيراً وقبل اليوم عاجلها قدار (٦)

وقال النمر بن تولب (٧):

علقت لوا نكره ان لوأ ذاك أعيانا (٨)

مسألة

قال: وان سميت رجلاً، او امرأة: هندات أو طلحات، وما أشبه ذلك أجرته مجراه في الجمع ونونته على كل حال، لأن التنوين فيه بإزاء النون [في الزيدين والعمرين] (٩).

قال المفسر: وفيه لغة [ثانية مشهورة] (١٠) لم يذكرها ابو القاسم، وهي أن من العرب من يجريها مجرى «طلحة» [وعائشة] (١١)، فيقول: جاءني هندات [وطلحات] (١٢)، ورأيت

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في ل، د. وفي و: وتدغمه فيه ابداً.

(٣) كذا في و، ل. وفي د: الأول.

(٤) في و: عليه.

(٥) هو عمير بن شبيب التغلبي، شاعر اسلامي (الخرزاة ٣٩٧/١).

(٦) من الواو لم اجده في ديوانه. ورواه الفراء بلا عزو في المذكر والمؤنث ص ٣٦ ويقول الفراء في الصفحة نفسها:

والادوات بمنزلة (أي الحرف) ان شئت فذكر تذهب به الى اللفظ، وان شئت فأنت.

(٧) صحاح يعد من المخضرمين (الخرزاة ١٤٦/١ وشعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي ص ٨ وما

بعدها).

(٨) كذا في ل، د. وفي شعر النمر بن تولب ص ١٢٠:

علقت لوا نكرها (وانظر الفراء ص ٣٦).

وفي المتضرب ٢٣٥/١: حاولت لوا فقلت لها

وفي و: علقت لو أنكم فقرا

والبيت من مجزئ الرمل.

(٩) سقطت في و، بنظر الجمل ص ٣٢٨.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في و.

هندات وطلحات، ومررت بهندات وطلحات فيمنعها الصرف، وينشد بيت امرئ القيس:

تنورتها من اذرعاب واهلها يشرب ادق دارها نظر عالي^(١)

على الوجهين جميعا، وقال الأعشى في اللغة الثانية:

تخبرها أخو عانات شهرا ورجى أولها عاما فعاما^(٢)

وكان أبو العباس محمد بن يزيد بكسر «التاء» من «اذرعاب» و«عانات» في هذه اللغة كسرا بلا تنوين^(٣)، وهذا خلاف مذهب سيويه، وكان الأصمعي يقول: الكسر بلا تنوين خطأ.

(١) من الطويل، وابن عقيل ٧٦١، والأشعري ٩٤٨، ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها واذرعاب موضع بالشام. والشاهد في منع اذرعاب من الصرف.

(٢) كذا في ل، ده، والديوان ص ١٩٧. وفي و:

تخبرها أخو عانات شهرا ورجى أولها عاما فعاما

وفي المقتضب ٣٣٣/٣: تخبرها أخو عانات دهرا.....

وفي اللسان (بر) ورجى برها عاما فعاما

وفي الخزانة ٢٧٧/١: فخبرها أخو عانات شهرا ورجى خبرها عاما فعاما والبيت من الوافر. وعانات بلد بالشام، والشاهد في

حذف التنوين منه، وأولها ما يؤول إليه من ربحها، والمعنى: ظل تاجر الخمر في عانات شهرا يختارها ويتقيها، ثم حبسها عنده برجي ما يعود عليه منها. بعد عام.

(٣) ينظر المقتضب ٣٣٣/٣ و ٣٣٤.

باب مواضع «إن» المكسورة [الخفيفة] (١)

ذكر أبو القاسم في هذا الباب (٢) أن [إن] (٣) لها أربعة مواضع، وهو مذهب سيويه (٤)، وجمهور البصريين، وذكر الهروي (٥) أن لها ستة مواضع وزاد عليه (٦) غيره موضعاً سابعاً، وموضعاً ثامناً لا أعلم أن نحوياً ذكر أكثر من ذلك.

فالأول: أن تكون جزء كقولك: إن تكرمني أكرمك (٧)، وهي أم الجزء.

والثاني: أن تكون نفيًا نحو: إن زيد قائم كما تقول: ما زيد قائم (٨)، فهي عند سيويه بمنزلة «ما» إلا أنه لا يميز: إن زيد قائماً، بالنصب كما تنصب «ما» وأجاز (٩) الكسائي والميرد ذلك، وانشد الكسائي:

إن هو مستولياً على أحد إلا على حزبه الملاعين (١٠)

والموضع الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، وللعرب في هذه المخففة مذهبان (١١).

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) الزيادة من ل. ينظر الجمل ص ٣٣٢.

(٤) ينظر الكتاب ٤٧٥/١.

(٥) هو محمد بن سعيد الهروي من الطبقة الرابعة من طبقات اللغويين الكوفيين (طبقات النحويين واللغويين لتريدي ص

٢٢٦ و ٣٥٠).

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) كذا في و، واجمل ص ٣٣٢. وفي ل، د: إن تأتي أنك.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٣٢: وتكون نافية بمنزلة ما كقولك إن زيد إلا قائم معناه ما زيد إلا قائم.

(٩) كذا في ل، د، وفي و: واختار.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ابن عسقلان ٣١٧/١، والأشعرى ٢٥٥/١.

إلا على أصناف النحويين

والروايتان صحيحتان. قال العيني: ويروي الأعل حزبه الملاعين (الأشعرى ٢٥٥/١). والبيت من السرح، والشاهد في

قوله إن، فإنها نافية نحو ليس وعمليت عميب.

(١١) في و. وفي هذه المخففة لعرب مذهبان.

منهم من ينصب بها في حال التخفيف كما ينصب في حال الثقل، ومنهم من يبطل [عملها] (١) إذا تخففت، ويرفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ويلزم خبرها «لام التأكيد» لثلاث تلتبس بالنافية، والذين يعملونها مخففة لا يلزمونها اللام، لاختلاف لفظ النفي، ولفظ الايجاب، كما لا تحتاج الى ذلك في حال تشديدها، وإذا بطل عملها وقع بعدها الاسم، والفعل معاً، فتقول في الاسم: إن زيد لمنطلق، باللام إذا اردت الايجاب، وإن زيد منطلق [بغير اللام] (٢)، إذا اردت النفي، وتقول في الفعل: إن قام لزيد، في الايجاب، وإن قام زيد، في النفي، هذا مذهب سيويه وأصحابه. والكوفيون يميزون أن تكون للنفي وفي خبرها اللام، ويجعلون اللام بمعنى «اللا» (٣) كأنك قلت: ما زيد الا قائم (٤)، وما قام إلا زيد، ومن هذا الضرب قوله تعالى: «وإن كنت لمن الساخرين» (٥)، و«إن كان وعد ربنا لمفعولاً» (٦)، وانشد الكوفيون:

وإن مالك للمرنجى إن تَقَعَّقَتْ رحي الحرب أو دارت عليَّ خطوبٌ (٧)

وانشدوا:

إن القوم والحى الذي أنا منهم لأهل مقاماتٍ وشاءٍ وجمالٍ (٨)

وقال آخر، وهو لعاتكة (٩):

شلت يمينك إن قتلت لسيلاً حلت عليك عقوبة المتعمد (١٠)

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الانصاف، المسألة ٩٠ من ٦٤٤-٦٤٣.

(٤) في ل، د: منطلق.

(٥) سورة الزمر، الآية ٥٦.

(٦) سورة الاسراء، الآية ١٠٨.

(٧) من الطويل، ل: أفت على قائله.

(٨) من الطويل، ولم أفت على قائله.

(٩) هي لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدنوية، ابنة عم عمرو بن الخطاب رضي الله عنه وكانت من المهاجرات الى المدينة (شرح الشواهد للعبني بهامش الخزانة ٢٧٨/٢). وقد سقطت عبارة (وهو لعاتكة) في ل، د.
(١٠) من الكامل، ينظر ابن عقيل ٣٨٢/١، والأشوسني ٢٩٠/١، وأوضح المسالك ٢٦٤/٨، وشرح الشواهد الكبرى للعبني

والموضع الرابع (١): ان تكون زائدة، وتنقسم في الزيادة قسمين، قسم يدخل بعد «ما» النافية (٢)، فيبطل عملها كقول فروة بن مسيك (٣):

فما إن طَبَّنَا جِبْنَ وَلَكِنْ مَنَابِنَا دَوْلَةَ آخِرِينَا (٤)

وقسم يدخل بعد «ما» (٥) التي تقدر تقدير مصدر قائم مقام ظرف، كقول الشاعر (٦):

وَرَجَ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا إِلَّا يَزَالُ يَزِيدُ (٧)

والموضع الخامس: ان تكون بمعنى «إذ» وعلى ذلك تأول قوم قوله تعالى «وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ» (٨) وقوله تعالى: «لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ» (٩). وقول النبي عليه السلام [حين وقف على القبور فقال: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ذَا رَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ»] (١٠)، وأنا ان شاء الله بكم لآحِقُونَ» (١١)، وقوم يتأولونها بمعنى «إذا»، لأن «إذا» تحتاج الى جواب كما تحتاج اليه «إن»، والشيطان اذا تضارعا فرجما وقع كل واحد منهما موقع صاحبه. وأما قول الفرزدق:

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في ل. وفي و: قسم تدخل فيه كما بعد ما النافية. وفي د: قسم يدخل بعد إن النافية.

(٣) هو صحابي أسلم عام الفتح وكان يحضر مجلس رسول الله ﷺ ويتعلم القرآن وفرائض الاسلام (الخرزانه ١٢٣٧).

(٤) كذا في ل، د. والكتاب ٤٧٥/١، والخرزانه ١٢١٢. وفي و، والخرزانه ١٢٣٧: «وضممة آخريناه، والبيت من الواو».

والشاهد فيه زيادة إن بعد ما تؤكدوا وهي كافة لها عن العمل، والطب هنا العلة والسبب، أي لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور النبي وانتقال الحال عنا والدولة.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: وقسم تدخل فيه بعد ما.

(٦) في و: قال الشاعر.

(٧) من الطويل، وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٣٠٦٢. قال الاعلم: الشاهد فيه زيادة إن بعد ما للتوكيد وماها هنا مؤدية معنى الزمان فموضعها نصب على الظرف. وقد نسب السيوطي هذا البيت الى المعلوط القريني (ينظر شرح شواهد المغني ص ٣٢).

(٨) سورة البقرة، الآية ٢٧٨.

(٩) سورة الفتح، الآية ٢٧.

(١٠) سقطت في و.

(١١) ينظر رياض الصالحين ص ١٣٤.

أَتَغَضَّبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيبةَ حَزْنًا جَهَارًا وَلَمْ تَغَضَّبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ (١)

فتأوله قوم بمعنى (٢): «إذ» كما تأولوا الآية والحديث (٣)، وكان المبرد (٤) يرويه بفتح «الهمزة» ويجعلها مخففة من الثقيلة، كأنه قال: أتغضب لأنه أذنا قتيبة حزنا. وتابعه على ذلك أبو بكر ميرمان (٥) وقوم غيرهما، وقالوا: الشرط ها هنا محال، لأن الشرط إنما يكون بالمستقبل، وإنما قال الفرزدق هذا الشعر بعد (٦) حز أذني قتيبة، وتأوله قوم على معنى الشرط وهو مذهب سيويه والخليل (٧)، وبجاز الشرط ها هنا ان يكون المعنى: أتغضب ان افتخر مفتخر بحز أذني قتيبة، لأن من شأن المفتخر ان يقول: حزنا اذني قتيبة وفعلنا كذا وكذا (٨)، فيكون [نما وضع] (٩) السبب فيه موضع السبب، والى هذا ذهب السيرافي وقال: العرب قد تعادل وتفاضل بين الفعلين (١٠) [الماضيين] (١١) في الموافقة فتستقبل بهما (١٢) الكلام كقوله تعالى: «وإن تعجب فعجب قولهم» (١٣)، وقال الشاعر:

[إن يقتلوك فإن قننك لم يكن عارا عليك وبعض قتل عار (١٤)]

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٧٩/١، والكامل للمبرد ٤٢٧/١، والمغني ٢٦١. وفي ديوان الفرزدق ٣٢٧٢:

..... جهارا ولم تغضب ليوم ابن حازم، والبيت من الطويل.

(٢) في ل. د: عل معنى.

(٣) في ل. د: كما تأولوا الآية والحديث المذكور.

(٤) في ل. د: وكان أبو العباس عمده بن يزيد.

(٥) هو أبو بكر محمد بن علي بن اسمعيل العسكري المعروف بميرمان. أخذ عن المبرد وأكثر بعده عن الزجاج، له من

التصانيف: شرح كتاب سيوية، شرح شراهده، شرح كتاب الأخصس. توفي سنة ٣٤٥ (ربيعه الروع ١٧٥٨-١٧٧). (١٧٧).

(٦) سقطت في ل.

(٧) ينظر الكتاب ٤٧٩/١.

(٨) في ل. د: وفعلنا كذا وفعلنا كذا.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: به، والتصحيح من ل. د.

(١٣) سورة الرعد، الآية ٥.

(١٤) كذا في ل. د. وفي المتغضب ٦٦٣، والسيوطي ص ٣٣، والمغني ٢٧١:

..... عارا عنيك ووب قتل عار

وهو من الكامل، وقد سه السيوطي الى ثابت بن قننة بن كعب العنكي (ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٣٣،

وشعر ثابت قننة ص ٤٩).

وقال آخر^(١)

ان يقتلوك فقد فجعت بيوتهم بعينة بن الحارث بن شهاب^(٢)

والمخاطبان بهذا الشعر مقتولان، والقتل واقع بها قبل ذلك وقد كسر «إن» قال:
وهذا ونحوه يحمل على فعل غير هذا الظاهر، كأنهم افتخروا بقتله، فقال: ان يقتخروا
بقتلك فان الأمر كذا وكذا.

والموضع السادس: تكون فيه بمعنى «إماء»^(٣) محذوفة منها كقول النمر بن تولب:
سفته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما^(٤)

وقال دريد [بن الصمة]^(٥):

لقد كذبتك نفسك فأكذبتنا فان جزعاً وان إجمال صبر^(٦)

والموضع السابع: أن تكون فعل أمر من^(٧) «أن، يثن» اذا حان.

والموضع الثامن: ان تأمر امرأة من: وأى يثي، اذا وعد، وتدخل عليه النون الخفيفة
للتأكيد فيكون لفظه كلفظ «إن» الخفيفة^(٨) [فتقول: إن يا هند، فان ادخلت عليه النون
الشديدة صار لفظه كلفظة إن المؤكدة]^(٩) وعلى هذا انشدوا في بعض الغازهم:

(١) سقطت في و.

(٢) من الكامل: في ل، د: ان يقتلوك فقد هتكت بيوتهم بعينة بن الحارث بن شهاب. لم اقف على قائل هذا البيت،
والعرب تسمي بعينة كثيراً. انظر مادة (عين) في التاج.

(٣) في و: أجل. والتصحیح من ل، د. ينظر المعنى ٥٩١.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ١٣٥/١، والمعنى ٥٩١. وفي شعر النمر بن تولب: سفتها. قال محقق الديوان في
حاشية الصفحة ١٠٤: في بعض مصادر التخریج سفته الرواعد. والبيت من المقارب، وتقديره عند سيوية: سفته الرواعد إما من
صيف وإما من خريف.

(٥) سقطت في و.

(٦) من الوافر، وقد استشهد به سيوية على أن قوله «فان جزعاً وان إجمال صبر» معناه: إما جزعاً وإما إجمالاً فحذف «و» من
«إماء» ضرورة، ينظر الكتاب ١٣٤/١ و ٤٧١ و ٦٧٢، والمقتضب ٢٨٣.

(٧) في ل، د زيادة (قولك).

(٨) كذا في ل، د. وفي و: ويدخل عليه النون الخفيفة المؤكدة كان لفظه لفظ الواحدة.

(٩) سقطت في و.

إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءُ وَأَيٌّ مِنْ أَضْمَرَتْ لِحْلٍ (١) وَفَاءٌ (٢)

أي: عدي يا هند وعد من يضمم الوفاء بوعده.

(١) كذا في و، د، والمغني ١٩٧١. وفي ل: وأي من أنجزت لعهد.
(٢) من خفيف. أشبهه ابن هشام وقد يذكر قائله (ينظر المغني ١٩٧١).
وقد يذكره السيوطي في شرحه شواهد المغني (انظر ضيمة المظنعة السنية بتصرف سنة ١٣٢٢ هجرية).

باب مواضع «أن» الخفيفة المفتوحة^(١)

ذكر أبو القاسم [في هذا الباب أن^(٢)] «أن» لها أربعة مواضع وكذلك قال سيويه^(٣) وأكثر البصريين، وذكر الهروي أن لها سبعة مواضع:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي، والفعل المستقبل، فيكون تأويلها تأويل المصدر كقوله تعالى «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»^(٤)، وقول الشاعر:

إني رأيتُ من المكسارِ حَسبكم أنْ تلبسوا حرَّ الثيابِ وتَسْمعوا^(٥)
فهذا مثال دخولها على الفعل المستقبل، ومثال دخولها على الفعل الماضي قوله تعالى^(٦): «فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا»^(٧).

والموضع الثاني: أن تكون مخففة من الثقلة ويلها الاسم والفعل الماضي والمستقبل، فإذا وليها الاسم، فلك فيه وجهان، أحدهما: أن تنصبه^(٨) بها كما كنت تنصبها في حال تشديدها كقولك: علمت أن زيدا قائم، ولا يلزمها في هذا الوجه عوض مما حذف منها وذلك نحو قول الشاعر:

لقد علم^(٩) الضيفُ والمرملون^(١٠) إذ غبرَ افقٌ وهبتْ شمالا

(١) كذا في و. وفي ل. د: أن المفتوحة الخفيفة. وفي الجمل ص ٣٣٣: أن المفتوحة المخففة.

(٢) الزيادة من ل. د. ينظر الجمل ص ٣٣٣.

(٣) ينظر الكتاب ٤٧٥/١.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٨٤.

(٥) من الكامل، وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٤٧٥/١. وقد نسبته إلى عبد الرحمن بن حسان، والشاهد في قوله: أن تلبسوا، ووقع أن وما بعدها موقع المصدر، والمعنى: رأيت حسبكم وكأفئكم لبس حر الثياب والشع. ولم أجد البيت في شعر عبد الرحمن.

(٦) في ل. د: عز وجل.

(٧) سورة العنكبوت، الآية ٢٩.

(٨) في و: ينصب.

(٩) في ل: علمت.

(١٠) كذا في ل. د، والأشعوني ٢٩١/١، وابن عقيل ٣٨٥/١ (حاشية). وفي و: والمجتدون.

بأنك ربيعٌ وغيثٌ سريعٌ - وأنك هناك تكون الشمالاً^(١)
 والوجه الثاني، وهو الأجود: أن تبطل عملها وترفع^(٢) بالابتداء، وتضم اسمها،
 فتقول: علمت أن زيد قائم، تريد: أنه زيد قائم، ومثله قوله تعالى^(٣): «وآخر دعوانهم أن
 الحمد لله رب العالمين»^(٤). وإذا وليها الفعل ارتفع ولزمها العوض مما حذف^(٥)، وهو
 «السين، وسوف، ولا، مع المستقبل، و«قد» مع الماضي، ووجب أن لا يكون قبلها إلا
 الأفعال المحققة كعلمت، وايقنت [وتحقت]^(٦)، ولا أشك، ونحو ذلك كقوله تعالى^(٧):
 «علم أن سيكون منكم مرضى»^(٨)، وقول أبي حية النيمري:

ريم^(٩) التي قالت لجرارات بيتها ضمنت لكم ان لا يزال ييم
 وقال الآخر:

وقد سرتي أن لا تعد مجاشع من المجد إلا عقر ناب بضور^(١٠)
 ينشد بالنصب، والرفع.

والموضع الثالث: أن تكون زائدة للتوكيد، وأكثر ما تحيء بعد «لما» التي يراد بها

(١) من التقارب، وما جنوب تحت عمرو ذي الكلب. والمرطون: من أرمل القوم إذا نفذ زادهم، وعام أرمل: نليل
 المطر، ومريح يفتح الميم وكسر الراء، يقال: أرض مريعة أي مخصبة كثيرة النبات، النبال: الغيات، والشاهد في قوله: بأنك وقى
 قوله: وأنتك، حيث صرح باسم (ان) المحققة في الموضعين للضرورة، فأخبر عن الأول بالمفرد وعن الثاني بالجملة (شرح الشواهد
 للحي في هامش الاشموني ٢٩٧٨).

(٢) في و زيادة: (الاسم).

(٣) في ل، د: عز وجل.

(٤) سورة يونس، الآية ١٠.

(٥) وغير غيره من النحويين عن هذا بأن الأجرس الفصل إذا لم يكن الخبر فعلا أو كان فعلا ولم يكن دعاء ولا جامدا. يقول

ابن مالك في ذلك.

وان يكن فعلا ولم يكن دعاء ولم يكن تصريفه ممتنا

فالأحسن الفصل يقد أو نفي أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

(ابن عقيل ٣٨٥/١).

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في ل، د: عز وجل.

(٨) سورة المزمل، الآية ٢٠.

(٩) في و: رمته. والتصحيح من ل، د، والكامل للمبرد ٣٠٨، وهو من الطويل.

(١٠) من الطويل. لم ألق على قائله، ولم أجد (ضور) في اللسان ولا في التاج غير أن اللسان أورد (الضورة) بمعنى الضعيف

من الرجال.

الظرف كقوله تعالى: «ولما أن جاءت رسلنا لوطاه»^(١)، وكقول ليل الأخيلية:
ولما أن رايت الخيل قبلًا تبارى بالحدود شبا العوالي^(٢)
والموضع الرابع: أن تكون بمعنى «أي» التي للعبارة والتفسير ولا تحي، إلا بعد كلام
تام يكون بمعنى القول^(٣)، كقولك: كتبت إليه أن افعل كذا وكذا، وكقوله تعالى: «وانطلق
الملا منهم إن أمشوا»^(٤)، والكوفيون يتكرون «أن» هذه^(٥).

والموضع الخامس: أن تكون بمعنى «لثلاث» كقولك: ربطت الفرس أن بنفت، وكقوله
تعالى: «يبين الله لكم أن تضلوا»^(٦) أي لثلاث تضلوا، وكقول عمرو بن كلثوم^(٧):

نزلتم منزل الأضياف منا فعبجنا القبري ان تشمونا^(٨)
والموضع السادس: أن تكون بمعنى^(٩) «إذ» في مذهب بعض النحويين^(١٠)،
وكقولك^(١١): كلمني^(١٢) زيد أن قام عمرو، وغضب زيد أن ضربته، وكقوله تعالى:
«وعجبوا أن جاءهم من غيرهم»^(١٣)، تأولوا «أن» في هذه المواضع بمعنى «إذ»، وأكثر
النحويين يجعلها^(١٤) بمعنى «من أجل أن» أو «لان»^(١٥)، ومنه قول الفرزدق:

(١) سورة التكبوت، الآية ٣٣.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة، والانتصاب ص ٣٢٥، واللسان مائة (قبل). وفي ديوان ليل الأخيلية ص ١٠٥.

لما أن رايت الخيل تروى تبارى بالحدود شبا العوالي.

وشبا العوالي أطراف الأسة.

(٣) ينظر المغني ٣١١ و ٣٢٧.

(٤) سورة ص، الآية ١٠.

(٥) ينظر المغني ٣٧١.

(٦) سورة النساء، الآية ١٧٦.

(٧) هو من بني تغلب، جاهلي قديم من اصحاب الملققات (الشعر والشعراء ١٥٧١).

(٨) من الوافر، ينظر شرح القصائد النسخ الطوال لأبن الأنباري ص ٤٢٠، والمغني ٣٧١.

(٩) في و: بمنزلة.

(١٠) في ل: قول. وفي د: في بعض قول النحويين. وينظر المغني ٣٧١.

(١١) سقطت في د.

(١٢) في و: علم.

(١٣) سورة ص، الآية ٤.

(١٤) في و: يجعلونها.

(١٥) في ل، د: ولان.

اتَغَضِبُ ان اذنا قتيبة جُرْتنا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم (١)

الموضع السابع: ان تكون بمعنى (٢) «لا» في مذهب بعض التحويين (٣) كقوله تعالى: «قل إن الهدى هدى الله أن يؤق أحد مثل ما أوتيتم» (٤)، قالوا: معناه لا يؤق أحد (مثل ما أوتيتم) (٥)، وقال آخرون: المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤق أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم، قالوا: وقوله تعالى «الهدى هدى الله» اعتراض بين الفعل والمفعول (٦).

(١) في و: ظالم، وقد سبق أن استشهد المؤلف به

(٢) في و: بمنزلة.

(٣) قال ابن هشام: المعنى الثاني: النفي كأن المكسرة ايضا، قاله بعضهم في قوله تعالى «أن يؤق أحد مثل ما أوتيتم»

ينظر المعنى ٣٧١.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٧٣.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) ينظر المعنى ٣٧١.

باب ما يجمع من الجمع

قال ابو القاسم في هذا الباب: وقالوا «أصيل» للعشي، ثم جمعوه^(١) فقالوا «أصل» ثم قالوا في جمع الجمع «أصال» فشيبهوه^(٢) بعنت واعتاق، ثم جمعوا جمع الجمع^(٣)، فقالوا: «أصائل» فأصائل جمع جمع الجمع^(٤).

قال المفسر: وقع في بعض النسخ «أصايل» بياثين، وفي بعضها «أصايل» بياء واحدة، ولا يصح في واحد منهما^(٥) أن يكون جمعا لأصال، لأن فاء الفعل من «أصال» همزة واصلها «أصال» بهمزتين الأولى همزة الجمع التي في «أفعال» والثانية فاء الفعل استقل اجتماعهما فخففت الثانية، فقياس جمعها إذا جمعت أن يقال «أأصيل» لا «أصايل»^(٦) إلا أن يزعم أنها جمعت ثم قلبت فيكون وزن «أصايل» على مذهبه «أعافيل»، والصحيح في «أصايل» أنها «فعايل» جمع «أصيل».

(١) كذا في الجمل ص ٣٥٤. وفي النسخ المخطوطة: جمعوا.

(٢) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٥٤. وفي و: شيهوه.

(٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٣٥٤: ثم جمعوا جمع جمع الجمع.

(٤) كذا في ل، د، والجمل. وفي و: فقالوا: أصايل وأصايل جمع الجمع.

(٥) ينظر الجمل ص ٣٥٤.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: منها.

(٧) كذا في ل، د. وفي و: «أصل» لا «أصايل». ينظر اللسان مادة (أصل).

باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر

قال ابو القاسم . يجوز لشاعر^(١) صرف ما لا ينصرف، وقصر المدود، ولا يجوز له سد المقصور ، ويجوز له اظهار^(٢) المدغم والحق الممثل بالصحيح وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحذف الياء والواو^(٣) اذا كان ما قبلها دليلاً عليهما وكانا زيادة^(٤) في مضمر ، وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي [وتأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي]^(٥) وتشديد المخفف وتخفيف المشدد، وحذف همزة وتخفيف همزة^(٦) قبلها ياء أو واو أو ألفاً^(٧) ، وقطع الف الوصل، ووصل الف القطع والقاء حركتها على ما قبلها، وترخيم ما ليس بمنادى، واسكان الياء والواو في حال^(٨) النصب، والنصب بالقاء في الواجب^(٩) ، وحذف القاء من جواب الجزاء، وحذف الياء والواو^(١٠) من وهاء الاضمار واسكانها بعد ذلك، وابدال حروف^(١١) المد واللين من الحروف المضاعفة^(١٢).

قال المقرئ: ذكر ابو القاسم [في هذا الباب]^(١٣) اشياء عدداً من ضرورة الشعر وهي مستعملة في الكلام المثور، واشياء تكون ضرورة على وجه [ولا تكون ضرورة على وجه]^(١٤) آخر ، واشياء فيها خلاف بين النحويين، ولم يفصل ذلك ولم يبينه، ولم يمثل شيئاً مما ذكره

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٦٢: ويجوز اظهار.

(٣) في الجمل ص ٣٦٢: وحذف الواو والياء.

(٤) في و: وكانا زائدتين.

(٥) سقطت في و.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل . وتخفيفها.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: ياء وواو وألفاً.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: في موضع.

(٩) كذا في و، د. وفي الجمل ص ٣٦٢: في غير الجواب. وفي ل: في الجواب.

(١٠) في الجمل: الواو والياء.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٦٢: حرف.

(١٢) بنظر الجمل ص ٣٦٢.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) سقطت في و.

بمثال كما فعل سيبويه وغيره ممن تكلم في هذا الباب^(١)، وأنا^(٢) أئين ما يعد ضرورة من هذا الباب وما لا يعد، وما فيه خلاف بين النحويين، وأمثلة كل صنف من اصناف الضرورة بمثال يتمم فائدة هذا الباب ان شاء الله.

أما قوله: انه^(٣) يجوز للشاعر صرف ما لا يتصرف فانه جائز باتفاق بين^(٤) البصريين والكوفيين.

(وأما منع ما يتصرف من الصرف فاجازه)^(٥) [الكوفيون و]^(٦) الأخفش ولم يجزه جمهور البصريين^(٧) واحتجوا بأن الشاعر اذا صرف ما لا يتصرف رد الشيء الى أصله واذا منع ما يتصرف من الصرف أخرج الشيء عن أصله. فمن الضرب الأول قول امرئ القيس:

تبصر خليلي هل ترى من ظفائن^(٨) سواك^(٩) قبا بين حزمي شعيب^(١٠)

فصرف^(١١) «ظفائن» وحكمها غير الصرف^(١٢)، وأنشد الاخفش والكوفيون في الضرب الثاني ابياتا كثيرة منها قول عباس بن مرداس السلمي:

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع^(١٣)

ومنها قول ذى الاصبع العدواني^(١٤):

-
- (١) ينظر الكتاب ٨١-١٣، والمقتضب ١٤٧/١٤٣، و ٣٣٢/٣٥٤، ومواقع أخرى كثيرة فيها، والأصول لابن السراج ٦٩٣/٢، والانصاف المسألة (٦٩) ص ٤٨٨-٥٢٠.
- (٢) سقطت في ل.
- (٣) سقطت في ل.
- (٤) في ل، د: من.
- (٥) سقطت في ل.
- (٦) سقطت في و.
- (٧) في و: النحويين. ينظر الانصاف: المسألة (٧٠) ص ٤٩٣.
- (٨) كذا في و، د، والديوان ص ٤٣. وفي ل: سنكن ضحيا.
- (٩) من الطويل. والحزم: ما غلظ من الأرض. والنفب: الطريق في الجبل. شعيب: اسم ماء ينظر ديوانه ص ٤٣.
- (١٠) سقطت في ل.
- (١١) في ل، د: لا تصرف.
- (١٢) من المتقارب. ينظر ديوانه ص ٨٤. والانصاف ص ٤٩٩. وهو فيه: في كان. والشاهد فيه ترك صرف مرداس، وهو منصرف.
- (١٣) شاعر معمر من شعراء الجاهلية وهو حوثان بن عوث من عدوان. خزائن الادب ٤٠٨٢.
- (١٤)

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض^(١)

قالوا: فلم يصرف «مرداسا» وهو أبوه، ولم يصرف ذو الاصبع «عامرا»^(٢) ولم يرد به القبيلة، ولو اراد القبيلة لقال: ذات الطول وذات العرض^(٣)، فقال أصحاب سيبويه: الرواية في بيت العباس «يفوقان شيخي»^(٤) وقال السيرافي: كذا رأيت في شعر العباس برواية^(٥) أبي عمرو الشيباني قالوا^(٦): ويمكن ان يريد بعامر القبيلة سماها باسم الأب وان كان قد ذكر الصنفة، فيكون قد حمل بعض الكلام (على اللفظ)^(٧) وبعضه على المعنى وذلك كثير في الكلام، واحتج الأخفش والكوفيون ايضا بأشياء كثيرة خرّجها من ناقضهم على وجوه تصرفها الى مذهبهم. والأظهر عندي قول الأخفش والكوفيين، واحتجوا لذلك بان قالوا: ضرورة الشعر لا يلزم فيها رد الاشياء الى اصولها [ولا بدّ]^(٨) لانا نجد الشاعر يزيد مالا أصل له في الكلام كقول الراجز:

احب منك موضع القفن وموضع الازار والوسن^(٩)
وقول الآخر:
مسرعات لصللخم سامي^(١٠) اراد الصلخم، فزاد «لاما»،

(١) من المزج. ينظر الانصاف ص ٥٠١، والشاهد فيه ترك صرف «عامر» وهو منصرف.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: وهو أبوه ولا عامراً.

(٣) ينظر الانصاف ص ٥٠٢.

(٤) ينظر ديوان العباس بن مرداس ص ٨٤ «حاشية».

(٥) في ل: في رواية.

(٦) في و: قال.

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في و، وفي ل، د:

احب منك موضع القفن وموضع القبة والمنقوش

وفي اللسان في مادة (قفن):

احب منك موضع الوشحن وموضع الازار والقفن

وفيه في مادة (وشحن):

احب منك موضع الوشحن وموضع الازار والقفن

يعني: الوشاح، وانما يزيدون هذه التوابع المشددة في ضرورة الشعر. وقد نب الثاني في اللسان الى دهلج بن قريع.

(١٠) اللسان مادة (صللخم)، والصللخم: العير الجسيم الشديد الماضي.

قول الآخر:

وجاشت من جبال الصُّغد نفسي وخافت من جبالِ خوارزْمِ^(١)

[أراد خوارزم] ^(٢) فزاد «راء» ^(٣) ، وقد نجده يحذف ما هو من أصل الكلمة كحذفهم «الواو» من «هو» في نحو قولهم: قيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخوا الملاط نجيب^(٤)

وكحذفهم «الياء» [من هي]^(٥) في قول الراجز:

دار لسعدى إذ من هواكا^(٦)

وقول لبيد:

دَرس المنا بمتالع فأبان^(٧).....

وهذه الأشياء خارجة عن الأصول [غير مردودة اليها]^(٨) وأما قوله: وقصر المدود ولا يجوز له مد المقصور ففيه من الخلاف أيضا مثل ما في الأول ، فمثال قصر المدود قول الراجز:

(١) من الوافر. لم أقف على قائله.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) نسبة الأعلام إلى العجبر السلوي. ينظر الكتاب ١٤٦. وهو في الخصائص لابن جني ٦٩٨، والانصاف ٥١٧٨، والخزانة ٣٩٦٢. والبيت من الطويل، ومعنى يشرى يبيع وهو من الأضداد، والملاط ما وني بالمضد من الجنب ويقال للعصفين ابنا ملاط.

(٥) سقطت في و.

(٦) ينظر الكتاب ٩٨، والخزانة ٣٩٦٢، وفيها: «على أن الأصل إذ هي فحذفت الياء ضرورة قال القالي في شرح اللباب أوله هل تعرف الدار على تيراكا وهو بكر التاء موضع وفي هذا رد على الكوفيين في زعمهم أن الضمير في هو وهي إنما هو الماء والواو والياء زائدتان.»

(٧) من الكامل، وهو صدر بيت، عجزه: وتقامت بالحس فالسويان

والمنا: منزل، ومتالع: موضع، وأبان: جيل. يقالوا: المنا أراد المنازل ثم حذف الواو واللام. تقامت: قدمت،

والحس: اللام موضع، والسويان: واد (ديوان لبيد ص ١٣٨).

(٨) سقطت في و.

لا بد من صنعا وان طال السفر^(١)

وأشد الكوفيون في مد المقصور:

بئالك من عمر ومن شيباء^(٢) يتشب في السعل واللباء^(٣)

[فمد اللها وهي جمع لهاة. وما جاء من قصر الممدود^(٤) ما^(٥) قال الاعشى:

والقارح العدا وكل طمرة ما أن تنال يد الطويل قذاتها^(٦).

وأما قوله: ويجوز له اظهار المدغم، والحق المعتل بالصحيح فانه اتفاق من

الفرقيين، فمثال اظهار المدغم قول الراجز:

الحمد لله العلي الأجلل [الواسع الفضل الوهوب المجزل]^(٧)

ومثال الحق المعتل بالصحيح قول جرير:

فيوما يوافيني الهوى غير ماضي فيوما ترى منهن غولا تغول^(٨)

وقد ذكر بعض النحويين ان هذا تصحيف وان الصواب «غير ما صبا»^(٩).

واما قوله: وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فان هذا لا يعد ضرورة [شاعر]^(١٠)

(١) ذكره في اللسان (صنع) ولم ينسب. قال: وانما قصر للضرورة.

(٢) ينظر الانصاف ص ٧٤٦، واللسان (شوش)، وابن عقيل ٤٤٧٢، والأشموني ١١٠٤، وينظر الجمع ١٥٧٢، والدرر اللوامع ٢١٧٢. وهو رجز قاله اعرابي من أهل البادية، والشبابة: الشبص وهو الشعر الذي لم يشتد نواه وكذلك الشبصاء وينسب: يتعلق في السعل وهو موضع السعال من الحلق، والشاهد في اللهاه حيث مده للضرورة واصله اللها بالقصر جمع فاة.

(٣) سقطت في و.

(٤) في الاصل : و.

(٥) من الكامل. والقارح من قولهم فرح ذو الحافر اذا انتهت اسنانه وذلك بعد خمس سنين. والعداء قصر للضرورة،

طمرة: خفيفة وثابة والعدال مؤخر الراس. (ينظر ديوانه ص ٢٩).

(٦) هذا مطلع ارجوزة لأبي النجم العجلي. المقضب ١٤٦١ والخصائص ٨٧٢، والجمع ١٥٧٢، والدرر اللوامع

٢١٧٢.

(٧) كذا في و، والكتاب ٥٩٢. وفي الديوان ص ٤٥٥: فيوما يجارين اخوى غير ما صبا.....

وفي ل، د: فيوما يوافين الهوى غير ماضي.....

وفي المقضب ١٤٤٨ و ٣٥٤٣، والخصائص ١٥٩٢، وابن يعيش ١٠٧١٠: قال الاعلم: «الشاهد في تحريك الياء من

ماضي ضرورة ويروي غير ما صبا اي يوافيني اخوى ولا اصبر ولا آتي ما لا يحل ويوما يهجرن فيذهن الصبا والهوى. ويقال غالك غول اذا نابه نائلة (ينظر الكتاب ٥٩٢ وحاشية).

(٨) في و: غير ما صبا. وفي ل: غير ماضي. والتصحيح من د، والديوان ص ٤٥٥ والكتاب ٥٩٢ وحاشية.

(٩) سقطت في و.

فقد قرأ القواء^(١) «قل هو الله أحد الله الصمد»^(٢) وقرأ أبو عمرو (بن العلاء)^(٣): «عزير ابن الله»^(٤) ، وذكر انه اسم سري وأنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين، وقال أبو العباس محمد بن يزيد: سمعت عمارة بن عقيل يقرأ «ولا الليل سابق النهار»^(٥) بالنصب ، فقلت له: ما تريد؟ فقال: أريد سابق النهار^(٦)، فقلت له: فهلا قلته، فقال: لو قلته لكان أوزن، أراد أنه استنقل التنوين فحذفه، ومثال حذفه من الشعر^(٧) قول أبي الأسود: فألفيته غير مستغيب ولا ذاكراً الله الا قليلا^(٨)

وأما قوله: وحذف «الياء» و«الواو»^(٩) إذا كان ما قبلها دليلاً عليها وكانا زيادة في مضمر، فهذا متفق عليه، ومثاله قول الشاعر

أو معبر الظهير يني^(١٠) عن وليته ماحج ربه^(١١) في الدنيا ولا اغتصرا^(١٢)

وأما قوله: وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي، فهو^(١٣) على الإطلاق غير صحيح ، ولكن يحتاج الى تقييد أغفله أبو القاسم فيقال: ما كان منه^(١٤) مقداً قبل المخبر عنه (جاز في الكلام تذكيره)^(١٥) كقوله تعالى: «قد كان لكم آية في فتين التثاق»^(١٦)، وكقوله «فمن جاءه

(١) في ل، د: فقد قرىء.

(٢) سورة الاخلاص ، الآية ١ ، ونظر الكامل للمبرد ٢١٦٨ .

(٣) سقطت في ل، د .

(٤) سورة التوبة ، الآية ٣٠ .

(٥) سورة يس ، الآية ٤٠ .

(٦) ينظر الكامل للمبرد ٢١٦٨ .

(٧) في و: التنوين . والنصيح من د .

(٨) من المتقارب ، ينظر ديوانه في نقائس المخطوطات ص ٤٩ ، والكتاب ٨٥/١ ، والمغضب ١٩/١ و ٣١٣/٢ ، والانصاف

ص ٦٥٩ ، والمغني ص ٥٥٥ ، والشاهد فيه حذف التنوين من ذاكراً لالتقاء الساكنين .

(٩) في ل، د: الواو والياء .

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة ، والكتاب ١٢/١ . وفي الانصاف ص ٥١٦ بنأي .

(١١) كذا في ل، د ، والكتاب ١٢/١ ، والانصاف ص ٥١٦ . وفي و، لله .

(١٢) من البسيط . نسب سيبويه في الكتاب ١٢/١ الى رجل من باهلة . قال الأعمش : وأراد به حذف الواو ضرورة وصف

لصا يتمي سوقة يعرفه يستعمله ربه في سفر الحج أو عمرة فنصبه والمعبر الظهير الكثير وبه المثلثة ومعنى يني عن وليته يجعلها تنبو عنه لسنه وكثرة وبه وكان يني ان يقول تنبي وليته عن ظهيره ففتت لأنه اذا اباهها عن ظهيره فقد أنبي ظهيره عنها ، والوليبة البرذعة

(الكتاب ١٢/١ حاشية ٢) .

(١٣) في ل، د: فهنا .

(١٤) سقطت في د .

(١٥) سقطت في د .

(١٦) سورة آل عمران . الآية ١٣ .

موعظة من ربه^(١) فإذا تأخر بعد المخبر عنه^(٢) لم يميز إلا^(٣) في الشعر كقول الاعشى:
فأما ترى لمسي بدلت
وأما جاز في حال التقديم، ولم يميز في حال التأخير لعلتين:

أحدهما: أنه إذا تقدم [شبه]^(٥) تعرى الفعل منه بتعريه من ضمير الاثنين والجمع،
وإذا تأخر لزم ثبوته كثيوت الضمير.

والعلة الثانية: أنه إذا تقدم امكن ان يدخل بينه وبين الاسم المخبر عنه كلام
معترض فيحذف لطول الكلام كقولهم: حضر القاضي اليوم امرأة^(٦) وإذا تأخر لم يمكن ان
يدخل بينه وبين الاسم المخبر^(٧) عنه كلام معترض.

وأما تأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي فقد جاء أيضا في القرآن. قرأ بعض القراء^(٨)
«تلتقطه بعض السيارة»^(٩)، وقوله «فظلت اعناقهم لها خاضعين»^(١٠) في بعض الأقوال، وما
جاء من ذلك في الشعر قول الاعشى:

وتشرق بالقول الذي قد اذغته
قول الآخر:

وتحال المثين إذا ألمت
بنا الحدشان والأنف النصور^(١٢)

(١) سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ١٧١:

فإن تعبدني وفي لة فإن الحوادث أودى بها

وهو من التقارب. واللمة الشعر الذي جانوز شحمة الأذن. والشاهد في قوله «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل مع
كونه مستندا إلى ضمير مستتر عائد على اسم مؤنث وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر. ورواية البيت في الأشعري ٥٣/٢: فأما
تربني وفي لة فإن الحوادث أودى بها.

(٥) الزيادة من د. وفي ل: شبه.

(٦) كذا في و. وفي ل: القاضي اليوم امرأة. وفي د: حضر اليوم القاضي امرأة.

(٧) في ل. د: المضر.

(٨) كذا في د. وفي و، ل: فقد جاء في القرآن في قوله تعالى.

(٩) سورة يوسف الآية ١٠. وتظهر حاشية المعكوى على تفسير الجلالين في الفتوحات الآية ٣١٩/٣.

(١٠) سورة الشعراء، الآية ٤.

(١١) من الطويل. وتشرق: تغص. وصدر الفتاة: اعلاها ينظر ديوانه ص ١٢٣. والكتاب ٢٥/١. والمقتضب ١٩٧/٤.

وض ٤٩/٢. والدرر ٥٩/٢. والأصول ٧٣٢/٢

(١٢) كذا في نسخ المخطوطة. وفي المتن في مادة (حدث):

وهجاب المثين إذا ألمت بنا الحدشان والخامسي النصور

وأما قوله: وتشديد المخفف (وتخفيف المشدد فمتفق عليه أيضا لا خلاف فيه بين
التحويين فمثال تشديد المخفف)^(١) قول الراجز:

ليت شبابي عناد لي الأول
وما ترد ليت أول لعل^(٢)

ومثال تخفيف المشدد قول الاعشى:

لعمرك ما طول هذا الزمن على المرء الاعناء معن^(٣)

اراد: معن ، وقول لبيد:

يلمس الاحلاس في منزله
بيديه كاليهودي المصل^(٤)

وأما قوله: وحذف الهمزة وتخفيفها وقلبها [ياء أو] ^(٥) واو، فإن هذا أصل ^(٦) لم
يقيده، لأنه ^(٧) لا خلاف بين التحويين ان تخفيف الهمزة جائز، قد قرأ به القراء. وكذلك
للهمزة مواضع مشهورة تقلب فيها نحو جايبا^(٨) وخطايا وأداوي^(٩). [وقد حكى الأخص
ان من العرب من يقول: واخيت بمعنى آخيت وأومات وأومت]^(١٠)، وقد حذفوا «الهمزة»
من «سواية» وأصلها «سوائية»^(١١)، والذي يعتدونه ضرورة^(١٢) قول المتنخل^(١٣)

وحدثان الدهر وحوادثه: نوبه، وما يحدث منه واحدها حادث وكذلك أحداثه، واحدها حدث. والبيت غير منسوب في
اللسان.

(١) سقطت في ل.

(٢) لم اقف على فائله.

(٣) من التفخيز. ومعن اسم فاعل من معن بتشديد النون أي اتعب واشقى. يقول لعمرك ما يطول عمر الإنسان في هذا
الزمن الا للنعناء والشقاء (ديوانه ص ١٤ و ١٥).

(٤) من الرمل. والاحلاس جمع حلس بالكسر وهو كساء رقيق يكون على ظهر البعير تحت رحله، وقوله: كاليهودي المصل
أي كأنه يهودي يصلي في جانب يسجد على جنبه. ينظر ديوان لبيد ص ١٨٣، والخزاعة ٢٨٢.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: الأصل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) جايبا في الأصل (جاي) والصحيح من اللسان (جيا) ، فقد قال: وجيا لغة في جانا وهو من البدلي.

(٩) كذا في ل. د. و في و: وكذلك قلب الهمزة مشهور تقلب ياء نحو جاي وخطاي وأداوي.

(١٠) سقطت في و.

(١١) كلالها من مصادر الفعل ساء. ينظر اللسان مادة (سوا) وقد جاء فيه، قال سيبويه: سألت الخليل عن سوايه فقال هي
نعالية بمنزلة علانية قال والذين قالوا: سواية. حذفوا الهمزة.

(١٢) في و: والذي يعتدونه ضرورة.

(١٣) من شعراء هذيل واسمه مالك بن عويمر، جاهلي (ديوان الهذليين ٧٢، والخزاعة ١٣٧٧).

ويلمه رجلاً تأتي به غيباً إذا تجرد لا خال ولا بخل^(١)

وقول الآخر: يا ترى الدهر قد اباد معير وأباد السراة من قحطان^(٢).

اراد: أما ترى^(٣) وقد حكي عنهم: رجل ويلمه، للذي يقال له: ويل لأمه^(٤).
وجعلوا من الضرورة قول الفرزدق:

راحت بمسلة البنغال عشيةً فارعى فزارة لا هناك المرتع^(٥)

فقلب الهمزة من «هناك» «الفا» حين احتاج الى تسكينها، وكذلك قول الآخر:
ولا يرهب ابن العم ما عشت صولتي . ولا اخنتي من صولة الشهيد^(٦)

قال السيرافي: وإنما جعلنا هذا من الضرورة في الشعر^(٧)، لأن الهمزة المتحركة اذا
كان قبلها فتحة وكانت مضمومة وقبلها كسرة فان تخفيفها ان تجعل بين بين ولا تبطل حركتها
، وقد تبطل حركتها في مواضع غير هذه ، ومن الجارى مجرى الضرورة قول الشاعر:
اذا ما الشيخ صم فلم يكنم ولم يك سمعه الا نديا
ولاعب بالعشي بني بنبه . كفضل المر يلتص المعظايا

(١) من البسيط. ويلمه رجلاً: كلمة بتعجب بها، ولا يراد بها الدعاء عليه، لا خال ولا بخل أي لا خيلاء فيه ولا بخل
(ديوان الهذليين ٣٤٧). وابتيت في الشعر والشعراء ٥٥٣/٢: والفين: ضعف الراء.

(٢) من الخفيف في المغني ٥٥/١: وأباد السراة من عدنان. وهو فيه غير مسرب. وقد سبق أن استشهد به المؤلف
(٣) سقطت في ل. د.

(٤) في ل. د. وبع لأمه. قال ابن جني في الخصائص ١٥٠٣: فلما جاء من ذلك في الشعر قوله: ويل، وإنما أصله ويل لأمه
بذل عن ذلك ما أشده الأصمعي:

لأم الأرض ويل! ما أجنحت غداة أضرب بالحسن السير

(٥) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ١٧٠/٢ والمنقضب ١٦٧/١. والخصائص ١٥٢/٣. وفي الديوان ٤٠٨/٢:
ومضت نسمة الراكب مودعا فارعى فزارة لا هناك المرتع

وابتيت من الكامل. والشاهد في بداهة المؤلف من قصيدة في قوله هناك ضرورة

(٦) من طويل، بنظر اللسان مادة (حما) أشده فيه لأخفش لعدم من غرض عن هذا النحو

ولا يرهب ابن العم ما عشت صولتي . ولا اخنتي من صولة الشهيد

ورواه ابن السراج في لأصول هكذا

لا يرهب ابن العم ما عشت صولتي . ولا اخنتي من صولة الشهيد

واحتسب ثلاث. حسانه وسار حرد راجيه. بنظر ديوان عامر بن ٢٥٨.

(٧) في ل. د. من ضرورة شعر

يلاعبهم وودوا لو سقوه من الذيفان آنيةً ملابا
فابعده الآله ولا يروى ولا يشفى من المرض الشفابا^(١)

قال ابو العباس محمد بن يزيد: هذه الأبيات^(٢) لو أنشدت على الصواب لم تنكسر،
فلا وجه لاجازتها، وهذا الذي قاله غير صحيح، لأن الرواية اذا ثبتت بشيء وجب ان
تحمل على ما رواه الراوي^(٣)، وقد اتت الرواية في اشيء مما يخالف المستعمل فحملت على
ذلك وان كان وزن الشعر دونها قائما كقول الشاعر^(٤):

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه^(٥)
وقول ابي النجم:

قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنباً كله لم اصنع^(٦)
الأ ترى ان نصب «المقرف» ورفع لا يكسر وزن الشعر، وكذلك نصب «كله» وقد
تأول^(٧) غير ابي العباس هذه الأبيات على وجهين:

(١) اللسان (ها): ينسب الاصمعي الى اعصر بن سعد بن قيس عيلان على شيء من الاختلاف في الرواية:

إذا ما المرء سم ولم يكلم واعبا سمه الاندابا
ولاعب بالمشي بنى بنيه كفضل امر يجرش الحظابا
يلاعبهم وودوا لو سقوه من الذيفان منيرة إنابا
فلا ذاق التميم ولا شرابا ولا بعضي من المرض الشفابا

وقال: قال ابو الحسن الصقل حملت الف النصب على ماء التائث بمقارنتها لها في المخرج ومشايتها في الخفاء. ووجه ثان
وهو انه اذا قال الشفاء وقعت افعلة بين الفين نكرها كما نكرها في عظام فقلتها يا حملا على الجمع. ورواها الجعري في حماسه
(٢٠٣) ونسبها الى المستور بن ربيعة (باختلاف بسير في كلماتها) مضمومة قوافيا هكذا (نداء الغضاء كذا) ملاء السفاء.
وروي ابن جني البيهقي الثاني والرابع بتغيير في الرواية ثم قال بعد ذلك الأ ترى ان ابا عثمان قال شبه الف الاطلاق بناء
التائث اي فصيح اللام هنا كما بصحها للنساء. (الخصائص ٢٩٦/١) وروي ابن جني ايضا البيت الثاني في المنام (١٥٩) وقال
بعده: يريد العظاية. قال ابو عثمان في (العظايا) انه شبه الف النصب بهاء التائث. والأبيات من الواقع
(٢) في ل. د: هذه أبيات.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: كان وزن الشعر دونها كما قال الشاعر.

(٤) كذا في ل، د. وفي و: كان وزن الشعر دونها كما قال الشاعر.

(٥) من الرمل. أنشده سيويه في الكتاب ٢٩٦/١ ولم يذكر قائله. والشاهد فيه جواز الرفع والنصب والجر في «مقرف»،
وينظر المقضب ٦١٣، والانصاف ص ٣٠٤ وقد وردت كلمة «شريف» مكان «كريم» فيه، وينظر الاسنوي ٨٢/٤، والخزانة
١١٩٣، وشرح الكافية للرضي ٩١٢.

(٦) من الرجز. ينظر الكتاب ٤٤/١، والخصائص ٦١٣، والمعنى ٢٠١/١. وقد استشهد به على رفع «كل» مع حذف
الضمير من الفعل، وقال سيويه: هو بمنزلة في غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك اظهار اهائه وكأنه قال: كله غير
مضوع. الكتاب ٤٤/١.

(٧) سقطت في ل.

أحدهما: ان الشاعر^(١) شبه الف الاطلاق بهاء التانيث فصحح معها «الياء» كما
تصحح في «عظاية» و «عباية».

والثاني: انه كره اجتماع ثلاث الفات^(٢) كما كره ذلك في «خطايا» و «مطايا»^(٣).

وأما تعديد ابي القاسم القاء حركة الف القطع [على ما قبلها]^(٤) من ضرورة الشعر
فليس بصحيح على الاطلاق، لأن ذلك مستعمل في الكلام، وقد قرأ به القراء، وانما عده
النحويون ضرورة في مواضع مخصوصة منها قول الشاعر:

إذا فحل سوء رامها فاقدع انفه . فليس هجينٌ مقرفٌ كهجان^(٥)
اراد: فاقدع أنفه، (فالقى حركة الهمزة)^(٦) من «انفه» على العين، وحذفها، ومنه
قول الهذلي:

ويلمه رجلاً تأتي به غيبناً إذا تجرد لا خيال ولا بسخل^(٧)

اللقى حركة الهمزة من «امه» على اللام من «ويل» وحذفها^(٨)، واكثرهم يشده بكسر
اللام من «ويل» كأنه كره التنقل من ضمة «اللام» الى كسرة «الميم» أو يكون على لغة من
يكسر الهمزة من «أم» وقد جاء من هذا شيء في الكلام. حكى عن ثعلب أن اعرابية رأته
بناتها يكلمن رجلاً، فقالت: [أفي السوتنته]^(٩) تريد «أفي السوءة أنته»، فألقت حركة

(١) سقطت في و.

(٢) في و: ياءات. والتصحح من ل. د.

(٣) اللسان (خطا):

والجمع خطايا نادر حكى ابو زيد في جمعه خطائي بهزتين على فاعل. فلما اجتمعت الهمزتان فلت الثانية ياء لان قبلها
كسرة ثم استقلت والجمع ثقيل وهو مع ذلك معتل فقلبت الياء الفاتحة فلبت الهمزة الاولى ياء خفاتها بين الالفين. وقال ابو
اسحاق النحوي الاصل في خطايا خطايو. فيبدل من هذه الياء همزة فتصير خطائي، مثل خطا عم فتجتمع همزتان فقلبت الثانية
ياء فتصير خطائي مثل خطاعي فيجب ان تقلب الياء والكسرة الى الفتحة والالف فتصير خطاء مثل خطا عم فيجب ان تبدل الهمزة ياء
توقوعها بين الفين فتصير خطايا وانما بدلوا الهمزة حين وقعت بين الفين لان الهمزة مجانسة للالفات فاجتمعت ثلاثة احرف من جنس واحد.
قال وهذا الذي ذكرناه مذهب سيوية.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في د.

قال ناسخ (و) في الحاشية: المقرف الذي ابوه من العمم وأمه عربية والمهجين عكسه

(٦) سقطت في د.

(٧) مر ذكره.

(٨) سقطت في ل. د.

(٩) الزيادة من الحصائص ١٥٠٨٣.

الهمزة من «أنتنه» على تاء السوءة ، ففتحتها [بعدها تخفيف الهمزة] (١) وقد صككي عن العرب: ثلاثة اربعة، بالقاء حركة الهمزة من «اربعة» على الهاء من «ثلاثة»، وكان ابن الاباري (٢) يقيس على هذا قول المؤذن: الله اكبر الله اكبر، فيحرك «الراء» من اكبر بحركة الهمزة [من الله] (٣)، وهذا خطأ عند البصريين (٤)، وليس هذا موضع الكلام في ذلك.

وأما ترخيم ما ليس بمنادى فمشهور، تغني شهرته عن ايراد مثال له (٥)، وسيبويه يبيزه على لغة من قال: يا حار، بالكسر، وعلى لغة من قال: يا حار، بالضم، ولا يبيزه ابو العباس المبرد (٦) الا على لغة من يضم الراء، ويجعل المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء. واسكان «الياء» و«الواو» في حال النصب كثير ايضا في الشعر كقول النابغة (٧):

ردت عليه أقاصبه وليدُهُ ضربُ الوليدةِ بالمشحةِ في التَّادِ (٨)
وقول الآخر:

كَانَ اَيْدِيَهُنَّ بِالْفِجَاعِ الْغَرَقِ اَيْدِي عِذَارِي يَتَمَاطِيْنُ السُّورِقِ (٩)
وأما النصب «بالفاء» في الواجب، فنحو قول الشاعر:

سَأْتَرِكُ مَنْزِلِي لِنَبِيِّ تَمِيمٍ وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرْجِحَا (١٠)

وقد روي: لاسترجحا، وهذا لا ضرورة فيه.

وأما حذف «الفاء» من الجواب فنحو قول الشاعر:

(١) الزيادة من الخصائص ١٤٧٣.

(٢) في د: ابن الاعراب.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل، د: وهذا عند البصريين خطأ.

(٥) في و: امثاله.

(٦) ينظر الكتاب ٣٣٣/١، والضرائر ٥٨ و ٥٩.

(٧) كذا في د، د: وفي و: وأما اسكان الياء والواو في حال النصب في الشعر فكقول النابغة.

(٨) من السبط: ينظر ديوانه ص ٤. يقول: ردت الامة أقاصي النوى ون شد من على ادهاء ليرتفع وأقاصيه في موضع

نصب، وقوله: لئنه أي ظمته ضرب الوليدة وهي الامة الشابية. والتاد: النبي. والجزري: الحاجز من تراب حول الخباء لئلا يدخله السيل (ينظر ديوانه ص ٤).

(٩) من الرجز: ينظر النسخان مادة (برق)، والفرق المكان الشبدي والبيت غير مسبوغ فيه. وهو في وصف الابل بالبرعة.

(١٠) من ابواب: أنتهه سبويه. وقال قبله: فما نصب في الشعر اضطرابا قول الشاعر: سارت مزيبي ولم يذكر

فألفه. وقال الأعلو: الشاهد فيه نصب فاسترجحا وهو خبر واجب يصدر عن ضرورة ويروي لاسترجحا فلا ضرورة فيه على هذا (ينظر

الكتاب ٤٢٢/١، وينظر نعي ١٧٥/١، والأصول ١٥٣٢ و ١٧٢٥).

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشّر بالشّر عنه الله مثلاً^(١)

وأما حذف الواو و «الياء»^(٢) من «هاء» الاضمار واسكانها، فنحو قول الشاعر:

فبت لدى البيت العتيق أشيمه ومطواي مشتاقان له أرقان^(٣)

على انه قد قرى «أزجه وأخاه»^(٤).

وأما ابدال حروف المد واللين من الحروف المضاعفة فليس بضرورة على الاطلاق، لانهم قد حكوا عن العرب، قضيت اظفاري، اي قصصتها^(٥)، وقد يمكن ان يكون معناه: أخذت أقاصيها، فلا يكون بدلا، وقد حكى عن العرب: فلان يتلّعى أي يرتعي اللماع^(٦)، وهو أول ما يظهر من النبت، وقد قال ابو عبيدة في قوله تعالى: «الا مكاء وتصديّة»^(٧) انه من: صدّ، يصدّ [والاصل يصدده]^(٨) (وقالوا: صدى، يصدى اذا صفق

(١) كذا في ل، د، والخصائص ٢٨٧٢، والمقتضب ٧٢٢، والسيرطي ص ٦٥، وشواهد الكشاف ص ٢٠٧، والخزّانة

٥٤٧/٤. وفي الكتاب ٤٣٥/١.

والشّر بالشّر عند الله سبحانه

وقد نسه سيويه الى حسان بن ثابت، ولم أجده في ديوانه لا في طبعة دار صادر ولا في طبعة دار الأندلس. وقد نسه المبردي المقتضب الى عبد الرحمن بن حسان وكذا فعل البخداي في الخزّانة، وهو في شعر عبد الرحمن الذي جمعه وحققه الدكتور سامي المعاني ص ٥٥. والبيت من البسط، والشاهد في حذف الفاء من الجواب ضرورة والتقدير فانه يشكرها. وقد وردت هذه العبارة في (و) على النحو الآتي:

وأما حذف الفاء من فتح قول الخطبة:

من يفعل الحسنات الله يشكرها لا يذهب العريف بين الله والناس

وهذا خطأ لأن بيت الخطبة الذي في ديوانه ص ٢٨٤ هو:

من يفعل الخير لا يعدم جوارزه لا يذهب العريف بين الله والناس

(٢) في و: الهاء. والتصحيح من ل، د

(٣) من الطويل. وفي شطره الأول أكثر من رواية، بنظر المقتضب ٣٩١ والخصائص ١٢٨١ والخزّانة ٤٠٧/٢، وقد نسب

ليعلّ الاحول الأزدي.

(٤) سورة الاعراف، الآية ١١٦.

(٥) ينظر اللسان مادة (صدد).

(٦) في ل، د: خرجنا نطلى أي يرتعي اللماع. ينظر اللسان مادة (لعم). اقول: يريد نطلى: تلعب.

(٧) سورة الأنفال، الآية ٣٥.

(٨) الزيادة من د. ولم أجده هذا في مجال القرآن أبي عبيدة عند كلامه عن مكاء وتصديّة ٢٤٧١.

بيديه، وأصله: صدّد، يصدّد^(١) ومنهم من يجعله^(٢) من «الصدى» وهو الصوت^(٣) الذي يجيب الإنسان في الموضع الخالي، فلا يكون من هذا الباب. وقالوا في قوله تعالى: «وقد خاب من دساها»^(٤). إن الأصل: دسها، فقلبت السين «ياء»^(٥) كراهية التضعيف، ثم انقلبت «الياء» «الفاء» لتحركها وانفتاح ما قبلها، وانشدوا [في ذلك]^(٦):

وأنت الذي دسيت عمراً فأصبحت حلالته منه أرامل نزعاً^(٧)

وهذا كله ليس بضرورة شاعر، والذي عدوه من الضرورة قول الشاعر [كثير]^(٨):

تزور أماً أما الآله فينتقي وأما بفعل الصالحين فيأثمى^(٩)

وروى بعضهم بيت امرئ القيس^(١٠):

فلي ثيابي من ثيابك تسل^(١١)

بفتح «السين»^(١٢)، وقال: أراد: تسل، (وأصل تسل: تسلل)^(١٣)، فأبدل «اللام»

(١) سقطت في ل. وينظر اللسان مادة (صدد).

(٢) في ل، د: جملة.

(٣) كذا في ل، ل. وفي د: وهو من الصوت.

(٤) سورة الشمس، الآية ١٠.

(٥) ينظر اللسان مادة (دسا) وكتاب القرطبي لابن مطرف الكناز ٢١٧٢.

(٦) سقطت في و.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان في مادة (دسا):

وأنت الذي دسيت عمراً فأصبحت نساؤهم منهم أرامل نسج

وهو منسوب فيه إلى رجل من طيء. ودسيت: اغويت وأضدت، وغمره فيلته. والبيت من الطويل.

(٨) كذا في د. وفي و: وهذا الذي عدده من الضرورة قول الشاعر. وفي ل: والذي عدوه من الضرورة قول كثير

وكثير هذا هو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جعة، شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية ويكنى أبا صخر واشتهر بكثير عزة

وهي محبته (الشعر والشعراء ٤١٠/٨، والحزاة ٣٨٧٢، ومقدمة ديوانه).

(٩) من الطويل. ينظر ديوانه ص ٣٠٠. وقد وردت كلمة «الصالحات» مكان «الصالحين» في النسخ المخطوطة. وينظر

اللسان (دسا) وابن يعمر ٢٤/١.

(١٠) سقطت في و.

(١١) من الطويل، وهو عجز بيت، صدره: وإن كنت فد ساءت مني خلقة.

ومعنى قوله: سلب ثيابي من ثيابك. أي أخرجني من أمرك أي ان كان في خلقي ما لا يرتضيه فأقطعي أمر من أمرك.

ويقال: تسل الریش يسئل ويسئل، إذا أسقط (ينظر ديوانه ص ١٣). وتسل في الأصول (تسل).

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل، د.

الأخيرة «باء»، فبطل الادغام، وكذلك قول كثير: فيأتي، اراد: فيأتّم، والاصل: فيأتّم فأبدل «الميم» الثانية «ياء» فبطل الادغام من أجل الياء. ومن روى بيت امرئ القيس هكذا، اراد أن يكون الفعل الثاني من لفظ الفعل الأول، لأنه اذا ضم «السين» أو كسرهما كان من: نسل ينسل وينسل، وكان الفعل الأول من: سل، يسل، فخالف فعل المطاوعة الفعل الذي هو مطاوع له. وفعل المطاوعة بابه المطرد ان يكون من لفظ الأول: كقولك: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم، وقد يجيء مخالفاً للأول ومن غير لفظه (ولكن بمعناه)^(١) كقولك: طردته فذهب.

وقد جاء في الشعر أشياء كثيرة من الضرورات لم يذكرها أبو القاسم.

(١) سقطت في ل، د.

باب التصريف

قال ابو القاسم في الباب الثاني منه: ومن العرب من يجري المعتل من هذا الجنس مجرى الصحيح فيرفعه في موضع الرفع، ويفتحه في موضع النصب، ويسكنه في موضع الجزم، وعلى هذه اللغة قال الشاعر^(١):

لم يأتيك والانبياء تَنَمِي بما لاقت لبون بني زياد^(٢)

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح: الا أن مثل هذا لا يجعل لغة كما قال انما يسمى لغة ما كان مستعملا في الكلام، وأما ما يتفرد به الشعر فانما يسمى ضرورة، وقد جعل ابو القاسم الحاق المعتل بالصحيح من ضرورة الشعر فيما تقدم وجعله ها هنا لغة كما ترى.

تم كتاب الخلل في اصلاح الخلل من كتاب
الجميل والحمد لله وحده وصلواته على
سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلامه.

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجملة ص ٣٧٢: وعلى هذه اللغة قال قيس بن زهير: لم يأتيك.....

(٢) من الوافر. ينظر الكتاب ٥٩٢، والخصائص ٣٣٧، والانصاف ٣٠١. وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٨. والمعنى ١٠٨١. قال الأعلام: وما انشده الأخص في الباب لقيس بن زهير: لم يأتيك.....

أثبت الياء في حال الجزم ضرورة لأنه اذا اضطر ضمها في حال الرفع نسيها بالصحيح وهي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضرورة (الكتاب ١٥١). وقال الأعلام ايضا: الشاهد فيه اسكان الياء في يأتيك في حال الجزم جملتها على الصحيح وهي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع احواله فاستعملها ضرورة (الكتاب ٥٩٢ - ٦٠).

المصادر والمراجع

- ١- ابو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، تأليف رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الاعظمي- بغداد ٩ ١٣٨ هـ ١٩٦٩ م.
- ٢- أزهار الرياض في أخبار عياض، للمقري التلمساني، تحقيق مصطفى السقا، وابراهيم الابياري وعبد الحفيظ شليبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٣٦١ هـ ١٩٤٢ م.
- ٣- الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق بعد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٨ م.
- ٤- الاصول، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي (رسالة دكتوراة مطبوعة بالرونيو).
- ٥- الاعلام، لخبر الدين الزركلي، الطبعة الثالثة.
- ٦- الاغانى، لأبي فرج الأصفهاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة- بيروت ١٩٥٩ م، وطبعة بولاق.
- ٧- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطلبوسى، تحقيق عبد الله البستاني، المطبعة الأدبية- بيروت ١٩٠١ م.
- ٨- الأمالي، لأبي علي القالي، المكتب التجاري- بيروت.
- ٩- املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، بهامش الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، تأليف سليمان بن عمر المعجيلي الشافعي الشهير بالجمل، مطبعة حجازي بالقاهرة.
- ١٠- انباه الرواة على انباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية في القاهرة ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠ م.
- ١١- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الانباري،

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م.

١٢- الأنواء، لابن قتيبة، حيدرآباد الدكن ١٩٥٦ م.

١٣- أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء، تأليف لويس شيخو، بيروت ١٨٩٥ م.

١٤- أوضح المسالك التي ألفها ابن مالك، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة النصر- القاهرة ١٣٧٥ هـ ١٩٦٥ م.

١٥- ايضاح علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٥٩ م.

١٦- البداية والنهاية في التاريخ، لابن كثير القرشي الدمشقي، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢ م.

٢

١٧- بغية الملتصق في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي، مطبعة روخس- مجريط ١٨٨٤ م.

٢

١٨- بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، المطبعة الاولى، مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.

١٩- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، طبعة بولاق.

٢٠- تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، راجعه الدكتور شوقي صيف، طبع دار

الهلل ١٩٥٧ م.

٢١- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، طبع دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٦٨ م.

٢٢- تاريخ الأمم والملوك، للطبري، الطبعة الاولى، المطبعة الحسينية المصرية.

٢٣- تاريخ الفلسفة الاسلامية، هنري كوربان، منشورات عويدات- بيروت ١٩٦٦ م.

٢٤- تسجيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب

العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م.

٢٥- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، طبعة البابي الحلبي.

٢٦- تفسير ابن كثير، طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٣٧، وطبعة البابي الحلبي.

٢٧- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، طبع مطبعة روخس في مجريط ١٨٨٦ م.

٢٨- التمام في تفسير اشعار هذيل مما أغفله ابو سعيد السكري، لابن جني، تحقيق وتقديم الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتورة خديجة الخديثي والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني- بغداد ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.

٢٩- تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات، شرح شواهد الكشاف، تأليف محب الدين افندي، طبعة الباب الحلبي ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.

٣٠- تهذيب سيرة ابن هشام، الطبعة الأولى، القاهرة.

٣١- ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، مطبعة السنة المحمدية ١٩٧١ م.

٣٢- الجامع في اخبار ابي العلاء المعري وآثاره، تأليف محمد سليم الجندي، دمشق ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).

٣٣- الجمل، للزجاجي، تحقيق الشيخ ابن أبي شنب، الاستاذ بكلية الأدب بالجزائر، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر سنة ١٩٢٦ م.

٣٤- جبهة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

٣٥- جبهة اللغة، لابن دريد، حيدر آباد الدكن ١٣٤٤ هـ

٣٦- الجني الداني. للمراذي، تحقيق طه محسن عبد الرحمن (رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيو).

٣٧- جولة في دور الكتب الأميركية، لكوركيس عواد، مطبعة المعارف- بغداد ١٩٥١ م.

٣٨- حاشية الشمني على مغني ابن هشام، المطبعة البنية ١٣٠٥ م.

٣٩- حاشية الضبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، طبعة الباي الحلبي

٤٠- الخلل في شرح أبيات الجمل (مصورة عن مخطوطة محفوظة في خزانة السامشكاة في المكتبة المركزية بجامعة طهران).

٤١- الخماسة البصرية، لصدر الدين البصري، تحقيق مختار الدين أحمد.

المعارف العثمانية ناخذ ١٩٦٤ م.

٤٢- الخماسة، للبحراني، تحقيق عيسى

- ٤٣- الحيوان، للمحافظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة الباي الخليلي.
- ٤٤- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، للبغدادي، الطبعة الاولى، المطبعة الميزية بيولاك.
- ٤٥- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- ٤٦- خلق الانسان، للأصمعي (انظر الكنز اللغوي).
- ٤٧- خلق الانسان، للزجاج (انظر رسائل في اللغة).
- ٤٨- دائرة المعارف الإسلامية (الترجمة العربية- القاهرة).
- ٤٩- دراسات في اللغة، للدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة العاني- بغداد ١٩٦١ م.
- ٥٠- الدرر اللوامع على جمع الهوائع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة كردستان العلمية في القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- ٥١- الديقاج المذهب، لابن فرحون اليعمري، مطبعة المعاهد بالقاهرة ١٣٥١ هـ.
- ٥٢- ديوان ابن مقل، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة- دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٥٣- ديوان ابي الاسود الدؤلي (نفائس المخطوطات- المجموعة الثانية)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ٥٤- ديوان ابي الطيب المتنبي، بشرح ابي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا و ابراهيم الابراري وعبد اخفيظ شلي، طبعة الباي الخليلي، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
- ٥٥- ديوان ابي نواس، تحقيق احمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة الباي الخليلي ١٩٥٣ م.
- ٥٦- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة الجمهورية في بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٥٧- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، المطبعة النموذجية بالقاهرة ١٩٥٠ م، وطبعة كابر.
- ٥٨- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف بتصر ١٩٦٤ م.

- ٥٩- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع بشير يموت، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية في بيروت ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م.
- ٦٠- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، الطبعة الثانية، دار صادر في بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- ٦١- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة- دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.
- ٦٢- ديوان توبة بن الحمير الحفاجي، تحقيق خليل ابراهيم العطية، مطبعة الارشاد- بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٦٣- ديوان حسان بن ثابت الانصاري، دار صادر - بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.
- ٦٤- ديوان الخطيئة، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، الطبعة الاولى، طبعه البابي الحلبي ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- ٦٥- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع اشعار العرب)، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي، مطبعة ليسينج ١٩٠٣ م.
- ٦٦- ديوان زيد الخيل الطائي، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان في النجف الاشرف ١٩٦٨ م.
- ٦٧- ديوان سلامة بن جندل، رواية الأصمعي وابي عمرو الشيباني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الاولى، نشر وتوزيع المكتبة العربية بحلب ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٦٨- ديوان السمؤال، انظر (ديوانا عروة بن الورد والسمؤال).
- ٦٩- ديوان شعر ذي الرمة، عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارنتي، طبع على نفقة كلية كميرج في مطبعة الكلية ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ م.
- ٧٠- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.
- ٧١- ديوان ظرفة بن العبد البكري، مع شرح الاعلم الشتمري، اعتنى بتصحيحه ونقله الى اللغة الفرنسية مكس سلفسون، طبع في مدينة شارلون بمطبع برطوند سنة ١٩٠٠ م.

- ٧٢- ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد في بيروت ١٩٦٨ م.
- ٧٣- ديوان عامر بن الطفيل، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس ثعلب، دار صادر وبيروت ١٩٦٣ م.
- ٧٤- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجوري، دار الجمهورية في بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٧٥- ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشرق في بيروت ١٩٧١ م. والطبعة الأوروبية.
- ٧٦- ديوانا عروة بن الورد والسؤال، دار صادر وبيروت، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٧٧- ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلام الشتمري، تحقيق لطفي الصنقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٧٨- ديوان عمرو بن معدني كرب الزبيدي، صنعة هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية في بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٧٩- ديوان عنترة، دار صادر-بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م. وطبعة المكتب الإسلامي.
- ٨٠- ديوان الفرزدق، دار صادر وبيروت ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
- ٨١- ديوان القطامي، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطوب، دار الثقافة- بيروت ١٩٦٠ م.
- ٨٢- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور احسان عباس، نشر دار الثقافة في بيروت ١٩٧١ م.
- ٨٣- ديوان كعب بن مالك، الانصاري، دراسة وتحقيق، الدكتور سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- ٨٤- ديوان ليل الأحيلىة، جمع وتحقيق خليل إبراهيم العضية وجيل العضية، دار الجمهورية في بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- ٨٥- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور شكري فيصل، دار الفكر، بيروت ١٩٦٨ م.

- ٨٦- ديوان المهذلين (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب)، نشر الدار القومية للطباعة والنشر في القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- ٨٧- ذيل الأمالي والنوادر، لأبي علي القالي، المكتب التجاري- بيروت.
- ٨٨- رسائل في اللغة (الرسالة الأولى- خلق الانسان، للزجاج)، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٤ م.
- ٨٩- روضات الجنات في احوال العلماء والسادات، لمحمد باقر الخونساري، الطبعة الثانية (طبع ايران- حجري).
- ٩٠- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، من منشورات المكتبة الأهلية في بيروت.
- ٩١- سطر اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.
- ٩٢- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، نشر مكتبة القدسي في القاهرة ١٣٥٠ هـ.
- ٩٣- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشرة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٩٤- شرح ابي سعيد السيرافي (تقريرات وزبد)، بهامش كتاب سيوية، الطبعة الاولى بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.
- ٩٥- شرح اشعار المهذلين، صنعة ابي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني في القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- ٩٦- شرح الأشموني على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحنبي.
- ٩٧- شرح ديوان الأخطل التغلبي، تصنيف وتقديم وشرح اينيا سيم اخاوي، دار الثقافة- بيروت ١٩٦٨ م.
- ٩٨- شرح ديوان جرير، للنصاوي، طبعة محمد اسماعيل الصوي (صبعته دار الأندلس في بيروت بالأوفست).
- ٩٩- شرح ديوان حسان بن ثابت الانصاري، ضبطه وصححه عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس في بيروت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

- ١٠٠- شرح ديوان الحماسة، للتريزي، طبعة بولاق ١٢٩٦ هـ.
- ١٠١- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م.
- ١٠٢- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٣ هـ ١٩٤٤ م)، نشر الدار القومية للطباعة والنشر في القاهرة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.
- ١٠٣- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس في بيروت.
- ١٠٤- شرح ديوان لبّيد بن ربيعة العامري، تحقيق وتقديم الدكتور احسان عباس، الكويت ١٩٦٢ م.
- ١٠٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م.
- ١٠٦- شرح سواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوي، طبعة الباي الحلبي.
- ١٠٧- شرح الشواهد للعيني، هامش حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك، طبعة الباي الحلبي.
- ١٠٨- شرح الشواهد المسمى: (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)، للشتمري، هامش كتاب سيبويه، الطبعة الأولى، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.
- ١٠٩- شرح شواهد المغني، للسيوطي، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ.
- ١١٠- شرح الشيخ رضي الدين علي الكافية، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ، وطبعة المطبعة العامرة في استنبول ١٢٧٥ هـ (طبع مجمع الرضي).
- ١١١- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، لابي بكر بن الانباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى ١٩٦٣ م.
- ١١٢- شرح الفصل، لابن يعيش، عنت بطبعه ونشره ادارة الطباعة النيرية بمصر.

- ١١٣- شروح سقط الزند خمسة اجزاء- تحقيق مصطفى السقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام محمد هارون و ابراهيم اليباري وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب في القاهرة ١٩٤٥ م فيها بعدها.
- ١١٤- شعر ثابت قنطة العتكي، جمع ماجد أحمد السامرائي، وزارة الارشاد-بغداد ١٩٧٠ م.
- ١١٥- شعر الراعي النميري واخباره، جمع وتقديم الدكتور ناصر الحاني، دمشق ١٣٨٣ هـ (١٩٦٤ م) (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).
- ١١٦- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، دار الثقافة في بيروت ١٩٦٤ م.
- ١١٧- شعر عبد الرحمن بن حسان الانصاري، جمع وتحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف في بغداد ١٩٧١ م.
- ١١٨- شعر عروة بن حزام، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب، العدد الرابع ١٩٦١ م.
- ١١٩- شعر النابغة الجعدي، الطبعة الاولى، منشورات المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.
- ١٢٠- شعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م.
- ١٢١- الصاحبي، لابن فارس، تحقيق الشويخي، بيروت ١٩٦٣ م.
- ١٢٢- صحيح البخاري، مطابع الشعب في القاهرة ١٣٧٨ هـ.
- ١٢٣- الصلة، لابن بشكوال، تحقيق عزة العطار ١٩٥٥ م.
- ١٢٤- الصلة لابن بشكوال، تحقيق كوديرا، طبع مطبعة روخس في مجريط (الطبعة الأوروبية).
- ١٢٥- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الأليسي، شرح محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤١ هـ.
- ١٢٦- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبه (مخطوط منه نسخة مصورة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب).

- ١٢٧- طبقات التحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، طبعة الخانجي ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ١٢٨- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (طبعة أوفست- بيروت ١٩٦٥ م).
- ١٢٩- غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢ م.
- ١٣٠- الفرج بعد الشدة، للتنوخي، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٥ م.
- ١٣١- الفهرست، لابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر.
- ١٣٢- فهرسة ما رواه عن شيوخه ابن خير الأشيلي، مطبعة فومش بسرقسطة ١٨٩٣ م.
- ١٣٣- الفيصل في الوان الحموع، تأليف عباس أبي السعود، دار المعارف ١٩٧١ م.
- ١٣٤- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، الطبعة الرابعة، مطبعة دار المأمون ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.
- ١٣٥- القرطين، لابن مطرف الكنازي، نشرة مكتبة الخانجي ١٣٥٥ هـ.
- ١٣٦- قلائد العقيان، للمفتح بن خاقان (مصورة بالأوفست من طبعة باريس)، تحقيق سليمان احسي ١٨٩٠ م.
- ١٣٧- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار الطباعة في القاهرة ١٢٩٠ هـ.
- ١٣٨- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، للمبرد، تحقيق الدكتور زكي مبارك، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
- ١٣٩- كتاب الحركة اللغوية في الأندلس، لأبي حبيب مطلق، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ١٩٦٧ م.
- ١٤٠- كتاب سيرته، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببغداد ١٣١٦ هـ.
- ١٤١- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بجاحي خليفة وبكاتب جنبي، طبع وكالة المعارف في استانبول، طبع بالأوفست في طهران ١٩٦٧ م.
- ١٤٢- الكنى والألقاب، للشيخ عباس القمي، المطبعة الحيدرية في النجف ١٩٥٦ م.

- ١٤٣- الكثر اللغوي في اللسن العربي (مجموعة رسائل للاصمعي، احرها كتاب خلق الانسان ١٥٨-٢٣٢)، تحقيق هشتر، طبع المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣ م.
- ١٤٤- الكواكب الدرية، شرح متممة الأجرومية، للأهدل. الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.
- ١٤٥- لزوميات ابي العلاء، طبعة صادر- بيروت، وطبعة الخانجي- القاهرة.
- ١٤٦- لسان العرب، لابن منظور، طبعة صادر وبيروت ١٩٥٥ م.
- ١٤٧- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي اسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية ١٩٧١ م.
- ١٤٨- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت ١٩٦٢ م.
- ١٤٩- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سركين، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٠ م.
- ١٥٠- مجلة كلية الدراسات الاسلامية، العدد الثالث.
- ١٥١- مجلة المجمع العلمي بدمشق، المجلد الثاني عشر.
- ١٥٢- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩ م.
- ١٥٣- مختار الصحاح، للرازي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي في بيروت ١٩٦٧ م.
- ١٥٤- مختصر التاريخ، لابن الكازروني، تحقيق الدكتور المرحوم مصطفى جواد، مطبعة الحكومة في بغداد ١٩٧٠ م.
- ١٥٥- مختصر شرح الجامع الصغير، للمناوي، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٤ م.
- ١٥٦- مختلف القبائل ومؤلفاتها، لابن حبيب ١٨٥٠ م (ضبعة اوروبية).
- ١٥٧- المخصص، لابن سيده (مطبوع بالأوفست- المكتب التجاري في بيروت).
- ١٥٨- المذكر والمؤنث، للفراء، تصحيح مصطفى أحمد الزرقا، المطبعة العلمية في حلب ١٣٤٥ هـ (منحق بكتاب كناية المتحفظ في اللغة للأجداني)
- ١٥٩- مرآة الجنان، لليداعي، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد نذكن ١٣٣٨ هـ.
- ١٦٠- المصباح المنير، لنفيسوي، ضبعة بولاق.

- ١٦١- معجم الأدباء، لياقوت، تحقيق مرجليوث، الطبعة الثانية، مطبعة هندية بمصر.
- ١٦٢- معجم البلدان، لياقوت، طبعة صادر في بيروت.
- ١٦٣- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة البابي الحلبي.
- ١٦٤- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف اليان سركيس، مطبعة سركيس بمصر.
- ١٦٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب في القاهرة ١٣٧٨ هـ.
- ١٦٦- معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- ١٦٧- المعارف، لابن قتيبة، تحقيق وتقديم الدكتور ثروت عكاشة، مطبعة دار الكتب ١٩٦٠ م.
- ١٦٨- المغرب في حلى المغرب، لأبي محمد الحجازي وعبد الملك بن سعيد وأحمد بن عبد الملك ومحمد بن عبد الملك وموسى بن محمد وعلي بن موسى، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.
- ١٦٩- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني في القاهرة، وتحقيق مازن المبارك ومحمد علي خد الله، الطبعة الثانية، دار الفكر ١٩٦٩ م.
- ١٧٠- الفضليات، للضبي، تحقيق وشرح احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، مطبعة المعارف في مصر ١٣٦١ هـ - ١٩٤٢ م.
- ١٧١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعبى، بهامش الخزانة، طبعة بولاق.
- ١٧٢- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضية، القاهرة ١٣٨٥ هـ.
- ١٧٣- مقدمة ابن خلدون، مطبعة الكشاف- بيروت.
- ١٧٤- المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، دمشق ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- ١٧٥- نقائض جرير والفرزدق، تحقيق بيفان، طبعة (ليدن) سنة ١٩٠٥-١٩١٢ م.
- ١٧٦- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمد الطناحي، طبعة البابي الحلبي ١٩٦٣ م.

١٧٧- هدية العارفين، لاسماعيل باشا البغدادي، طبعة وكالة المعارف في استانبول ١٩٥٥

٢

١٧٨- مع الهوامع، شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة في مصر ١٣٢٧ هـ.

١٧٩- وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الاولى، مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.

I hope that my work will be properly accepted by them.

I deem it necessary to acknowledge my indebtedness for the sound instructions and generous and valuable aid rendered by my professor sd. Ibrahim al Samura'i whom I hold in high esteem. I also express my personal thanks for those who have aided my work by lending me books or facilitating other matters to me hoping that the Almighty will successfully guide all to the proper service of the glorious Arab nation and its exceedingly valuable heritage.

other books pointed out by contemporary writers. They are alphabetically arranged so that they can be easily referred to. Each book has been briefly pointed out with a reference to those mentioning it in the former times. I have also dealt with its content and mentioned those researchers who published it.

The third chapter leisurely deals with «al Hulal» since it is the book that closely concerns us. I started speaking of «Kitab al Jumal by al Zujjaji for it was the book on which al Badajoz work was wholly based on. I stated his technique in composition and pointed out those who had shown a greater interest in his work. This was deemed necessary as a prelude for adroitly tackling «Kitab al Hulal» and for illustrating Ibn al Sid's objectives and techniques in displaying grammatical matters, the corrections of al Zujjaji's mistakes or other matters thought to be erroneous by some people, and finally, the grammatical views of well-known grammarians of Basrah and Kufa stated by the author. The manuscripts of the book on which I have usefully depended in my research were also spoken of these manuscripts are, the manuscript of the public library of al Awqaf in Baghdad, that of the Egyptian public library and a manuscript sent to me from Leiden library.

In the second part. I have embarked on a thorough research of the manuscript entitled «al Hulal Fi Islah al Khalal Min Kitab al Jumal. I have tried to «extract» a sound copy that can be depended upon. This has been achieved by taking al Awqaf's copy as the most dependable in covering out my research simply because it is the oldest copy. My work has been properly facilitated by the other manuscripts by al Zujjaji's book of «al Jumal», and by other literary, linguistic and grammatical books.

It was not an easy task because the manuscripts were not accurate and because al-Batlyusi grammatical, literary and koranic evidences. Great efforts were made to attain appropriate and precise research of the book.

It can be said that eventually we have managed to bring a copy of al «Hulal» clear, useful and closely resembling that of the author's original book so as to prepare for the researcher, a book that will benefit them.

No thorough or independent scientific study was written on Ibn al Sid save a chapter in a book on the linguistic movement in Andolsia by al beer Habib Mutlaq⁽¹⁾ who dealt with his life and the books he had written i.e. «Saqt al Zand» and «al Iqtidab». By-passing these writings, we shall only find introductions for his book and letters, a preface written by sd. Ibrahim al samurra'i (Ph.D) to introduce Ibn al-Sid's book Al Masa'il wal Adjwiba⁽²⁾ - questions and Answers- a preface by sd Hamid Abdul Majid (ph. D) to introduce An al- Istibsar⁽³⁾ an other preface (bysd Majid) tointroduce Ibn al sayid's book: «sharh al Mukhtar Min Lizumyat Abi al-'Alà,⁽⁸⁾ The last introduction is, perhaps, the most comprehensive writing up to now written on him. Added to this are what has been written by Muhammad sa'id al Jundi on al Badajoz's explanations of «Sakat al Zand» in his book tiled «Al Jami Fi Akhbar Abi al-alà Maarri wa àtharih⁽⁴⁾ and the writings of the committee which shouldered the responsibility of Publishing the explanations of «Saqt al Zand» based on the aforenaentianed Ibn al Sid's explanation.

So as to be scientific in my work, I have divided our research into two parts: the first part deals with al Badajoz and his books (It comprises three chapters).

In the first chapter, I have spoken of the author's life, his relations with the scholars, and kings of his age and his travels and stay in Andolsian well-known cities: **Badajoz, Toledo, Santa Maria, Albarracin (Azaila) and Valencia** where he eventually settled as an author and a teacher till his death This chapter also deals with the various aspects of his culture, his students and his prose and poetic work.

In the second chapter, I have tried to speak of his work through reference to his printed books as well as his manuscripts and in the light of other references and sources of study appropriate to be depended upon.

I have counted twenty book written by Ibn al Sid not mentioning

(1) 1-547 (and the supplementary 1-758 (in German)

(3) 3-678

(2) 337

(4) 3-4 later he published it in African texts and studies P 140.

(5) (ع-)

(6) 1-39

(7) 2-770

(8) 1-D

duplicated and sent to me by Qasim al Samurra'i (Ph.D).

Irrpective of his books which revealed both his knowledge and culture, Ibn al Sid's sources of study and its references are, however, very few From then, we get only repeated or requoted pieces of information.

The most comprehensive work written on him in the past was a letter by al fath Ibn khaqan It was completely copied by al Maqqarri in his book «Azher alRiad Fi Akhbar Iyad»⁽¹⁾ It comprises 46 pages. There were also some conscise similar translations in wording and contents as well in «Anba» al Rwat Narrators' News - by Ibn al Qafti⁽²⁾, in «al Salat» The connection - by Ibn Bishkwal⁽³⁾ in «Baghyat al by «al-Dabbi»⁽⁴⁾, in «Qala'ed al-'uqyan» by «Ibn Khakan»⁽⁵⁾, in «Shathrat al-Dhahab» by Ibn al-Imad al Hanbali⁽⁶⁾, in «al-Mughrib Fi Hula al-Maghrib»⁽⁷⁾, in al-Dybadj al Mudhahhab» by Ibn farhoun al Ya'muri⁽⁸⁾ in «al Bidayah wal Nihayah.» The begining and the End by Ibn Kathir⁽⁹⁾, in «Wafyat al A'yan», by Ibn Khallikan⁽¹⁰⁾ in «Ghayat al Nihayah.» - by Ibn al-Jazri⁽¹¹⁾, in «Mu'jam al Buldan.» By Yaqut⁽¹²⁾, in Tabaquat al Nuhat wal lughaween. «by Ibn Qadi Shuhba⁽¹³⁾ in Baghyat al Wa'at» by al Siuti,⁽¹⁴⁾ in «Mira Tal Jinan» by al-Yafi'i⁽¹⁵⁾ in «Kashf al Zunun.» by Haji Khjalyfa.⁽¹⁶⁾ in «Hadyat al 'Arifin.» by Ismael Paeha al Baghdadi⁽¹⁷⁾, in «Rawathat al Jannat.» by Khonsawi⁽¹⁸⁾ in al «Kuna wal alqab.» by Abbas al Qummi⁽¹⁹⁾ in «Hashyat shamnni» on «al Mughni»⁽²⁰⁾.

In «Mu'jam al MakhtutatAl-Arabyiah.» by Yusuf al Yàn Sarkis,⁽²¹⁾ in Mu'jam al Mu'llifin.» by Omar Ridha Kahalah.⁽²²⁾ in «al A'lam.» by Zarkli. in «History of Arabic Eneyclopaedia».⁽²³⁾

(1) 3-103-149.

(3) 1-282.

(5) 321

(6) 1-385 (by several authors).

(9) 12-198

(11) 1-449

(13) 341 a duplicate-the Egyptian public library History shelves.

(14)

(16) 1-488

(18) 413

(20) 1-261-262.

(22) 6-121

(2) 2-142.

(4) 324.

(6) 4-64-65

(8) 140-141

(10) 2-282-284

(12) 1-447

(15) 3-228

(17) 1-454

(19) 1-312

(21) 1-569

(23) 4-268

and philologists due to a little mistake committed by historians of biographies⁽¹⁾.

To this meaning, Ibn Khaqan «had referred when he said, He had worked on recent and ancient sciences and looked for a found approach to them⁽²⁾.

This is, by no means, a strange thing. Ibn al sid had also written «al—Hadaïq» - The Gardens» - that dealt with higher complicated philosophical themes.

Badajoz, who published a book on him with a translation in Spanish in 1940, speaking of him said, «he is considered the first attempt of compromise between Islamic Teachings and the Greek thought⁽³⁾.

We need not go far in giving an evidence to indicate his philosophical attitude. His arguments in «al Hulal», a philosophical book written by him clearly manifested it.

Now couldn't a student, of such a book as al Jumal by such an eminent scholar like Ibn al Sid a student who would follow the track of the reputed author and thoroughly examine, explain and investigate his aforementioned book, couldn't he be entitled to win his M.A.

I was, in fact, greatly pleased to take Ibn al sid al Badajoz's book «al hulal Fi Islah al Khalal Min Kitab al Jumal» as the theme of my thesis. I felt sure that this would bestow on me the honour of actively participating in reviving Arab heritage and in providing the Arab library with a new book which would to be sure, influence grammatical and linguistic studies.

Thus I started looking for its manuscripts in public libraries and for references dealing with Ibn al Sid. Actually, I have got three manuscripts, one from al Awkaf's public library in Baghdad the other from the Egyptian public library for the sake of which I have taken all the trouble to visit Cairo and in acquiring its duplicate, I have been valuably aided by Yousif Izze-el-din (Ph.D), and a third manuscript from Leiden

(1) History of Islamic Philosophy P. 249.

(2) Palaed. al Ukban P. 222.

(3) History of Andalusian Thought P. 234.

«: oealt with the explanation of the «selected Luzumyat» dy «Abi ai-ala» and with «al Mutanabbi's poetic diwan.» He had also written the «Literary Reminder» which comprised many good poems, several of which was related by «Ibn Khakan» in his letter quoted by «Maqqari» in book «Azhar al Riyad-literally the gardens', flowers.

He is a well-established linguist whose talent has been affirmed by (1): «great scholar»= «Ibn al jazeri» who says, «He is a well-known imam» of Arabic language.

«Ibn Bishkwal» says, «He is a great scholar of litteratures and languages, having full and precise knowledge of them and deeply acquainted with their inermost matters and intrications⁽²⁾. His are the following book; «al Iktidhab Fi Sharh Adâb al Kuttâb summary of the explanation of the writres' Literatures- and a book on «The five letters», The seen(س), The said(ص), The dad(ض), The tâ(ط), and The dâl(ذ)

Referring to the last book, «Ibn Khillikan says, «In it he has collected every unique and rare item.»⁽³⁾

Ibn al Sid al Badajoz has also written a linguistic book titled «al - Muthalath» - the Triangle.

He is also an excellent reader. This fact was pointed out by Ibn Jazeri in «Ghayat al Nihayah» under the heading of «Readers' categories».

He is a narrator of al Hadeeth or prophet Muhammad's sayings. In his «index «Ibn Khayr says.» Narrator «Abul Husein' Abd al Malik Ibn Muhammad Ibn Hisham» - May God bless him-quoting » Abi Muhammad⁽⁴⁾ told me of his book on «E'lal al Hadieth». He had also explained Imam Malik's book entiled «al Mawtta».

He was a philosopher. This had been made clear by henry koryen, a philosopher from Badajoz, badajoz Aseen, an orientalist, managed to «rediscover» this philosopher who was a contemporary of Ibn Baja».- «after having been considered for along time as one of the grammarians

(1) Ghayat al Nihayah.

(3) Wafayat al A'yan 2-282

(2) The connection 1-282.

(4) P. 204

Jumal» and, really, I found myself greatly attached to it. It is one of the out—standing linguistic texts to know its worthiness, suffice it to quote al Yafi'ee's words in «Miraat al Jinan» upon my word, two books have benefited people with their clarity of expressions and abundant examples. They are al zajjaji's book and «al Kafi Fi al—fara'id» by «al Sarufi» from Yemen — May God be pleased with him — They are «blessed» books. No one studied them but he would be benefited. This would be particularly applied to the inhabitants of Yemen' for whom «al Kafi's aforementioned book was a great help, not mentioning «al Jumal», being a source of benefit for the Islamic countries on the whole». al—Yafi'ee mentioned that al zajjaji's book had benefited innumerable people by virtue of his prayers' bliss for he had lived in Mecca's neighbourhood for a while and whenever people called upon him, he would tour for a week invoking God's forgiveness and That the reader would benefit from his book⁽¹⁾.

It is enough to say that only the Moroccans wrote a hundred and twenty books in its explanation⁽²⁾.

Who is who

Ibn al Sid Al Batlyusi is a leading linguist who is highly spoken of by «al-kifti» in «Anbah' al Ruwat» - narrators', tales-, by « Ibn Qadi shuhba» in «Tabakat al Nahween and al—lughaween» -categories of grammarians and linguists and by «al Sayooti» in «al Bughyah» —the intended aim.

He is a great jurisprudent whose work is highly evaluated by «Ibn farhoun al Ya'muri al Maliki» in his book on al Malikyah «jurisprudents. The book is titled «al Dybadj al Mudahhab.» —The golden structure in knowing the leading figures of the sect's scholars».

He is also an eminent writer muhamad

«Saleem al Jundi» speaking of al-badajoz, explanation of « Saqat al Zand» says. «Eminent scholars consider it the fullest and most convincing explanation dealing with linguistic and grammatical matters⁽³⁾ He

(1) Mir'at al Jinan 2-332.

(2) I bid.

(3) Al Jam'i. Fi Akhbar Abi al- a la 2- 770.

IN THE NAME OF ALLAH, THE COMPASSIONATE, THE MERCIFUL

SUMMARY

«Praise be to God who has called me for the service of Arabic language, who has made of me a fanatic for the Arabs⁽¹⁾, a fond lover of the language of koran, Its sciences, and its heritage ever since I was young.

Having advanced in my study and gradually having come to know a little of literature and language, I felt, as days passed, a desire to deepen my scope of knowledge. Such a Tendency was fully and, particularly, concentrated, in the end, on grammar. I was eager to learn it for I found it difficult to quench my thirst for it. I was fully absorbed by its problematic aspects. When problem faced me, I would seek its solution in the references as whenever I came upon a strange expression in prose or poetry, I would keep asking how it can be parsed or channelled into convincing answer.

This tendency became stronger when I happened to by— pass the stage of study to that of teaching. When I joined the higher Arabic studies Department and had to choose a subject for my M.A. thesis, I thought of selecting a linguistic subject to suit my purpose. My professor, sd.Ibrahim al—Samurra'i (Ph.D) had suggested that I should choose to research «Kitab Al Hulal Fi Islah Al Khalal Min Kitab Al Jumal,» by Ibn Al Sid Al Batlyusi who died in 521 Hijrah to be the subject of my thesis. I was greatly pleased for this would fulfil a much longed for self—desire.

I was still a student when I came to know al zajjaji's book i.e. «al

(1) Adequately worded quotation from al— Zamakhshari's preface to his book «Al-Mufasel».

تبت الكتاب

٥	مقدمة
٤٣-١١	ابن السيد البطليوسي
٢٠-١٣	الفصل الأول «حياته وثقافته وادبه»
٣٣-٢١	الفصل الثاني «مؤلفاته»
٤١-٣٤	الفصل الثالث «دراسة كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل»
٤٨ - ٤٥	خاتمة «منهج التحقيق»
٥٥	كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل
٥٩	الباب الأول «باب اقسام الكلم»
٨٠	باب معرفة علامات الاعراب
٨٨	باب الأفعال
٩٥	باب الفاعل والمفعول به
١٠٤	باب ما يتبع الاسم في اعرابه
١١١	باب النعت
١١٩	باب المعطف
١٢٥	باب التوكيد
١٢٧	باب البدل
١٣٢	باب اقسام الافعال في التعدى
١٣٤	باب ما تعدى اليه الافعال المتعدية وغير المتعدية
١٤٤	باب الابتداء
١٥٣	باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره
		باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر
١٥٧	(وهي : كان وامس واصبح واخواتها)
		باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر
١٧٨	(وهي : ان وان ولكن وكان وليت ولعل)

١٩٣	باب الفرق بين إن وإن
١٩٦	باب الحفض
١٩٧	باب حتى في الاسماء
٢٠٢	باب القسم وحروفه
٢٠٨	باب ما لم يسم فاعله
٢١٥	باب من مسائل ما لم يسم فاعله
٢١٦	باب اسم الفاعل
٢١٩	باب الامثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل
٢٢٣	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل
٢٢٧	باب التعجب
	باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد
٢٢٨	منهما بصاحبه مثل ما يفعل في الآخر
٢٢٩	باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز
٢٣١	باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة
٢٣٩	باب كم
٢٤٢	باب مذ ومنذ
٢٤٥	باب الاضافة
٢٤٦	باب النداء
٢٤٧	باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره
٢٤٩	باب الترخيم
٢٥٣	باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلية
٢٥٤	باب الواو
٢٥٨	باب من مسائل حتى
٢٦٢	باب من مسائل الفاء
٢٦٥	باب من مسائل اذن
٢٦٧	باب من مسائل ان الخفيفة الناصبه للفعل
٢٦٨	باب من المفعول المحمول على المعنى
٢٧٣	باب ما يجزم من الجوابات
٢٧٤	باب الجزاء
٢٧٩	باب ما ينصرف وما لا ينصرف

٢٨٧	باب اساء القبائل والاحياء والسرور والبلدان
٢٩٧	باب الاستثناء
٢٩٨	باب النفي بـ «لا»
٢٩٩	باب الاغراء
٣٠٠	باب معرفة المغرب والمبني
٣٠١	باب الهجاء
٣٠٤	باب المتصور والمعدود
٣٠٦	باب ما يؤنث في جسد الانسان ولا يجوز تذكيره
٣١٠	باب ما يؤنث من غير اعضاء الحيوان
٣١٤	باب ما يؤنث ويذكر من اعضاء الحيوان
٣١٨	باب ما يذكر من الاعضاء ولا يجوز تأنيثه
٣٢١	باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا
٣٢٩	باب ما يذكر على معنى ويؤنث على معنى آخر
٣٣٢	باب الافعال المهموزه
٣٣٣	باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء وتسمى حروف الرفع
٣٣٤	باب الوقف
٣٣٧	باب ما جاء من المثني بلفظ الجمع
٣٣٨	باب ما يحذف منه التثنية لكثرة الاستعمال
٣٤٢	باب مواضع «ما»
٣٥٤	باب مواضع «من»
٣٥٦	باب مواضع «اي»
٣٥٨	باب القول
٣٦٠	باب حكايات النكرات بـ «من»
٣٦٢	باب الحكاية بـ «اي»
٣٦٣	باب حكايات الجمل
٣٦٦	باب مواضع ان المكسورة الخفيفة
٣٧٢	باب مواضع ان الخفيفة المفتوحة
٣٧٦	باب ما يجمع من الجمع
٣٧٧	باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر
٣٩٢	باب التصريف

دار الطائفة للطباعة والنشر
بيروت